منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي
ALBARAKA FORUM

سلسلة تقارير البركة الاقتصادية
التقرير الثاني

التحويلات الشخصية المالية
في دول منظمة التعاون الإسلامي
خلال الفترة [2017 / 2024م]

"مع الإشارة للتحويلات العربية والعالمية"



التقرير الثاني

التحويلات الشخصية المالية
في دول منظمة التعاون الإسلامي

خلال الفترة [2017-2024م]

"مع الإشارة للتحويلات العربية والعالمية"



منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي
سلسلة التقارير الاقتصادية
التقرير الثاني

التحويلات الشخصية المالية
في دول منظمة التعاون الإسلامي

خلال الفترة [2017-2024م]

"مع الإشارة للتحويلات العربية والعالمية"

Evolution of Home Remittance In OIC countries(2017/2024)

www.alBaraka.org

albarakaforum

منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي
ALBARAKA FORUM

منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي

وحدة دراسات وتقارير البركة الاقتصادية (ALBARAKA ESRU)

سلسلة التقارير الاقتصادية

التقرير الثاني: **التحويلات الشخصية المالية في دول منظمة التعاون الإسلامي**

368 ص، مقاس: 17 × 24

رقم الإيداع: 19528/ 2024

الرقم المعياري الدولي (ISBN): 978-977-6459-86-1

الطبعة الأولى: صفر 1447هـ/ أغسطس 2025م

© 2025 منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي

اعتمدت وحدة الدراسات والتقارير الاقتصادية بمنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي (ALBARAKA ESRU) عدة معايير محددة خلال مراحل إعداد هذا العمل، وذلك بغرض تحقيق أقصى حد من الدقة في البيانات الواردة فيه. ولا تعبر التسميات المستخدمة والحدود والألوان في هذا التقرير وباقي المعلومات المشار إليها في أية فقرة أو بأي شكل أو جدول من الأشكال والجداول الواردة فيه بأي حال عن رأي المنتدى بشأن الوضع القانوني لأي مكون كان. ويخلي المنتدى مسئوليته عن ما قد يترتب من جدل بشأن البيانات والمعلومات والأشكال الواردة في هذا التقرير. كما أن الحدود والأسماء المستعملة في هذا التقرير لا تنطوي على إقرار أو قبول رسمي من طرف المنتدى.

منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي

البريد الالكتروني: info@Albaraka. org

الموقع الالكتروني: www.albaraka.org

مواقع التواصل الاجتماعي: / albarakaforum

جميع الحقوق محفوظة لمنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي. لا يُسمح بإعادة إصدار هذا التقرير أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو رفعه على شبكة الإنترنت دون إذن خطي مسبق من الناشر. حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة شرعًا وقانونًا، وطبقًا لقرار مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة فإن حقوق التأليف والاختراع أو الابتكارمصونة شرعًا، ولأصحابها حق التصرف فيها، فلا يجوز الاعتداء عليها.

All Rights Reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without written permission from the publisher.

www.alBaraka.org

albarakaforum

منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي
ALBARAKA FORUM

منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي

هو مؤسسة فكرية عالمية مستقلة غير هادفة للربح، متخصصة في الاقتصاد الإسلامي بمفهومه الشامل، نشأت امتدادًا لتراث عريق من عطاء مؤسسه الشيخ:

صالح عبد الله كامل - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -،

وهو التراث الذي يغطي مختلف مجالات البحث والتطوير في الاقتصاد الإسلامي.

يسعى المنتدى إلى إثراء المخزون البحثي وخدمة البنية المعرفية للاقتصاد الإسلامي، وبناء الشراكات والتحالفات مع الجهات الإقليمية والدولية لاستقراء التحديات والمستجدات الاقتصادية المعاصرة، ومواكبة الاقتصاد والمالية الإسلامية لهذه المستجدات، بما يعزز مخرجات المنتدى باعتباره منارة معرفية اقتصادية ومالية عالمية.

إعداد

د: رائد عبد الملك بحبح

دكتوراه الاقتصاد
مدير وحدة الدراسات والتقارير
الاقتصادية بمنتدى البركة

مراجعة وتقديم

يوسف حسن خلاوي

الأمين العام

منتدى البركة
للاقتصاد الإسلامي
ALBARAKA FORUM

راسلنا على : info@albaraka.org

سلسلة تقارير البركة الاقتصادية

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يخفى على أحد في هذا العصر -الذي تمثل البيانات أحد أهم سماته- أهمية الاشتغال بالرصد والتحليل المتخصصين في كل مجال من مجالات الحياة، وإذا راجعنا مقومات القيادة على مستوى العالم اليوم، فسنجد أن مراكز الرصد والتحليل تأتي في مقدمة أسباب القيادة لدى جميع الدول التي تتنافس على التأثير الدولي .

وإذا نظرنا إلى الاقتصاد الإسلامي باعتباره اقتصادًا عالميًّا يتنامى بشكل مستمر، فسنجد أن أحد أهم الملاحظات الظاهرة على أدائه: ضعف الأدوات المعرفية الخاصة به، والتي تتوافق مع منطلقاته ورُؤاه، وتسهم في تحقيق أهدافه ودعم وسائله.

وانطلاقًا من رؤية منتدى البركة «**الريادة في الاقتصاد الإسلامي عالميًّا**»، وفي ضوء رسالته «**تطوير الاقتصاد الإسلامي والترويج له حول العالم**»، ووصولًا لتحقيق أحد أهدافه الاستراتيجية «إثراء المخزون البحثي في الاقتصاد الإسلامي وتوفير الأدوات العملية لتطبيقه، في ضوء التحديات والمستجدات الاقتصادية المعاصرة»؛ اعتمد «**منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي**» تأسيس وحدة متخصصة للدراسات والتقارير الاقتصادية وإطلاق مجموعة من التقارير الاقتصادية المتخصصة التي تُلقي الضوء على أبرز القضايا التي تتعلق بالاقتصاد الإسلامي، ودول منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من خلال سلسلة تقارير تصدر بواقع 2-3 تقارير سنويًّا بداية من عام 2024م، تهدف هذه التقارير إلى:

1/ تحقيق تصور استراتيجي مبني على أحدث البيانات المتوفرة.

2/ تقديم تحليل متكامل يسهم في تحقيق التصور الاستراتيجي الأمثل للموضوع محل التقرير.

3/ تقديم البيانات اللازمة لصناع القرار مع التوصيات والاستنتاجات اللازمة.

4/ توفير أدوات رصد دقيقة لأهم القضايا الاقتصادية.

5/ الإسهام في بناء بنية معرفية تستند إلى منهجيات راسخة، تتسق مع واقع العالم الإسلامي وتستجيب لاحتياجاته المعرفية المتجددة.

وسوف تركز «**سلسلة التقارير الاقتصادية بمنتدى البركة**» في سنواتها الأولى على مسارين محددين هما:

المسار الأول: التحديات الاقتصادية التي تواجه العالم الإسلامي.

المسار الثاني: الموارد المتاحة للعالم الإسلامي.

وإننا لنسأل المولى -جل في علاه- أن تكون هذه السلسلة المعرفية المهمة موردًا ثريًّا لشُداة المعرفة والمتطلعين إلى التحليل المعمق، وأن تخدم كافة المتعطشين إلى الإسهام الإيجابي لصنع عالم أفضل من خلال توظيفٍ أفضلَ للموارد، وتخطيط أبعدَ مدًى لمواجهة التحديات .



منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي

سلسلة التقارير الاقتصادية

التقرير الثاني

التحويلات الشخصية المالية
في دول منظمة التعاون الإسلامي

خلال الفترة [2017-2024م]

"مع الإشارة للتحويلات العربية والعالمية"

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة التقرير	17
مَدْخَلٌ	25
أولًا: منظمة التعاون الإسلامي .. التعريف، والأعضاء، والأجهزة	27
ثانيًا: التحويلات الشخصية المالية .. إطار نظري	37
1/ مفهوم وأنواع التحويلات الشخصية المالية.	37
2/ محددات التحويلات الشخصية المالية	37
3/ الاستخدامات الاقتصادية والاجتماعية للتحويلات الشخصية.	40
4/ الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتحويلات الشخصية.	40
5/ دور التحويلات الشخصية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.	43
الفصل الأول: رصد واقع التحويلات الشخصية المالية الواردة والصادرة عالميًا	47
المحور الأول: تحليل واقع التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا.	51
أولًا: تحليل سنوي لحجم التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا خلال الفترة [2017 /2024].	51
ثانيًا: تحليل كلي لحجم التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا خلال الفترة [2017 /2024].	68
المحور الثاني: تحليل واقع التحويلات الشخصية الصادرة عالميًّا.	71
الفصل الثاني: التحويلات الشخصية المالية الواردة والصادرة بدول منظمة التعاون الإسلامي.	89
المحور الأول: تحليل واقع التحويلات الشخصية الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي.	93
أولًا: تحليل سنوي لحجم التحويلات الشخصية الواردة لدول المنظمة خلال الفترة [2017 /2024].	93
ثانيًا: تحليل كلي لحجم التحويلات الشخصية الواردة إلى دول المنظمة خلال الفترة [2017 /2024]	152



الموضوع	الصفحة
ثالثًا: تحليل لمصادر التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى دول المنظمة عام 2022م	154
المحور الثاني: تحليل واقع التحويلات الشخصية الصادرة من دول منظمة التعاون الإسلامي.	161
أولًا: تحليل سنوي لحجم التحويلات الشخصية الصادرة من دول المنظمة خلال الفترة [2024/ 2017]	162
ثانيًا: تحليل كلي لحجم التحويلات الشخصية الصادرة من دول المنظمة خلال الفترة [2024/ 2017]	178
ثالثًا: تحليل الجهات المستقبِلة للتحويلات الشخصية الصادرة من دول المنظمة عام 2022	180
الفصل الثالث: التحويلات الشخصية المالية والواردة والصادرة بالدول العربية	185
المحور الأول: تحليل حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى الدول العربية.	188
أولًا: حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة للدول العربية عام 2023م ونسبتها من أهم المؤشرات الاقتصادية	188
ثانيًا: تحليل كلي لحجم التحويلات الشخصية الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة [2023/ 2017]	196
المحور الثاني: تحليل حجم التحويلات الشخصية الصادرة من الدول العربية.	198
أولًا: حجم التحويلات المالية الشخصية الصادرة من الدول العربية عام 2023 واتجاهاتها الإقليمية والإسلامية والعالمية.	198
ثانيًا: تحليل كلي لحجم التحويلات الشخصية الصادرة من الدول العربية خلال الفترة [2023/ 2017]	204
الفصل الرابع: رصد وتحليل واقع التحويلات الشخصية المالية في دول مختارة من منظمة التعاون الإسلامي	207
المحور الأول: رصد وتحليل واقع التحويلات الشخصية الواردة إلى دول مختارة من منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة (2000/ 2024)	210
أولًا: التحويلات الشخصية المالية بجمهورية مصر العربية.	212
ثانيًا: التحويلات الشخصية المالية بجمهورية باكستان الإسلامية.	224
ثانيًا: التحويلات الشخصية المالية بجمهورية بنغلاديش الشعبية.	236
رابعًا: التحويلات الشخصية المالية بجمهورية نيجيريا الاتحادية	248

الموضوع	الصفحة
خامسًا: التحويلات الشخصية المالية بالمملكة المغربية.	260
سادسًا: التحويلات الشخصية المالية بالمملكة الأردنية الهاشمية.	272
سابعًا: التحويلات الشخصية المالية بالجمهورية التركية.	284
المحور الثاني: رصد وتحليل واقع التحويلات الشخصية الصادرة من دول مختارة من منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة (2000/ 2022)	297
أولًا: التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الإمارات العربية المتحدة.	298
ثانيًا: التحويلات الشخصية المالية الصادرة من المملكة العربية السعودية.	306
ثالثًا: التحويلات الشخصية المالية الصادرة من دولة الكويت.	314
ملحق إحصائي: التحويلات الشخصية المالية في دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة [2017 /2024م]	323
المحور الأول: التحويلات الشخصية المالية الواردة لدول منظمة التعاون الإسلامي	324
المحور الثاني: التحويلات الشخصية المالية الصادرة من دول منظمة التعاون الإسلامي	328
المحور الثالث: مصفوفة التحويلات الثنائية الواردة إلى الدول المختارة.	332
المحور الرابع: مصفوفة التحويلات الثنائية الصادرة من الدول المختارة.	342
الخاتمة	353
النتائج	355
التوصيات	361
مصادر بيانات التقرير	363

مقدمة التقرير

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾ [الملك: 15]

يأتي هذا التقرير عن هذا الموضوع شديد الأهمية تاليًا لتقرير سابق له عن "الفقر"، والعلاقة بين الموضوعين شديدة الوضوح، شديدة الترابط؛ فالهجرة من الأوطان ظاهرة عالميَّةٌ تاريخيَّةٌ، وأحد أهم أسبابها البواعث الاقتصادية ولا شك، كما أن التحويلات المالية للمغتربين تقوم بسد الحاجات الأساسية لأسرهم وأقاربهم.

غير أن ما يهمنا الانطلاق منه هنا؛ هو أن الفقر يمثِّل أحد التحديات الجذرية في عالمنا الإسلامي، في حين أن التحويلات المالية للمغتربين هي أحد الموارد الحقيقية التي تشهد استقرارًا واضحًا؛ كما يبيِّنه هذا التقرير الذي هو بين أيدينا، غير أنه مورد لطالما تم إهداره، مع عدم التفكير في تطويره واستثماره بشكل إستراتيجي يتجاوز تحصيل الرسوم والضرائب، ودعم سعر الصرف الرسمي!!

وفي الوقت نفسه، يبيِّن التقرير حجم التحويلات الصادرة من ثلاثٍ من دول الخليج [الإمارات- السعودية- الكويت] كمًّا ونِسبةً؛ بما يبيِّن مدى إسهام هذه الدول الثلاث في اقتصاديات عددٍ من دول العالم، وإذا أضفنا لهذه الدول الثلاث بقية دول مجلس التعاون الخليجي الستِّ؛ فإن إسهام دول مجلس التعاون الخليجي يتجاوز خُمسَ حجم التحويلات العالمية، وهو أمر في غاية الأهمية، ويبيِّن تأثير هذه الدول التي تأتي في هذه المنطقة المحدودة من العالم؛ لتقدِّم هذا التأثير الضخم الذي تكشف عنه لغة الأرقام عبر هذا التقرير.

إن هذا التقرير الاقتصادي المهم يكشف كثيرًا من الحقائق، كما يثير كثيرًا من الشئون، فَضلًا عن عدد من الأسئلة المحورية المهمة، وكل ذلك يفتح بابًا واسعًا لعدد من الدراسات والاستنتاجات والتوصيات.

وإن من الشئون التي يثيرها التقرير في نسخته الأولى: هل هذا فعلًا هو حجم

التحويلات الحقيقي؟ ذلك أن التقرير يحلِّل ويترجم التحويلات الواردة عبر القنوات الرسمية، ولا يقدم أي تقديرات للتحويلات التي تتم عبر القنوات غير الرسمية؛ خصوصًا وأن أهم الدول المتلقية للتحويلات تُصنَّف عادةً ضمن الدول التي تعاني من انخفاض مؤشرات الشمول المالي؛ فكيف -عندها- يتلقى عشرات الملايين من البشر التحويلات من أقاربهم، وهم لا يملكون حسابات مصرفية؟ ألا يشير ذلك إلى وجود أحجام ضخمة من التحويلات تتم عبر القنوات غير الرسمية؟

وأمر آخر: ألا يَعْنِي التذبذب الذي نراه في أحجام التحويلات -خلال سنوات متقاربة بل متتابعة- تحوُّلًا من القنوات الرسمية إلى القنوات غير الرسمية؛ بحثًا عن منافع أخرى: كسعر صرف أفضل في السوق السوداء مثلًا؟ ألا يؤيد هذا التفسير ارتباط التراجع المفاجئ في حجم التحويلات لبعض الدول بحصول انخفاض في سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار في الفترة نفسها؟

إننا إذ نثير كل ذلك في الشأن الاقتصادي؛ فعلينا ألا نغفل إطلاقًا عن الأبعاد العديدة لهذا المورد المهم من الدخل لعشرات الملايين من الأسر حول العالم؛ إذ تمثل هذه التحويلات أحد أهم مصادر الاستقرار الأسري والاجتماعي؛ فهي سبب الحصول على التعليم الجيد في كامل مراحله وصولًا إلى مرحلة التعليم الجامعي، كما أنها سبب الحصول على الرعاية الصحية المناسبة، وسبب الحصول على المسكن الملائم، وفوق كل ذلك؛ نلحظ أن هذه التحويلات هي أحد مصادر الإنفاق الخيري في مناطق عديدة من العالم؛ بما يشمل بناء المساجد، ودور العجزة والأيتام، وتقديم المنح الدراسية والعلاجية للمعوزين....، وكل ذلك يعني رواجًا في العيش، وتطويرًا للخدمات في المناطق الريفية، وإتاحةً لفرص الأعمال الحقيقية لرواد الأعمال، وتوليدًا للوظائف...، كل ذلك يحصل في مناطق قد لا تتلقى من الخدمات الحكومية إلا أقل القليل؛ هذا إذا تلقتها أصلًا.

وهذا البُعد الضخم هو ما يهمنا في فهم وظيفة الاقتصاد في الإسلام: إنها عمارة الأرض بهذا المفهوم المتكامل؛ وهنا يأتي دور التخطيط الاقتصادي، ودور مؤسسات الاقتصاد الإسلامي المختلفة التي يجب أن تفهم هذه الآلية الضخمة من حركة الأموال صدورًا وورودًا، وتقدِّم للجميع حلولًا ادخارية واستثمارية، ومنتجاتٍ وخدماتٍ تنسجم مع هذه التدفُّقات وتُضاعِف قيمتها.

وإننا إذ نشير -مجرد إشارة- إلى كل هذه الفرص، والآفاق التي يجب استثمارها وتطويرها، نشير أيضًا إلى أنه ليس من العيب أن تفكر الدول المصدِّرة للتحويلات بهذا الحجم الهائل في كيفية استثمارها لها؛ إذ يمكن لمؤسساتها المصرفية -بل وغيرها من المؤسسات- أن تقوم بتطوير خدمات ومنتجات مفيدة لعملائها من تلك الدول؛ فالمبالغ التي يكشف عنها هذا التقرير هي في معدل زيادة، وهي بمليارات الدولارات، كما أنه يسهل ملاحظة تركُّزها في مجموعة من الدول المعدودة على أصابع اليد الواحدة.

غير أن الأهم والأولى هو أن تفكر الدول المتلقية لهذه التحويلات الضخمة: كيف تستفيد منها في تحقيق مزيد من الرواج والإعمار لشعوبها؟ وأن يتوقف هذا التفكير الضيق الذي يؤدي إلى زيادة اتجاه المستفيدين في التحايل على الأنظمة، وابتكار القنوات غير الرسمية؛ هروبًا من الرسوم الباهظة، والقيود التي يصعُب إقناعهم بنفعها، وغير ذلك من الإجراءات التي لا تهدف إلا لتحقيق الدخل المباشر للدولة دون تقديم أي قيمة مضافة لعائلة مهاجر أفنى عمره، وأنهك شبابه؛ ليعملَ ليلَ نهارَ؛ بُغيةَ تأمين عيش رغيد لأطفاله مع كل التضحيات التي تقدمها العائلة؛ فهل بعد ذلك نتوقع من هؤلاء أي استعداد -بعد كل هذه التضحيات- لأن يقدموا ما لا يجدون له أي عائد؛ خصوصًا مع ضعف الخدمات التي تُقدَّم لهم؟ مع عدم إغفال الفساد الذي ينهش في لحم الدول الأقل نموًّا في العالم، ويزداد ضراوةً كلما ابتعدنا في الأطراف والأرياف.

وإذ أختم هذه المقدمة الوجيزة أجدني مدينًا لفريق العمل في المنتدى بوافر التقدير على الجهد الكبير، الذي يتم بذله للعمل على إصدار مثل هذه التقارير، وعنايتهم بالاستناد إلى أحدث الأرقام والمعلومات، كما أؤكد للقارئ الكريم -حيثما كان- على عزمنا الدؤوب على مواصلة العمل في هذه السلسلة؛ مركِّزين في سنواتها الأولى على التحديات والموارد.

واللهَ أسأل أن يجعل في هذه الجهود ما يحقِّق النفع والخير للجميع؛ فهذا ما يسعى إليه المنتدى منذ أن بادر مؤسِّسه الراحل إلى إنشائه، جعله الله في صالح أعماله، وأكمل ذلك بجهد ذريته المبارك، ورزقهم الخير والبركة كِفاءَ ما واصلوا به جهد سَلَفِهم؛ فكانوا خيرَ خلفٍ له، وجعل هذه المؤسسة سُنَّةً حسنةً، وقدوة مباركةً لغيرها بما تقدمه من خير وسعي رشيد .

والحمد لله كِفاءَ ما ألهم من خير .

الأمين العام

يوسف حسن خلاوي

لندن

في الأحد 21 محرم 1446هـ

الموافق 28 يوليو عام 2024م

تمهيد

تبرز أهمية التحويلات المالية الشخصية كقضية عالمية وإقليمية ومحلية؛ وذلك بسبب عوامل عديدة؛ من أهمها ارتفاع حجم أموال هذه التحويلات على المستوى العالمي، وعلى مستوى دول منظمة التعاون الإسلامي والدول العربية.

وفي وقت تواجه فيه الدول النامية صعوبات شديدة في تمويل التنمية مع تصاعد في معدلات الفقر؛ تشكل التحويلات الشخصية المالية الواردة في تلك الدول مصدرًا هامًّا للتمويل، كما تشكل طوق نجاة لملايين الأسر من براثن الفقر والجوع، ومعبرًا للارتقاء بالمستوى الصحي والتعليمي؛ هذا فضلًا عن الحماية من آثار الصدمات الاقتصادية والمناخية التي تصيب بلدانهم.

وتؤكِّد الإحصاءات الاقتصادية أن التحويلات الشخصية الواردة للبلدان النامية تشكل أحد المصادر المهمة للنقد الأجنبي التي تسهم في تمويل التنمية؛ لا سيما مع ما تتميز به هذه التحويلات بقدر كبير من الثبات؛ مقارنةً بتدفقات رأس المال الأجنبي الأخرى التي تتأثر بقوة بالأزمات والصدمات العالمية. وفي نفس الوقت، فإن ارتفاع حجم مبالغ التحويلات الواردة من العملات الأجنبية واستقرارها النسبي، يعمل على ترسيخ الثقة في القدرة المالية والاقتصادية للدولة.

ولقد شهدت التحويلات الشخصية المالية العالمية ارتفاعًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة؛ حيث بلغ حجمها 823 مليار دولار أمريكي عام 2023م؛ استقطبت دول منظمة التعاون الإسلامي 22% من هذه التحويلات، بحجم تحويلات واردة تعدَّت 187 مليار دولار واردة من 186 دولة؛ من بينها 55 دولة عضو في المنظمة.

تشير البيانات الدولية إلى أن أربع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد حافظت على مواقعها ضمن قائمة أعلى عشر دول من حيث حجم التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا، وهي: باكستان، ومصر، وبنغلاديش، ونيجيريا. وقد استقبلت هذه الدول مجتمعة خلال الفترة من 2017 إلى 2024م تحويلات مالية بلغ إجماليها نحو 750 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل ما نسبته 13% من إجمالي التحويلات الشخصية



الواردة على مستوى العالم خلال الفترة ذاتها. ويُبرز هذا المستوى من التدفقات المالية أهمية هذه الدول كمستقبِلة رئيسة للتحويلات، ويعكس في الوقت ذاته اعتمادًا نسبيًّا متزايدًا على هذا المصدر كرافد من روافد التمويل الخارجي وتعزيز الاستقرار النقدي والاقتصادي فيها.

وتمثِّل التحويلات الشخصية الواردة أهمية كبرى في العديد من دول المنظمة؛ حيث تخطّى حجم هذه التحويلات نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي في تسع دول من دول المنظمة عام 2023م؛ أعلاها دولة طاجكستان، والتي تخطى حجم التحويلات الشخصية الواردة إليها نسبة 48% من حجم ناتجها المحلي الإجمالي، كما تخطى حجم التحويلات الواردة نسبة 50% من إجمالي صادرات السلع والخدمات في إحدى عشرة دولة من دول المنظمة في نفس العام؛ أعلاها دولة غامبيا التي بلغت نسبة التحويلات الشخصية الواردة إليها 628% من إجمالي صادرتها للسلع والخدمات، يليها دولة طاجكستان؛ حيث بلغت نسبة التحويلات الشخصية الواردة إليها 264% من إجمالي صادرتها للسلع والخدمات.

كما تخطّى حجم التحويلات الشخصية الواردة نسبة 25% من إجمالي واردات السلع والخدمات في إحدى عشرة دولة من دول المنظمة في نفس العام؛ أعلاها دولة السودان، والتي بلغت نسبة التحويلات الشخصية الواردة إليها 127% من إجمالي وارداتها من السلع والخدمات، يليها دولة طاجكستان التي بلغت نسبة التحويلات الشخصية الواردة إليها 134% من إجمالي وارداتها من السلع والخدمات.

وفي ضوء ما سبق، استهدف هذا التقرير رصدًا معرفيًّا حديثًا لواقع التحويلات الشخصية المالية الواردة في دول منظمة التعاون الإسلامي والدول العربية، مع التحليل الاقتصادي لأهم المؤشرات، إضافةً إلى استخلاص أهم النتائج استنادًا إلى هذا التحليل؛ وذلك بقصد تقديم رصد واقعيٍّ لواقع هذه التحويلات في دول المنظمة؛ يغطّي فترة زمنية كافية لتقديم حكم حقيقي على حجم هذه التحويلات في اقتصاديات هذه البلدان، مع التركيز على التحويلات المالية الشخصية الواردة والصادرة من جمهورية مصر العربية، والتي تحتل المركز الأول في حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة لعدة أعوام على التوالي.

ويتكون التقرير من مقدمة ومدخل وخمسة فصول:

المقدمة تشتمل على تعريف بموضوع الدراسة، وأهميته، وأهدافه، وخُطة البحث، أما **المدخل** التعريفي؛ فإنه يتناول الإطار النظري العام حول التحويلات الشخصية المالية؛ وذلك ببيان مفهومها وأنواعها، مع التطرق للعوامل التي تؤثر في حجمها، مع بيان أهم استخداماتها على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، ثم استعراض آثارها على الاستهلاك والاستثمار وعلى معدلات الفقر والبطالة، وعلى الواردات والصادرات، ختامًا ببيان دور التحويلات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التطرق لتعريف منظمة التعاون الإسلامي وبيان أعضائها.

يبدأ التقرير **بالفصل الأول** الذي يتناول الرؤية العالمية لحجم التحويلات الشخصية المالية الواردة والصادرة، أما **الفصل الثاني** فإنه يستعرض رصد وتحليل حجم التحويلات الواردة والصادرة من دول منظمة التعاون الإسلامي، مع التطرق لمصادر التحويلات الواردة، والدول المتلقية للتحويلات الصادرة، وينتقل التقرير في **الفصل الثالث** إلى رصد وتحليل واقع التحويلات الشخصية المالية الواردة والصادرة من الدول العربية، مع التطرق لمصادر التحويلات الواردة، والدول المتلقية للتحويلات الصادرة، وفي **الفصل الرابع** تناول التقرير رصد وتحليل حجم التحويلات الشخصية الواردة والصادرة في دول مختارة من دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة (2023/2000م)؛ وهي: "جمهورية مصر العربية - جمهورية باكستان الإسلامية - جمهورية بنغلاديش الشعبية – جمهورية نيجيريا الاتحادية - المملكة المغربية - المملكة الأردنية الهاشمية – الجمهورية التركية"؛ وذلك باستعراض التحويلات الشخصية الواردة والصادرة لكل دولة على حدةٍ، مع التطرق لعلاقة التحويلات ببعض المؤشرات الهامَّة؛ كالناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي صادرات وواردات السلع والخدمات، وذلك عبر خمسة محاور فرعية، كما استعرض الفصل التحويلات الشخصية الصادرة من دول مختارة من دول المنظمة؛ وهي: "الإمارات العربية المتحدة – المملكة العربية السعودية – دولة الكويت"؛ وذلك باستعراض التحويلات الشخصية الصادرة من كل دولة على حدة.

أما **الفصل الخامس** والأخير من التقرير، فقد تناول أبرز الإحصائيات الواردة في التقرير، من خلال ملف إحصائي يعرض تطور التحويلات الشخصية المالية الواردة والصادرة من دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة من 2017 إلى 2024م، كما تضمن استعراضًا للتحويلات الثنائية – الصادرة والواردة – من الدول التي شملتها دراسة الحالة ضمن التقرير..

مَدْخَلٌ

أَوَّلًا: مُنَظَّمَةُ التَّعَاوُنِ الْإِسْلَامِيِّ.

ثَانِيًا: التَّحْوِيلَاتُ الشَّخْصِيَّةُ الْمَالِيَّةُ «إِطَارٌ نَظَرِيٌّ».

أولًا: منظمة التعاون الإسلامي

"التعريف، والأعضاء، والأجهزة"

يتناول هذا المدخل تعريفًا بمنظمة التعاون الإسلامي عن طريق بيان نشأتها، واستعراض الدول الأعضاء، وعدد المسلمين بها، والأجهزة واللجان؛ وذلك من خلال النقاط التالية[1]:

1/ التعريف: هي منظمة إسلامية دولية تجمع سبعًا وخمسين دولة، كانت تُعْرَف سابقًا باسم: "منظمة المؤتمر الإسلامي"؛ تمُثِّل الصوت الجماعي للعالم الإسلامي، وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها؛ دعمًا للسلم والانسجام الدوليين، وتعزيزًا للعلاقات بين مختلف شعوب العالم.

وتُعدُّ المنظمة ثاني أكبر منظمة دولية بعد منظمة الأمم المتحدة، ترتبط بعلاقات تشاور وتعاون مع المنظمات الدولية؛ بهدف حماية المصالح الحيوية للمسلمين، والعمل على تسوية النزاعات والصراعات التي تكون الدول الأعضاء طرفًا فيها، وتتخذ المنظمة خطوات عديدة للدفاع عن القيم الحقيقية للإسلام والمسلمين، وتصحيح المفاهيم والتصورات الخاطئة، كما تسهم بفاعلية في مواجهة ممارسات التمييز ضد المسلمين بجميع صورها.

2/ تاريخ التأسيس: أُنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التي عُقدت في الرباط بالمملكة المغربية عام 1389هـ/1969م؛ ردًّا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس الشريف، ولقد عُقِد أول مؤتمر إسلامي لوزراء الخارجية في جدة بالمملكة العربية السعودية في عام 1970م، وتقرَّر فيه إنشاء الأمانة العامة للمنظمة؛ بهدف إنشاء تنظيم دولي يجمع الدول الإسلامية بعد سقوط الدولة العثمانية، وتفكك العالم الإسلامي.

(١) تم الاعتماد في رصد بيانات هذا القسم من التقرير على المصادر التالية:

- الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي: https://www.oic-oci.org/
- الموقع الرسمي للجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي: https://comstech.org/oic-system-organs-and-institutions/

كما تم اعتماد ميثاق المنظمة في الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في عام 1972م، وتم تعديله عام 2008م، ويتناول الميثاق أهداف المنظمة، ومبادئها، وغاياتها الأساسية المتمثلة في تعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء.

3/ المقـر الرئيس: يقع المقـر الرئيـس للمنظمة في مدينـة جدة بالمملكـة العربية السعودية.

4/ الدول الأعضاء: بلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة عام 2024م سبعًا وخمسين دولة عضوًا، موزعة على أربع قارات، موضَّحة في الجدول التالي:

جدول الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتاريخ العضوية حتى عام 2024م

م	اسم الدولة العضو	تاريخ العضوية	م	اسم الدولة العضو	تاريخ العضوية
1	المملكة العربية السعودية.	1969	2	المملكة المغربية.	1969
3	جمهورية إندونسيا.	1969	4	جمهورية باكستان الإسلامية.	1969
5	الجمهورية الإسلامية الإيرانية.	1969	6	جمهورية تشاد.	1969
7	الجمهورية التركية.	1969	8	جمهورية أفغانستان الإسلامية.	1969
9	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.	1969	10	الجمهورية التونسية.	1969
11	جمهورية السودان.	1969	12	جمهورية السنغال.	1969
13	جمهورية الصومال.	1969	14	جمهورية غينيا.	1969
15	دولة فلسطين.	1969	16	الجمهورية العربية الليبية.	1969
17	الجمهورية اللبنانية.	1969	18	دولة الكويت.	1969
19	المملكة الأردنية الهاشمية.	1969	20	جمهورية مصر العربية.	1969
21	مملكة ماليزيا الاتحادية.	1969	22	جمهورية مالي .	1969
23	جمهورية النيجر.	1969	24	الجمهورية الإسلامية الموريتانية.	1969
25	الجمهورية اليمنية.	1969	26	دولة الإمارات العربية المتحدة.	1972
27	دولة قطر.	1972	28	جمهورية سيراليون.	1972
29	الجمهورية العربية السورية.	1972	30	مملكة البحرين.	1972
31	سلطنة عمان.	1972	32	جمهورية غامبيا.	1974
33	جمهورية الغابون.	1974	34	جمهورية غينيا بيساو.	1974
35	جمهورية الكاميرون.	1974	36	جمهورية بنغلاديش الشعبية.	1974
37	بوركينا فاسو (فولتا العليا سابقًا).	1974	38	جمهورية أوغندا.	1974
39	جمهورية العراق.	1975	40	جمهورية المالديف.	1976
41	جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية.	1976	42	جمهورية جيبوتي.	1978
43	جمهورية بنين.	1983	44	بروناي دار السلام.	1984
45	جمهورية نيجيريا.	1986	46	جمهورية قيرغيزيا.	1992
47	جمهورية طاجكستان.	1992	48	جمهورية ألبانيا.	1992
49	جمهورية أذربيجان.	1992	50	تركمنستان.	1992
51	جمهورية موزمبيق.	1994	52	جمهورية كازاخستان.	1995
53	جمهورية سوريانام.	1996	54	جمهورية أوزباكستان.	1996
55	جمهورية توغو.	1997	56	جمهورية غيانا.	1998
57	جمهورية كوت دي فوار.	2001			

فضلاً عن ذلك، يبين الجدول التالي الدول والمنظمات التي تتمتع بصفة المراقب:

جدول الدول والمنظمات المراقِبة في منظمة التعاون الإسلامي

م	اسم الدولة/المنظمة	تاريخ العضوية	م	اسم الدولة/المنظمة	تاريخ العضوية
الدول:					
1	دولة قبرص التركية.	1979	2	جمهورية البوسنة والهرسك.	1994
3	جمهورية إفريقيا الوسطى.	1996	4	مملكة تايلاند.	1998
5	روسيا الاتحادية.	2005			
المنظمات:					
1	(LAS)جامعة الدول العربية	1975	2	(UN) منظمة الأمم المتحدة	1976
3	(AU) الاتحاد الإفريقي	1977	4	(NAM) حركة عدم الانحياز	1977
5	(ECO)منظمة التعاون الاقتصادي	1995			

5/ أجهزة ولجان المنظمة: تتعدد أجهزة ولجان المنظمة، والتي تغطي شتى المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية على مستوى العالم الإسلامي، والجدول التالي يوضح أهم هذه الأجهزة:

جدول أجهزة ولجان منظمة التعاون الإسلامي

الأجهزة المتفرعة:				
هي الأجهزة المنشأة بناءً على قرار من المؤتمر الإسلامي للملوك ورؤساء الدول والحكومات أو المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، وتكتسب عضويتها بصورة تلقائية من الدول الأعضاء.				
م	المؤسسة		المقر	تاريخ الإنشاء
1	مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية.	SESRIC	أنقرة، تركيا.	1977م
2	مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية.	IRCICA	إسطنبول، تركيا.	1980م
3	الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا.	IUT	داكا، بنغلاديش.	1978م
4	المركز الإسلامي لتنمية التجارة.	ICDT	الدار البيضاء، المغرب.	1981م
5	مجمع الفقه الإسلامي الدولي.	IIFA	جدة، السعودية.	1983م
6	صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.	ISFD	جدة، السعودية.	1974م
الأجهزة المتخصصة:				
هي المؤسسات والأجهزة المنشأة بموجب قرار من مؤتمر القمة أو المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، وتكون عضويتها مفتوحة بصورة اختيارية أمام الدول الأعضاء في المنظمة.				
م	المؤسسة		المقر	تاريخ الإنشاء
1	البنك الإسلامي للتنمية.	ISDB	جدة، السعودية.	1975م
2	المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.	ICESCO	الرباط، المغرب.	1980م
3	اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي	UNA	جدة، السعودية.	1972م
4	منظمة إذاعات الدول الإسلامية .	OSBU	جدة، السعودية.	1975م
5	اللجنة الإسلامية للهلال الدولي.	ICIC	بنغازي، ليبيا.	1977م
6	المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي.	IOFS	نور سلطان، كازاخستان.	2018م
الأجهزة المنتمية:				
هي المؤسسات والأجهزة المنشأة برعاية مؤتمرات القمة الإسلامية والمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، ويحق للمؤسسات والأجهزة التابعة للدول الأعضاء في المنظمة أن تنضم بصفة اختيارية إلى عضوية هذه المؤسسات.				
م	المؤسسة		المقر	تاريخ الإنشاء
1	الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية.	ICCD	كراتشي، باكستان	1978

2	منظمة العواصم والمدن الإسلامية.	OICC	مكة المكرمة، السعودية.	1978
3	الاتحاد الرياضي لألعاب التضامن الإسلامي.	ISSF	الرياض، السعودية	1980
4	الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر.	OISA	جدة، السعودية.	1981
5	الاتحاد العالمي للمدارس العربية الإسلامية الدولية.	WFAIIS	القاهرة، مصر.	1976
6	منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون.	ICYF	إسطنبول، تركيا.	2005
7	الاتحاد العالمي للكشاف المسلم.	IUMS	جدة، السعودية.	1994
8	الأكاديمية الإسلامية العالمية للعلوم.	IAS	عمان، الأردن.	1986
9	اتحاد المستشارين في البلدان الإسلامية.	FCIC	إسطنبول، تركيا.	1986
10	الجامعة الإسلامية العالمية.	IIUM	كوالالمبور، ماليزيا	1982
11	اتحاد السلطات الضريبية للدول الإسلامية .	ATAIC	الخرطوم، السودان	2003
12	فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية.	OIC-CERT	ماليزيا.	2009
13	معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية.	SMIIC	إسطنبول ، تركيا	1984
14	جمعية الأسمنت الإسلامية.	ICA	إسطنبول ، تركيا	
15	الاتحاد العقاري في الدول الإسلامية.	REUOS		
16	منتدى السلطات المعنية بتنظيم البث في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.	IBRAF		
17	اتحاد المقاولين من الدول الإسلامية.	FOCIC		
18	المجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.	CIBAFI		
اللجان الدائمة:				
م	المؤسسة		المقر	تاريخ الإنشاء
1	لجنة القدس.		الرباط، المغرب.	1975
2	اللجنة الدائمة لشئون الإعلام والشئون الثقافية .	COMIAC	دكار، السنغال.	1981
3	اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري .	COMCEC	أنقرة، تركيا.	1981
4	اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي.	COMS-TECH	إسلام آباد، باكستان.	1981
	بالإضافة إلى: اللجنة الدائمة للشئون المالية، واللجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.			

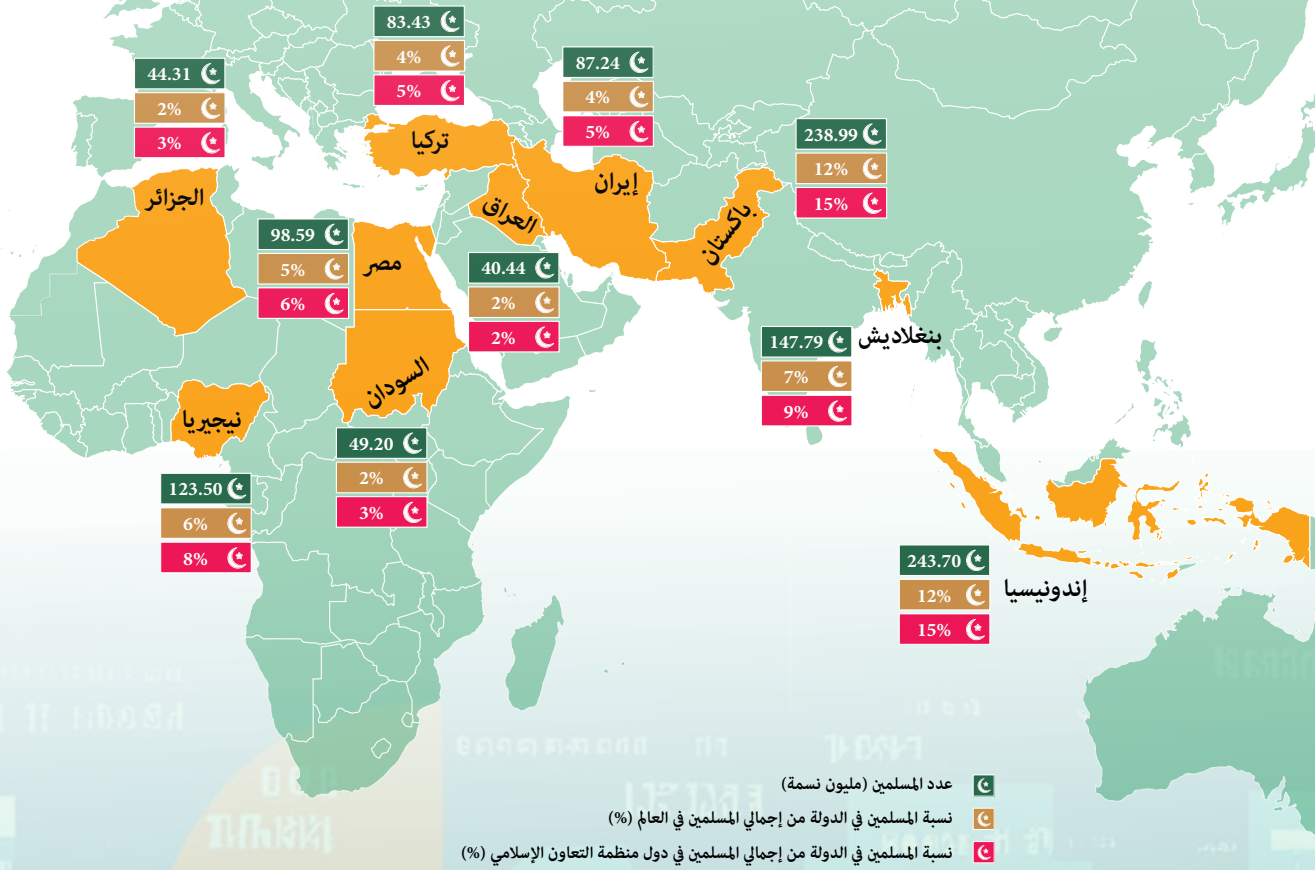
6/ عدد المسلمين في دول المنظمة[1]: يبلغ عدد المسلمين في العالم أكثر من 2 مليار نسمة؛ يعيش منهم أكثر من 1.6 مليار مسلم داخل دول المنظمة؛ بنسبة 81% من عدد المسلمين في العالم، بينما يعيش عدد 373 مليون مسلم في 73 دولة غير عضو في منظمة التعاون الإسلامي؛ بنسبة 19% من عدد المسلمين في العالم، يعيش منهم 327 مليون مسلم في 10 دول؛ بنسبة 16% من عدد المسلمين في العالم، و 88% من عدد المسلمين خارج دول المنظمة، والشكل التالي يوضح عدد المسلمين في دول المنظمة:



(1) تـم الاعتـماد في رصـد أعـداد المسـلمين في دول العـالم عـلى بيانـات https://www.cia.gov/the-world-factbook/ وذلـك بتاريـخ 2023/11م.

أكبر عشر دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عدد المسلمين عام 2023م

يعيش 1.2 مليار مسلم في 10 دول من دول منظمة العالم الإسلامي؛ بنسبة 58% من عدد المسلمين في العالم، و71% من عدد المسلمين داخل دول المنظمة، والشكل التالي يوضح أكبر عشر دول في منظمة التعاون الإسلامي في عدد المسلمين:



إندونيسيا: تتصدر إندونيسيا قائمة الدول الإسلامية من حيث عدد السكان المسلمين، إذ يقدر عدد المسلمين فيها بنحو 243.7 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 12% من إجمالي عدد المسلمين عالميًا، ونحو 15% من إجمالي عدد المسلمين في دول المنظمة، ما يمنحها ثقلًا ديموغرافيًا وسوقًا استهلاكية ضخمة في العالم الإسلامي.

باكستان: تأتي باكستان في المرتبة الثانية بعد إندونيسيا، بعدد مسلمين يبلغ حوالي 239 مليون نسمة، بما يعادل 12% من عدد المسلمين عالميًا، ونحو 15% من إجمالي عدد المسلمين في دول المنظمة، مما يجعلها محورًا سكانيًا واقتصاديًا مهمًا في جنوب آسيا.

بنغلاديش: يبلغ عدد المسلمين في بنغلاديش حوالي 147.8 مليون نسمة، وهو ما يشكل قرابة 7% من عدد المسلمين عالميًا و9% من إجمالي المسلمين في دول المنظمة، مما يعكس أهمية البلاد كدولة ذات كثافة سكانية عالية وقوة عاملة شابة في العالم الإسلامي.

نيجيريا: تحتل نيجيريا مكانة بارزة بعدد مسلمين يصل إلى 123.5 مليون نسمة، أي نحو 6% من عدد المسلمين في العالم و8% من إجمالي المسلمين في دول المنظمة، ما يبرز مكانة نيجيريا بوصفها أكبر دولة مسلمة في إفريقيا من حيث عدد السكان.

مصر: يقدر عدد المسلمين في مصر بنحو 98.6 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 5% من عدد المسلمين عالميًا، وحوالي 6% من عدد المسلمين في دول المنظمة، ما يمنحها مكانة محورية ذات أهمية كبرى في العالم العربي والإسلامي.

إيران: يبلغ عدد المسلمين في إيران حوالي 87.2 مليون نسمة، بما يعادل قرابة 4% من إجمالي المسلمين عالميًا و5% من إجمالي المسلمين في دول المنظمة، وهو ما يعكس ثقلها الديموغرافي في منطقة غرب آسيا..

تركيا: يقدّر عدد المسلمين في تركيا بنحو 83.4 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 4% من عدد المسلمين عالميًا، ونحو 5% من المسلمين في دول المنظمة، ما يؤكد دورها كدولة محورية تربط آسيا بأوروبا ضمن العالم الإسلامي.

السودان: يبلغ عدد المسلمين في السودان حوالي 49.2 مليون نسمة، وهو ما يعادل قرابة 2% من عدد المسلمين في العالم و3% من عدد المسلمين في دول المنظمة، مما يبرز دور السودان الديموغرافي في شرق إفريقيا.

الجزائر: تحتضن الجزائر نحو 44.3 مليون مسلم، بما يمثل حوالي 2% من عدد المسلمين عالميًا و3% من عدد المسلمين في دول المنظمة، ما يعكس مكانتها في شمال إفريقيا كدولة ذات ثقل سكاني.

العراق: يقدّر عدد المسلمين في العراق بحوالي 40.4 مليون نسمة، وهو ما يشكل نحو 2% من عدد المسلمين عالميًا ويماثل نسبة 2% من عدد المسلمين في دول المنظمة، مما يؤكد حضور العراق ضمن الدول المؤثرة سكانيًا في المنطقة العربية.



ثانيًا: التحويلات الشخصية المالية "إطار نظري"

يتناول هذا القسم بيان المفاهيم الأساسية للتحويلات الشخصية المالية وأنواعها ومحدداتها، مع التطرق لآثارها الاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك من خلال ما يلي:

1 / مفهوم وأنواع التحويلات الشخصية المالية:

التحويلات الشخصية المالية: هي جميع التحويلات النقدية التي يرسلها الأفراد أو الأسر المهاجرة أو العاملة بالخارج، وتُسمَّى بـ"دول المقصد" إلى الأفراد أو الأسر المقيمة بالبلد الأصل، وتُسمَّى "بلد المنشأ".

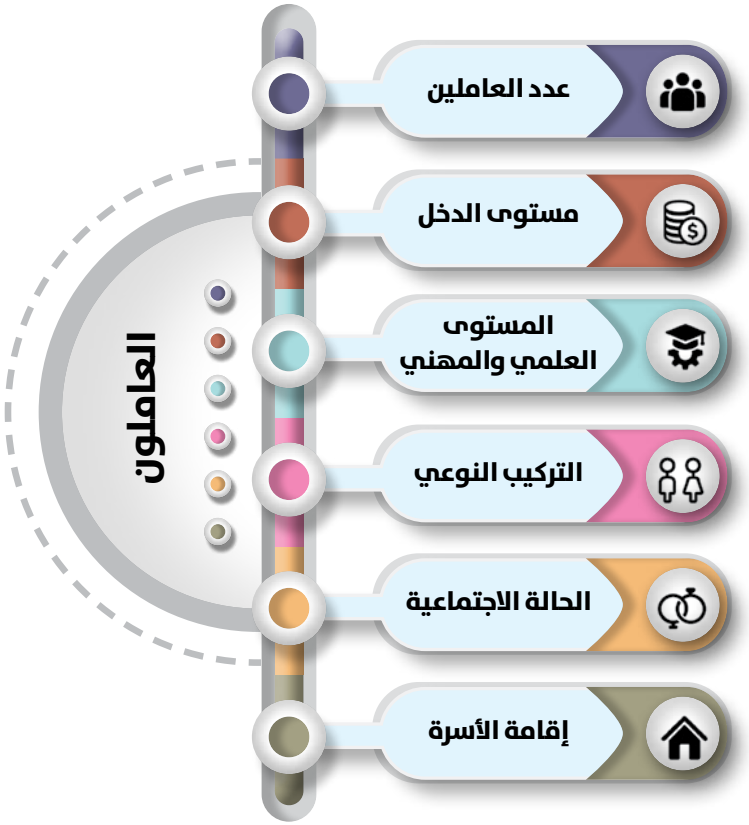
وتنقسم تحويلات العاملين في الخارج إلى قسمين:

التحويلات النقدية: وهي جميع تدفقات النقد الأجنبي التي يرسلها العاملون إلى دولة المنشأ؛ سواء عن طريق القنوات الرسمية أو القنوات غير الرسمية.

التحويلات العينية: هي جميع تدفقات السلع والبضائع التي يرسلها، أو يدخلها العاملون إلى دول المنشأ.

2/ محددات التحويلات الشخصية المالية:

يرتبط حجم التحويلات الشخصية المالية بعدد من المحددات التي تعتمد على محورين أساسيين:



2-1/ المحـور الأول: محـدِّدات تتعلـق بالعاملين بالخارج:

يتوقـف حجـم التحويـلات الشـخصية المالية على عدد من المحددات المتعلقة بالعاملـين أنفسـهم؛ ومـن أهـم هـذه المحددات ما يلي:

2-1-1/ عدد العاملين في الخارج: توجد علاقة طردية بين عدد العاملين في الخارج وحجم التحويلات.

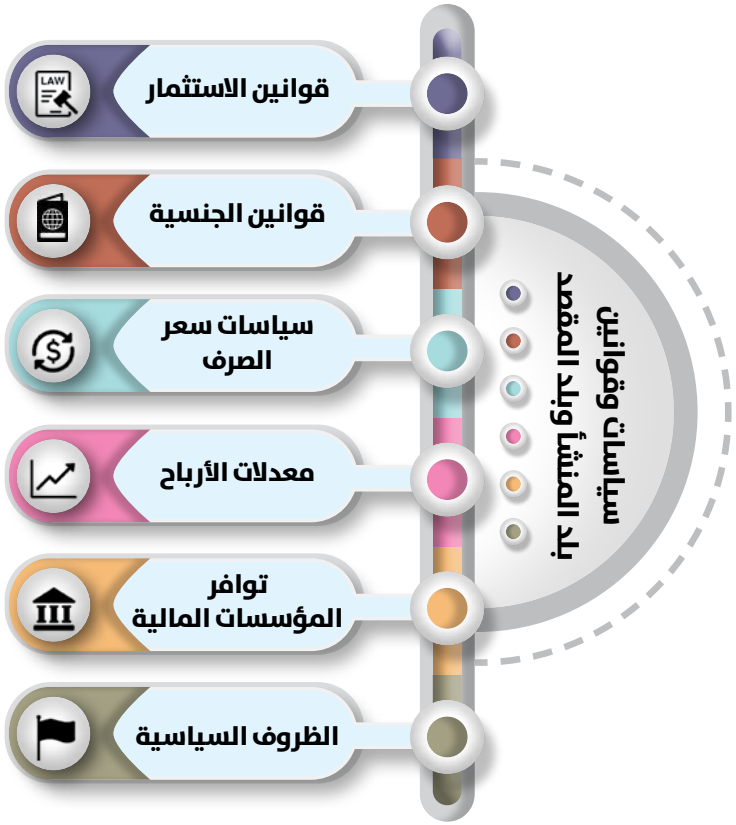
2-1-2/ مستوى دخول العاملين: توجد علاقة طردية بين مستويات دخول العاملين في الخارج وحجم التحويلات.

2-1-3/ المستوى العلمي والمهني للعاملين: يؤدي ارتفاع المستوى العلمي والمهني للعاملين وتخصُّصاتهم المختلفة إلى ارتفاع حجم التحويلات.

2-1-4/ التركيب النوعي للعاملين: تختلف حجـم التحويـلات حسـب التركيـب النوعـي للعاملين في الخـارج؛ حيث ترتفع تحويلات الذكور عن تحويلات الإناث.

2-1-5/ الحالـة الاجتماعيـة: يتوقـف مستوى التحويلات على الحالة الاجتماعية للعامليـن؛ فكلـما ارتفـع معـدل الإعالـة الأسرية للعامل، ارتفع حجم التحويلات.

2-1-6/ إقامة الأسرة: يؤثر وجود أسرة العامل في بلد المنشأ إيجابيًّا على حجم التحويلات.



2-2/ المحـور الثاني: محـدِّدات تتعلق بسياسات وقوانين بلد المنشأ وبلد المقصد:

يتوقف حجم التحويلات الشخصية المالية على عدد من المحددات المتعلقة بسياسات وقوانـين كل من بلد المنشأ وبلد المقصد؛ ومن أهم هذه المحددات ما يلي:

2-2-1/ قوانين الاستثمار: تؤثر قوانين الاسـتثمار عـلى حجـم التحويـلات؛ حيـث إن القوانين الثابتة والداعمة للاستثمار في بلد المنشـأ تؤثر إيجابيًّا على حجـم التحويلات، كما أن مرونة القوانـين في دولة المقصد فيما يتعلق بتأسـيس وامتلاك المشـاريع؛ تؤثر سـلبًا على حجم التحويـلات إلى دولة المنشأ.

2-2-2/ قوانين الجنسية: تؤثر قوانين الجنسية في دولتي المقصد والمنشأ على حجم التحويلات؛ حيث إن سماح دولة المقصد بالتجنُّس يؤثر سـلبًا عـلى حجـم التحويلات الصادرة إلى بلد المنشأ؛ لا سيما في حالة عدم السماح بالجنسية المزدوجة في أيٍّ من الدولتين.

2-2-3/ قوانـين الإقامـة والملكيـة والخدمات: تؤثر قوانـين الإقامة في دولة المقصد على حجم التحويـلات؛ فكلما كانت قوانين الإقامة للعامل وأسرتـه ميسرة أثَّر ذلـك سـلبًا عـلى حجـم التحويـلات إلى بلـد المنشأ؛ لا سيما إذا كانت قوانين دولة المقصد تتيح امتلاك العقارات، وكانـت الدولة تقدم

الخدمات الصحية والتعليمية للعاملين وأسرهم.

2-2-4/ سياسات سعر الصرف: تؤثر سياسة سعر الصرف في دولة المنشأ، وفي دولة المقصد على حجم التحويلات الرسمية.

2-2-5/ معدلات الأرباح على استثمارات الأموال: تؤثر معدلات الأرباح على استثمارات الأموال في بلد المنشأ، وفي بلد المقصد على حجم التحويلات؛ حيث يرغب العامل في الاحتفاظ بأمواله في البلد التي يجني منها أرباحًا أكبر.

2-2-6/ توافُر المؤسسات الماليّة وإجراءات التحويل: تؤثر سياسات وإجراءات التحويل على حجم التحويلات؛ حيث تؤدي إجراءات التحويل الميسَّرة والقليلة التكلفة إلى ارتفاع حجم التحويلات.

2-2-7/ الاستقرار السياسي: تؤثر الظروف السياسية في دولة المنشأ على حجم التحويلات؛ حيث ينخفض حجم التحويلات إلى بلد المنشأ في حالة الاضطرابات السياسية.

3/ الاستخدامات الاقتصادية والاجتماعية للتحويلات الشخصية:

تتعدد الاستخدامات الاقتصادية والاجتماعية للتحويلات الشخصية على المستويين الجزئي والكلي؛ ويمكن بيان أهم هذه الاستخدامات من خلال ما يلي:

3-1/ على مستوى الاقتصاد الجزئي:

تُستخدم التحويلات الشخصية المالية في الدرجة الأولى لتلبية احتياجات أُسر العاملين، وتغطية نفقات الرعاية الصحية والتعليم، ونفقات السكن، كما تُستخدم في إقامة المشروعات الاستثمارية، وفي الاستثمار المالي والعقاري، ويُقْتَطَع جزءٌ منها للادخار المباشر.

3-2/ على مستوى الاقتصاد الكلي:

تُستخدم التحويلات الشخصية المالية في الدول النامية في سداد قيمة الواردات وخدمات الدين العام الخارجي؛ كما تساعد هذه التحويلات على تعديل الموازين الاقتصادية للدول؛ لا سيما ميزان المدفوعات، وتساعد أيضًا في رفع قيمة احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية.

4/ الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتحويلات الشخصية المالية:

تُعدّ التحويلات الشخصية المالية أحد أهم المصادر الثابتة للنقد الأجنبي؛ الأمر الذي يدعم استقرار الاقتصاد الكلي؛ وذلك على عكس القروض الإنمائية، والتحويلات الدولية الأخرى، وتتعدد الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على التحويلات الشخصية المالية؛ والتي منها ما يلي:

4-1/ الآثار الإيجابية للتحويلات الشخصية المالية:

تتعدد الآثار الإيجابية للتحويلات الشخصية المالية، والتي من أهمها ما يلي:

4-1-1/ الأثر على الاستهلاك: تؤدي التحويلات الشخصية المالية إلى زيادة الاستهلاك المحلي، ويترتب على ذلك زيادة الطلب على الأيدي العاملة، والحد من البطالة.

4-1-2/ الأثر على الاستثمار: تعمل التحويلات على زيادة معدل الاستثمار القومي؛ حين يُوجَّه قدرٌ من هذه التحويلات للتوظيف في أوعية استثمارية متنوعة؛ سواء في شكل أوراق مالية بأشكالها المختلفة، أو في الادخار في الأوعية المصرفية بالبنوك، أو في إنشاء مشروعات خاصة مملوكة للعاملين في الخارج.

4-1-3/ الأثر على ميزان المدفوعات: تعمل التحويلات الشخصية الواردة على علاج الخلل في ميزان المدفوعات؛ وذلك باستخدامها في سداد تكلفة الواردات بدلًا من اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي، وقد يترتب على هذه التحويلات تغيير حالة ميزان المدفوعات من العجز إلى الفائض؛ نتيجة لارتفاع قيمة التحويلات الشخصية المالية الواردة.

4-1-4/ الأثر على الصادرات: تعمل التحويلات على زيادة حجم الصادرات في حالة استثمار هذه الأموال في المشروعات الموجَّهة للتصدير؛ لاسيما أن مشروعات التصدير غالبًا ما تتطلب استيراد المعدات الرأسمالية من الخارج؛ فتمثِّل التحويلات المالية في هذه الحالة مصدرًا للتمويل الاستثماري لهذه المشروعات.

4-1-5/ الأثر على الواردات: تعمل التحويلات الشخصية المالية على توفير النقد الأجنبي اللازم لدفع قيمة الواردات الضرورية للدولة، ويُلاحظ أن دول منظمة التعاون الإسلامي في معظمها ترتفع قيمة وارداتها من السلع والخدمات؛ الأمر الذي يُفاقم من مشكلة موازين المدفوعات لديها؛ بحيث يصير الاختلال في ميزان المدفوعات ظاهرة دائمة ومستمرة. كما أن استثمار هذه الأموال في المشروعات الموجَّهة لتوفير المنتجات المحلية التي تحل محل الواردات يخفض الطلب على الواردات؛ ومن ثم النقد الأجنبي.

4-1-6/ الأثر على التشغيل والحد من البطالة: تؤثر التحويلات الشخصية المالية على زيادة الاستهلاك المحلي، وتنمية المشروعات الاستثمارية التي يتوجَّه إليها جزء من التحويلات؛ الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التشغيل، ويسهم في الحد من البطالة. وبقدر ارتفاع قيمة التحويلات التي تُخصَّص لتنمية الاستثمار المحلي يرتفع معدل التشغيل وتتقلص ظاهرة البطالة.

ومن ناحية أخرى، تعمل التحويلات الشخصية على توفير التعليم الجيد والرعاية الصحية لأبناء العاملين في الخارج؛ وبالتالي رفع مستوى المهارة والإنتاجية للعاملين،

فقد أثبتت الدراسات التطبيقية ارتفاع إنتاجية العاملين الذين يتوافر لديهم مستوى تعليمي أعلى، وخدمات صحية جيدة.

4-1-7/ الأثر على الحد من الفقر: يُعَدُّ هذا الأثر من أهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتحويلات؛ فلقد أثبتت التحويلات أنها أداة قوية للحد من الفقر في بلدان المنشأ؛ وذلك عبر العديد من الأبعاد والتي منها ما يلي:

- زيادة دخل الأسرة؛ وبالتالي زيادة الاستهلاك، ورفع مستوى المعيشة؛ الأمر الذي يتيح الاستثمار في رأس المال البشري، المتمثل في توفير فرص تعليمية وصحية أفضل، هذا فضلًا عن حماية أسر العاملين من الصدمات الاقتصادية والمناخية التي تُصيب بلدانهم.
- كما تشير الحالات التطبيقية إلى وجود ارتباط بين حجم التحويلات الشخصية الواردة، وارتفاع حصيلة الزكاة في دول المنشأ؛ هذا فضلًا عن ارتفاع معدلات الإنفاق الخيري في المجتمع.
- تؤدي زيادة الاستثمار المموَّل من التحويلات إلى توفير فرص عمل جديدة؛ وبالتالي حصول المزيد من أفراد المجتمع على مصادر دخل جديدة؛ هذا فضلًا عن زيادة المعروض من السلع؛ مما يخفض من أسعارها؛ وبالتالي تخفيض تكلفة المعيشة في المجتمع والحد من الفقر.

4-1-8/ الأثر على النمو الاقتصادي: تعمل التحويلات على زيادة الإنفاق على التعليم والصحة وتعزيز التنمية البشرية؛ الأمر الذي يعزّز ويحسّن من إنتاجية عوامل الإنتاج، ويرفع من معدل النمو الاقتصادي؛ هذا فضلًا عن أن الإنفاق الاستثماري للتحويلات يعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي، كما أن الإنفاق الاستهلاكي للتحويلات يُعَدُّ عاملًا مُؤثِّرًا في رفع معدل النمو الاقتصادي.

4-1-9/ الأثر على الناتج المحلي الإجمالي: يؤثِّر ارتفاع الطلب الاستهلاكي والاستثماري المترتب على التحويلات المالية على مستوى الناتج المحلي الإجمالي بصورة أولية، بالاضافة إلى تنشيط آلية المضاعف الاقتصادي؛ حيث تترتب على هذه الزيادة الأولية في الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي زيادات مضاعفة في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

4-2/ الآثار السلبية للتحويلات الشخصية المالية:

4-2-1/ الأثر على الاستهلاك: تؤدي التحويلات الشخصية المالية إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة؛ وبالتالي تَسرُّب جزء من النقد الأجنبي إلى الخارج، كما قد تؤثر التحويلات سلبًا على أنماط الاستهلاك؛ كالاتجاه لمجالات الإنفاق الاجتماعي التظاهري، أو تشجيعها لانتشار استهلاك بعض السلع الضارة.

4-2-2/ الأثر على الاستثمار غير الإنتاجي: تؤثِّر التحويلات الشخصية المالية على زيادة الاستثمار التقليدي؛ المتمثل في شراء الأراضي والعقارات؛ مما يؤدي إلى تراجع الاستثمار في مجالات الاستثمار الإنتاجي الحقيقي.

4-2-3/ الأثر على التشغيل والعمالة: تؤدي زيادة الاهتمام بالتحويلات إلى هجرة الأشخاص ذوي المهارات العالية من البلدان ذات الدخل المنخفض -هجرة العقول أو الأدمغة- وتمثل هذه الهجرة عائقًا أمام التنمية في دول المنشأ؛ حيث تفقد هذه الدول هؤلاء العمال المؤهلين.

كما تؤثر التحويلات في زيادة معدلات البطالة الاختيارية في أسر العاملين بالخارج، وللعاملين أنفسهم بعد عودتهم؛ نظرًا لاعتمادهم على التحويلات المحققة مسبقًا.

5/ دور التحويلات الشخصية المالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

نظرًا لأن مفهوم "أهداف التنمية المستدامة" مفهومٌ عالميٌّ؛ أصبح كثير من المؤسسات التنموية والداعمة ومراكز الأبحاث تربط أعمالها، تحليلًا واستنتاجًا، بها؛ وفيما يلي بيان موجز لارتباط التحويلات الشخصية المالية بأهداف التنمية المستدامة:

- **الهدف [1] القضاء على الفقر:** تعمل التحويلات على الحد من الفقر؛ وذلك بصورة مباشرة لأسر العاملين في الخارج، وبصورة غير مباشرة للعديد من فئات المجتمع.
- **الأهداف [2-3-4] القضاء التام على الجوع، وتحقيق الصحة الجيدة والرفاه، وتوفير التعليم الجيد:** توفر التحويلات الأموال التي تساعد أسر العاملين في الخارج على توفير الغذاء الصحي، والرعاية الصحية، والتعليم الجيد لأبنائهم، كما تعمل التحويلات الشخصية المالية على توفير النقد الأجنبي اللازم لدفع قيمة واردات الدولة من الأغذية؛ بما يدعم تحقيق الأمن الغذائي في المجتمع، كما أن تحقيق النمو الاقتصادي الناتج عن التحويلات الشخصية يوفر للدولة التوجُّه نحو دعم البِنى التحتية في تقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليمية.
- **الهدف [6] ضمان إتاحة المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي:** تعمل التحويلات على توفير الأموال التي تساعد أسر العاملين في الخارج على توفير المياه النظيفة الآمنة، وخدمات الصرف الصحي، كما أن تحقيق النمو الاقتصادي الناتج عن التحويلات الشخصية يوفر للدولة التوجه نحو دعم البِنى التحتية في المياه والصرف الصحي.
- **الهدف [7] طاقة نظيفة وبأسعار معقولة:** توفر التحويلات الشخصية لأسر العاملين القدرة على توفير الطاقة النظيفة، كما أنها توفر النقد الأجنبي



الداعم للاستثمار في مشروعات الطاقة النظيفة.

- **الهدف [8] العمل اللائق ونمو الاقتصاد:** إن توفير التغذية الصحية والرعاية الصحية والتعليم الجيد لأسر العاملين في الخارج يزيد من فرص حصولهم على فرص عمل جيدة، كما أن التحويلات الشخصية تعمل على زيادة الاستهلاك والاستثمار والادخار؛ الأمر الذي يوفر فرص عمل جديدة، بما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي.
- **الهدف [9] الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية:** تؤدي التحويلات الشخصية المالية إلى دعم الارتقاء بالصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، وذلك في حالة وجود خطط وسياسات اقتصادية جيدة تدعم توظيف هذه التحويلات في هذه المجالات.
- **الهدف [10] الحد من أوجه عدم المساواة:** تعمل التحويلات الشخصية المالية على الحد من تفاوت الدخول؛ وذلك في حالة الأسر الفقيرة وشديدة الفقر التي يعمل أحد أفرادها خارج البلاد، كما تتساقط آثار هذه التحويلات على الفقراء بصورة مباشرة عن طريق الزكاة والإنفاق الخيري، وبصورة غير مباشرة عن طريق توفير فرص عمل جديدة؛ الأمر الذي يحد من أوجه عدم المساواة في المجتمع.
- **الهدف [11] مدن ومجتمعات محلية مستدامة:** تحتاج المدن المستدامة إلى توفير نظم غذائية صحية، ونظم تعليمية جيدة، ورعاية صحية متميزة؛ وذلك ما توفِّره التحويلات لأسر العاملين في الخارج.
- **الهدف [16] السلام والعدل والمؤسسات القوية:** تسهم التحويلات المالية في تكوين تراكمات مالية تتوجه إلى الاستثمار في مؤسسات قوية، تتوفر فيها البنى الأساسية الملائمة والتكنولوجية الحديثة، وينعكس ذلك على استقلال الاقتصاد القومي، وعلى نسب التوظيف ونوعيته؛ الأمر الذي يعزِّز من السلام والعدالة على مستوى الداخل والخارج.
- **الهدف [17] عقد الشراكات لتحقيق الأهداف:** تُعتبر التحويلات المالية الشخصية صورة من صور الشراكة الدولية الفاعلة؛ بما تتضمنه من انتقال العمالة ورؤوس الأموال؛ وبالتالي تنشيط وتفعيل الشراكة والتكامل بين الدول.

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

رَصْدُ وَاقِعِ التَّحْوِيلَاتِ الشَّخْصِيَّةِ الْمَالِيَّةِ الْوَارِدَةِ وَالصَّادِرَةِ عَالَمِيًّا

مقدمة

في ضوء الأهمية الكبرى التي تمثّلها التحويلات الشخصية عالميًّا؛ يتطرق هذا الفصل من الدراسة إلى رصد وتحليل التحويلات الشخصية المالية الواردة والصادرة عالميًّا؛ عن طريق استعراض واقع هذه التحويلات، مع التطرق لعلاقتها ببعض المؤشرات الهامة؛ كالناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي صادرات وواردات السلع والخدمات، وذلك عبر محورين رئيسين؛ يشتمل كلٌّ منهما على محورين فرعيين:

المحور الأول: تحليل سنوي للتحويلات الشخصية المالية الواردة عالميًّا خلال الفترة [2023/2017م]، مع استعراض تحليل كلي للفترة محل الدراسة؛ وذلك من خلال ما يلي:

1/ بيان حجم التحويلات الواردة عالميًّا، مع بيان أعلى دولة في حجم التحويلات الواردة عالميًّا، ونسبة حجم التحويلات الواردة إليها من حجم التحويلات عالميًّا.

2/ بيان أعلى عشر دول في حجم التحويلات الواردة عالميًّا، مع استعراض بياني لحجم التحويلات الواردة لكل دولة ونسبتها من إجمالي حجم التحويلات الواردة عالميًّا، وبيان نسبة إجمالي حجم التحويلات الواردة للدول العشر من إجمالي التحويلات الواردة عالميًّا.

3/ التطرُّق لموقع دول منظمة التعاون الإسلامي من قائمة أعلى عشر دول في حجم التحويلات الواردة عالميًّا؛ وذلك ببيان هذه الدول، وحجم التحويلات الواردة إليها، ونسبتها من حجم التحويلات الواردة عالميًّا.

المحور الثاني: تحليل سنوي للتحويلات الشخصية المالية الصادرة عالميًّا خلال الفترة [2022/2017م]، مع استعراض تحليل كلي للفترة محل الدراسة؛ وذلك من خلال ما يلي:

1/ بيان حجم التحويلات الصادرة عالميًّا، مع بيان أعلى دولة في حجم التحويلات الصادرة عالميًّا، ونسبة حجم التحويلات الصادرة منها من حجم التحويلات عالميًّا.

2/ بيان أعلى عشر دول في حجم التحويلات الصادرة عالميًّا، مع استعراض بياني لحجم التحويلات الصادرة من كل دولة، ونسبتها من إجمالي حجم التحويلات الصادرة عالميًّا، وبيان نسبة إجمالي حجم التحويلات الصادرة من الدول العشر من إجمالي التحويلات الصادرة عالميًّا.

3/ التطرُّق لموقع دول منظمة التعاون الإسلامي من قائمة أعلى عشر دول في حجم التحويلات الصادرة عالميًّا؛ وذلك ببيان هذه الدول، وحجم التحويلات الصادرة منها، ونسبتها من حجم التحويلات الواردة عالميًّا.



المحور الأول

تحليل واقع التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا

يتناول هذا المحور استعراضًا سنويًّا للتحويلات الشخصية الواردة عالميًّا خلال الفترة [2017-2024م] بصورة جزئية لكل عام على حدة، وبصورة كلية لمجموع سنوات الدراسة؛ وذلك من خلال ما يلي:

أولًا: تحليل سنوي لحجم التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا خلال الفترة [2017-2024م]:

يستعرض هذا الجزء بيان حجم التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا -كل عام على حدة-، مع بيان الدولة التي تحتل المركز الأول، وحجم التحويلات الواردة لأعلى عشر دول في حجم التحويلات الواردة، مع بيان عدد دول منظمة التعاون الإسلامي في قائمة أعلى عشر دول في حجم التحويلات الواردة؛ وذلك من خلال ما يلي:

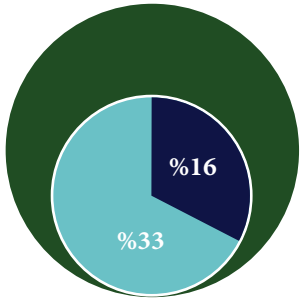
1- التحويلات المالية الشخصية في الاقتصاد العالمي:

تحليل لأكبر عشر دول مستقبِلة للتحويلات عام 2017

بلغ إجمالي قيمة التحويلات الشخصية المالية الواردة عالميًا عام 2017 نحو

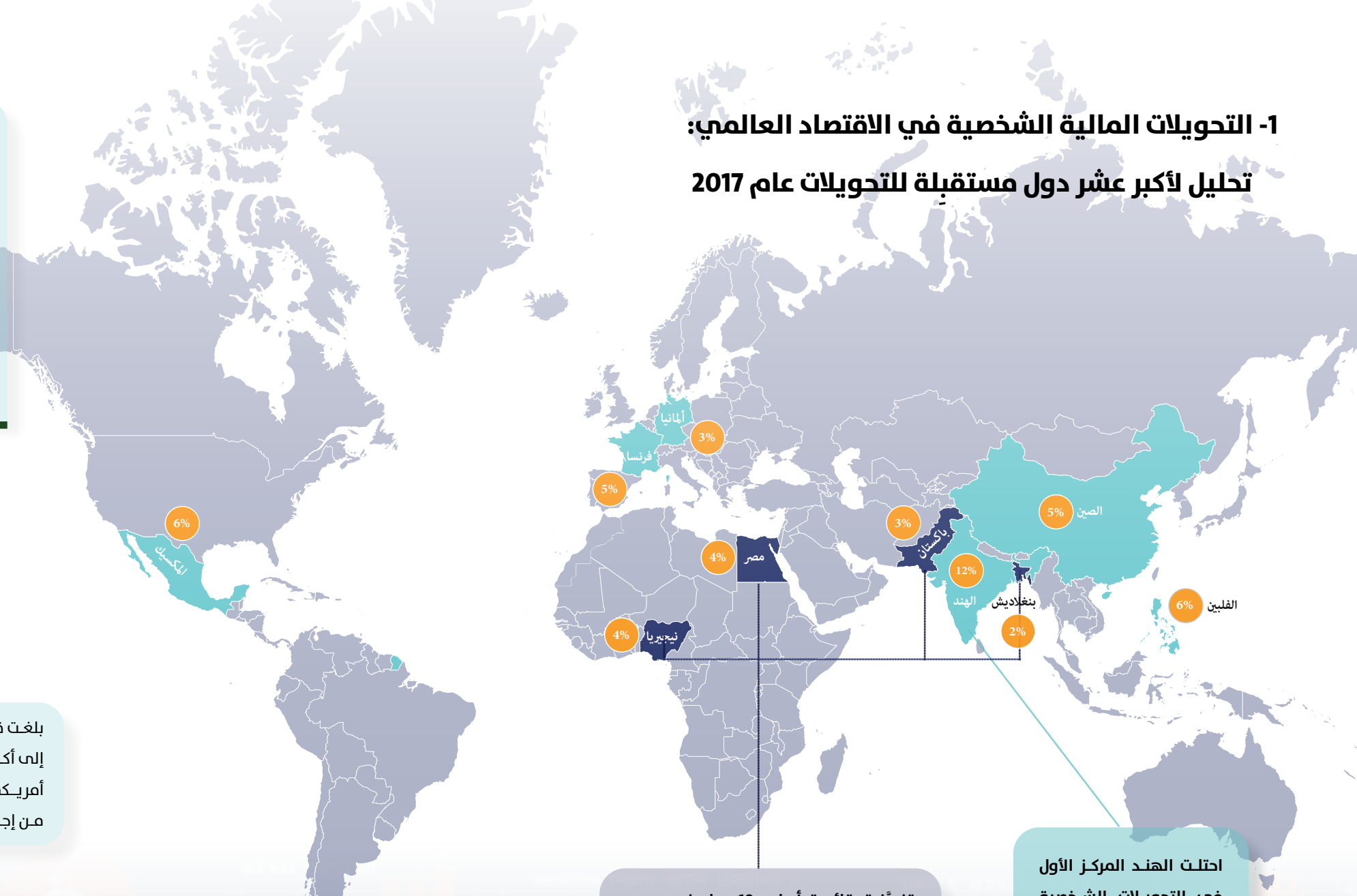
591.4

مليار دولار أمريكي



بلغت قيمة التحويلات الشخصية الواردة إلى أكبر عشر دول نحو 287,5 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل أكثر من 49% من إجمالي حجم التحويلات عالميًا





احتلت الهند المركز الأول في التحويلات الشخصية الواردة عالميًا بمبلغ 69 مليار دولار، بنسبة 12% من التحويلات الواردة عالميًا.

تضمَّنت قائمة أعلى 10 دول في حجم التحويلات الشخصية الواردة عالميًا أربع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي مصر ونيجيريا وباكستان وبنغلاديش، وذلك بحجم تحويلات واردة 97 مليار دولار بنسبة 16% من إجمالي التحويلات الواردة عالميًا.

النسبة من إجمالي حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة عالميًا

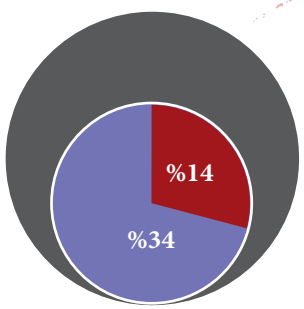
2- التحويلات المالية الشخصية في الاقتصاد العالمي:

تحليل لأكبر عشر دول مستقبِلة للتحويلات عام 2018

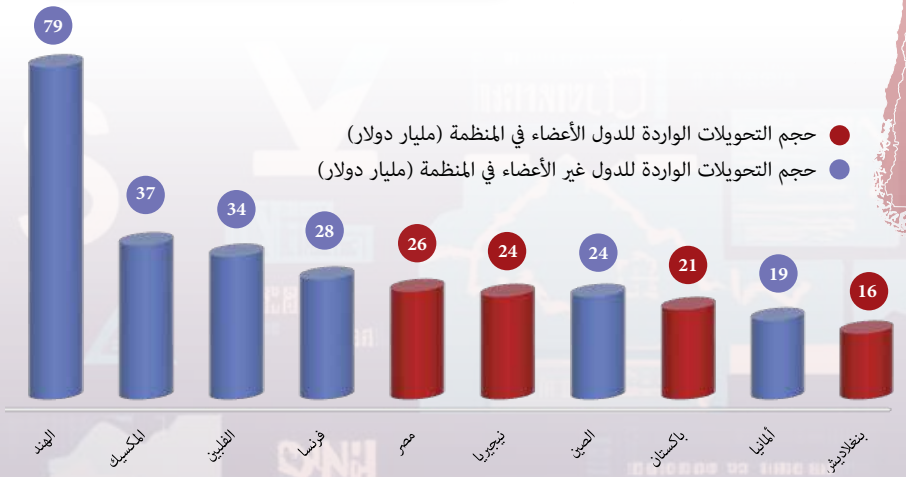
بلغ إجمالي التحويلات المالية الشخصية الواردة على مستوى العالم في عام 2018 نحو

638.2

مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 8% مقارنةً بعام 2017



بلغت قيمة التحويلات الشخصية الواردة إلى أكبر عشر دول نحو 307 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 48% من إجمالي حجم التحويلات عالميًّا.





اشتملت قائمة أعلى 10 دول في التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا أربع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وهي مصر ونيجيريا وباكستان وبنغلاديش؛ وذلك بحجم تحويلات واردة 87 مليار دولار بنسبة 14% من إجمالي التحويلات الواردة عالميًّا.

تصدرت الهند المركز الأول في التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا بمبلغ 79 مليار دولار؛ بنسبة 12% من التحويلات الواردة عالميًّا.

النسبة من إجمالي حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة عالميًّا

3- التحويلات المالية الشخصية في الاقتصاد العالمي:

تحليل لأكبر عشر دول مستقبِلة للتحويلات عام 2019

بلغ إجمالي التحويلات المالية الشخصية الواردة على مستوى العالم في عام 2019 نحو

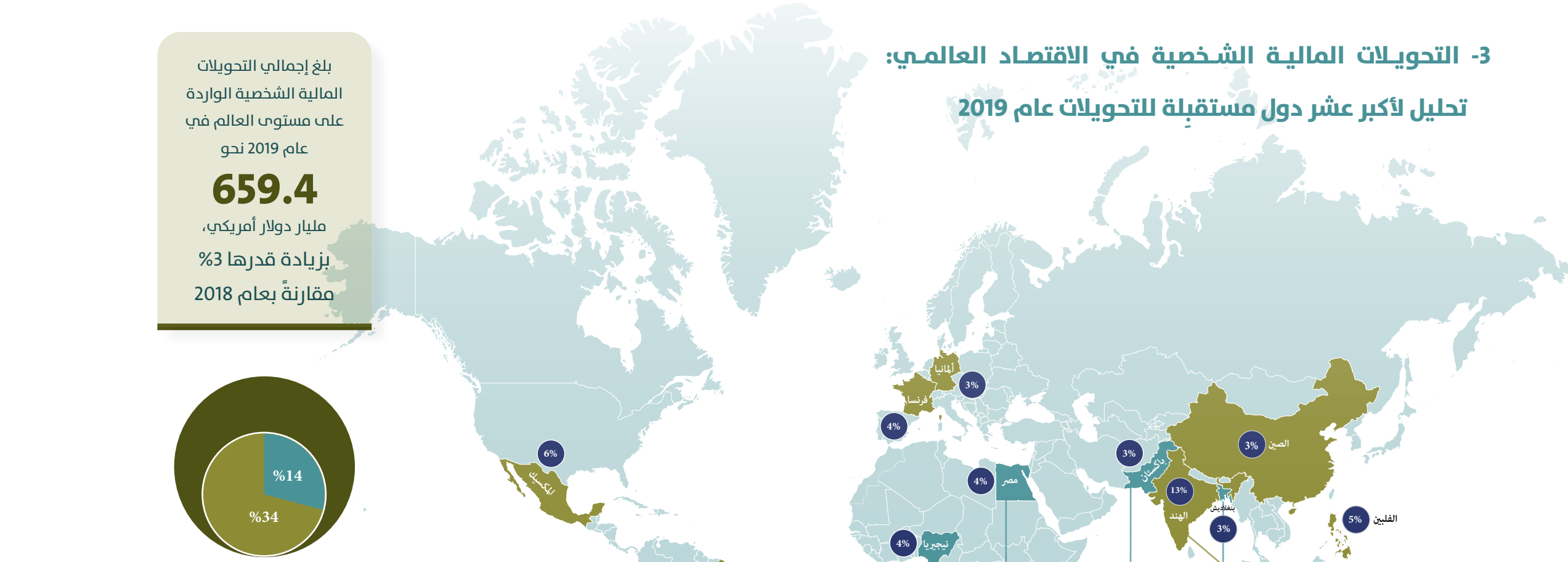
659.4

مليار دولار أمريكي،

بزيادة قدرها 3%

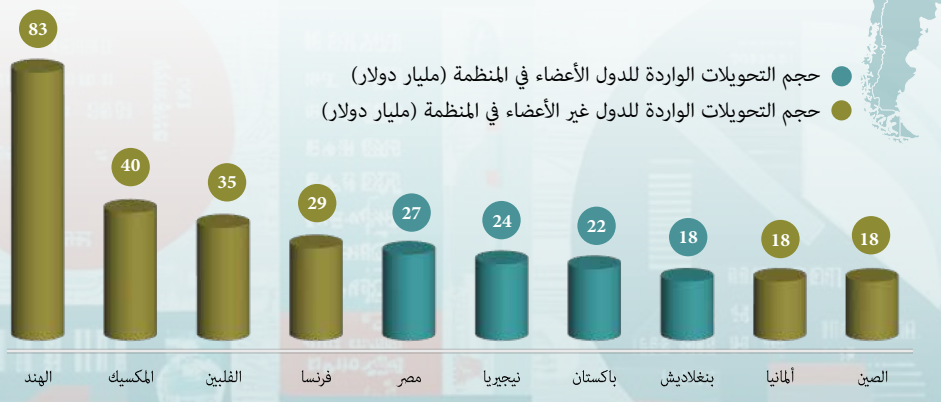
مقارنةً بعام 2018

بلغت قيمة التحويلات الشخصية الواردة إلى أكبر عشر دول نحو 315 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 48% من إجمالي حجم التحويلات عالميًا



احتلت الهند المركز الأول في التحويلات الشخصية الواردة عالميًا بمبلغ 83 مليار دولار؛ بنسبة 13% من التحويلات الواردة عالميًا.

اشتملت قائمة أعلى 10 دول في التحويلات الشخصية الواردة عالميًا أربع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وهي مصر ونيجيريا وباكستان وبنغلاديش؛ وذلك بحجم تحويلات واردة 91 مليار دولار؛ بنسبة 14% من إجمالي التحويلات الواردة عالميًا.



النسبة من إجمالي حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة عالميًا

4- التحويلات المالية الشخصية في الاقتصاد العالمي:

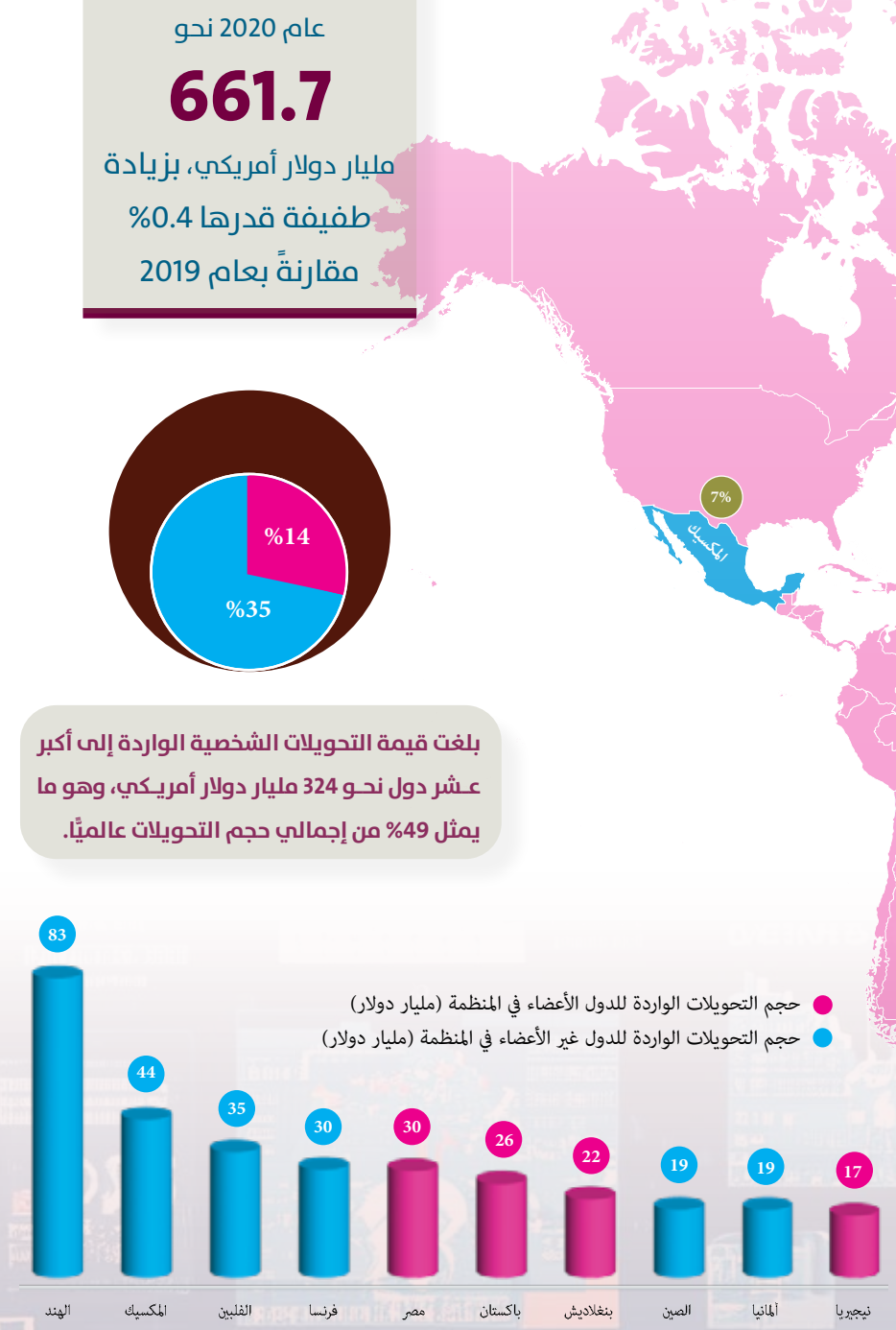
تحليل لأكبر عشر دول مستقبِلة للتحويلات عام 2020

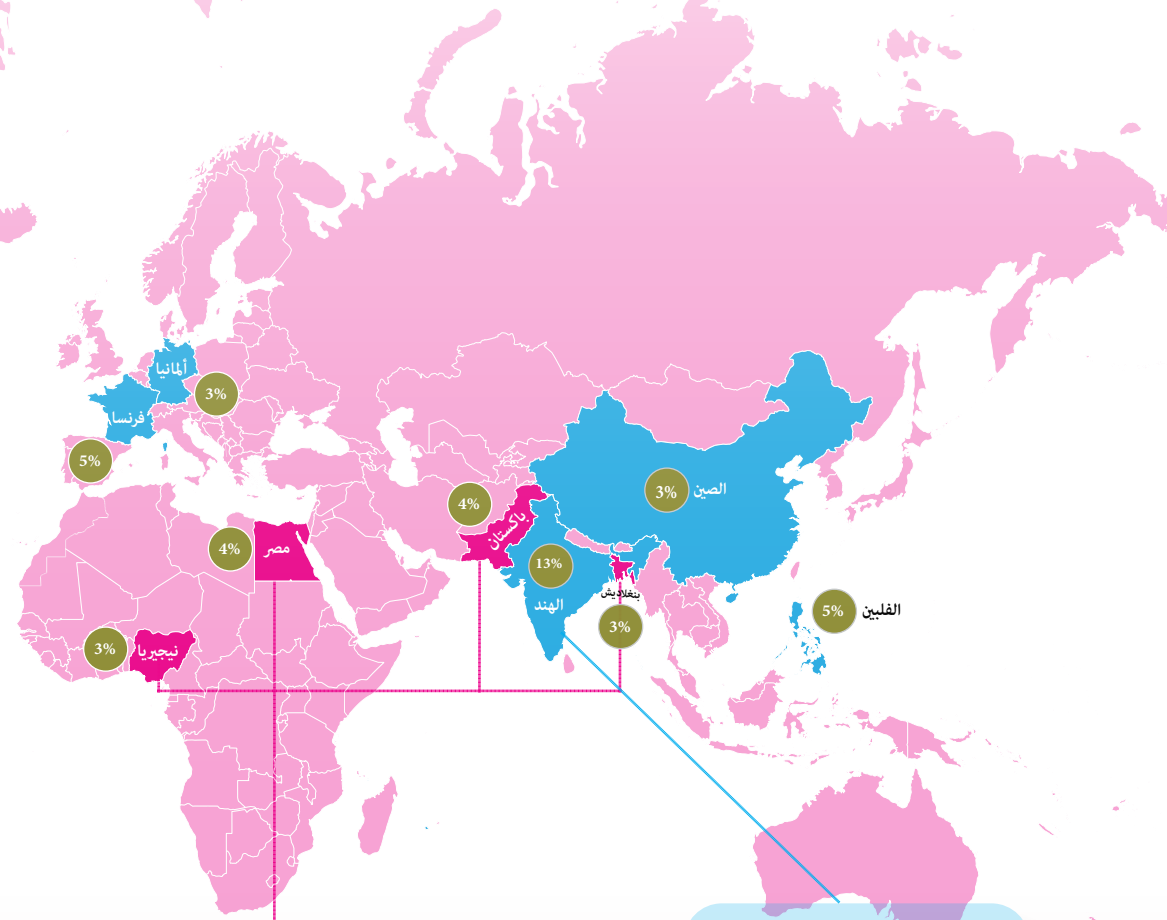
بلغ إجمالي التحويلات المالية الشخصية الواردة على مستوى العالم في عام 2020 نحو

661.7

مليار دولار أمريكي، بزيادة طفيفة قدرها 0.4% مقارنةً بعام 2019

بلغت قيمة التحويلات الشخصية الواردة إلى أكبر عشر دول نحو 324 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 49% من إجمالي حجم التحويلات عالميًا.





اشتملت قائمة أعلى 10 دول في التحويلات الشخصية الواردة عالميًا أربع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وهي مصر وباكستان وبنغلاديش ونيجيريا؛ وذلك بحجم تحويلات واردة 95 مليار دولار بنسبة 14% من إجمالي التحويلات الواردة عالميًا.

شغلت الهند المركز الأول في التحويلات الشخصية الواردة عالميًا بمبلغ 83 مليار دولار؛ بنسبة 13% من التحويلات الواردة عالميًا.

● النسبة من إجمالي حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة عالميًا

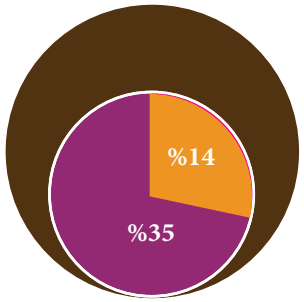
5- التحويلات المالية الشخصية في الاقتصاد العالمي:

تحليل لأكبر عشر دول مستقبِلة للتحويلات عام 2021

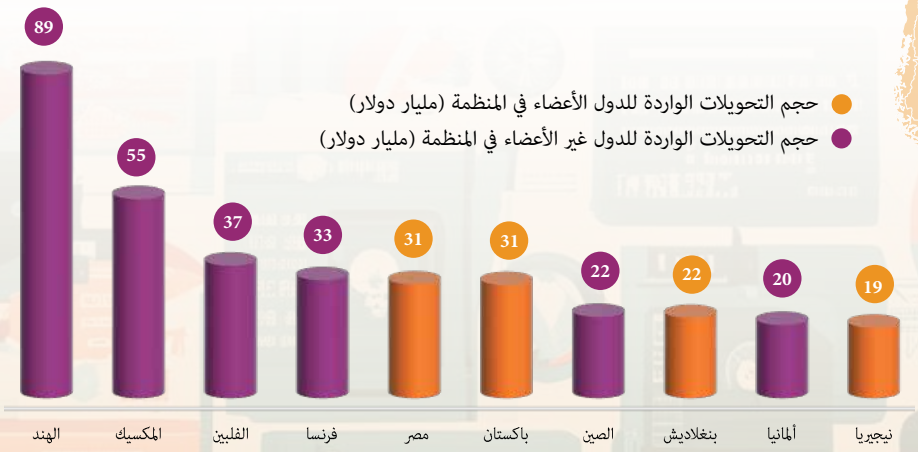
بلغ إجمالي التحويلات المالية الشخصية الواردة على مستوى العالم في عام 2021 نحو

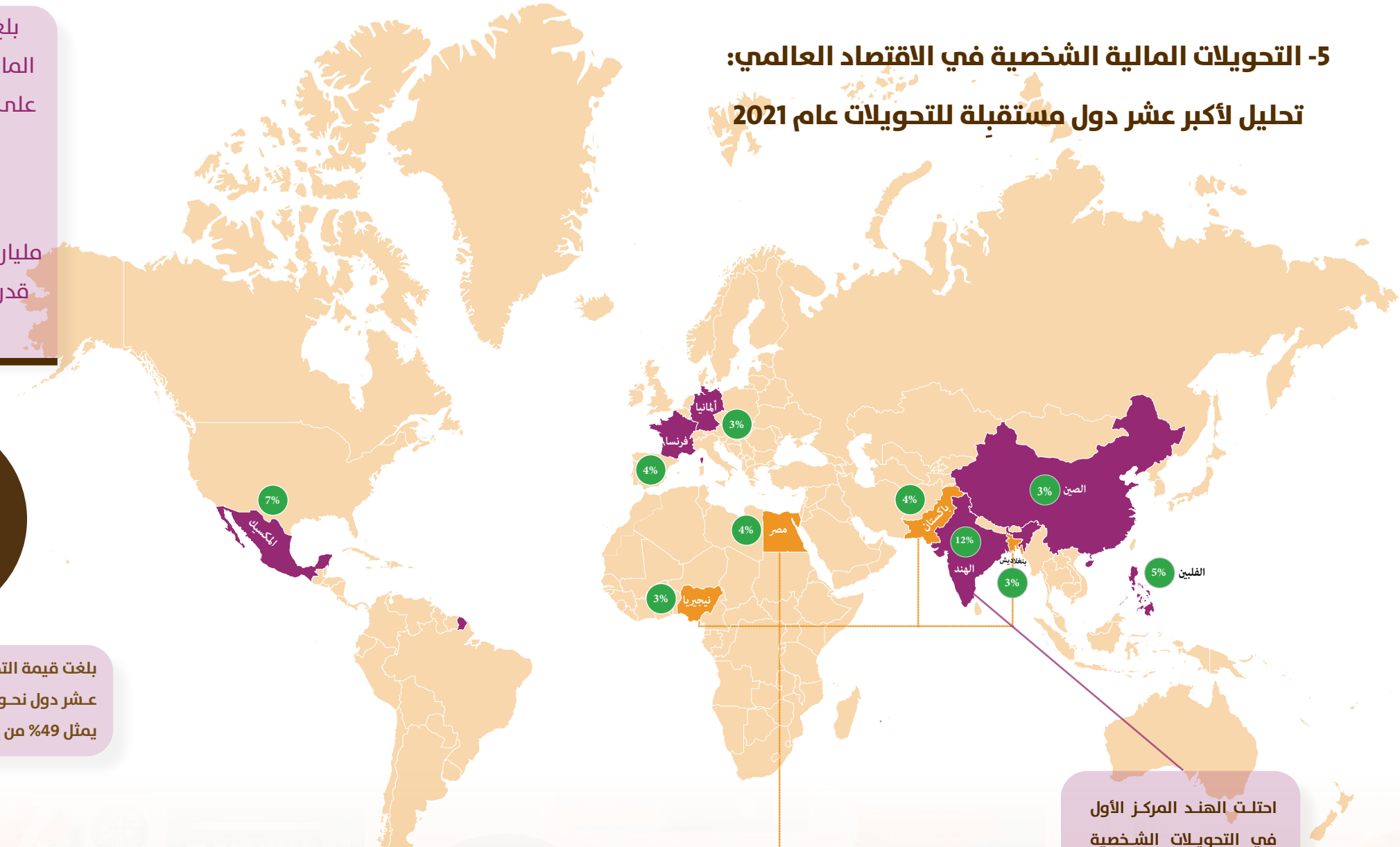
741

مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 12% مقارنةً بعام 2020



بلغت قيمة التحويلات الشخصية الواردة إلى أكبر عشر دول نحو 361 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 49% من إجمالي حجم التحويلات عالميًا.





احتلت الهند المركز الأول في التحويلات الشخصية الواردة عالميًا بمبلغ 89 مليار دولار؛ بنسبة 12% من التحويلات الواردة عالميًا.

اشتملت قائمة أعلى 10 دول في التحويلات الشخصية الواردة عالميًا أربع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وهي مصر وباكستان وبنغلاديش ونيجيريا؛ وذلك بحجم تحويلات واردة 105 مليارات دولار بنسبة 14% من إجمالي التحويلات الواردة عالميًا.

النسبة من إجمالي حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة عالميًا

6- التحويلات المالية الشخصية في الاقتصاد العالمي:

تحليل لأكبر عشر دول مستقبِلة للتحويلات عام 2022



...بلغ إجمالي التحويلات المالية الشخصية الواردة على مستوى العالم في عام 2022 نحو

794

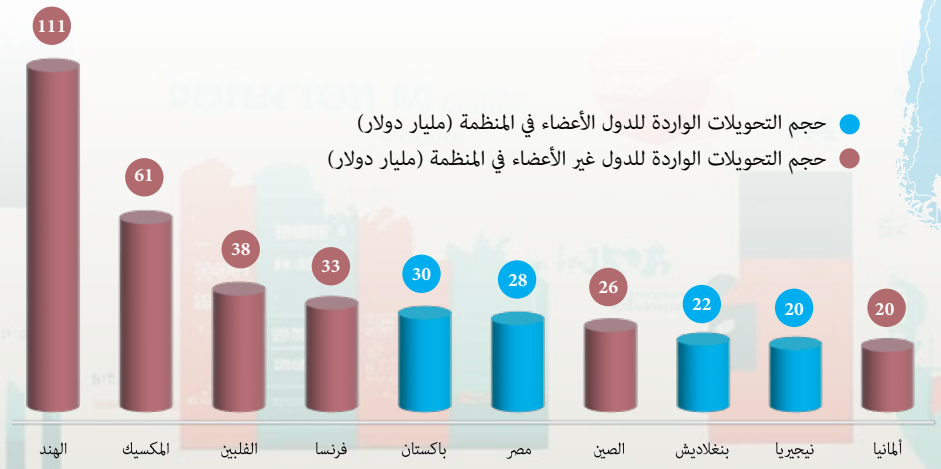
مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 7% مقارنةً بعام 2021

النسبة من إجمالي حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة عالميًّا

بلغت قيمة التحويلات الشخصية الواردة إلى أكبر عشر دول نحو 390 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 49% من إجمالي حجم التحويلات عالميًّا.

شغلت الهند المركز الأول في التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا بمبلغ 111 مليار دولار؛ بنسبة 14% من التحويلات الواردة عالميًّا.

اشتملت قائمة أعلى 10 دول في التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا أربع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وهي مصر وباكستان وبنغلاديش ونيجيريا؛ وذلك بحجم تحويلات واردة 100 مليار دولار بنسبة 13% من إجمالي التحويلات الواردة عالميًّا.



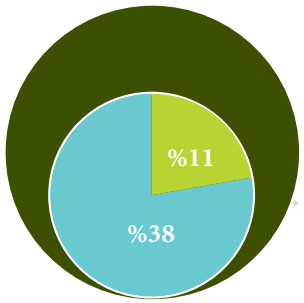
7- التحويلات المالية الشخصية في الاقتصاد العالمي:

تحليل لأكبر عشر دول مستقبِلة للتحويلات عام 2023

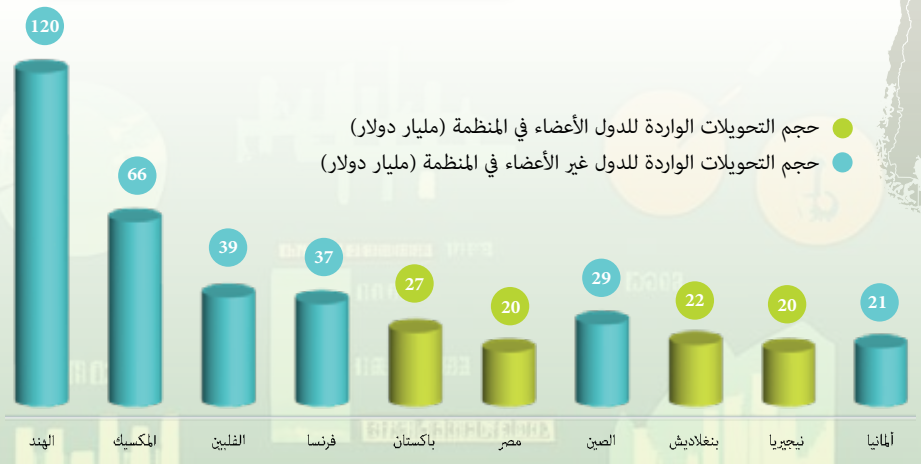
بلغ إجمالي التحويلات المالية الشخصية الواردة على مستوى العالم في عام 2023 نحو

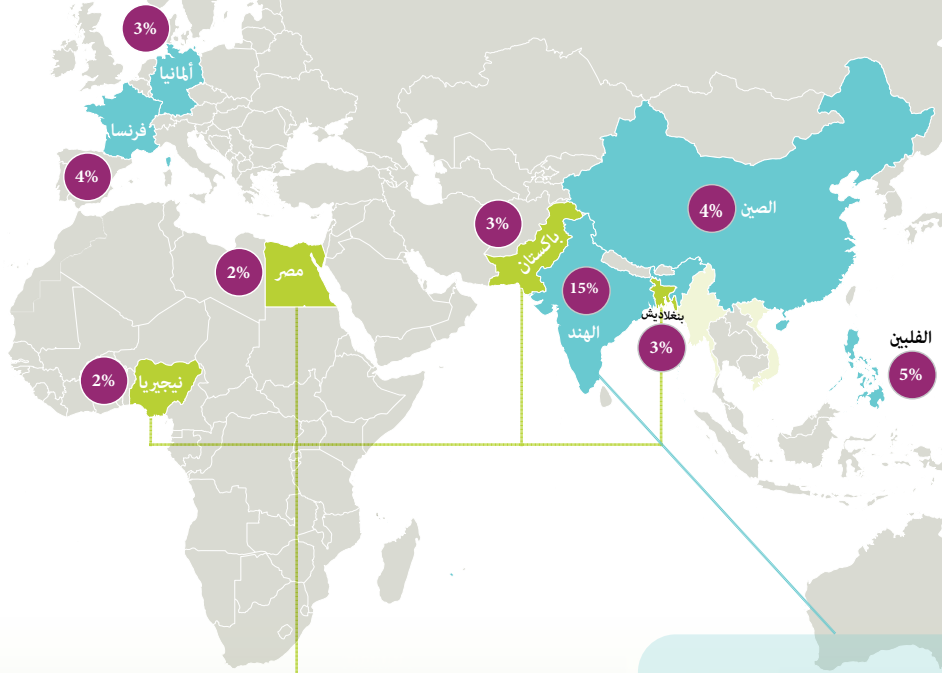
823

مليار دولار أمريكي،
بزيادة قدرها 4%
مقارنةً بعام 2022



بلغت قيمة التحويلات الشخصية الواردة إلى أكبر عشر دول نحو 400 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 49% من إجمالي حجم التحويلات عالميًا.





شغلت جمهورية الهند المركز الأول في حجم التحويلات الشخصية الواردة عالميًا بمبلغ 119.5 مليار دولار؛ بنسبة 15% من حجم التحويلات الواردة عالميًا.

اشتملت قائمة أعلى 10 دول في التحويلات الشخصية الواردة عالميًا أربع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وهي: مصر وباكستان وبنغلاديش ونيجيريا؛ وذلك بحجم تحويلات واردة بلغت 88 مليار دولار بنسبة 11% من إجمالي التحويلات الواردة عالميًا.

النسبة من إجمالي حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة عالميًا

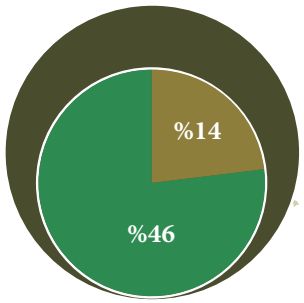
8- التحويلات المالية الشخصية في الاقتصاد العالمي:

تحليل لأكبر عشر دول مستقبِلة للتحويلات عام 2024

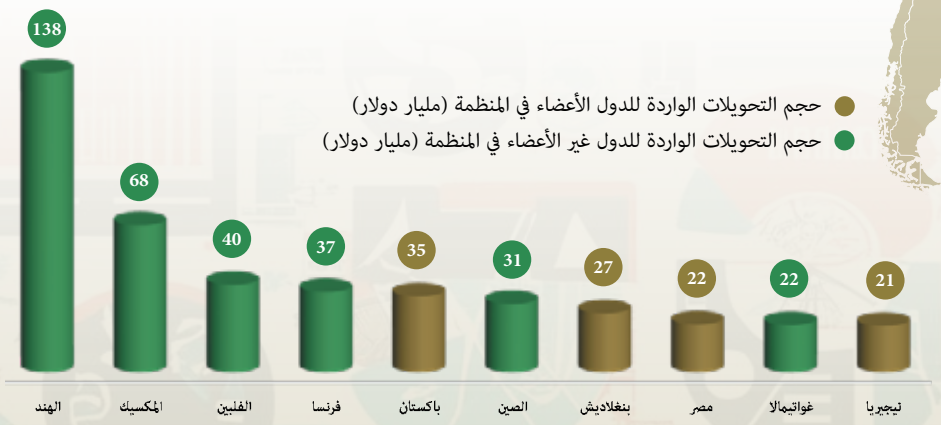
بلغ إجمالي التحويلات المالية الشخصية الواردة على مستوى العالم في عام 2023 نحو

740.5

مليار دولار أمريكي، بانخفاض قدره 10% مقارنةً بعام 2023



بلغت قيمة التحويلات الشخصية الواردة إلى أكبر عشر دول نحو 441 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 60% من إجمالي حجم التحويلات عالميًا.





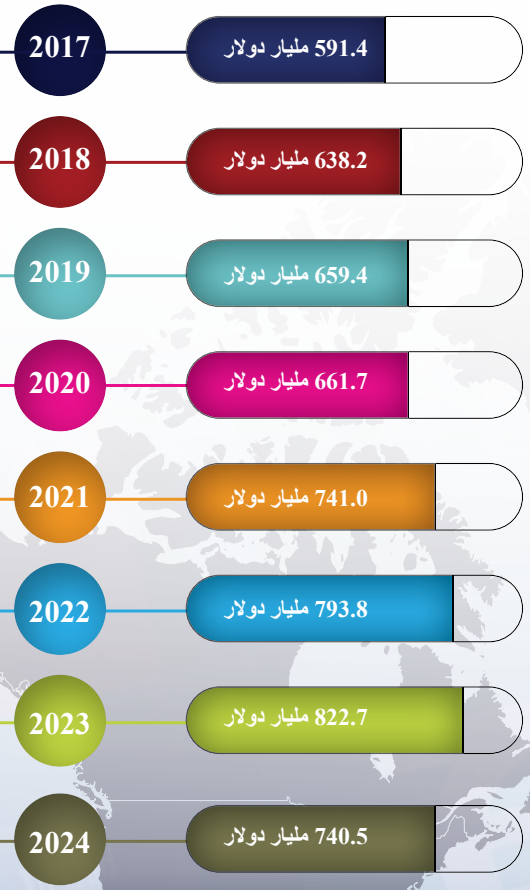
اشتملت قائمة أعلى 10 دول في التحويلات الشخصية الواردة عالميًا أربع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وهي: مصر وباكستان وبنغلاديش ونيجيريا؛ وذلك بحجم تحويلات واردة بلغت 105 مليار دولار بنسبة 14% من إجمالي التحويلات الواردة عالميًا.

شغلت جمهورية الهند المركز الأول في حجم التحويلات الشخصية الواردة عالميًا بمبلغ 138 مليار دولار؛ بنسبة 19% من حجم التحويلات الواردة عالميًا.

النسبة من إجمالي حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة عالميًا

ثانيًا: تحليل كلي لحجم التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا خلال الفترة [2017-2024م]







بلغت قيمة التحويلات الشخصية الواردة إلى أكبر عشر دول خلال الفترة نحو 2825 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 50% من إجمالي حجم التحويلات عالميًّا خلال نفس الفترة.



شغلت جمهورية الهند المركز الأول في التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا خلال الفترة بمبلغ 772 مليار دولار؛ بنسبة 14% من حجم التحويلات الواردة عالميًّا

اشتملت قائمة أعلى 10 دول في التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا أربع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وهي: مصر وباكستان وبنغلاديش ونيجيريا؛ وذلك بحجم تحويلات واردة خلال الفترة 750 مليار دولار، بنسبة 13% من إجمالي التحويلات الواردة عالميًّا .

● النسبة من إجمالي حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة عالميًّا خلال الفترة 2017-2024

المحور الثاني

تحليل واقع التحويلات الشخصية الصادرة عالميًّا

يتناول هذا المحور تحليلًا اقتصاديًّا للتحويلات الشخصية الصادرة من الدول المرسلة الرئيسية خلال الفترة (2017–2024م)، وذلك بهدف فهم الديناميكيات العالمية لهذه التدفقات المالية التي تمثل ركيزة هامة في الاقتصاد العالمي، خاصة للدول المستقبِلة، ويركز التحليل على ثلاثة أبعاد رئيسة:

- **ترتيب الدول العشر الأعلى عالميًّا**: يتم استعراض ترتيب أعلى عشر دول من حيث حجم التحويلات الصادرة سنويًّا، وتحليل مساهمتها في إجمالي التحويلات العالمية، مع تتبع التغيرات في مواقعها عبر السنوات.
- **الدولة المتصدرة عالميًّا**: يتم تحديد الدولة التي تتصدر سنويًّا حجم التحويلات الشخصية.
- **تمثيل دول منظمة التعاون الإسلامي**: يتم تقييم مدى حضور دول المنظمة ضمن قائمة الدول الأعلى تحويلًا للأموال.

يوفر هذا المحور إطارًا تفسيريًّا يساعد في استيعاب التوزيع الجغرافي للتحويلات الشخصية، وفهم موقع الدول الإسلامية ضمن الهيكل العالمي للتحويلات الصادرة.

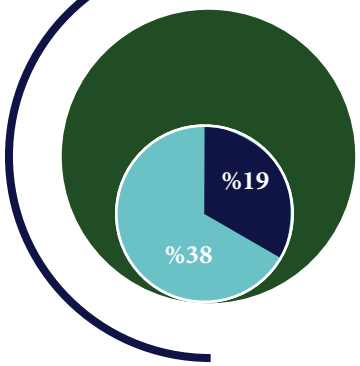


1- التحويلات المالية الشخصية في الاقتصاد العالمي:

تحليل لأكبر عشر دول مرسِلة للتحويلات عام 2017

بلغت قيمة التحويلات الشخصية الصادرة من أكبر عشر دول مُرسلة للتحويلات على مستوى العالم نحو **275 مليار دولار**

بما يُعادل **57%** من إجمالي التحويلات الصادرة عالميًّا





احتلّت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في التحويلات الشخصية الصادرة عالميًّا بمبلغ 67 مليار دولار؛ بنسبة 14% من التحويلات الصادرة عالميًّا.



تضمَّنت قائمة أعلى 10 دول في التحويلات الشخصية الصادرة عالميًّا ثلاث دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وهي الإمارات والسعودية والكويت؛ وذلك بحجم تحويلات صادرة بلغت 94 مليار دولار؛ بنسبة 19% من إجمالي التحويلات الصادرة عالميًّا.



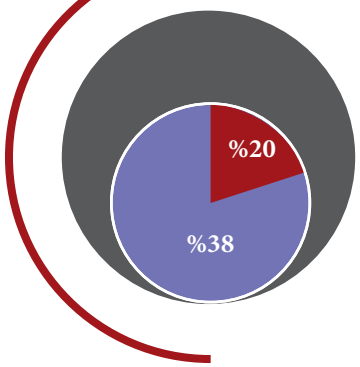
النسبة من إجمالي حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة عالميًّا

2- التحويلات المالية الشخصية في الاقتصاد العالمي:

تحليل لأكبر عشر دول مرسلة للتحويلات عام 2018

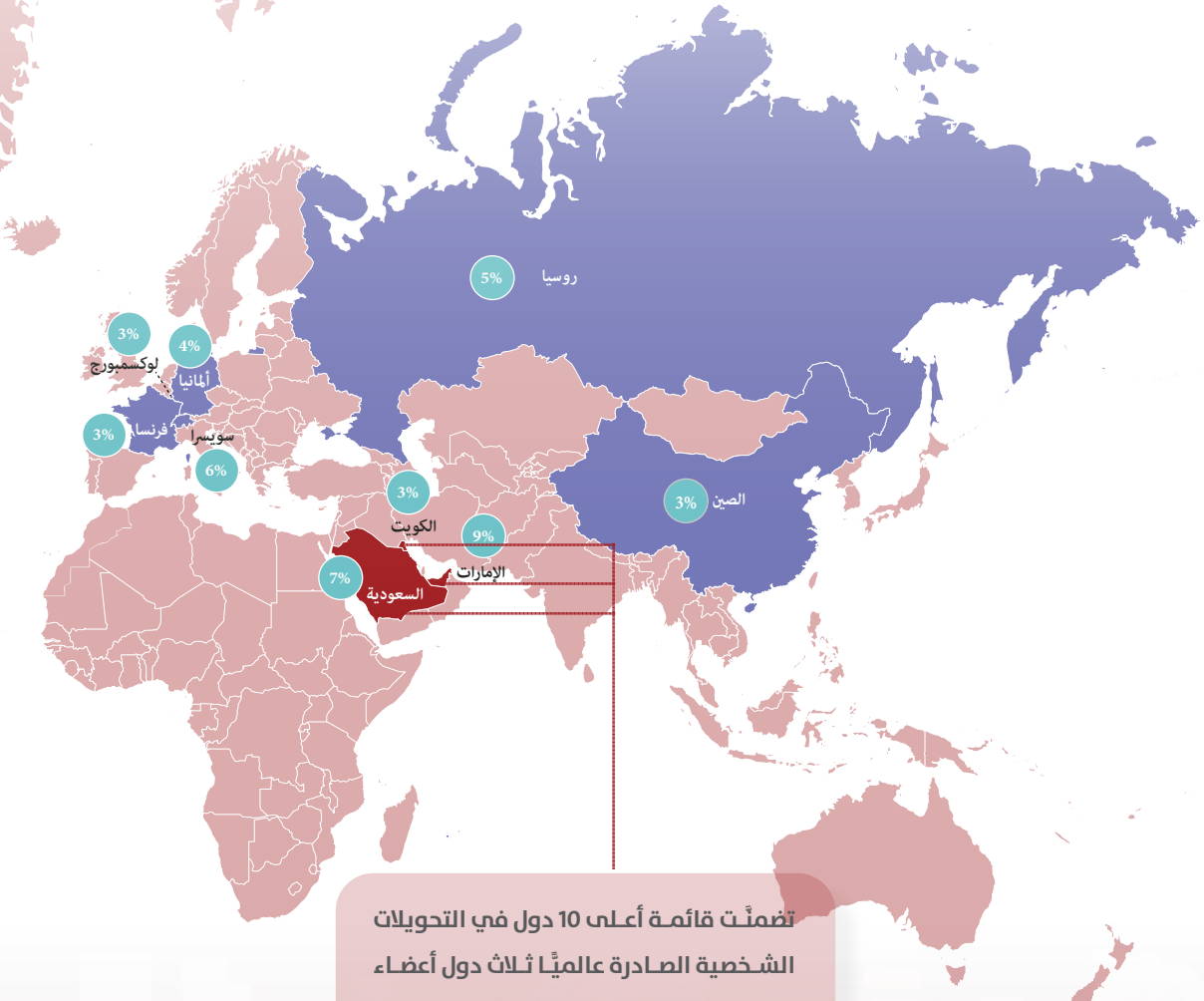
بلغت قيمة التحويلات الشخصية الصادرة من أكبر عشر دول مُرسلة للتحويلات على مستوى العالم نحو **271 مليار دولار**

بما يُعادل **58%** من إجمالي التحويلات الصادرة عالميًّا





احتلّت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في التحويلات الشخصية الصادرة عالميًّا بمبلغ 64 مليار دولار؛ بنسبة 14% من التحويلات الصادرة عالميًّا.



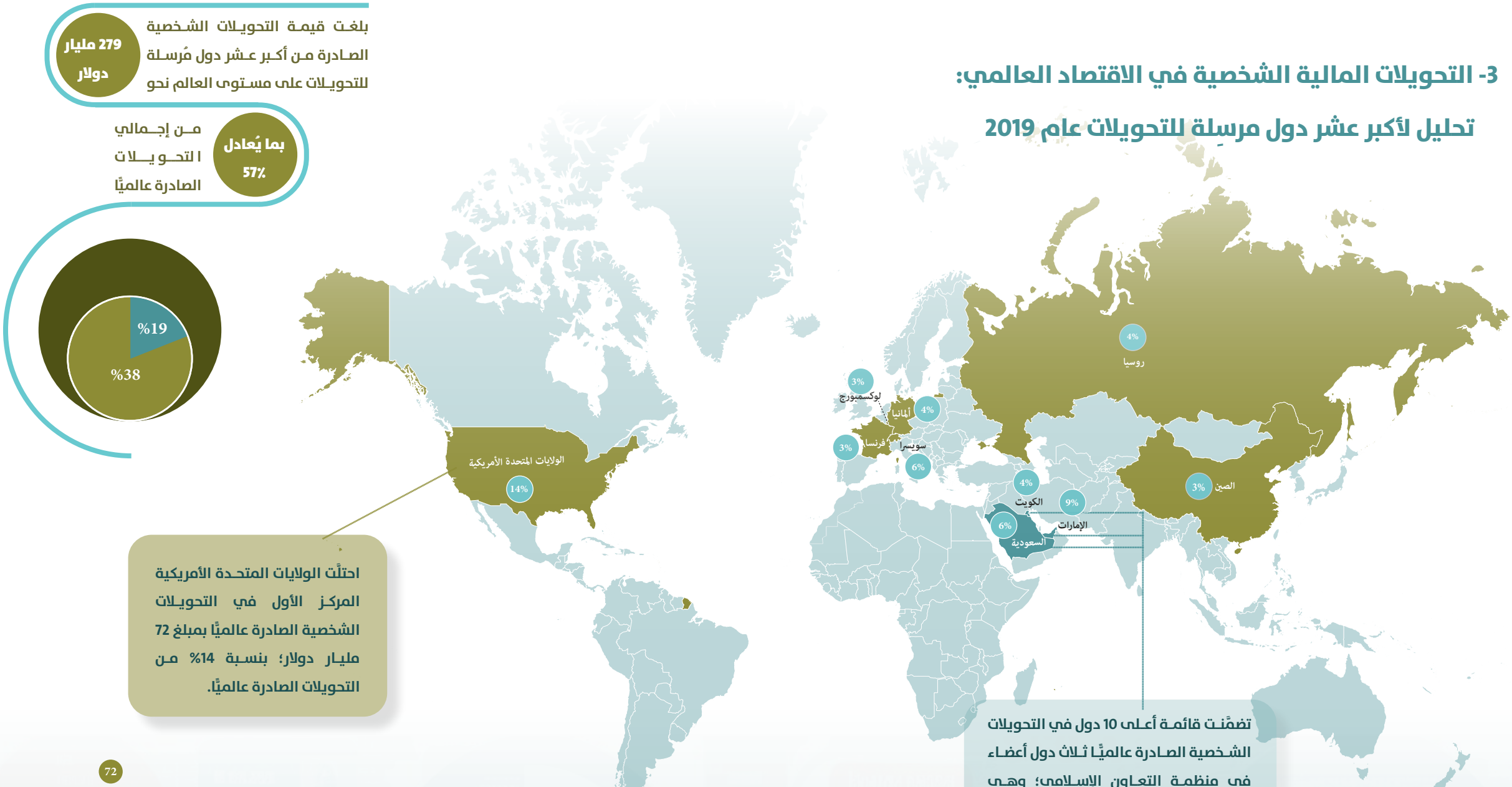
تضمنّت قائمة أعلى 10 دول في التحويلات الشخصية الصادرة عالميًّا ثلاث دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وهي الإمارات والسعودية والكويت؛ وذلك بحجم تحويلات صادرة بلغت 95 مليار دولار؛ بنسبة 20% من إجمالي التحويلات الصادرة عالميًّا.



النسبة من إجمالي حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة عالميًّا

3- التحويلات المالية الشخصية في الاقتصاد العالمي:

تحليل لأكبر عشر دول مرسِلة للتحويلات عام 2019



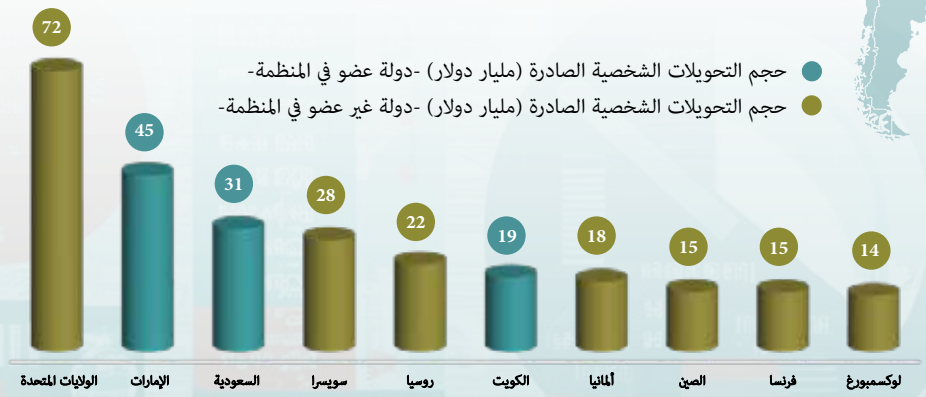
بلغت قيمة التحويلات الشخصية الصادرة من أكبر عشر دول مُرسلة للتحويلات على مستوى العالم نحو **279 مليار دولار**

بما يُعادل **57%** من إجمالي التحويلات الصادرة عالميًّا

تضمَّنت قائمة أعلى 10 دول في التحويلات الشخصية الصادرة عالميًّا ثلاث دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وهي الإمارات والسعودية والكويت؛ وذلك بحجم تحويلات صادرة بلغت 95 مليار دولار؛ بنسبة 19% من إجمالي التحويلات الصادرة عالميًّا.

النسبة من إجمالي حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة عالميًّا

احتلَّت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في التحويلات الشخصية الصادرة عالميًّا بمبلغ 72 مليار دولار؛ بنسبة 14% من التحويلات الصادرة عالميًّا.

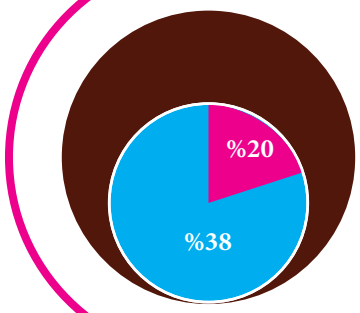


4- التحويلات المالية الشخصية في الاقتصاد العالمي:

تحليل لأكبر عشر دول مرسِلة للتحويلات عام 2020

بلغت قيمة التحويلات الشخصية الصادرة من أكبر عشر دول مُرسلة للتحويلات على مستوى العالم نحو **271 مليار دولار**

بما يُعادل 58% من إجمالي التحويلات الصادرة عالميًّا

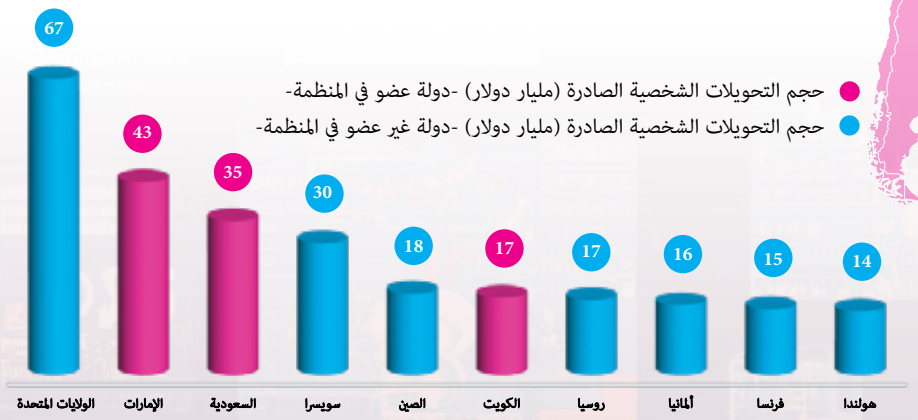




احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في التحويلات الشخصية الصادرة عالميًّا بمبلغ 67 مليار دولار؛ بنسبة 14% من التحويلات الصادرة عالميًّا.



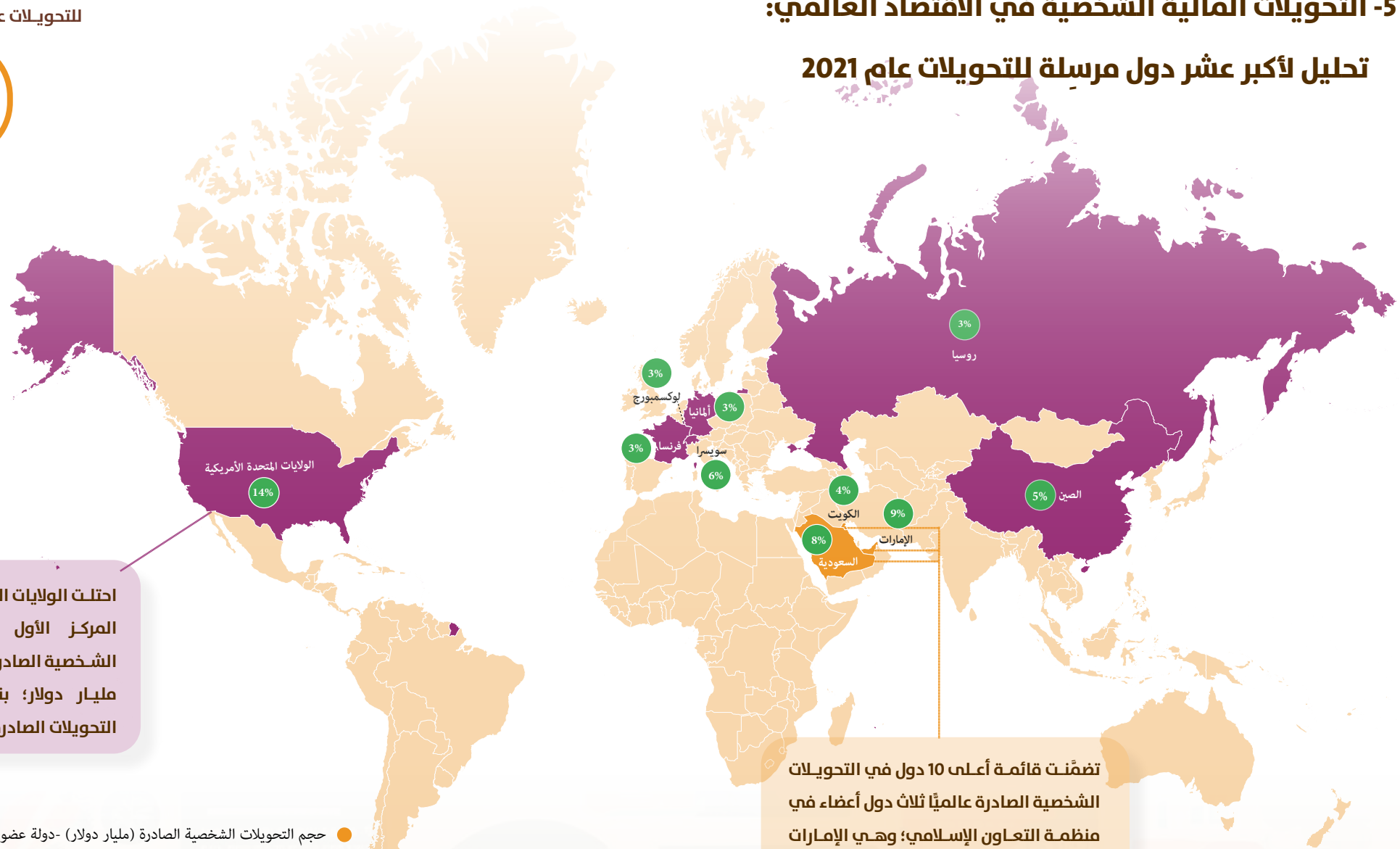
تضمنَّت قائمة أعلى 10 دول في التحويلات الشخصية الصادرة عالميًّا ثلاث دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وهي الإمارات والسعودية والكويت؛ وذلك بحجم تحويلات صادرة بلغت 95 مليار دولار؛ بنسبة 20% من إجمالي التحويلات الصادرة عالميًّا.



النسبة من إجمالي حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة عالميًّا

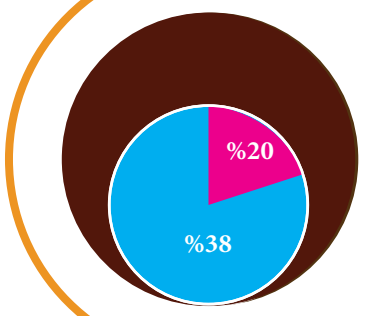
5- التحويلات المالية الشخصية في الاقتصاد العالمي:

تحليل لأكبر عشر دول مرسِلة للتحويلات عام 2021



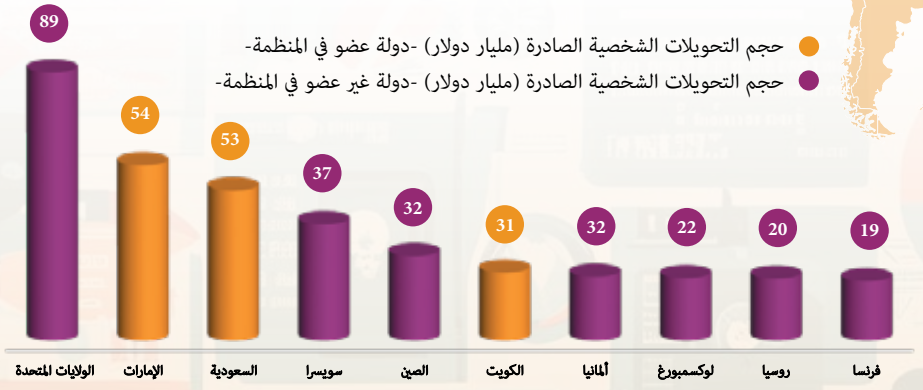
بلغت قيمة التحويلات الشخصية الصادرة من أكبر عشر دول مُرسلة للتحويلات على مستوى العالم نحو **301 مليار دولار**

بما يُعادل **60%** من إجمالي التحويلات الصادرة عالميًا



احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في التحويلات الشخصية الصادرة عالميًا بمبلغ 73 مليار دولار؛ بنسبة 14% من التحويلات الصادرة عالميًا.

تضمَّنت قائمة أعلى 10 دول في التحويلات الشخصية الصادرة عالميًا ثلاث دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وهي الإمارات والسعودية والكويت؛ وذلك بحجم تحويلات صادرة بلغت 107 مليارات دولار؛ بنسبة 21% من إجمالي التحويلات الصادرة عالميًا.



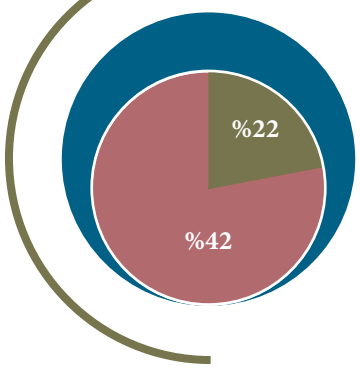
النسبة من إجمالي حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة عالميًا

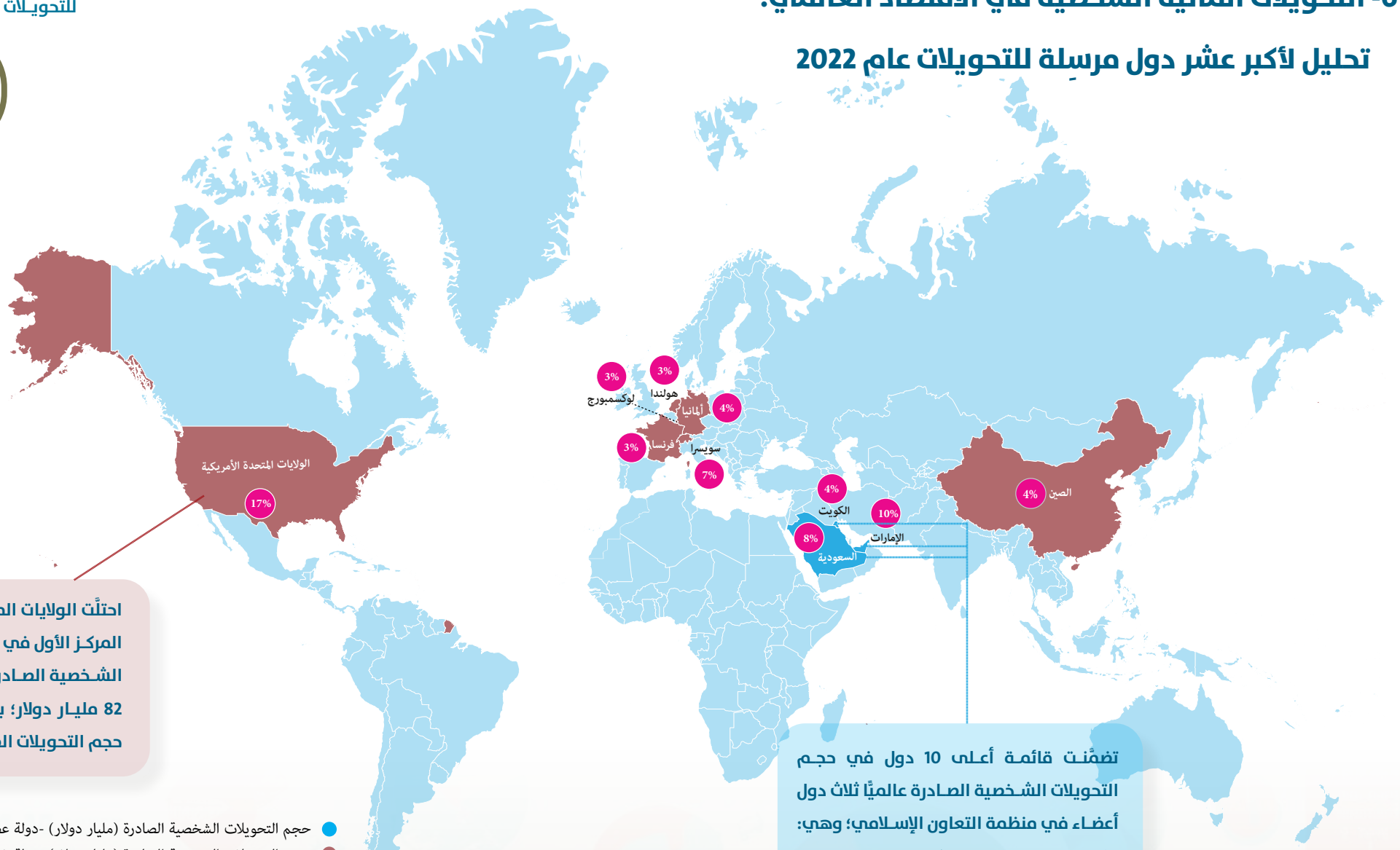
6- التحويلات المالية الشخصية في الاقتصاد العالمي:

تحليل لأكبر عشر دول مرسِلة للتحويلات عام 2022

بلغت قيمة التحويلات الشخصية الصادرة من أكبر عشر دول مُرسلة للتحويلات على مستوى العالم نحو **302 مليار دولار**

بما يُعادل **64%** من إجمالي التحويلات الصادرة عالميًّا





احتلَّت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في حجم التحويلات الشخصية الصادرة عالميًّا بمبلغ 82 مليار دولار؛ بنسبة 17% من حجم التحويلات الصادرة عالميًّا.

تضمَّنت قائمة أعلى 10 دول في حجم التحويلات الشخصية الصادرة عالميًّا ثلاث دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وهي: الإمارات والسعودية والكويت؛ وذلك بحجم تحويلات صادرة تعدت 105 مليارات دولار؛ بنسبة 22% من إجمالي التحويلات الصادرة عالميًّا.



النسبة من إجمالي حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة عالميًّا

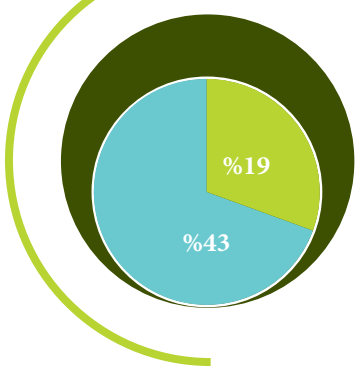
7- التحويلات المالية الشخصية في الاقتصاد العالمي:

تحليل لأكبر عشر دول مرسِلة للتحويلات عام 2023



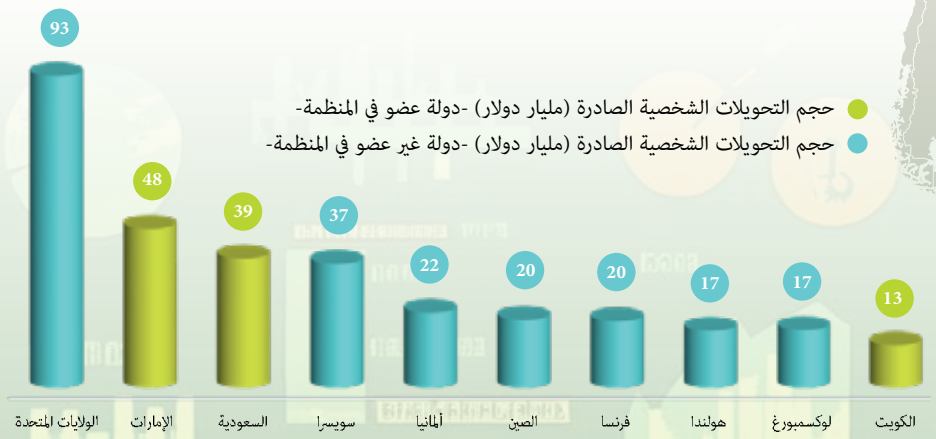
بلغت قيمة التحويلات الشخصية الصادرة من أكبر عشر دول مُرسلة للتحويلات على مستوى العالم نحو **326 مليار دولار**

بما يُعادل **62%** من إجمالي التحويلات الصادرة عالميًا



احتلَّت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في حجم التحويلات الشخصية الصادرة عالميًا بمبلغ93 مليار دولار؛ بنسبة 18 % من حجم التحويلات الصادرة عالميًا.

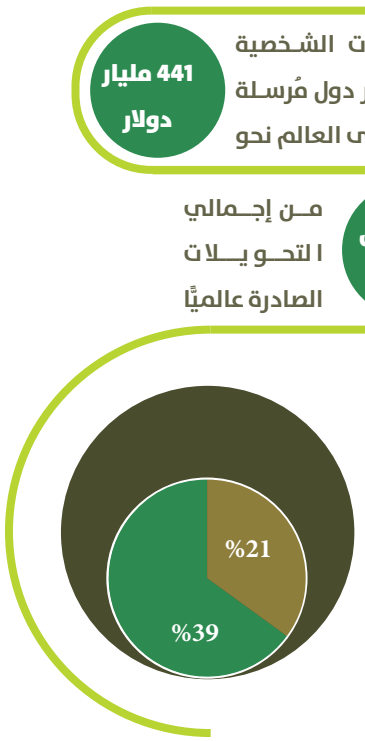
تضمَّنت قائمة أعلى عشر دول في حجم التحويلات الشخصية الصادرة عالميًا ثلاث دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وهي: الإمارات والسعودية والكويت؛ وذلك بحجم تحويلات صادرة تعدت 98.5 مليارات دولار؛ بنسبة 19% من إجمالي التحويلات الصادرة عالميًا.



النسبة من إجمالي حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة عالميًا

8- التحويلات المالية الشخصية في الاقتصاد العالمي:

تحليل لأكبر عشر دول مرسِلة للتحويلات عام 2024

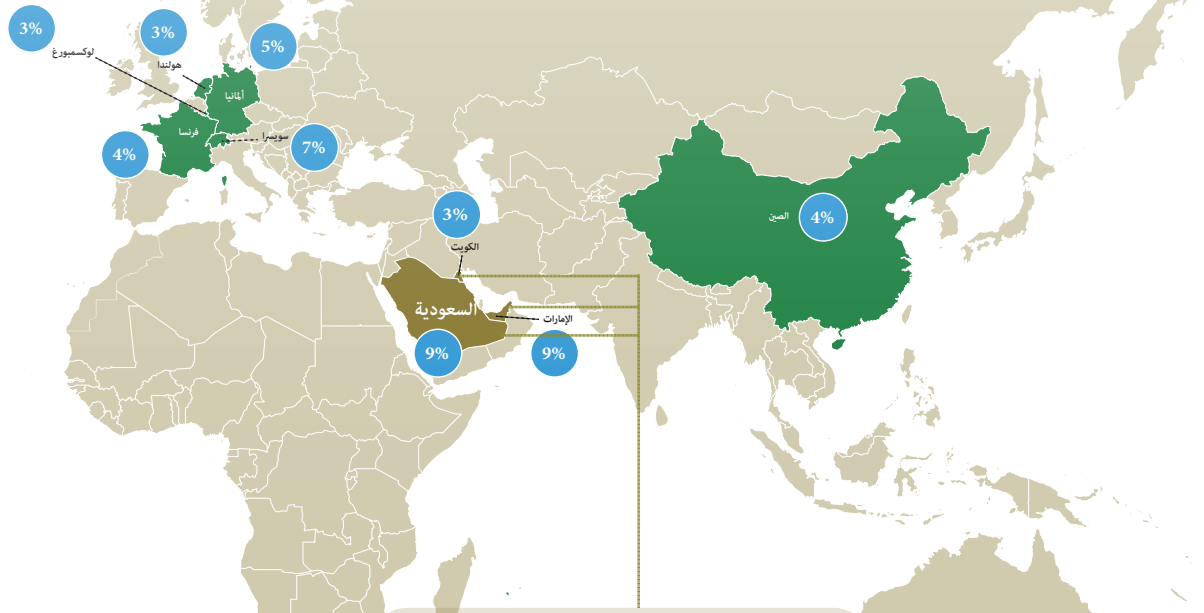


بما يُعادل 60% من إجمالي التحويلات الصادرة عالميًّا

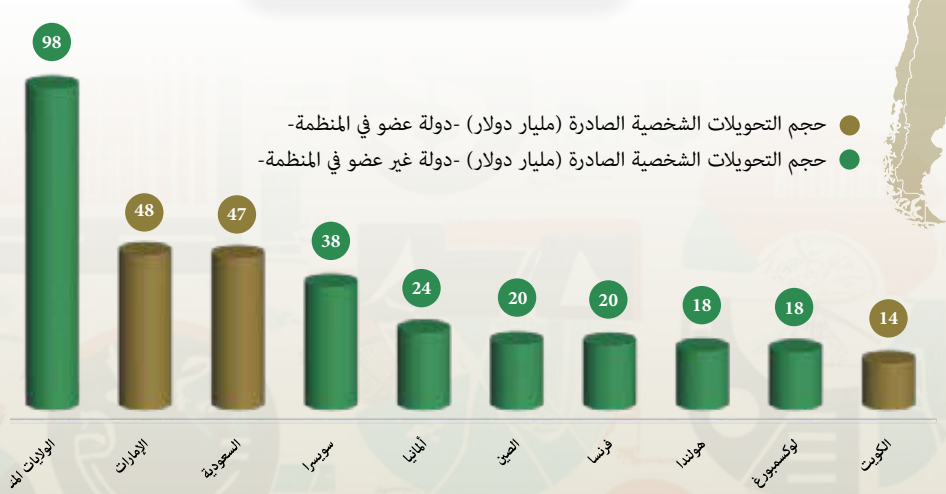
441 مليار دولار بلغت قيمة التحويلات الشخصية الصادرة من أكبر عشر دول مُرسلة للتحويلات على مستوى العالم نحو



احتلَّت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في حجم التحويلات الشخصية الصادرة عالميًّا بمبلغ 98 مليار دولار؛ بنسبة 19 % من حجم التحويلات الصادرة عالميًّا.



تضمَّنت قائمة أعلى عشر دول في حجم التحويلات الشخصية الصادرة عالميًّا ثلاث دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وهي: الإمارات والسعودية والكويت؛ وذلك بحجم تحويلات صادرة تعدت 108 مليارات دولار؛ بنسبة 21% من إجمالي التحويلات الصادرة عالميًّا.



النسبة من إجمالي حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة عالميًّا

الْفَصْلُ الثَّانِي

التَّحْوِيلَاتُ الشَّخْصِيَّةُ الْمَالِيَّةُ الْوَارِدَةُ وَالصَّادِرَةُ بِدُوَلِ مُنَظَّمَةِ التَّعَاوُنِ الْإِسْلَامِيِّ



مقدمة

في ضوء الأهمية الكبرى التي تمثّلها التحويلات الشخصية للعديد من دول منظمة التعاون الإسلامي عالميًّا؛ تطرق هذا الفصل من الدراسة إلى رصد وتحليل التحويلات الشخصية المالية الواردة والصادرة من دول منظمة التعاون الإسلامي، عن طريق استعراض واقع هذه التحويلات، مع التطرق لعلاقتها ببعض المؤشرات الهامة؛ كالناتج المحلي الإجمالي، ومصادر هذه التحويلات والدول المتلقية لها؛ وذلك عبر محورين رئيسين اشتمل كلٌّ منهما على محورين فرعيين:

المحور الأول: تحليل سنوي للتحويلات الشخصية المالية الواردة إلى دول المنظمة بصورة كلية خلال الفترة [2017/2024م]، مع استعراض تحليل كلي للفترة؛ وذلك من خلال ما يلي:

1/ بيان إجمالي حجم التحويلات الواردة إلى دول المنظمة، مع بيان نسبتها من إجمالي حجم التحويلات الواردة عالميًّا، مع استعراض أعلى عشر دول من دول المنظمة في حجم التحويلات الواردة، ونسبة التحويلات الواردة إليهم من إجمالي حجم التحويلات الواردة إلى دول المنظمة.

2/ بيان نسبة التحويلات الواردة إلى دول المنظمة من الناتج المحلي الإجمالي، مع بيان عدد الدول التي تخطَّى حجم التحويلات الواردة إليها نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي.

3/ بيان نسبة التحويلات الواردة إلى دول المنظمة من إجمالي حجم الصادرات، مع بيان عدد الدول التي تخطَّى حجم التحويلات الواردة إليها نسبة 50% من إجمالي الصادرات.

4/ بيان نسبة التحويلات الواردة إلى دول المنظمة من إجمالي حجم الواردات، مع بيان عدد الدول التي تخطَّى حجم التحويلات الواردة إليها نسبة 25% من إجمالي الواردات.

5/ بيان عدد الدول المصدِّرة للتحويلات الشخصية المالية لدول المنظمة، مع بيان حجم التحويلات الواردة من أعلى عشر دول مصدرة للتحويلات لمجموع دول المنظمة، وحجم هذه التحويلات، وبيان عدد الدول الأعضاء في المنظمة التي صدر منها تحويلاتٌ شخصيةٌ ماليةٌ ثنائيةٌ لدول المنظمة، وحجم هذه التحويلات، مع التركيز على التحويلات الواردة من الدول العربية.

المحور الثاني: تحليل سنوي للتحويلات الشخصية المالية الصادرة من دول المنظمة بصورة كلية خلال الفترة [2017/2024م]، مع استعراض تحليل كلي للفترة؛ وذلك من خلال ما يلي:

1/ بيان إجمالي حجم التحويلات الصادرة من دول المنظمة، مع بيان نسبتها من إجمالي حجم التحويلات الصادرة عالميًّا، مع استعراض أعلى عشر دول من دول المنظمة في حجم التحويلات الصادرة، ونسبة التحويلات الصادرة منهم من إجمالي حجم التحويلات الصادرة من دول المنظمة.

2/ بيان عدد الدول المتلقية للتحويلات الشخصية المالية من دول المنظمة، مع بيان حجم التحويلات الصادرة إلى أعلى عشر دول متلقية للتحويلات من مجموع دول المنظمة، وحجم هذه التحويلات، وبيان عدد الدول الأعضاء في المنظمة الصادر منها تحويلات شخصية مالية ثنائية لدول المنظمة، وحجم هذه التحويلات، مع التركيز على التحويلات الصادرة من الدول العربية.



المحور الأول

تحليل واقع التحويلات الشخصية الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي

يتناول هذا المحور تحليلاً سنويًا للتحويلات المالية الشخصية الواردة إلى دول المنظمة خلال الفترة (2017–2024)، من حيث حجمها ونسبتها من التحويلات العالمية، مع تحديد أبرز الدول المستقبلة ونسب مساهمتها. كما يرصد المحور العلاقة بين هذه التحويلات وعدد من المؤشرات الاقتصادية، كالناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، والواردات، مع بيان عدد الدول التي تجاوزت فيها نسب التحويلات حدودًا دالة اقتصاديًا. ويُختتم التحليل بدراسة مصادر التحويلات، من خلال حصر الدول المرسلة، وحجم التحويلات الثنائية داخل المنظمة، مع التركيز على التحويلات الواردة من الدول العربية.

أولًا: تحليل سنوي لحجم التحويلات الشخصية الواردة لدول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة [2017 /2024]

يستعرض هذا المحور الفرعي حجم التحويلات المالية الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي سنويًا خلال الفترة، ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات، مع التركيز على أكبر عشر دول مستقبلة، وذلك من خلال ما يلي:



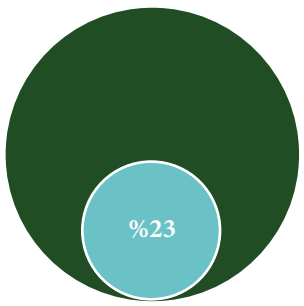
1- حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة لدول منظمة التعاون الإسلامي عام 2017م ونسبتها من أهم المؤشرات الاقتصادية:

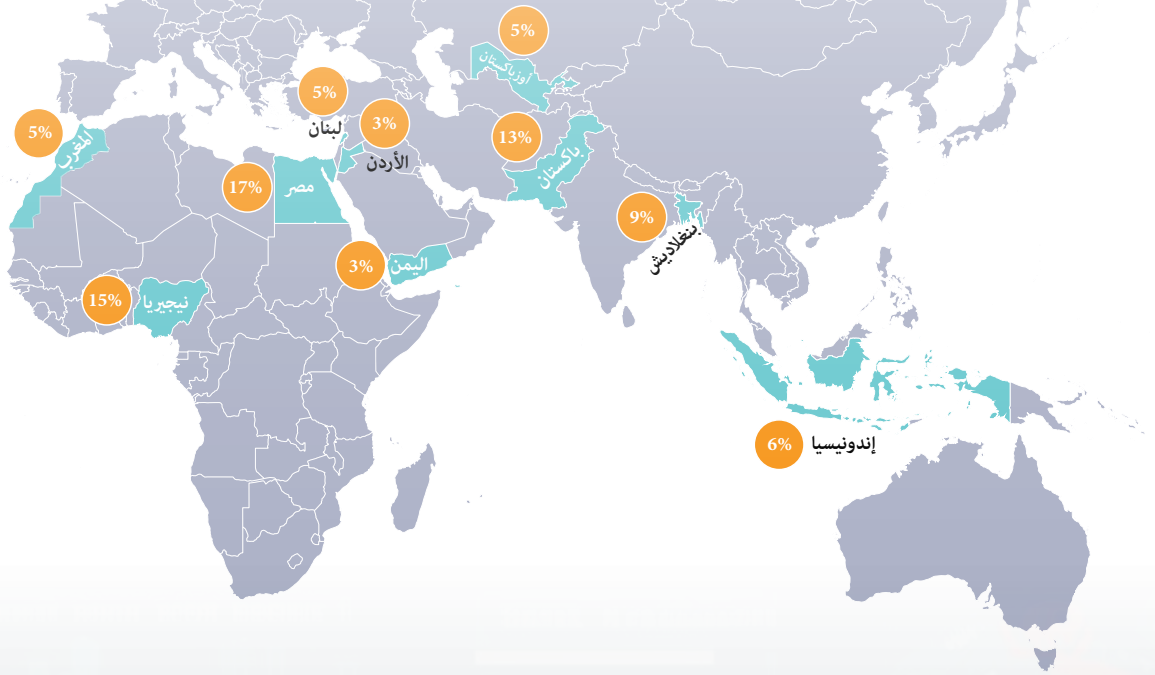
1-1 تحليل حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى أكبر 10 دول أعضاء في المنظمة عام 2017م

تجاوز حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى الدول الأعضاء في المنظمة حاجز

149

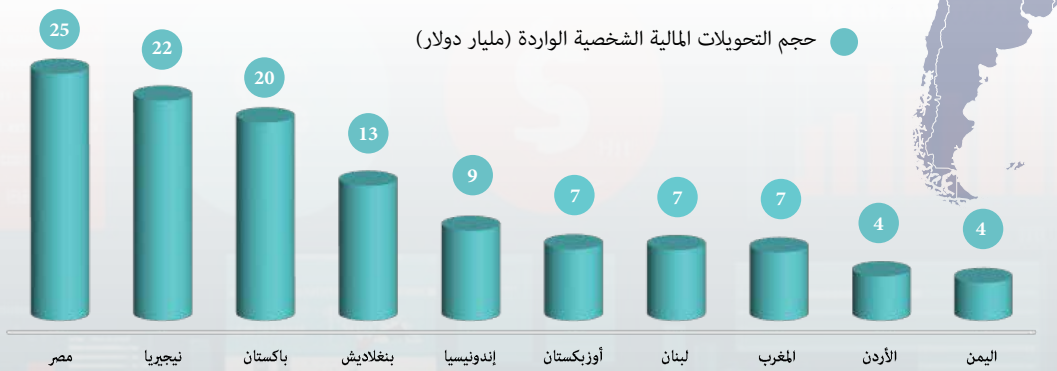
مليار دولار،
ما يمُثّل نحو 23% من إجمالي التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا.



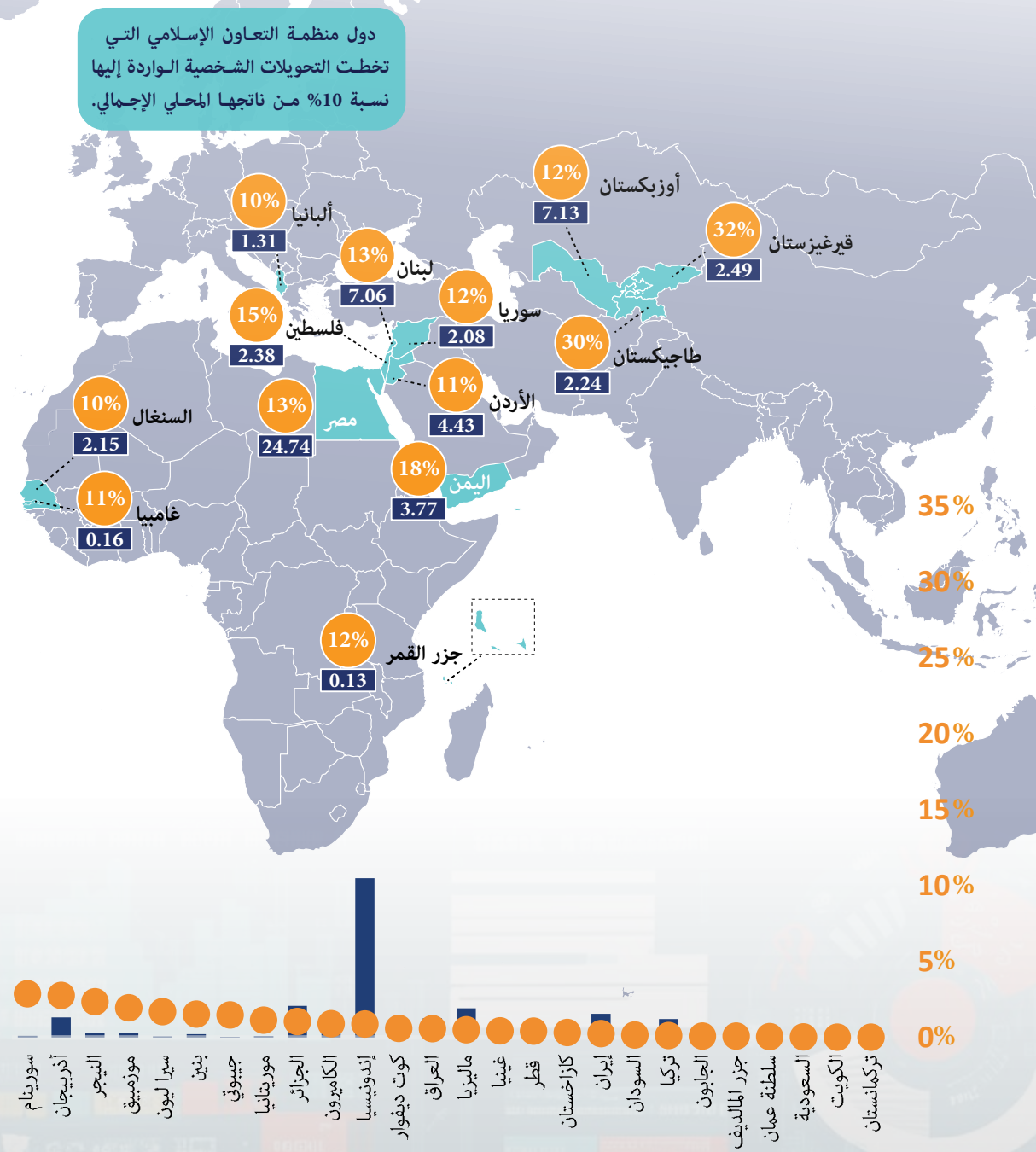


نسبة التحويلات الواردة من إجمالي حجم التحويلات الواردة إلى دول المنظمة.

بلغ إجمالي التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى أعلى عشر دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو 118 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 79% من إجمالي التحويلات الواردة إلى دول المنظمة.

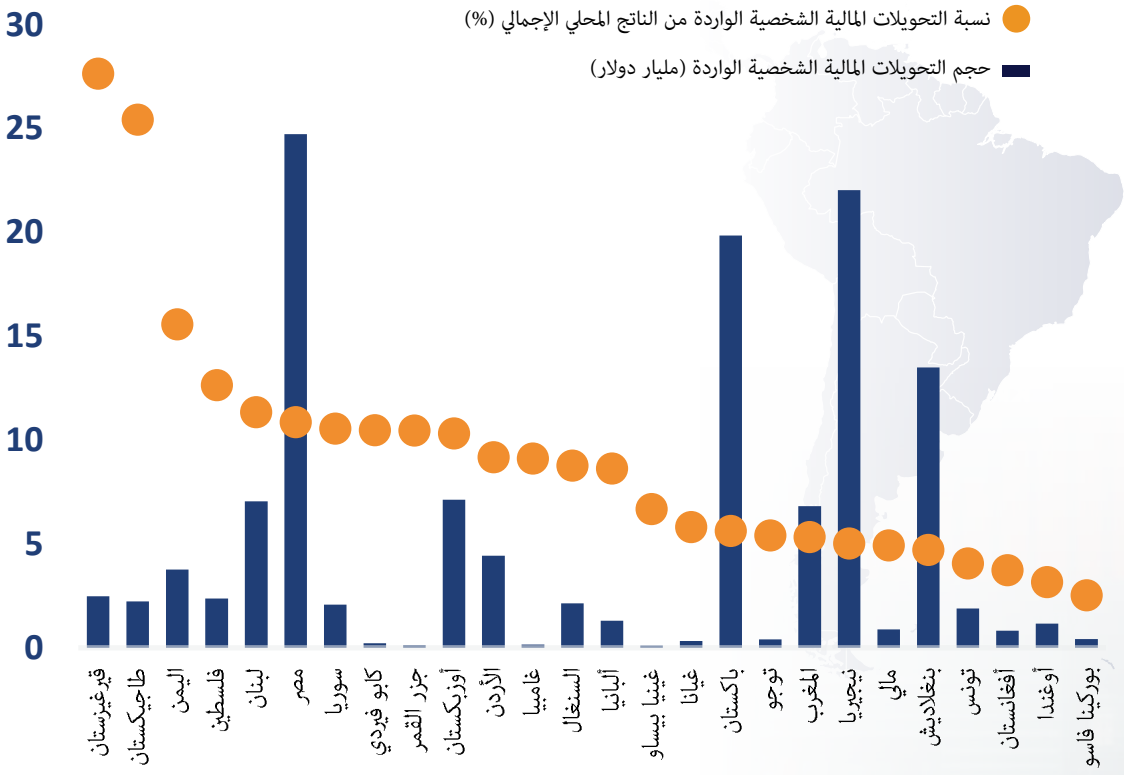


2-1 مؤشر التحويلات الشخصية المالية الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2017



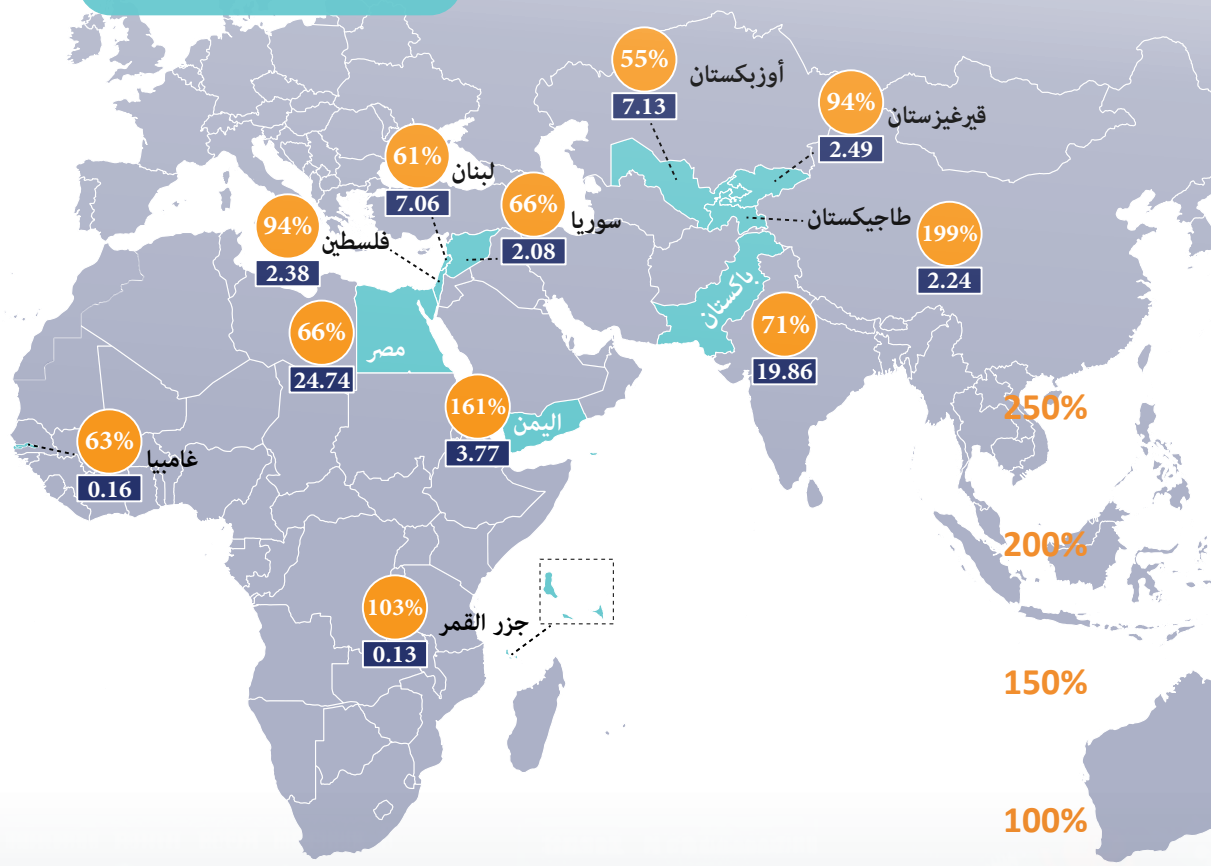
سجلت ثلاث عشرة دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نسبة تحويلات مالية شخصية واردة تجاوزت 10% من ناتجها المحلي الإجمالي، ما يشير إلى اعتماد ملحوظ على هذا المورد الخارجي، وتصدرت القائمة دولة قرغيزستان، حيث بلغت نسبة التحويلات الواردة إليها نحو 32% من الناتج المحلي الإجمالي، تلتها طاجيكستان بنسبة 30%، ثم الجمهورية اليمنية بنسبة 18%





3-1 مؤشر التحويلات الشخصية المالية الواردة كنسبة من إجمالي صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2017

دول منظمة التعاون الإسلامي التي تخطت التحويلات الشخصية الواردة إليها نسبة 50% من إجمالي صادراتها.



تجاوزت التحويلات الشخصية المالية الواردة نسبة 50% من إجمالي الصادرات في إحدى عشرة دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، مما يعكس اعتماداً كبيراً على هذا المورد في ظل محدودية القاعدة التصديرية، وتصدّرت طاجيكستان القائمة بنسبة 199% من صادراتها، تلتها اليمن بنسبة 161%

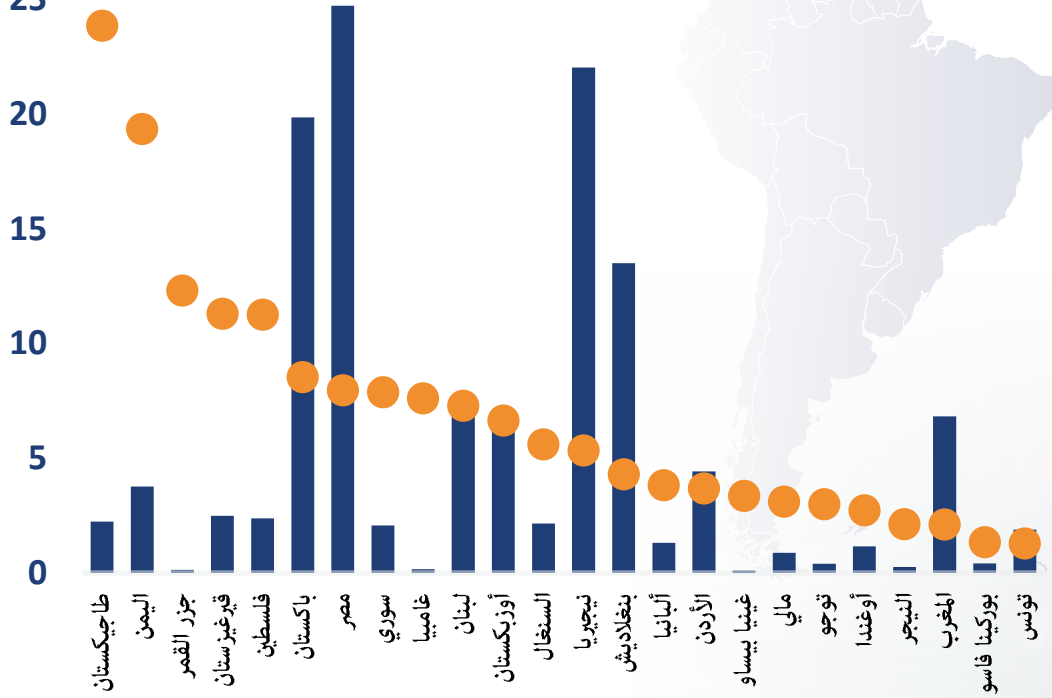
بلغ حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي ما يُعادل نحو

%9

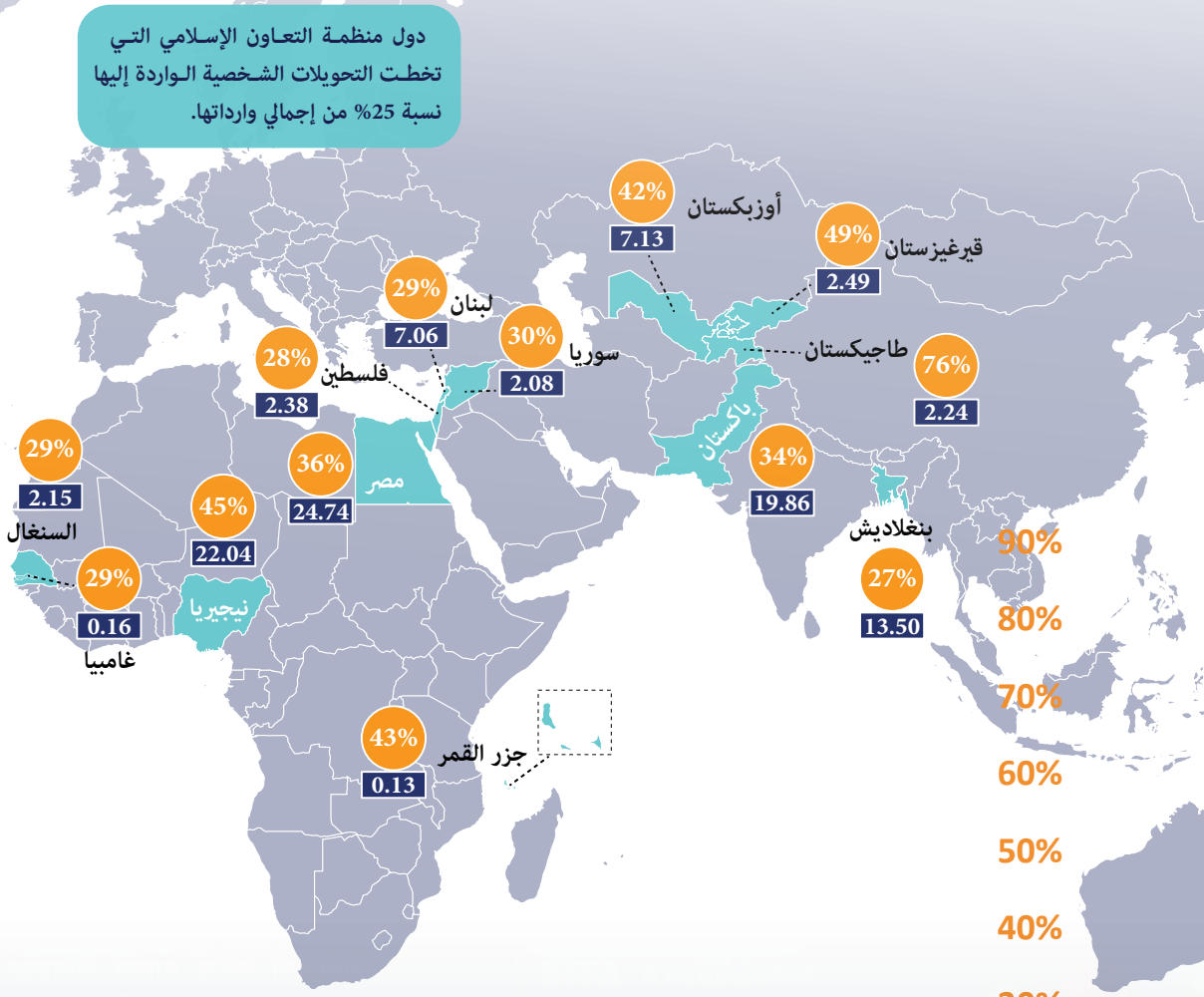
من إجمالي صادراتها من السلع والخدمات

نسبة التحويلات المالية الشخصية الواردة من إجمالي الصادرات (%)

حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة (مليار دولار)

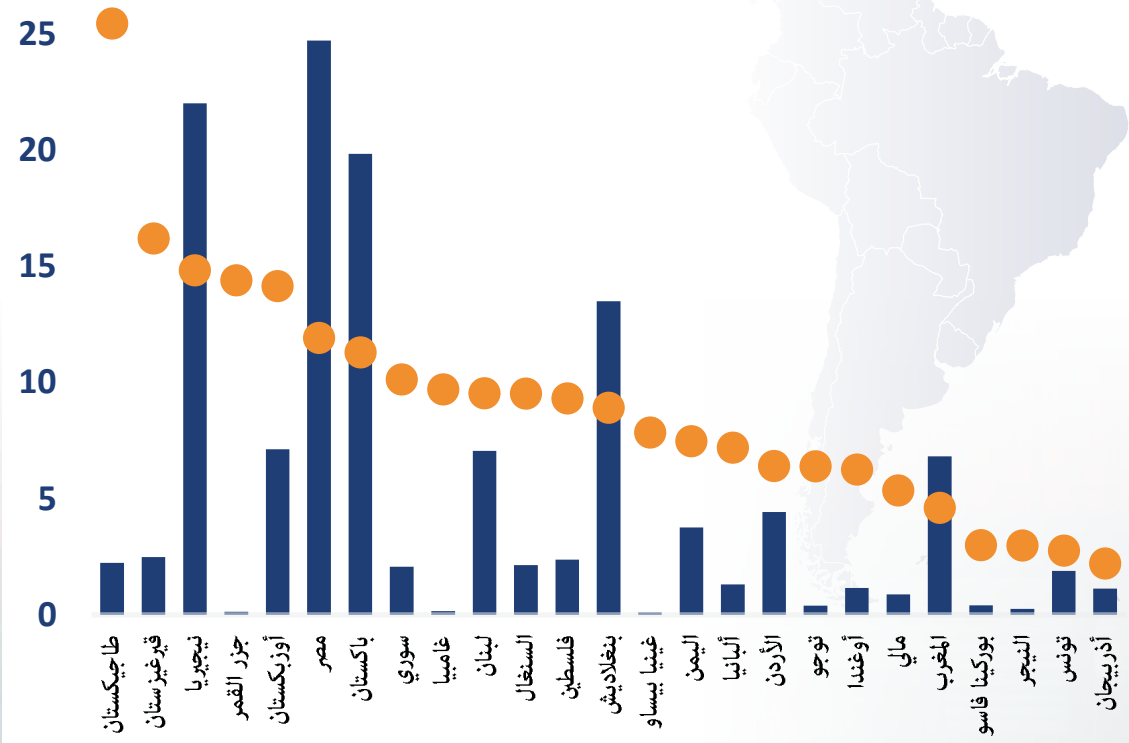


4-1 مؤشر التحويلات الشخصية المالية الواردة كنسبة من إجمالي واردات دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2017



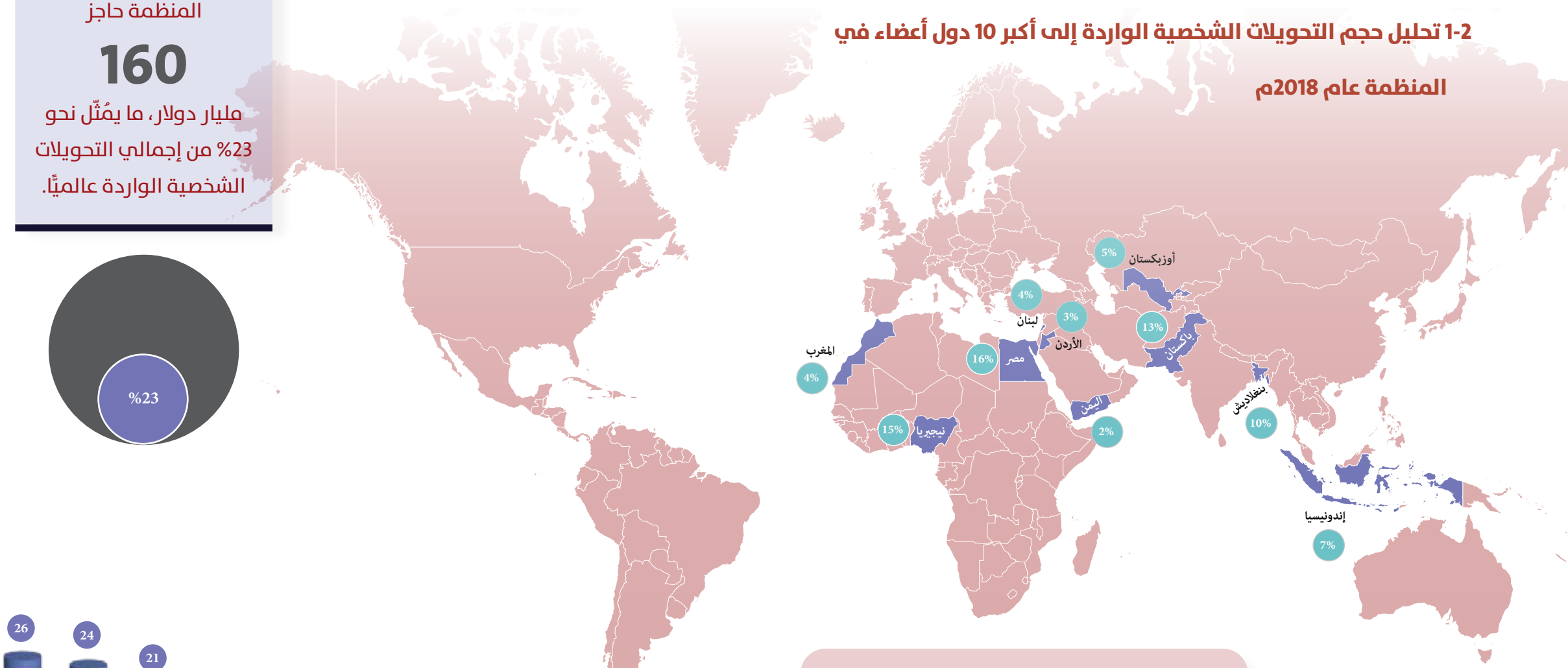
تخطّت التحويلات المالية الشخصية الواردة نسبة 25% من إجمالي الواردات في ثلاث عشرة دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في دلالة على دورها الحيوي في تمويل التجارة الخارجية. وتصدّرت طاجيكستان القائمة بنسبة 76% من إجمالي وارداتها، تلتها قرغيزستان بنسبة 49%، ما يعكس مدى اعتماد هذه الدول على التحويلات في تغطية احتياجاتها الاستيرادية.





2- حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة لدول منظمة التعاون الإسلامي عام 2018م ونسبتها من أهم المؤشرات الاقتصادية:

2-1 تحليل حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى أكبر 10 دول أعضاء في المنظمة عام 2018م



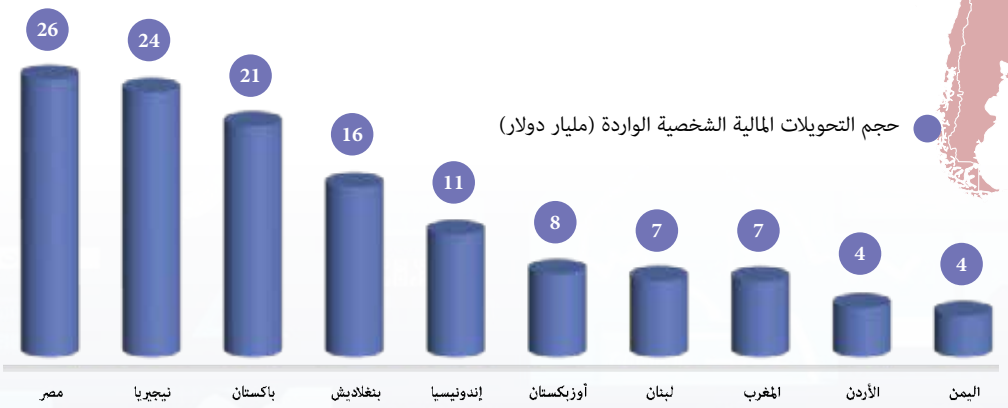
بلغ إجمالي التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى أعلى عشر دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو 128 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 80% من إجمالي التحويلات الواردة إلى دول المنظمة.

نسبة التحويلات الواردة من إجمالي حجم التحويلات الواردة إلى دول المنظمة.

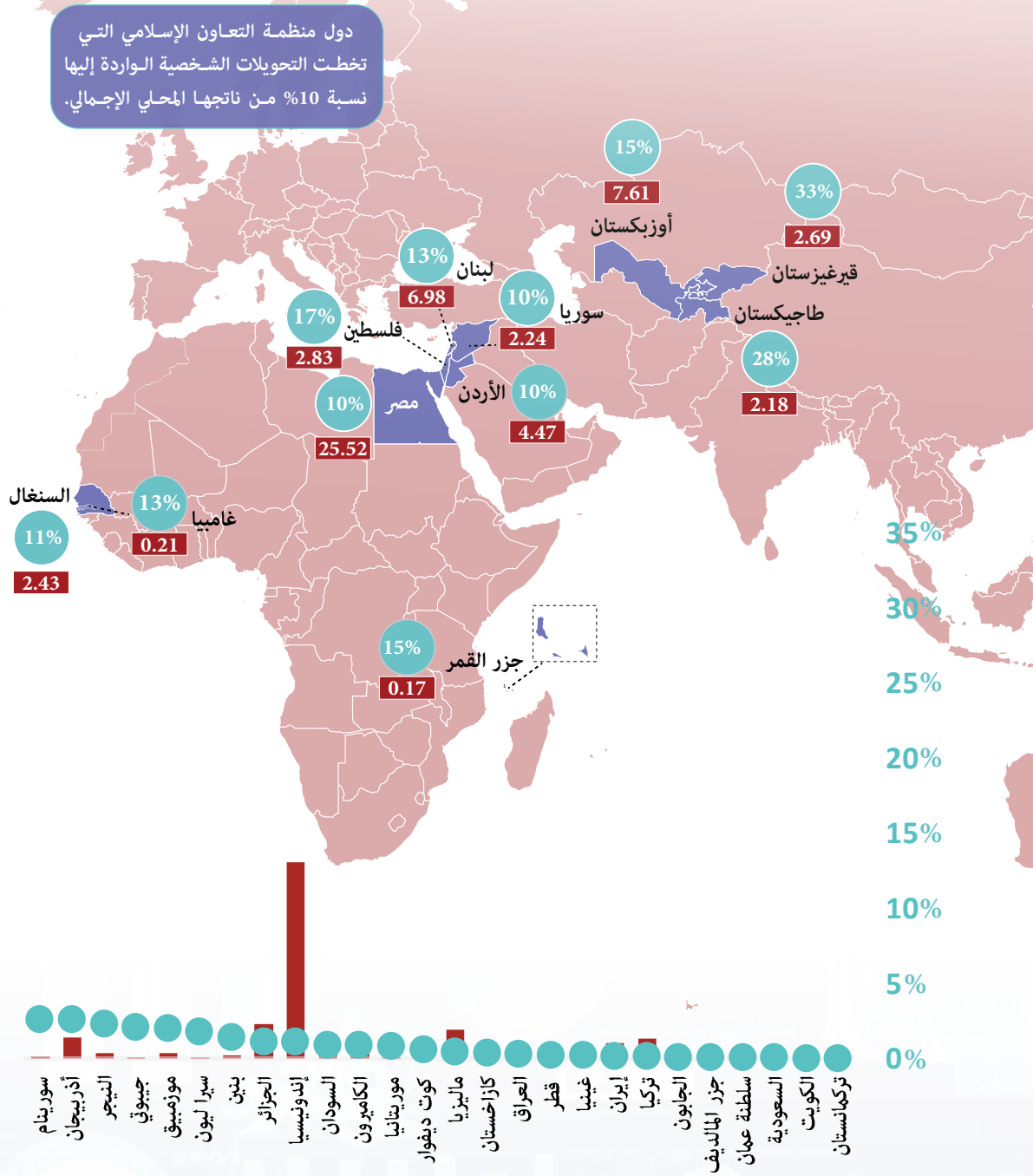
تجاوز حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى الدول الأعضاء في المنظمة حاجز

160

مليار دولار، ما يمُثّل نحو 23% من إجمالي التحويلات الشخصية الواردة عالميًا.

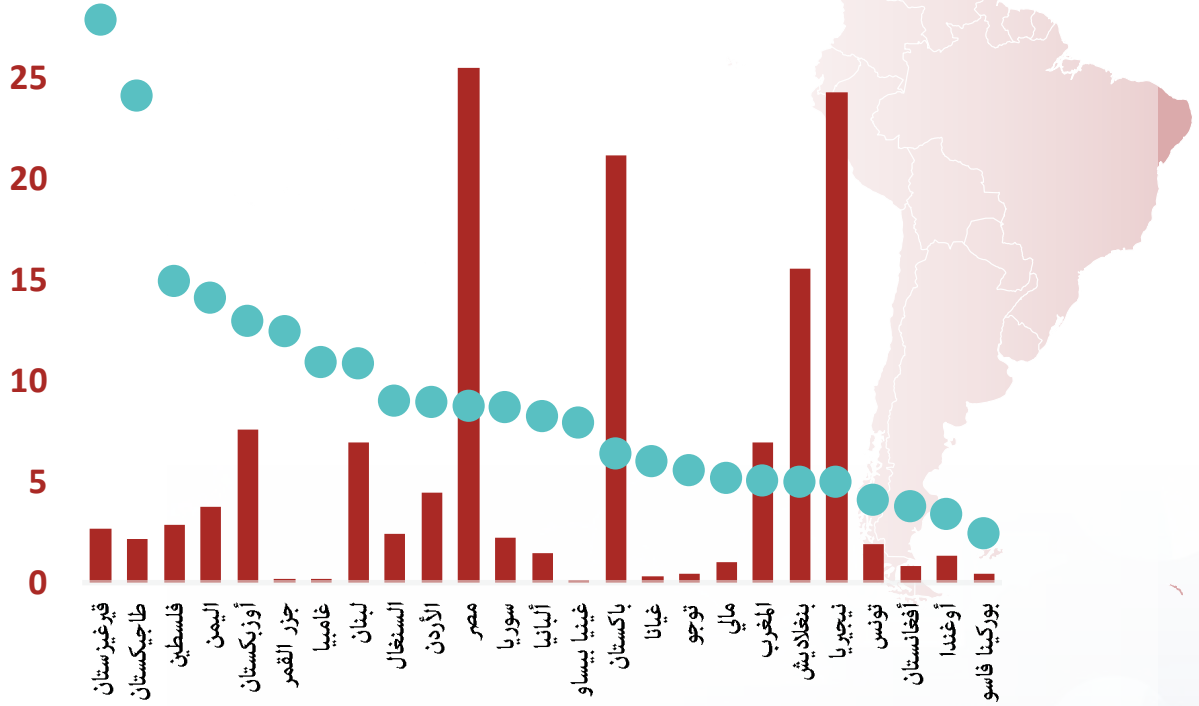


2-2 مؤشر التحويلات الشخصية المالية الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2018

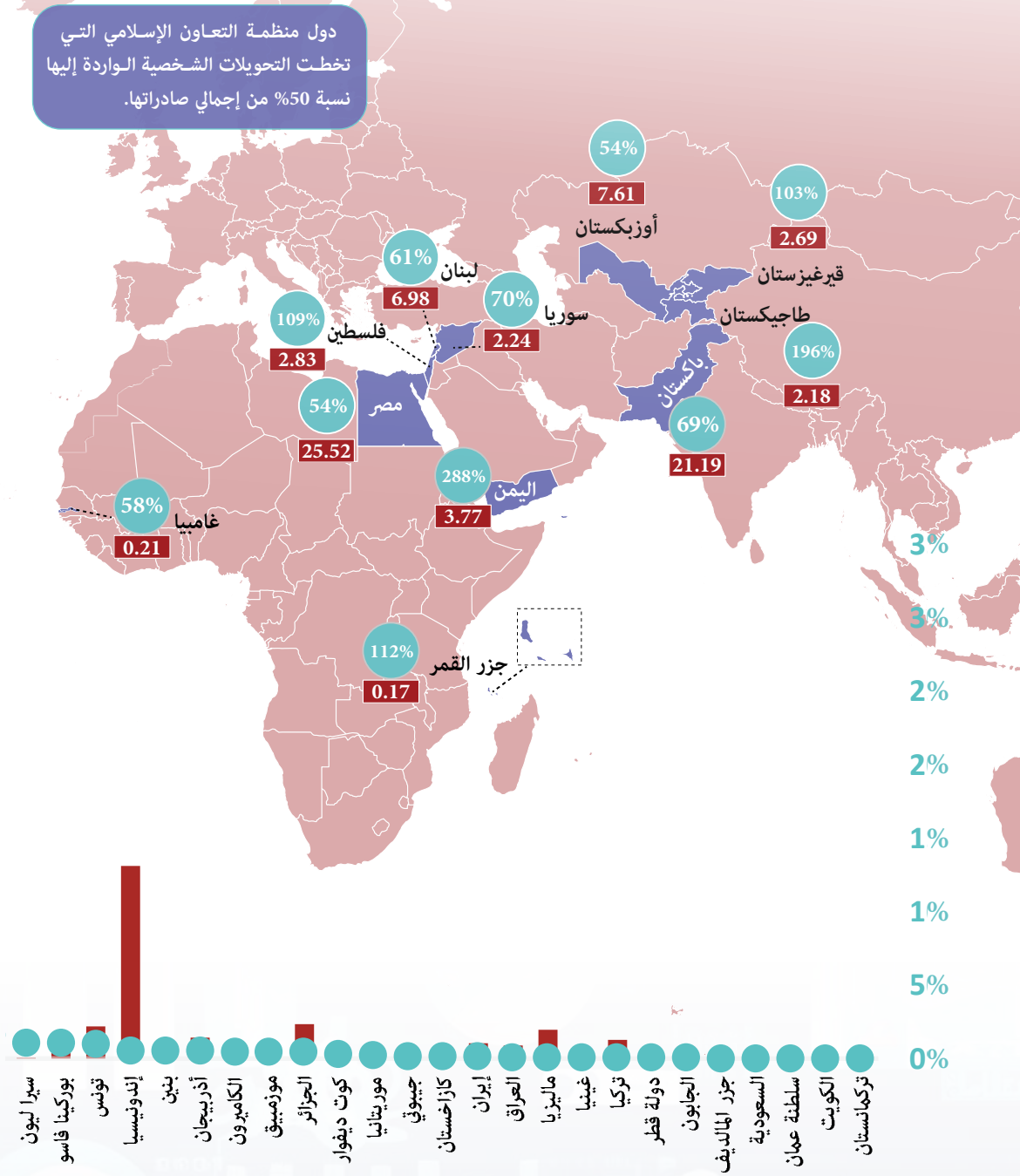


تجاوزت التحويلات المالية الشخصية الواردة نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي في إحدى عشرة دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، مما يشير إلى اعتماد نسبي مرتفع على هذا المورد في دعم النشاط الاقتصادي. وقد تصدّرت قرغيزستان هذه الدول بنسبة بلغت 33% من ناتجها المحلي الإجمالي، تلتها طاجيكستان بنسبة 28%، ثم فلسطين بنسبة 17%



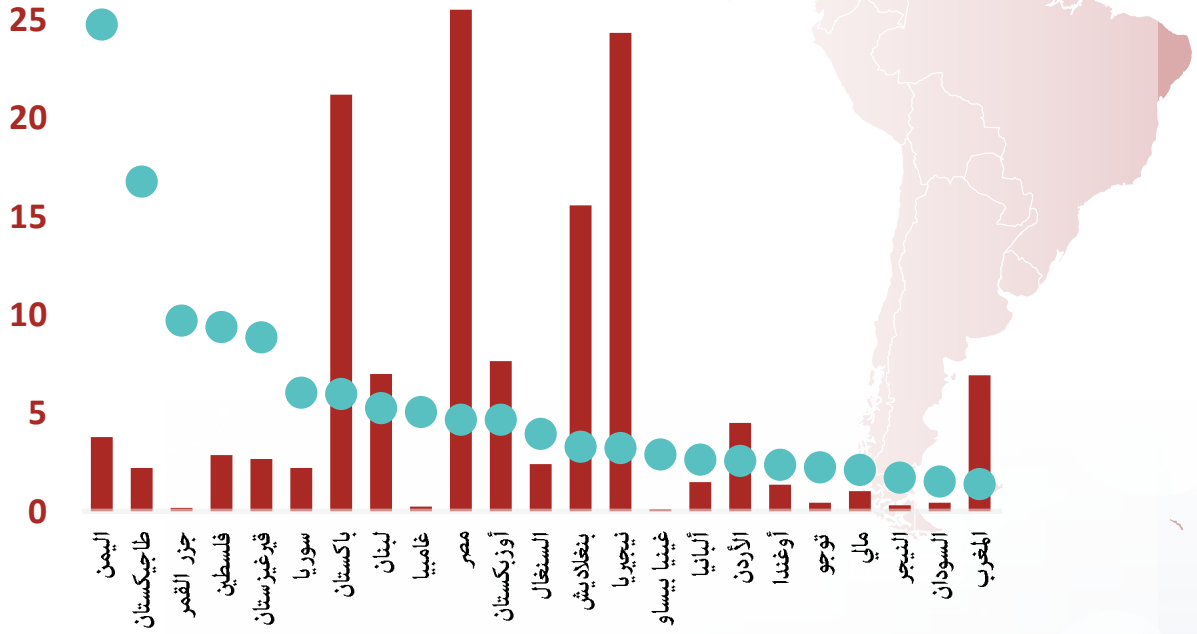


3-2 مؤشر التحويلات الشخصية المالية الواردة كنسبة من إجمالي صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2018

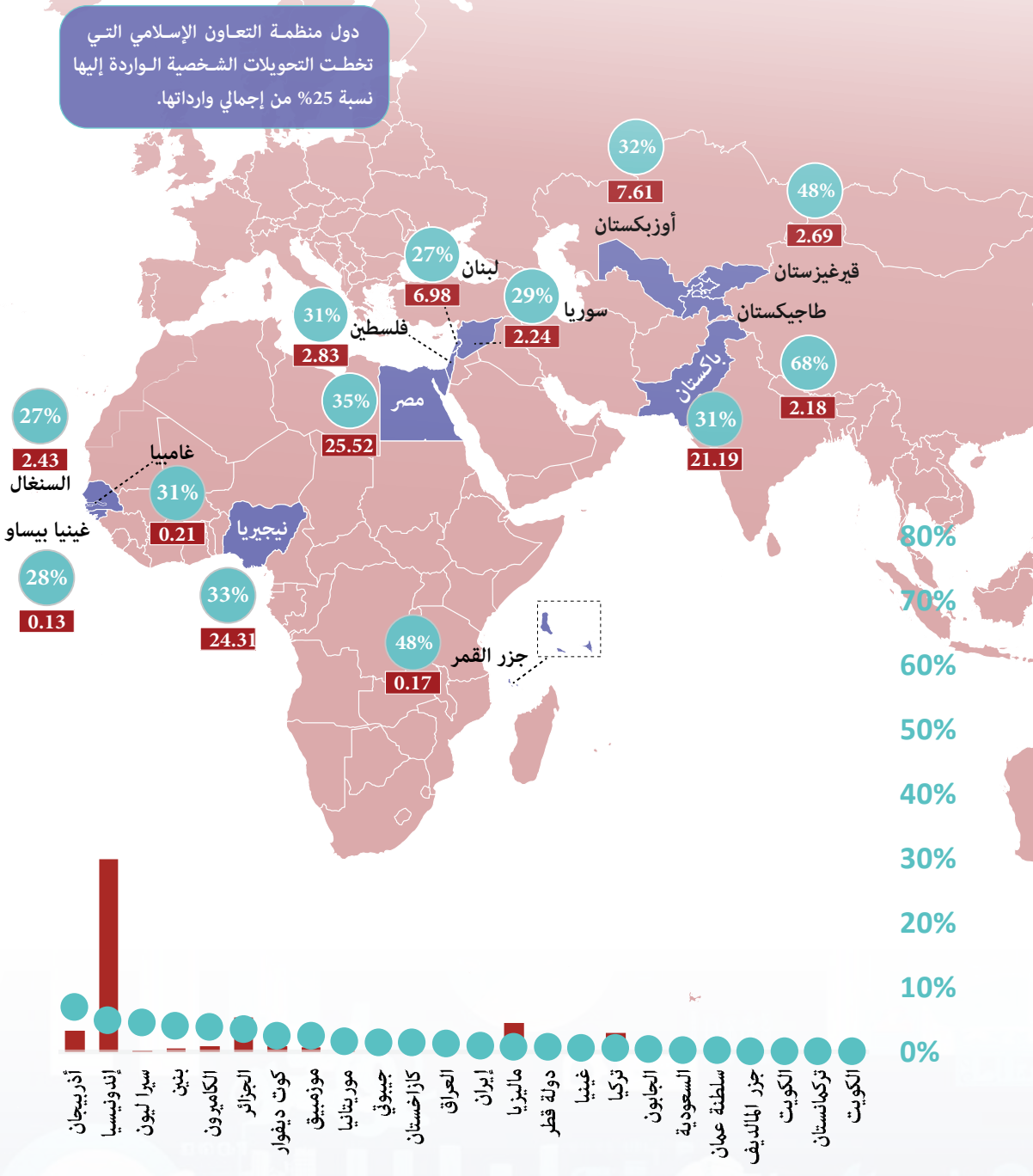


تخطّت التحويلات المالية الشخصية الواردة نسبة 50% من إجمالي الصادرات في إحدى عشرة دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، في مؤشر على ضعف القاعدة التصديرية واعتماد هذه الدول على التحويلات كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي. وتصدرت اليمن القائمة بنسبة بلغت 288% من إجمالي صادراتها، تلتها طاجيكستان بنسبة 196%



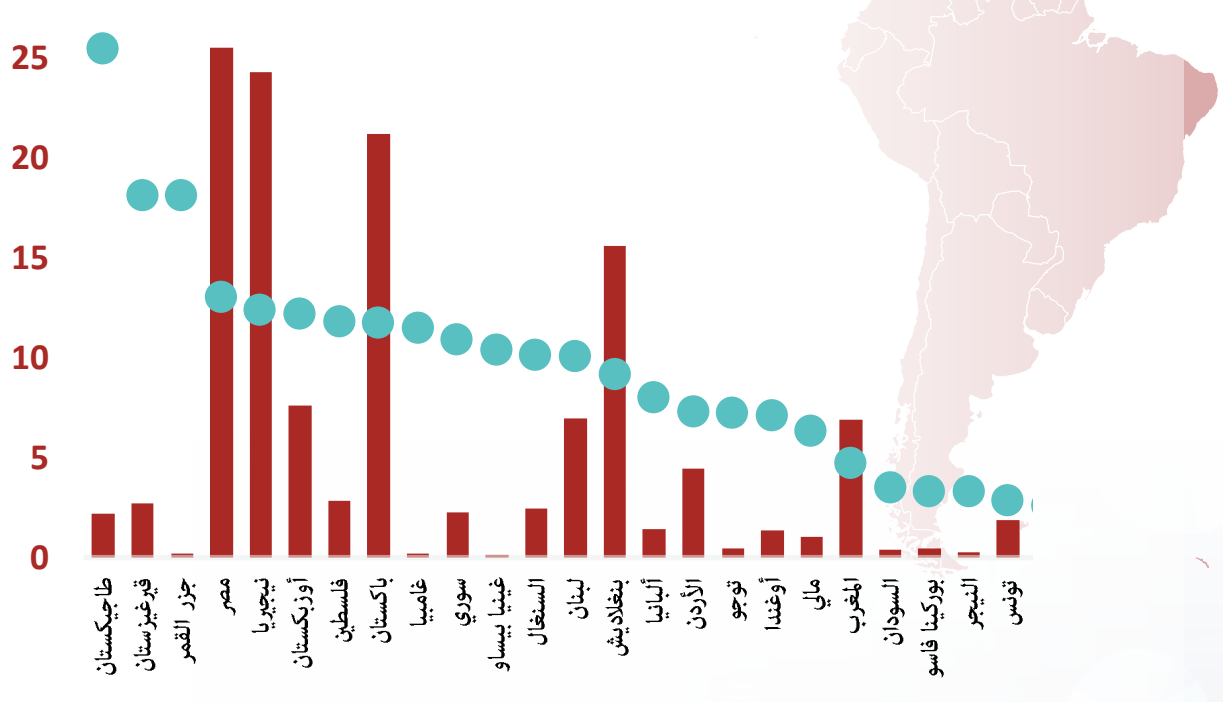


4-2 مؤشر التحويلات الشخصية المالية الواردة كنسبة من إجمالي واردات دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2018



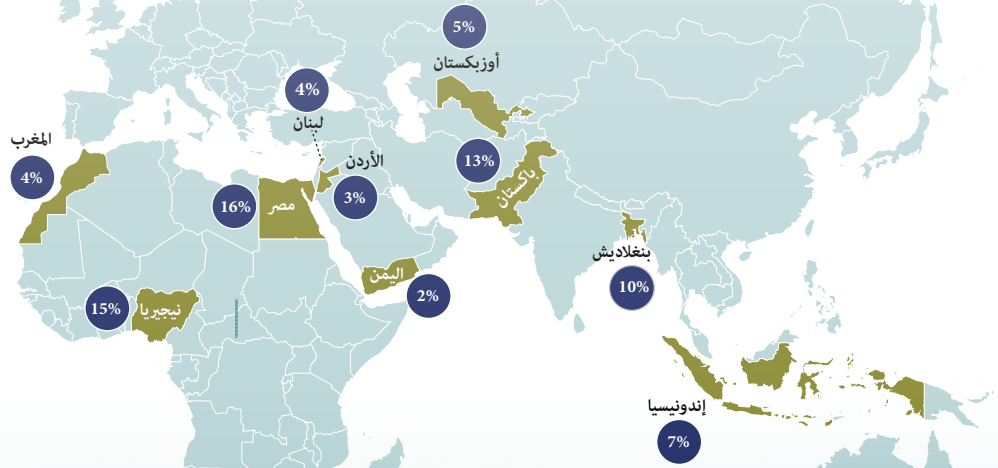
تخطّت التحويلات المالية الشخصية الواردة نسبة 25% من إجمالي واردات السلع والخدمات في ثلاث عشرة دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، ما يعكس دورها الحيوي في تمويل الاحتياجات الاستيرادية لهذه الدول. وتصدرت طاجيكستان القائمة بنسبة بلغت 68% من إجمالي وارداتها، تلتها قرغيزستان بنسبة 48%.





3- حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة لدول منظمة التعاون الإسلامي عام 2019م ونسبتها من أهم المؤشرات الاقتصادية:

1-3 تحليل حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى أكبر 10 دول أعضاء في المنظمة عام 2019م



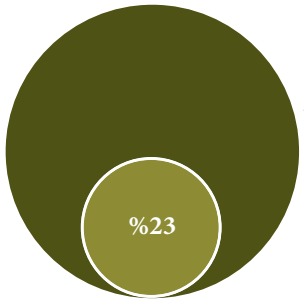
بلغ إجمالي التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى أعلى عشر دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو 184 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 80% من إجمالي التحويلات الواردة إلى دول المنظمة.

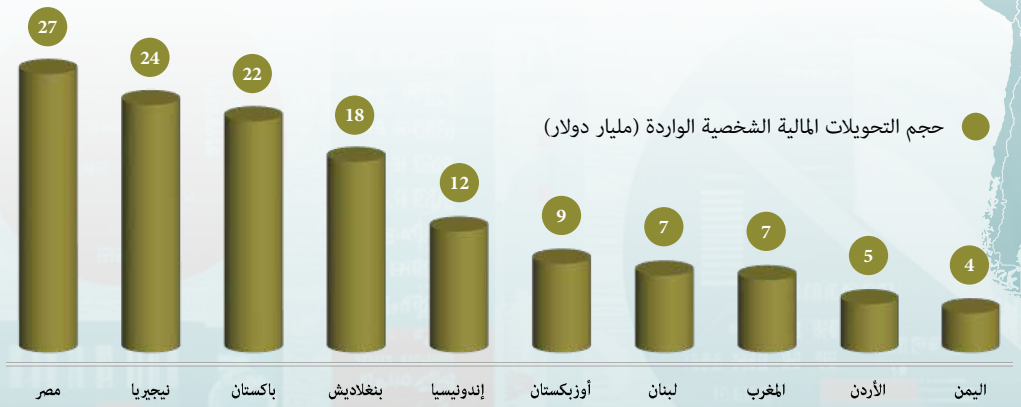
● نسبة التحويلات الواردة من إجمالي حجم التحويلات الواردة إلى دول المنظمة.

تجاوز حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى الدول الأعضاء في المنظمة حاجز

167

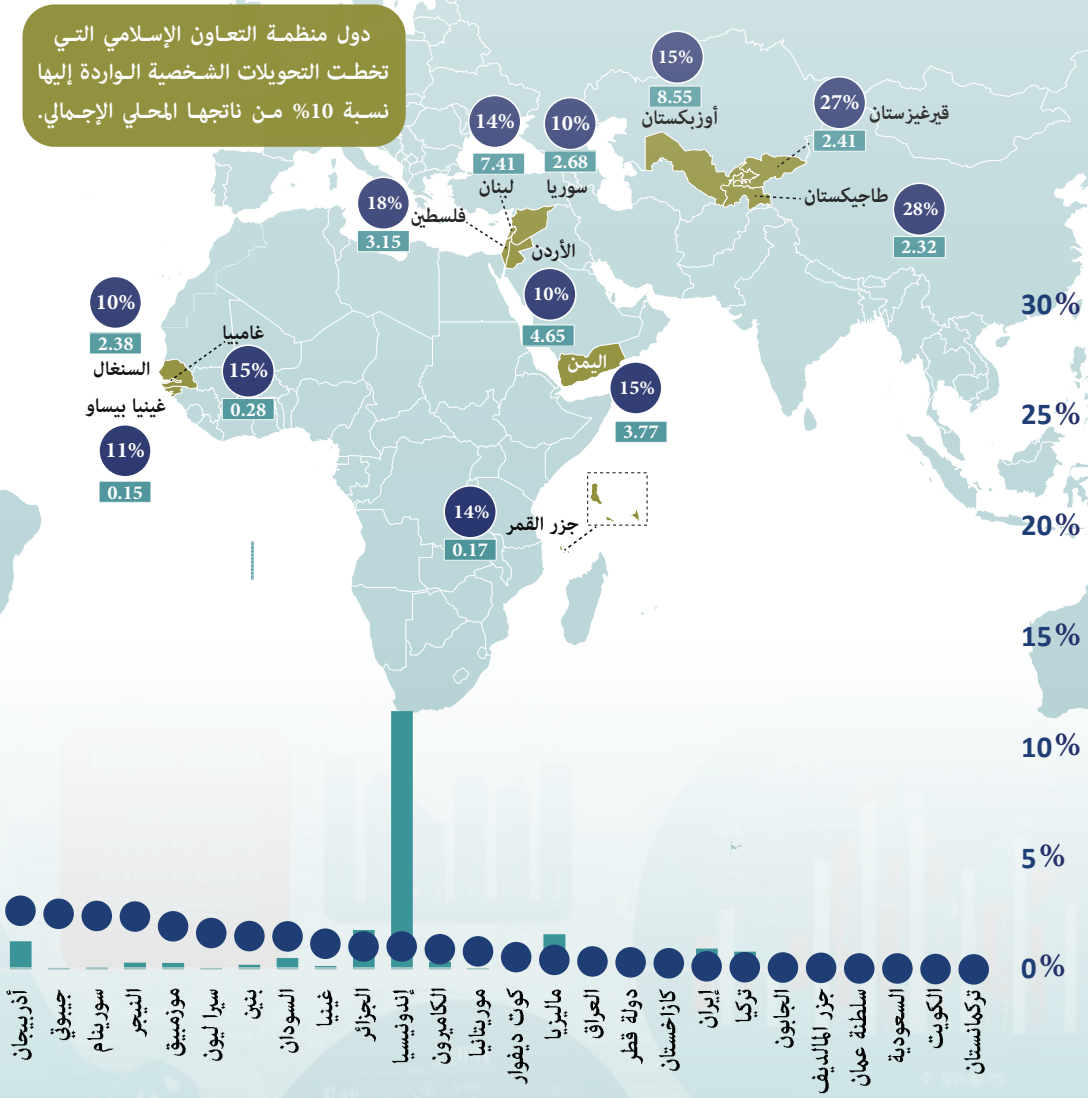
مليار دولار، ما يمُثّل نحو 23% من إجمالي التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا.





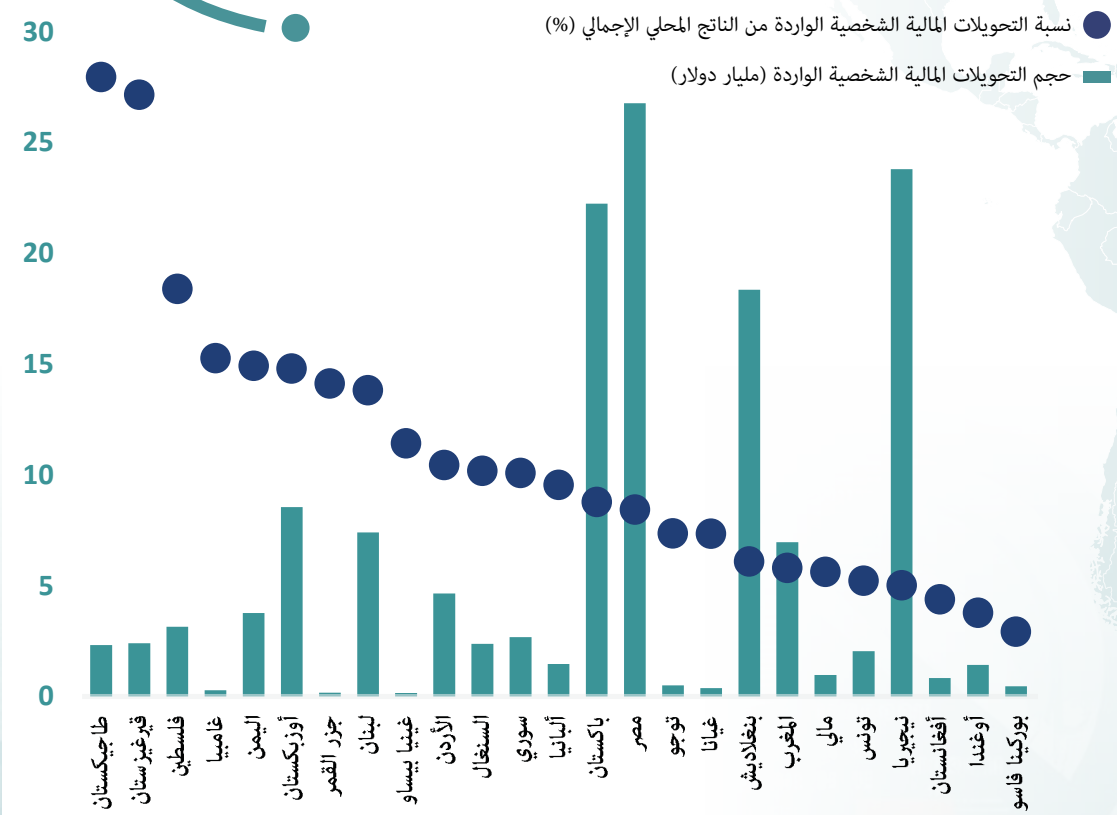
2-3 مؤشر التحويلات الشخصية المالية الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2019م

دول منظمة التعاون الإسلامي التي تخطت التحويلات الشخصية الواردة إليها نسبة 10% من ناتجها المحلي الإجمالي.

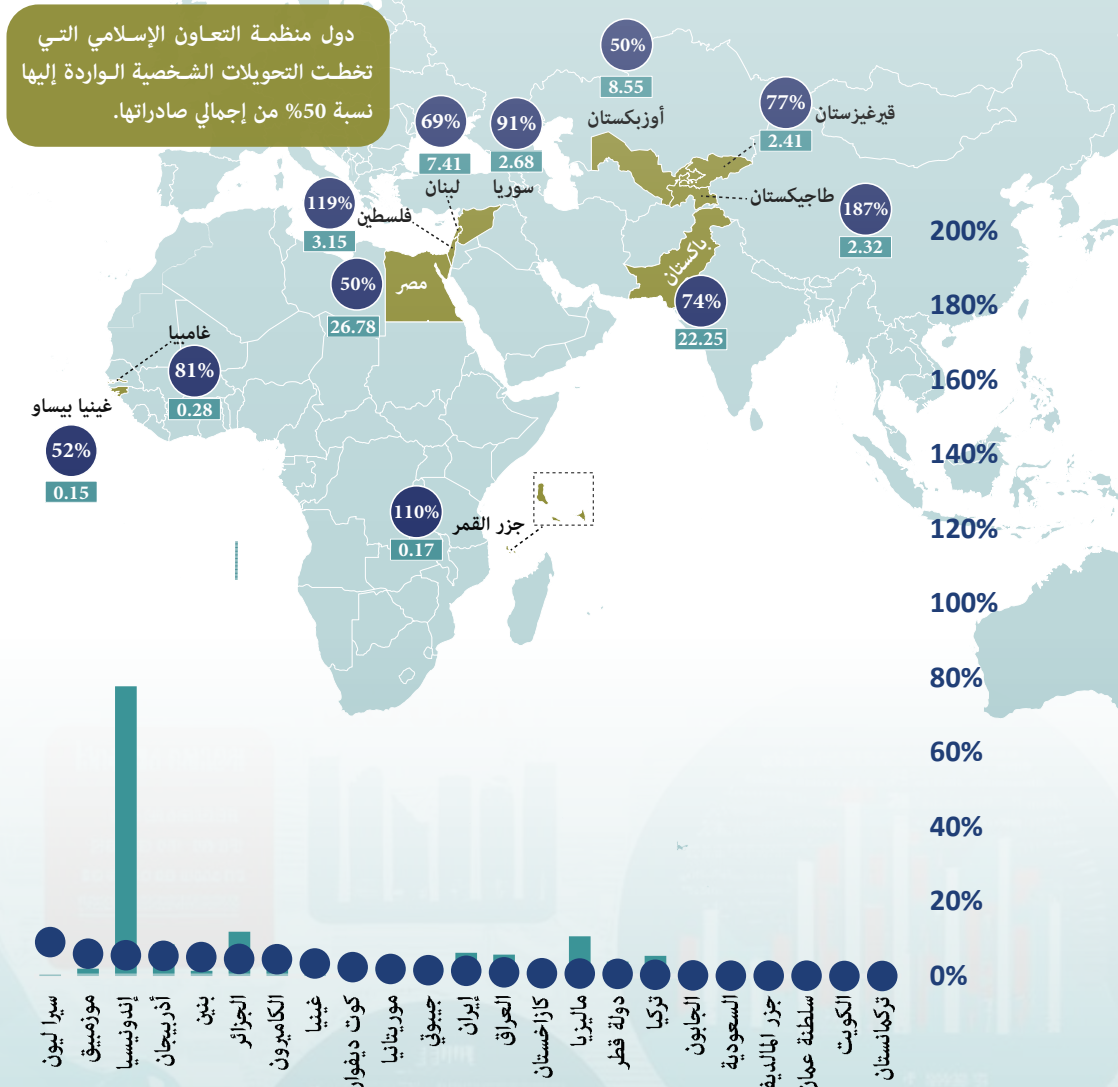


تجاوزت التحويلات المالية الشخصية الواردة نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي في ثلاث عشرة دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، ما يعكس اعتماداً ملحوظًا على هذه التحويلات كمصدر دعم اقتصادي. وتصدّرت طاجيكستان هذه الدول بنسبة بلغت 28% من ناتجها المحلي، تلتها قرغيزستان بنسبة 27%، ثم فلسطين بنسبة 18%.





3-3 مؤشر التحويلات الشخصية المالية الواردة كنسبة من إجمالي صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2019م

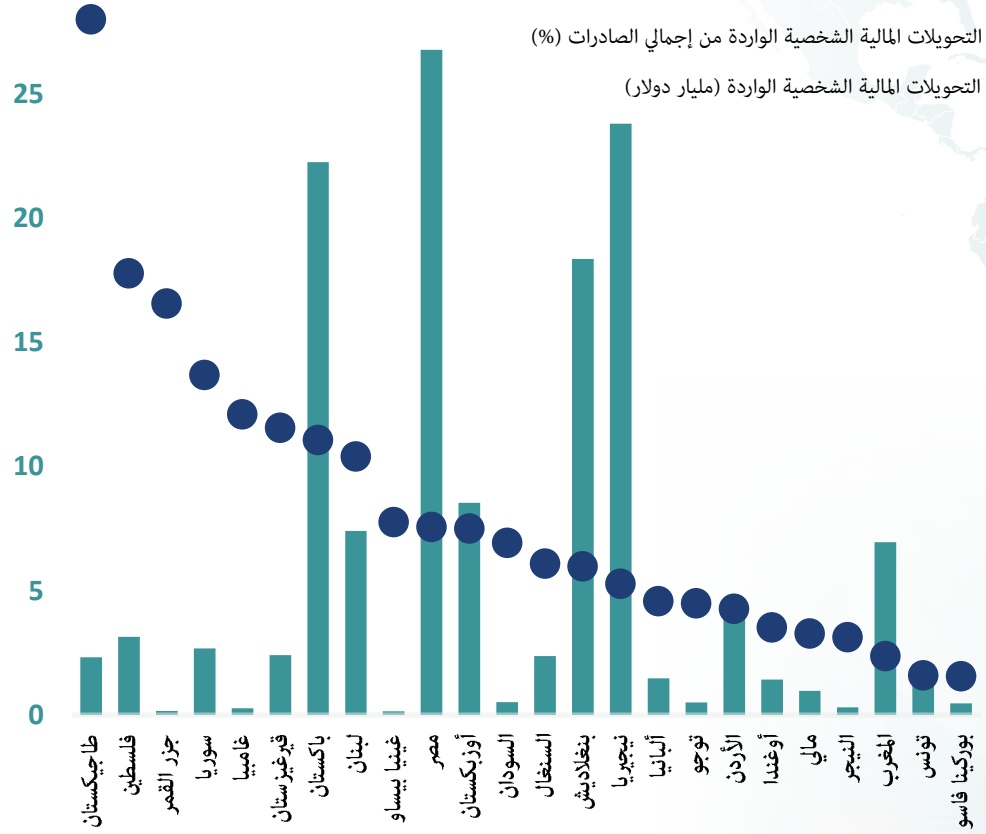


تخطّت التحويلات المالية الشخصية الواردة نسبة 50% من إجمالي صادرات السلع والخدمات في إحدى عشرة دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، ما يُشير إلى اعتماد كبير على هذه التحويلات كمصدر رئيس للدخل الخارجي. وتصدّرت طاجيكستان هذه الدول بنسبة بلغت 187% من إجمالي صادراتها، تلتها فلسطين بنسبة 119%

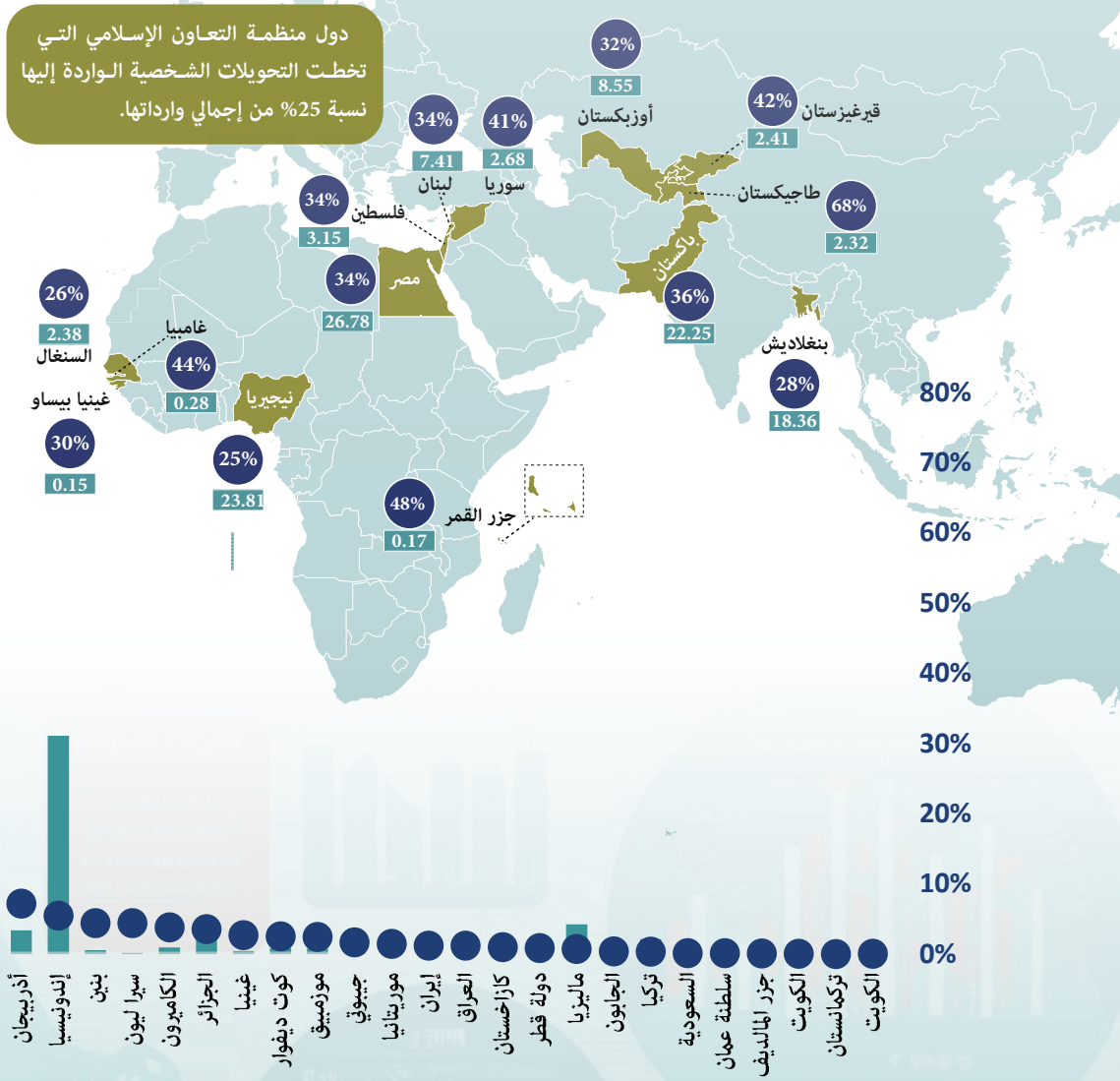
بلغ حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي ما يُعادل نحو

%9

من إجمالي صادراتها من السلع والخدمات.

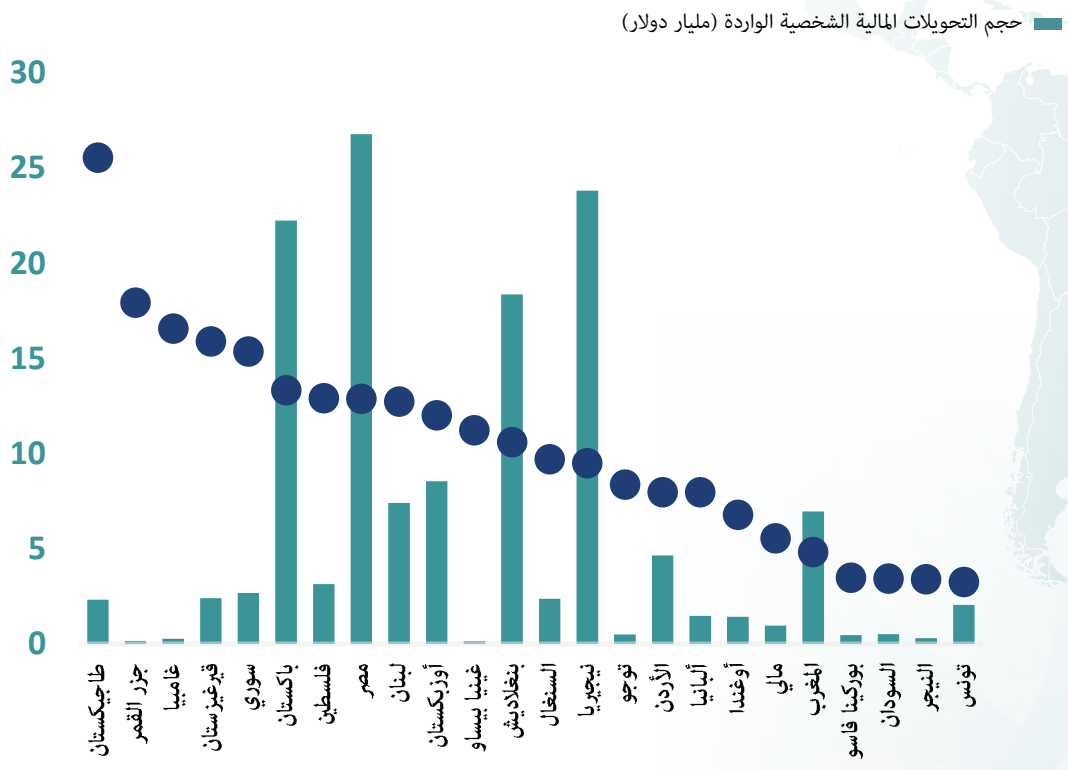


4-3 مؤشر التحويلات الشخصية المالية الواردة كنسبة من إجمالي واردات دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2019م



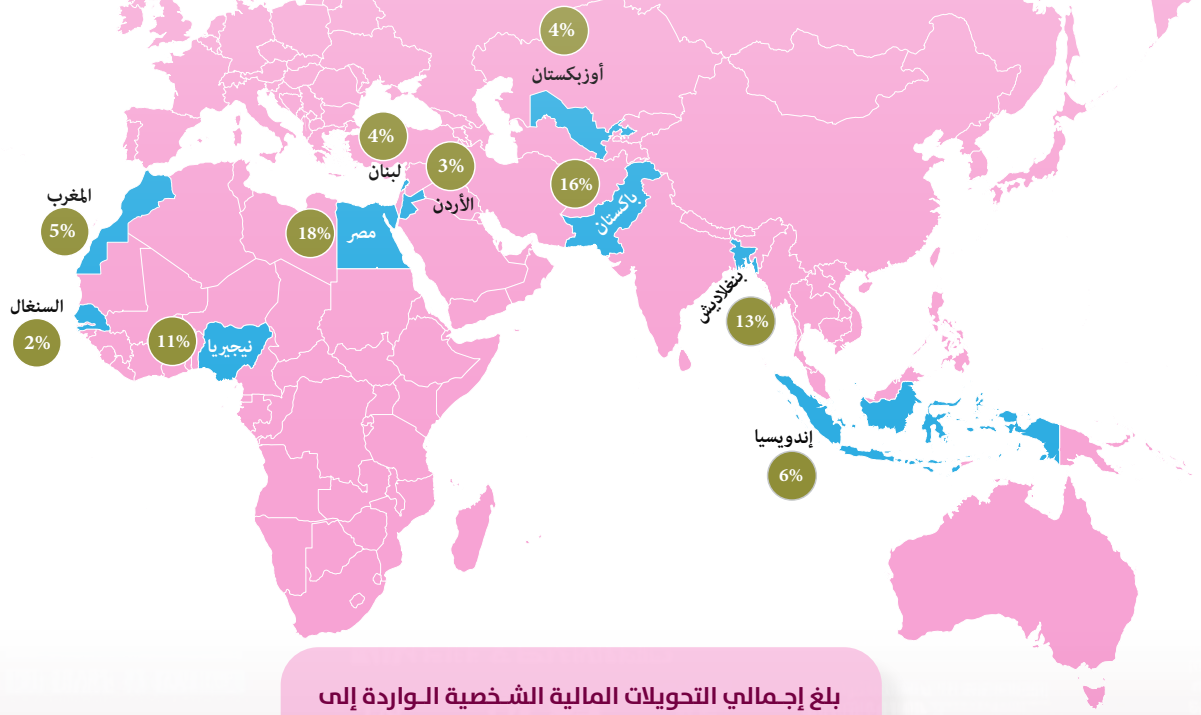
تخطّت التحويلات المالية الشخصية الواردة نسبة 25% من إجمالي واردات السلع والخدمات في أربع عشرة دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، ما يؤكد اعتمادها الكبير على هذه التحويلات في تمويل احتياجاتها الاستيرادية. وتصدرت طاجيكستان القائمة بنسبة بلغت 68% من إجمالي وارداتها، تلتها جزر القمر بنسبة 48%.





4/ حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة لدول منظمة التعاون الإسلامي عام 2020م ونسبتها من أهم المؤشرات الاقتصادية:

4-1 تحليل حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى أكبر 10 دول أعضاء في المنظمة عام 2020



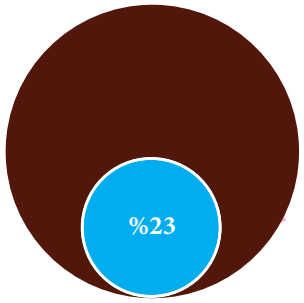
بلغ إجمالي التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى أعلى عشر دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو 133 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 82% من إجمالي التحويلات الواردة إلى دول المنظمة.

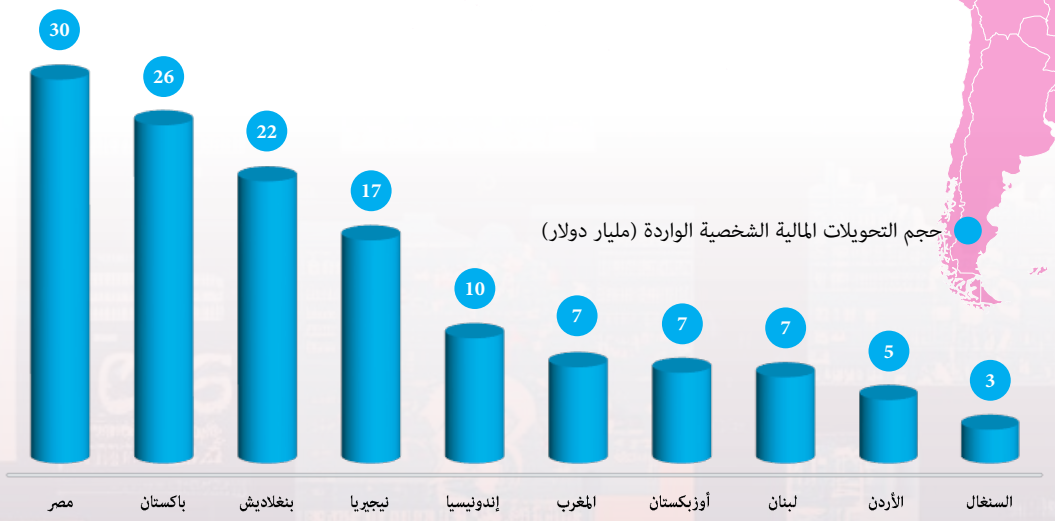
● نسبة التحويلات الواردة من إجمالي حجم التحويلات الواردة إلى دول المنظمة.

تجاوز حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى الدول الأعضاء في المنظمة حاجز

162

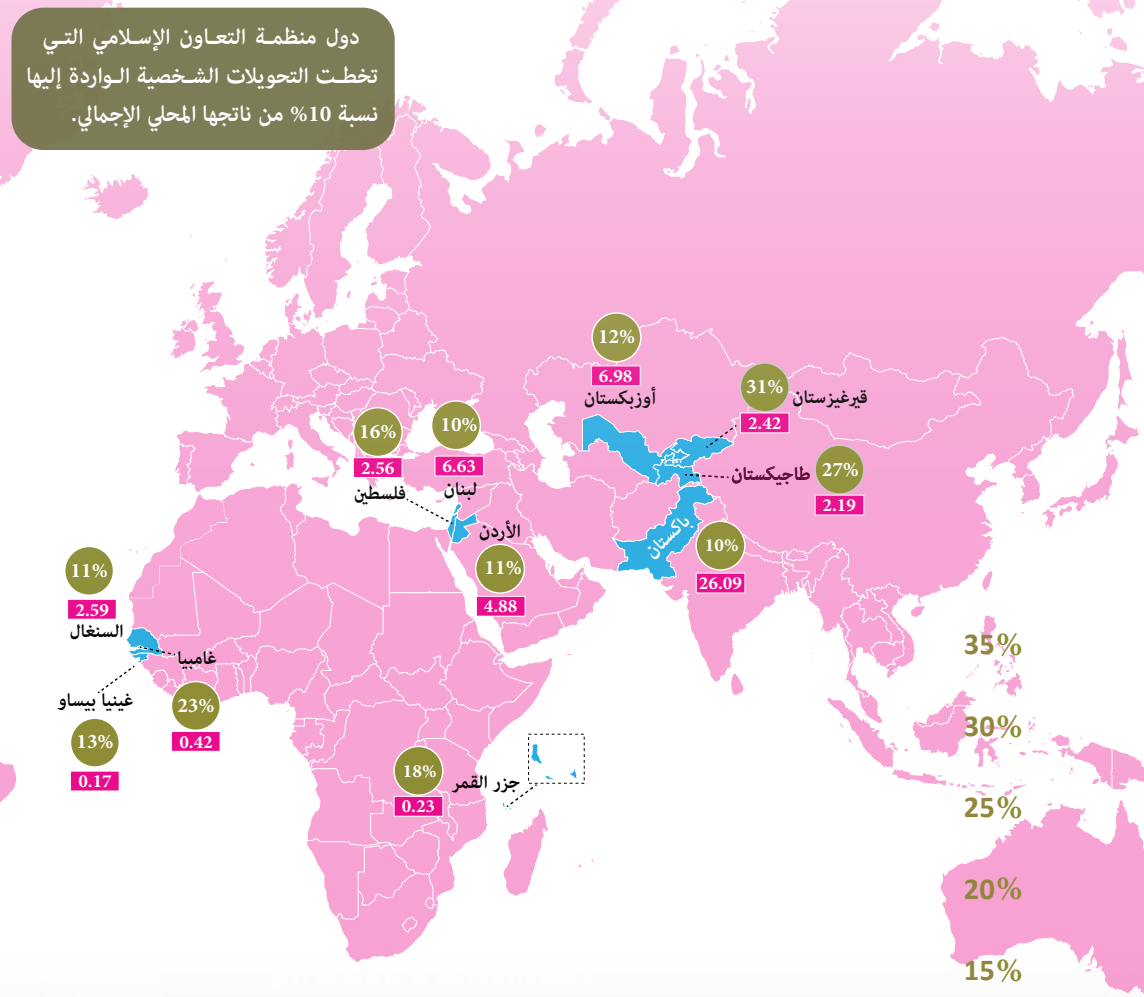
مليار دولار، ما يمُثّل نحو 23% من إجمالي التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا.





2-4 مؤشر التحويلات الشخصية المالية الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2020م

دول منظمة التعاون الإسلامي التي تخطت التحويلات الشخصية الواردة إليها نسبة 10% من ناتجها المحلي الإجمالي.

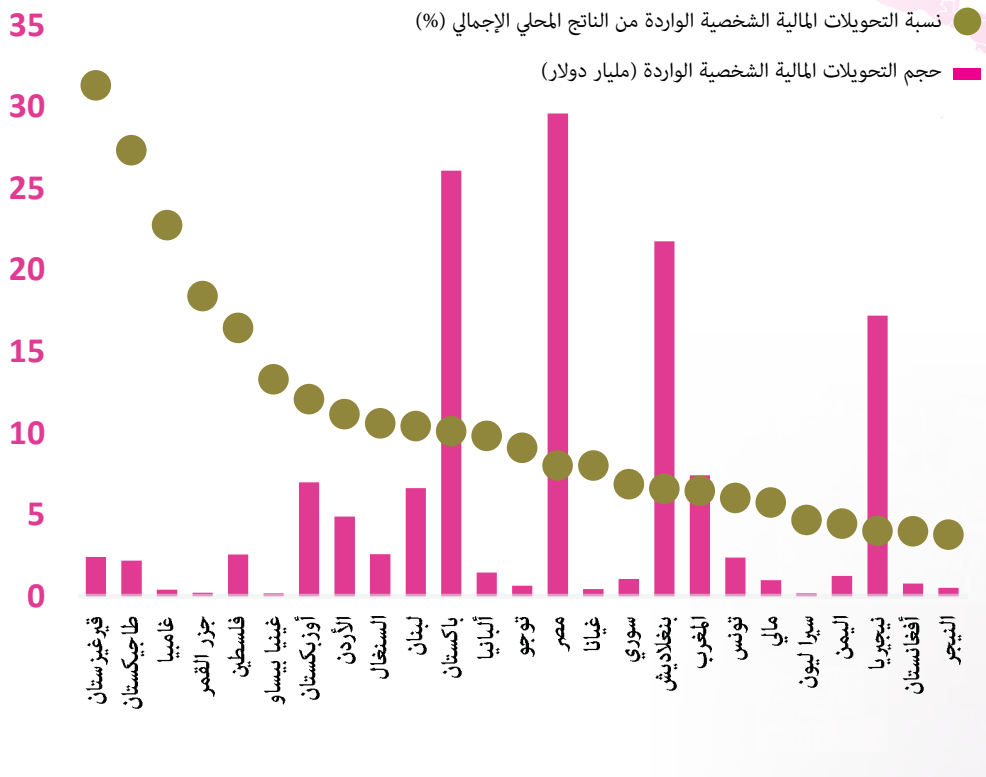


تجاوزت التحويلات المالية الشخصية الواردة نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي في اثنتي عشرة دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، وهو ما يعكس اعتمادًا ملحوظًا على هذه التدفقات كمصدر رئيس لدعم الاقتصاد المحلي. وقد تصدّرت قرغيزستان هذه الدول بنسبة بلغت 31% من ناتجها المحلي الإجمالي، تلتها طاجيكستان بنسبة 27%، ثم غامبيا بنسبة 23%.

بلغت قيمة التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي ما يعادل نحو

%2.4

من إجمالي الناتج المحلي لتلك الدول.

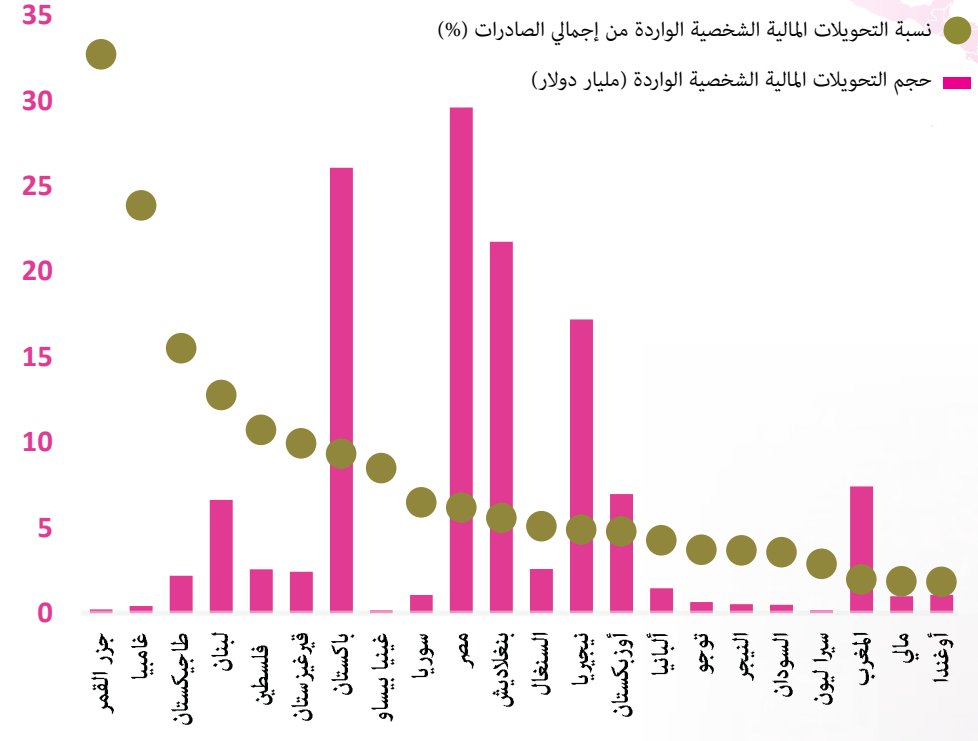


3-4 مؤشر التحويلات الشخصية المالية الواردة كنسبة من إجمالي صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2020



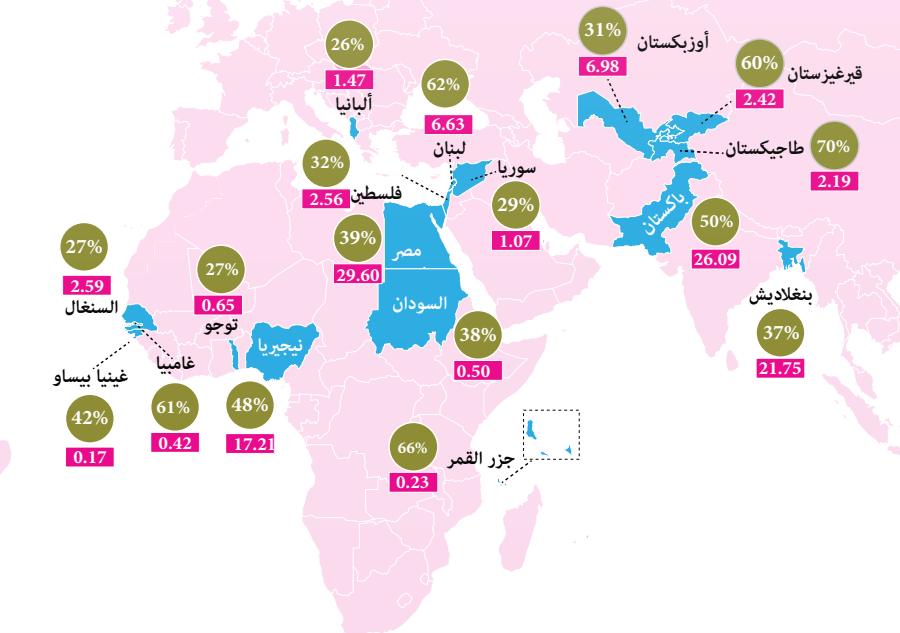
تخطّت التحويلات المالية الشخصية الواردة نسبة 50% من إجمالي صادرات السلع والخدمات في اثنتي عشرة دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، ما يدل على اعتماد ملحوظ على هذه التحويلات كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي في ظل محدودية الصادرات. وتصدّرت جزر القمر القائمة بنسبة بلغت 327% من إجمالي صادراتها، تلتها غامبيا بنسبة 239%.

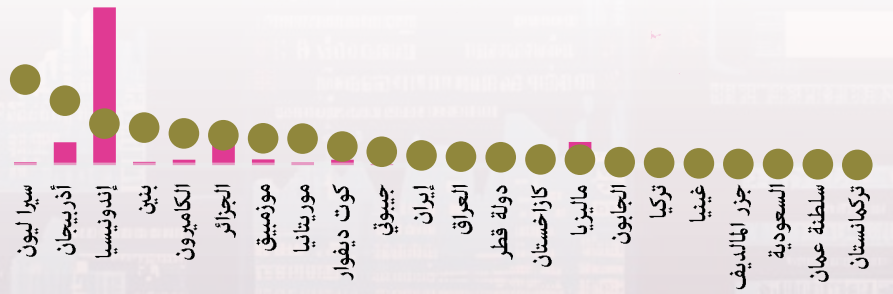




4-4 مؤشر التحويلات الشخصية المالية الواردة كنسبة من إجمالي واردات دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2020

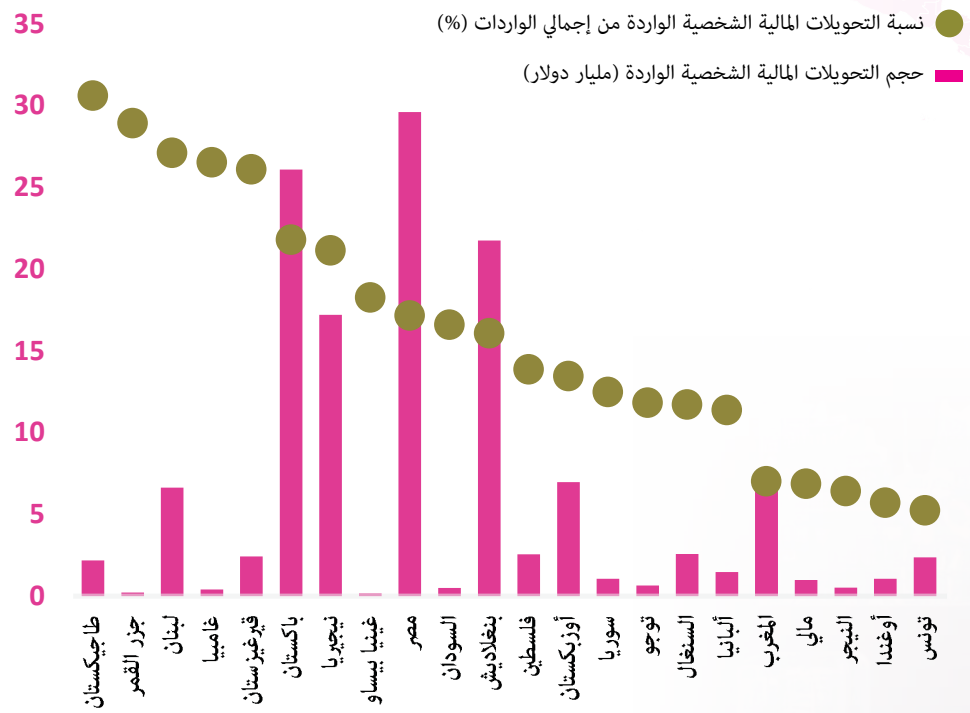
دول منظمة التعاون الإسلامي التي تخطت التحويلات الشخصية الواردة إليها نسبة 25% من إجمالي وارداتها.





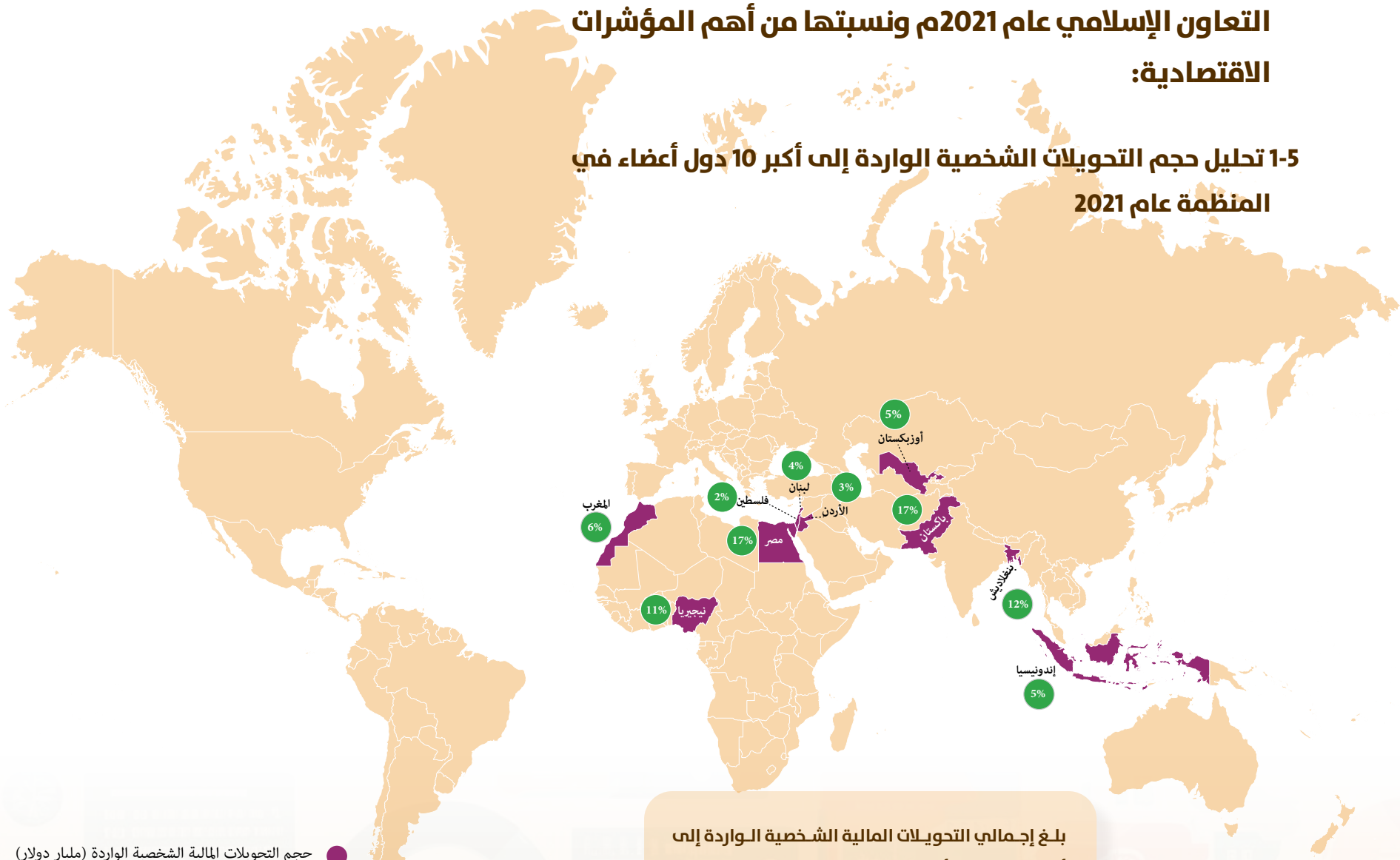
تخطّت التحويلات المالية الشخصية الواردة نسبة 25% من إجمالي واردات السلع والخدمات في سبع عشرة دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، ما يشير إلى اعتماد كبير على هذه التدفقات في تمويل الواردات. وتصدّرت طاجيكستان القائمة بنسبة بلغت 70% من إجمالي وارداتها، تلتها جزر القمر بنسبة 66%.





5- حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة لدول منظمة التعاون الإسلامي عام 2021م ونسبتها من أهم المؤشرات الاقتصادية:

5-1 تحليل حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى أكبر 10 دول أعضاء في المنظمة عام 2021



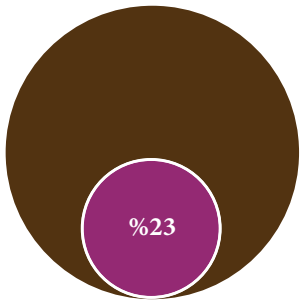
بلـغ إجـمالي التحويـلات المالية الشـخصية الـواردة إلى أعـلى عشر دول أعضـاء في منظمـة التعاون الإسـلامي نحـو 149 مليـار دولار أمريـكي، وهـو مـا يمثـل 82% مـن إجمالي التحويلات الواردة إلى دول المنظمة.

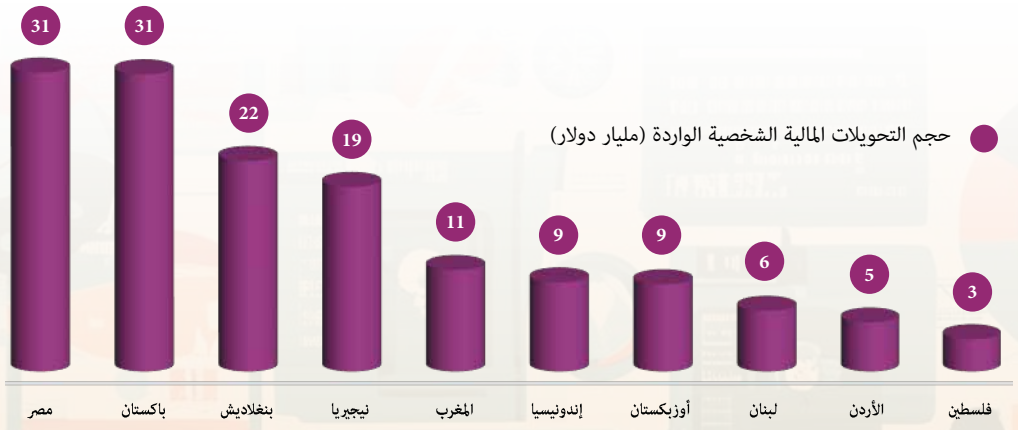
نسبة التحويلات الواردة من إجمالي حجم التحويلات الواردة إلى دول المنظمة.

تجاوز حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى الدول الأعضاء في المنظمة حاجز

181

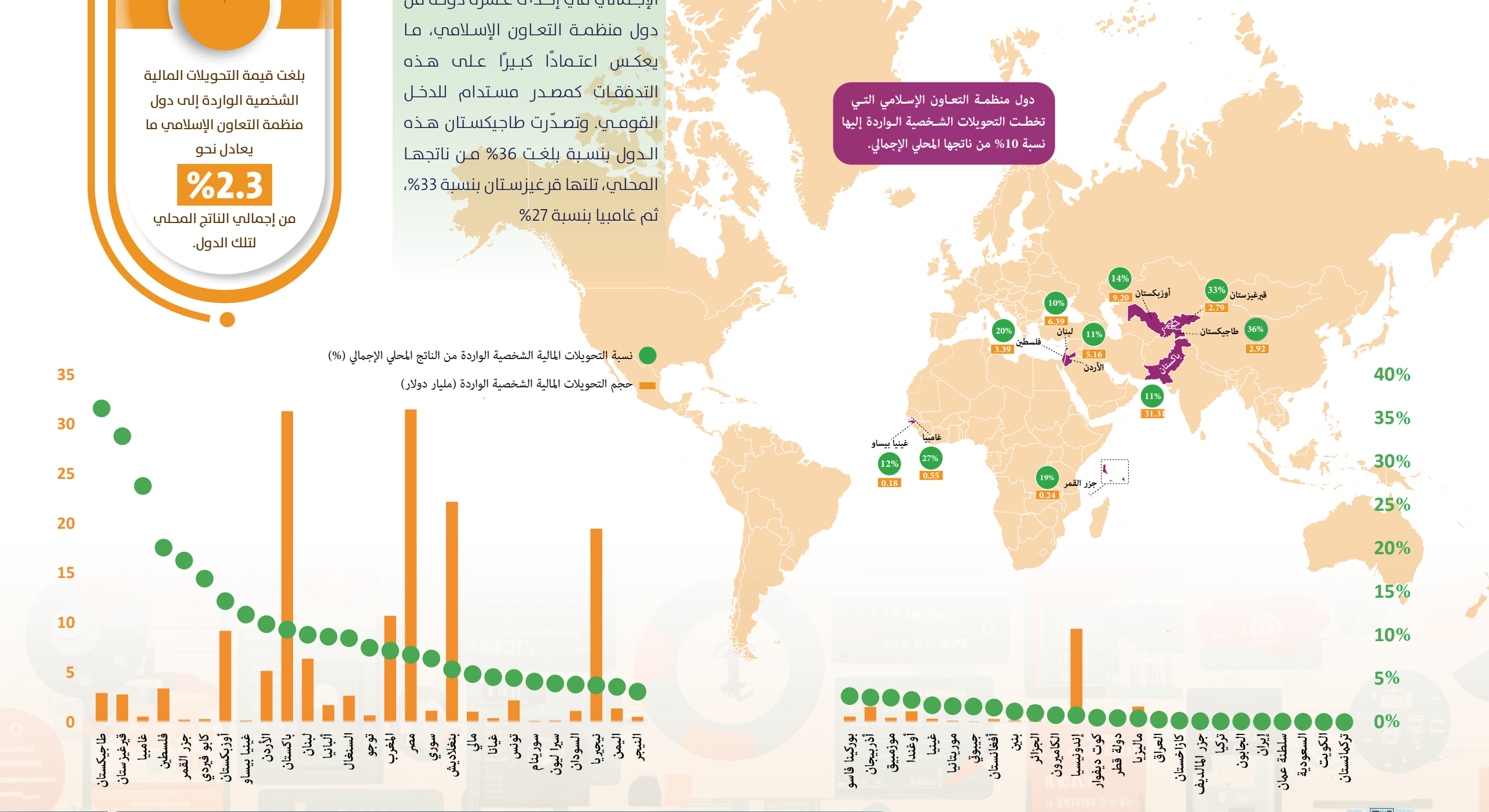
مليار دولار، ما يمُثّل نحو 23% من إجمالي التحويلات الشخصية الواردة عالميًا.





2-5 مؤشر التحويلات الشخصية المالية الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2021

دول منظمة التعاون الإسلامي التي تخطت التحويلات الشخصية الواردة إليها نسبة 10% من ناتجها المحلي الإجمالي.



تجاوزت التحويلات المالية الشخصية الواردة نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي في إحدى عشرة دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، ما يعكس اعتماداً كبيراً على هذه التدفقات كمصدر مستدام للدخل القومي. وتصدّرت طاجيكستان هذه الدول بنسبة بلغت 36% من ناتجها المحلي، تلتها قرغيزستان بنسبة 33%، ثم غامبيا بنسبة 27%

بلغت قيمة التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي ما يعادل نحو

%2.3

من إجمالي الناتج المحلي لتلك الدول.

3-5 مؤشر التحويلات الشخصية المالية الواردة كنسبة من إجمالي صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2021

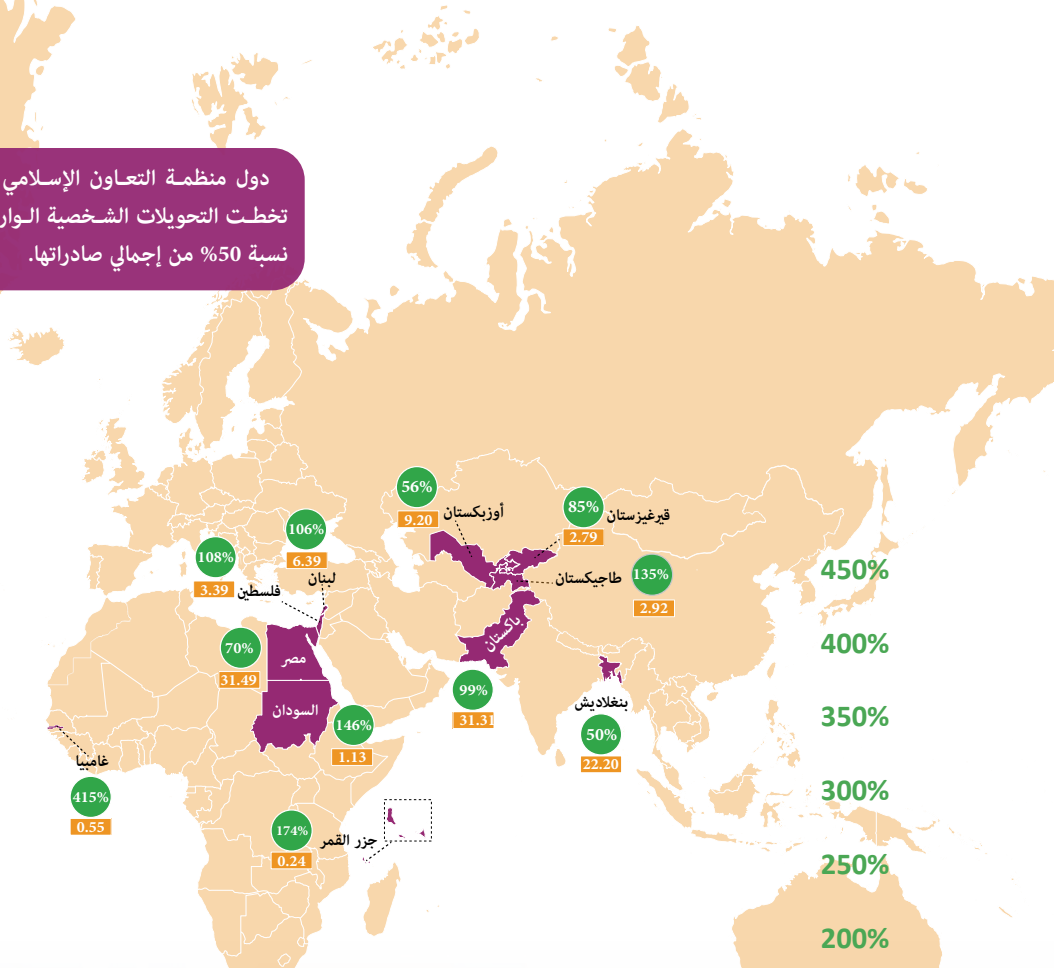
تخطّت التحويلات المالية الشخصية الواردة نسبة 50% من إجمالي صادرات السلع والخدمات في عشر دول من دول منظمة التعاون الإسلامي، ما يدل على اعتماد مرتفع على هذه التحويلات كمصدر للنقد الأجنبي في ظل محدودية الصادرات. وتصدّرت غامبيا هذه الدول بنسبة بلغت 415% من إجمالي صادراتها البالغة 0.13 مليار دولار، تلتها جزر القمر بنسبة 174%.

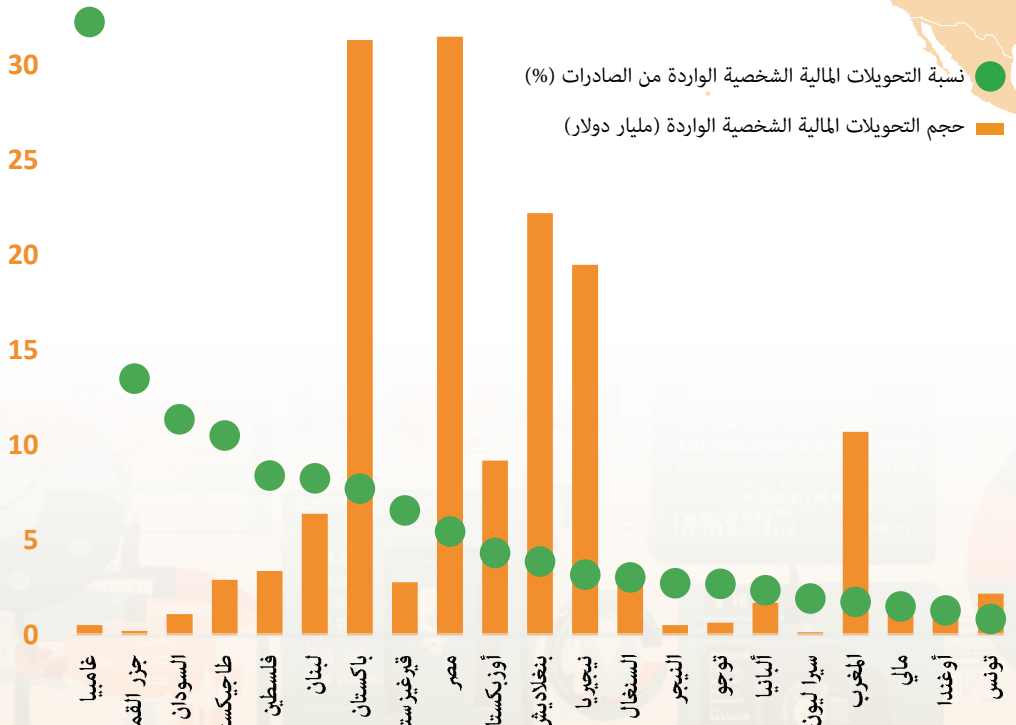
بلغ حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي ما يُعادل نحو

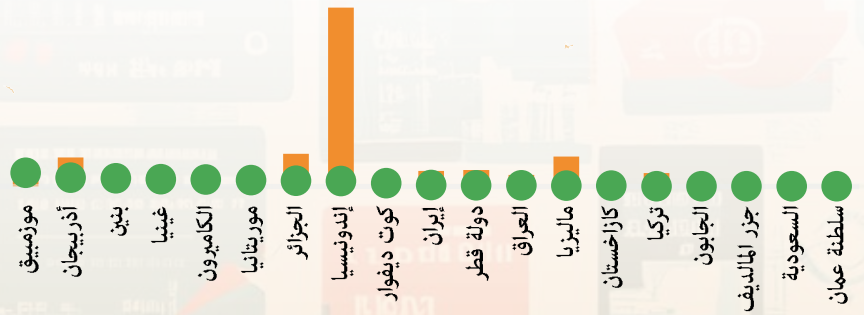
%9

من إجمالي صادراتها من السلع والخدمات.

دول منظمة التعاون الإسلامي التي تخطت التحويلات الشخصية الواردة إليها نسبة 50% من إجمالي صادراتها.







4-5 مؤشر التحويلات الشخصية المالية الواردة كنسبة من إجمالي واردات دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2021

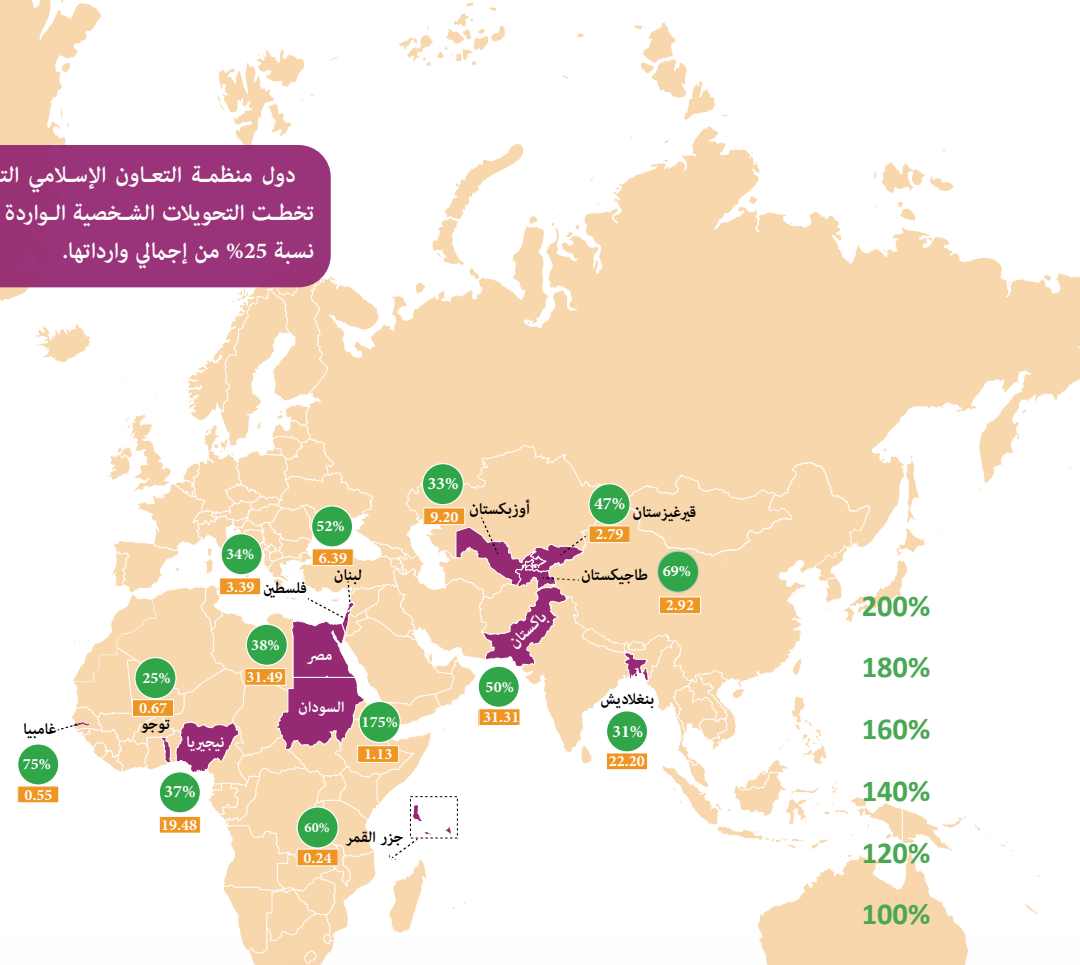
تخطّت التحويلات المالية الشخصية الواردة نسبة 25% من إجمالي واردات السلع والخدمات في ثلاث عشرة دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، في مؤشر على الاعتماد الكبير على هذه التحويلات في تمويل الاحتياجات الاستيرادية. وتصدّرت السودان هذه الدول بنسبة بلغت 175% من إجمالي وارداتها، تلتها غامبيا بنسبة 75%

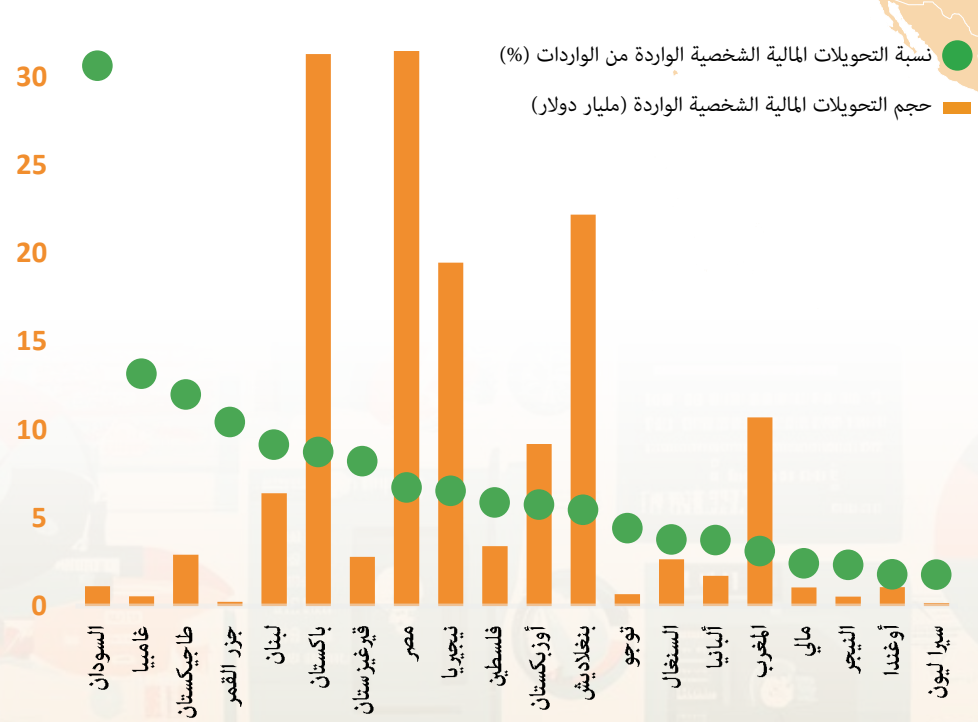
بلغ حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي ما يُعادل نحو

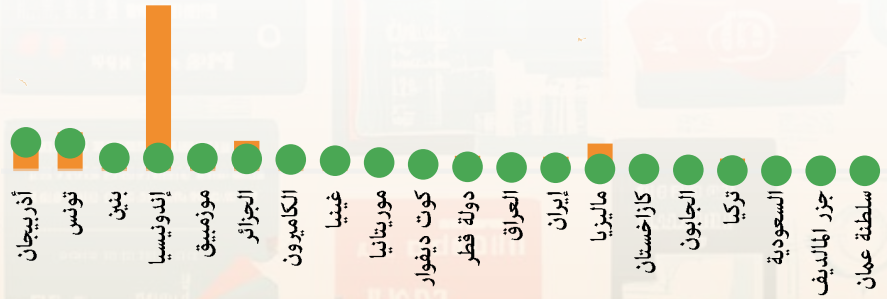
%9

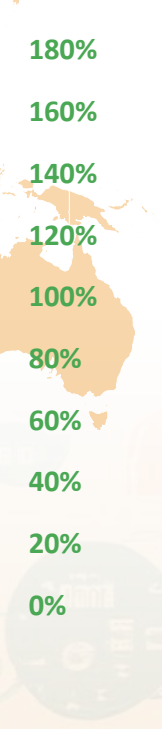
من إجمالي وارداتهم من السلع والخدمات.

دول منظمة التعاون الإسلامي التي تخطت التحويلات الشخصية الواردة إليها نسبة 25% من إجمالي وارداتها.



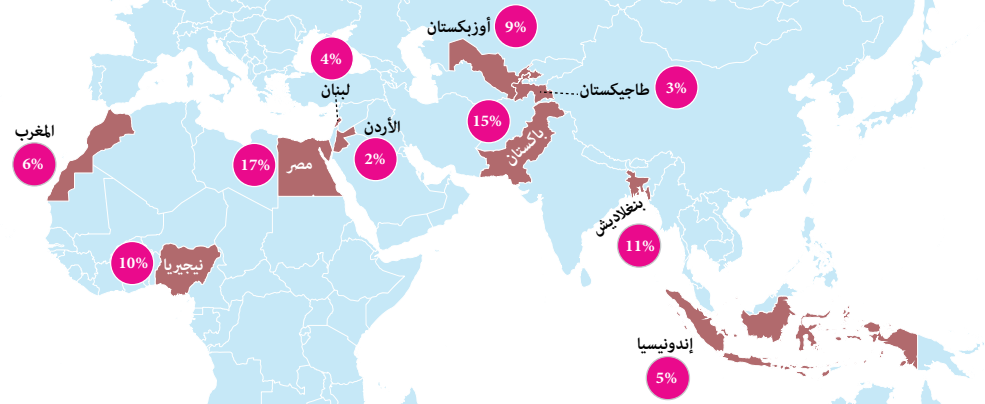






6- حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة لدول منظمة التعاون الإسلامي عام 2022م ونسبتها من أهم المؤشرات الاقتصادية:

6-1 تحليل حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى أكبر 10 دول أعضاء في المنظمة عام 2022



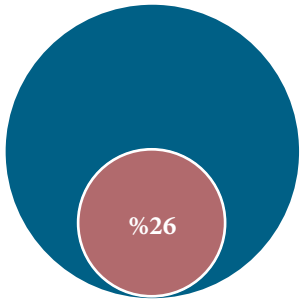
بلـغ إجمالي التحويلات المالية الشـخصية الواردة إلى أعـلى عشر دول أعضاء في منظمة التعاون الإسـلامي نحـو 158.5 مليار دولار أمريـكي، وهو ما يمثل 82% من إجمالي التحويلات الواردة إلى دول المنظمة.

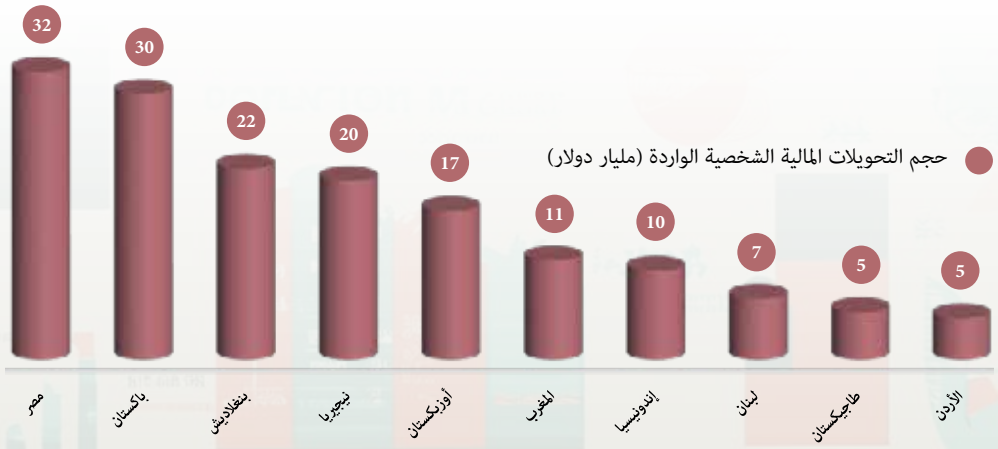
نسبة التحويلات الواردة من إجمالي حجم التحويلات الواردة إلى دول المنظمة.

تجاوز حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى الدول الأعضاء في المنظمة حاجز

193

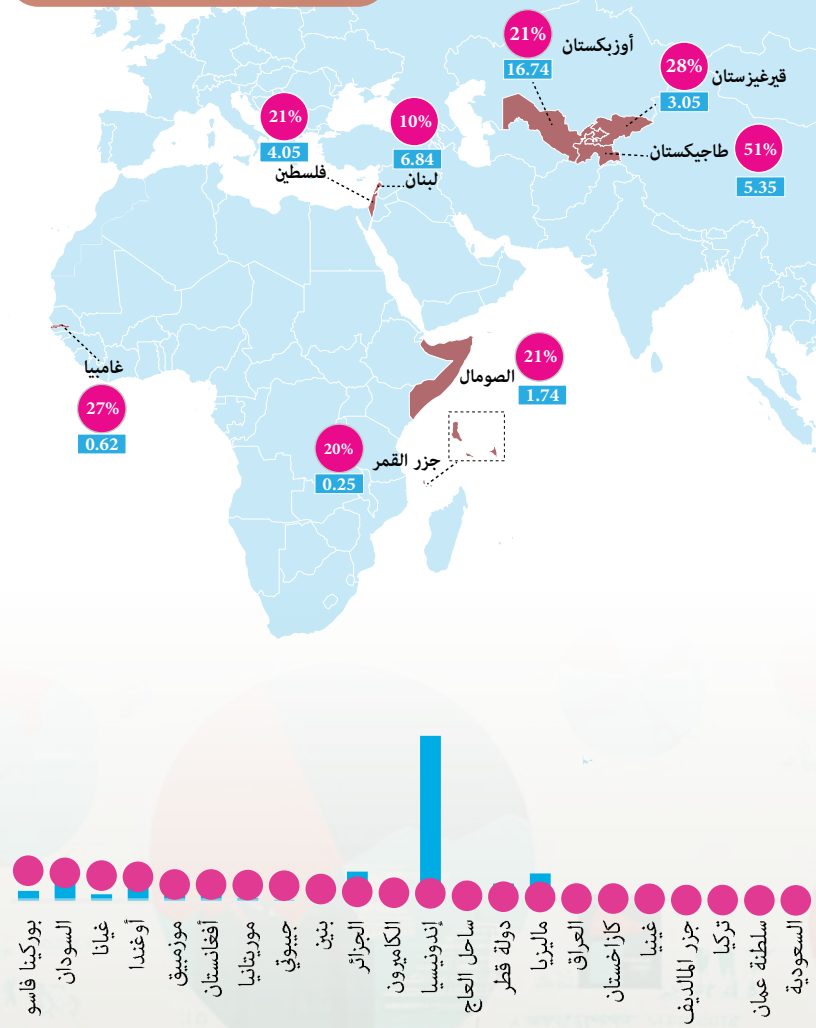
مليار دولار، ما يمُثّل نحو 26% من إجمالي التحويلات الشخصية الواردة عالميًا.





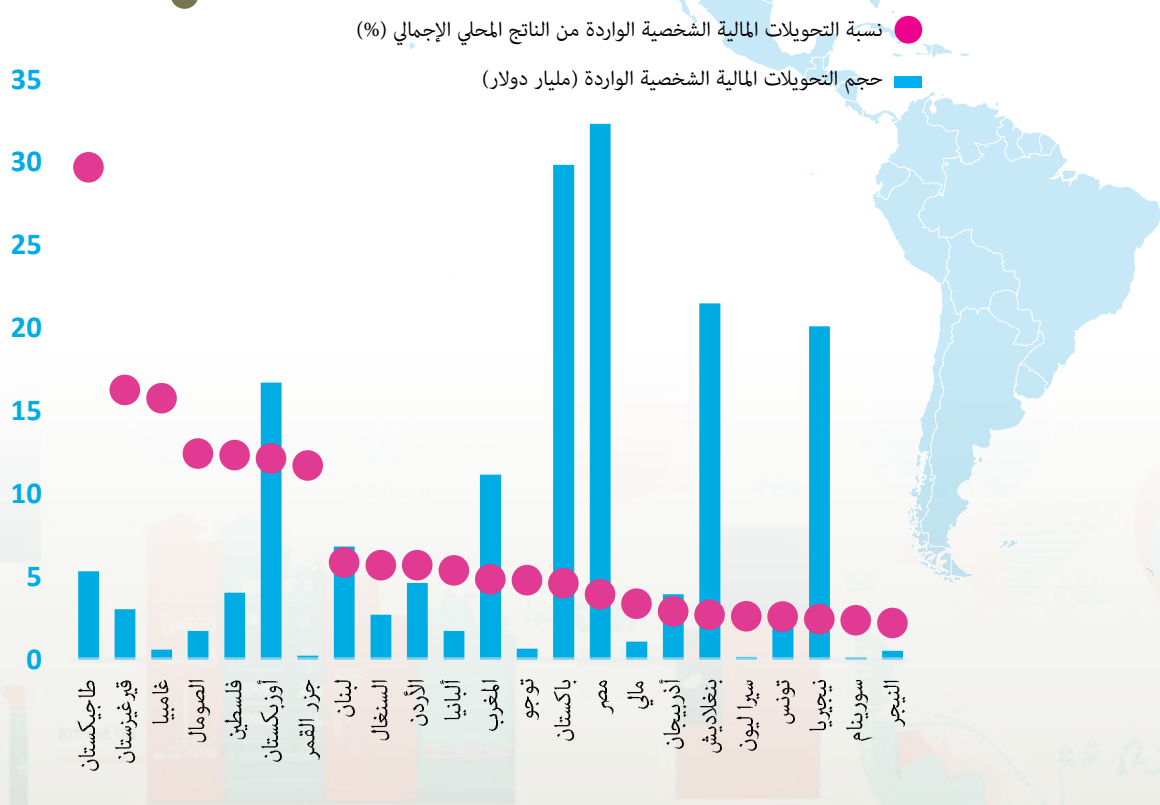
2-6 مؤشر التحويلات الشخصية المالية الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2022

دول منظمة التعاون الإسلامي التي تخطت التحويلات الشخصية الواردة إليها نسبة 10% من ناتجها المحلي الإجمالي.



تخطّت التحويلات المالية الشخصية الواردة نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من دول منظمة التعاون الإسلامي، مما يعكس اعتماداً هيكليًا على هذه التدفقات كمصدر رئيسي للدخل. وقد تصدّرت طاجيكستان هذه الدول بنسبة بلغت 51% من ناتجها المحلي الإجمالي، تلتها قرغيزستان بنسبة 28%، ثم غامبيا بنسبة 27%.





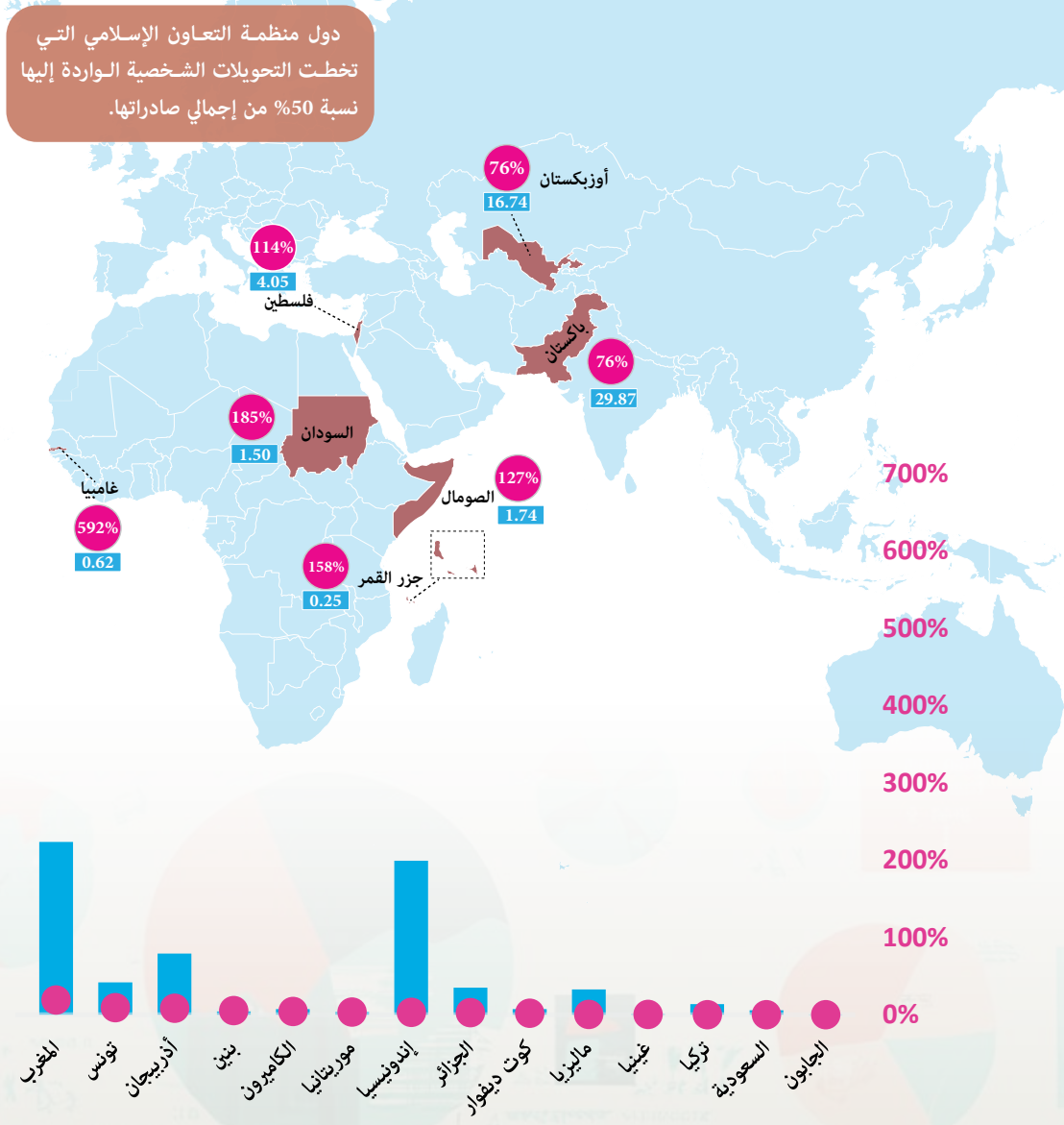
3-6 مؤشر التحويلات الشخصية المالية الواردة كنسبة من إجمالي صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2022

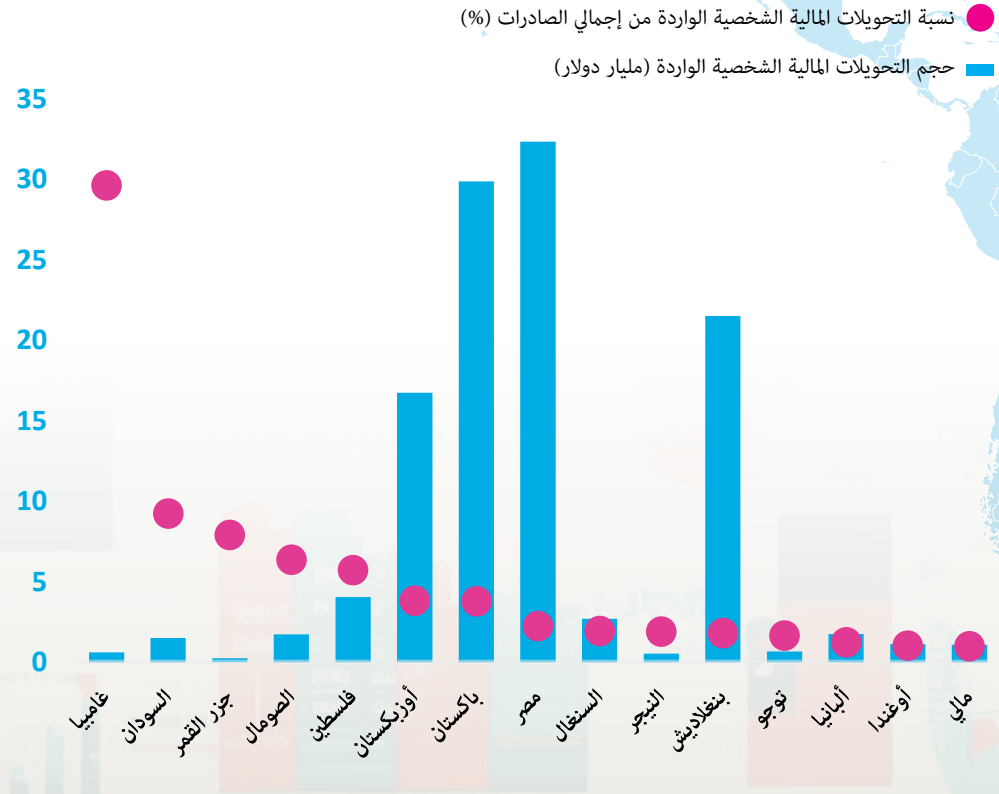
تخطّت التحويلات المالية الشخصية الواردة نسبة 50% من إجمالي صادرات السلع والخدمات في سبع دول من دول منظمة التعاون الإسلامي، في مؤشر على ضعف القاعدة التصديرية والاعتماد الكبير على التحويلات كمصدر أساسي للنقد الأجنبي. وتصدّرت غامبيا هذه الدول بنسبة بلغت 592% من إجمالي صادراتها، تلتها السودان بنسبة 185%.

بلغ حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي ما يُعادل نحو

8%

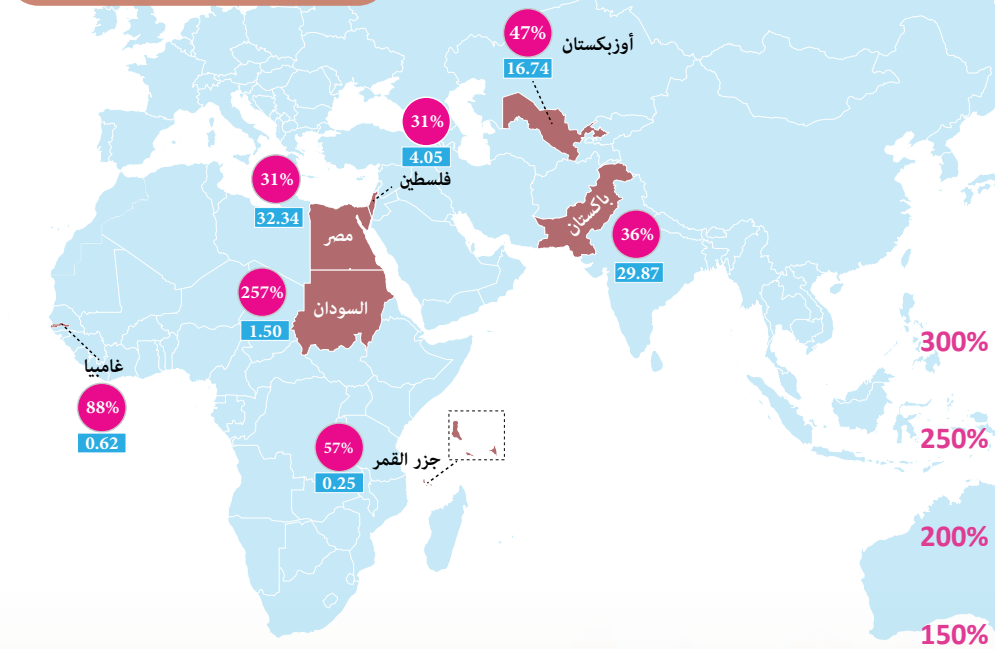
من إجمالي صادراتها من السلع والخدمات.





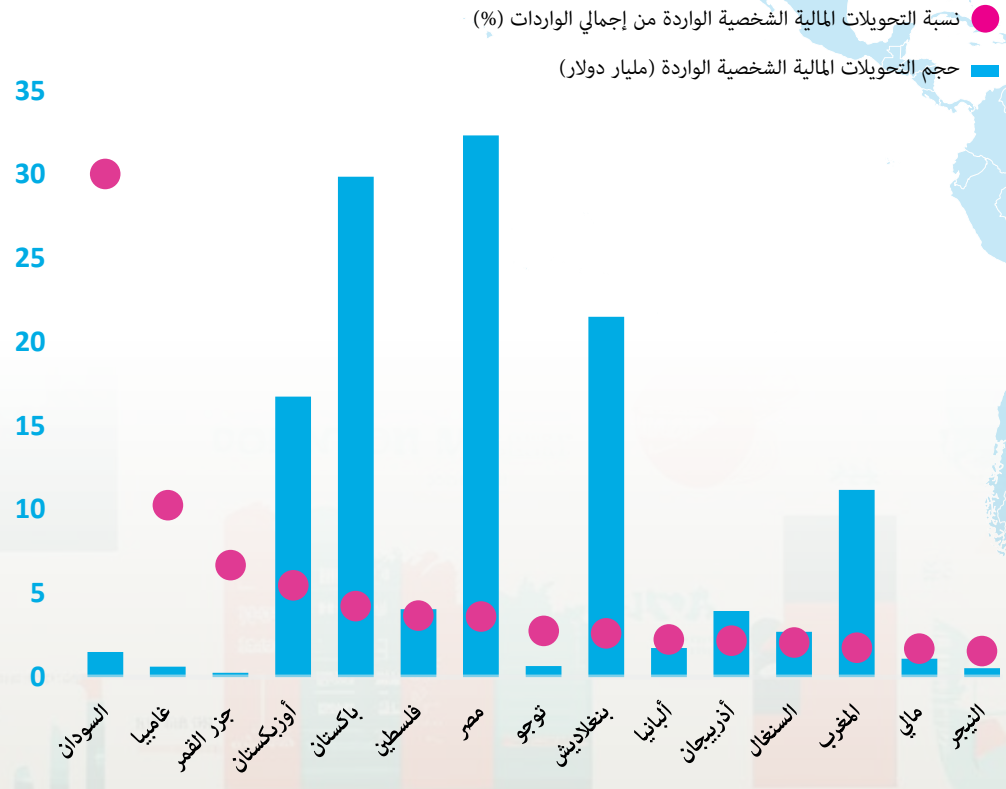
4-6 مؤشر التحويلات الشخصية المالية الواردة كنسبة من إجمالي واردات دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2022

دول منظمة التعاون الإسلامي التي تخطت التحويلات الشخصية الواردة إليها نسبة 25% من إجمالي وارداتها.



تخطّت التحويلات المالية الشخصية الواردة نسبة 25% من إجمالي واردات السلع والخدمات في سبع دول من دول منظمة التعاون الإسلامي، مما يدل على اعتماد ملحوظ على هذه التحويلات في تمويل الواردات. وتصدّرت السودان هذه الدول بنسبة بلغت 257% من إجمالي وارداتها، تلتها غامبيا بنسبة 88%.





7- حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة لدول منظمة التعاون الإسلامي عام 2023م ونسبتها من أهم المؤشرات الاقتصادية:

7-1 تحليل حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى أكبر 10 دول أعضاء في المنظمة عام 2023



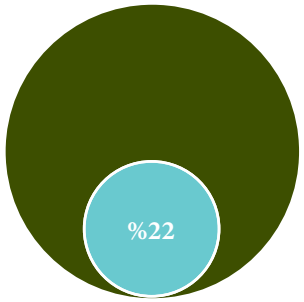
بلغ إجمالي التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى أعلى عشر دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو 148 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 79% من إجمالي التحويلات الواردة إلى دول المنظمة.

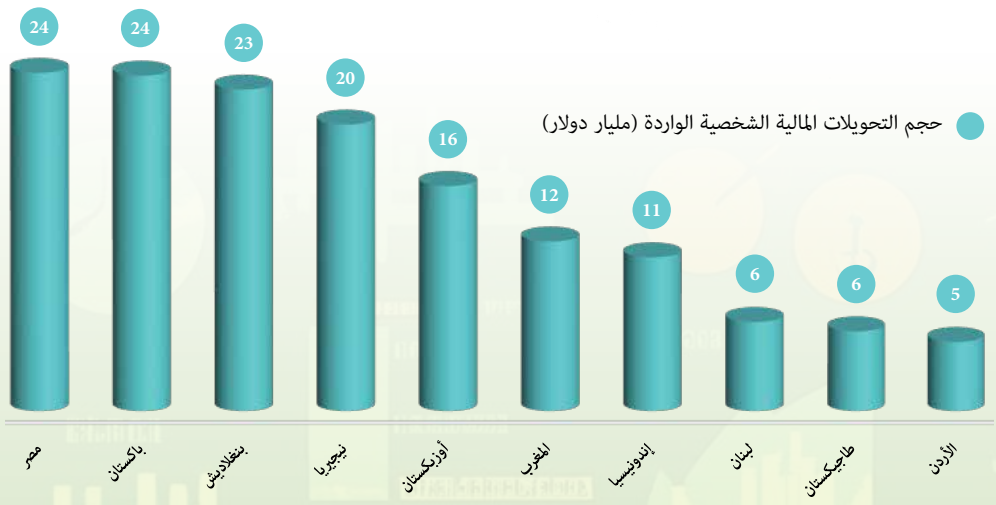
نسبة التحويلات الواردة من إجمالي حجم التحويلات الواردة إلى دول المنظمة.

تجاوز حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى الدول الأعضاء في المنظمة حاجز

187

مليار دولار، ما يمُثّل نحو 22% من إجمالي التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا.





2-7 مؤشر التحويلات الشخصية المالية الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2023

تخطّى حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي في تسع دول من دول منظمة التعاون الإسلامي، ما يعكس اعتماداً كبيراً على هذا المورد في دعم الاقتصاد الوطني. وتصدّرت طاجيكستان القائمة بنسبة 48.2% من ناتجها المحلي الإجمالي، تلتها لبنان بنسبة 27.5%، ثم غامبيا بنسبة 26.3%.

بلغت قيمة التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي ما يعادل نحو

%2.4

من إجمالي الناتج المحلي لتلك الدول.

3-7 مؤشر التحويلات الشخصية المالية الواردة كنسبة من إجمالي صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2023

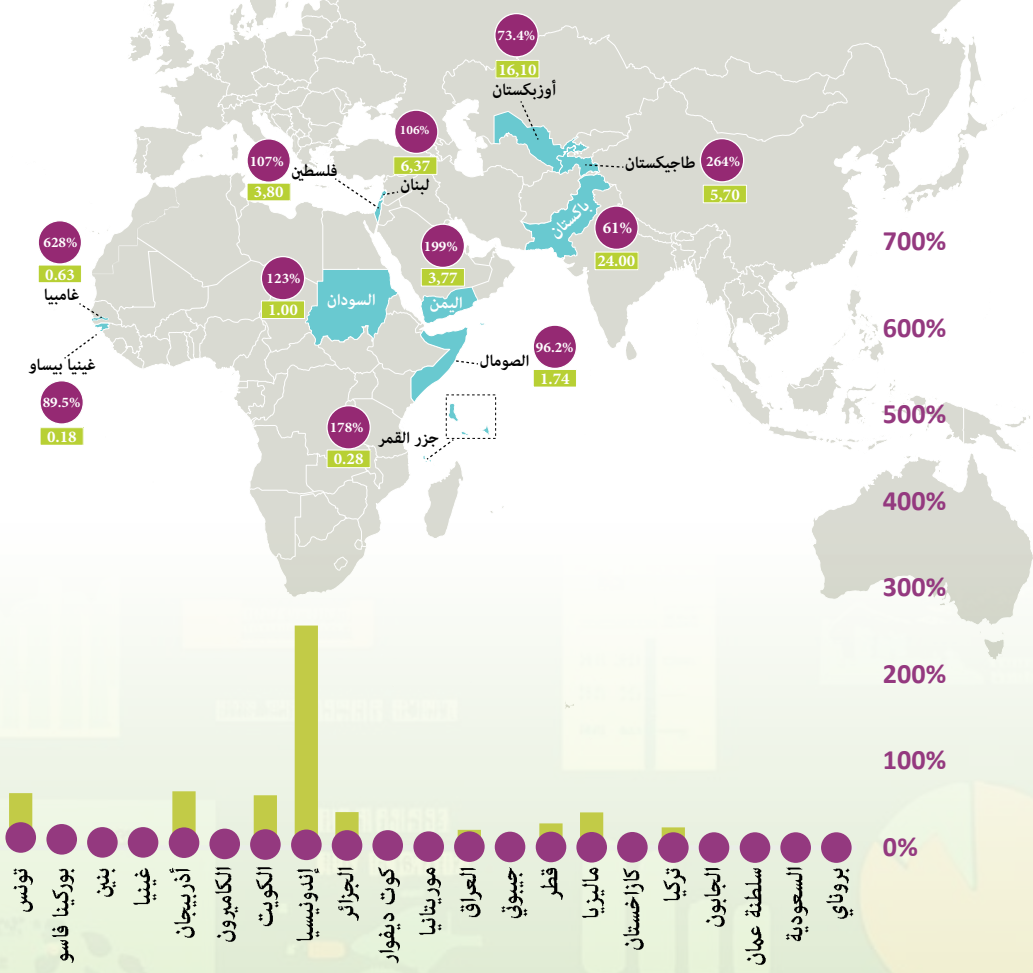
تخطّى حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة نسبة 50% من إجمالي صادرات السلع والخدمات في إحدى عشرة دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، وهو ما يعكس محدودية القدرة التصديرية واعتماداً مرتفعًا على التحويلات كمصدر رئيس للنقد الأجنبي. وتصدّرت غامبيا هذه الدول بنسبة بلغت 627.9% من إجمالي صادراتها، تلتها طاجيكستان بنسبة 263.7%.

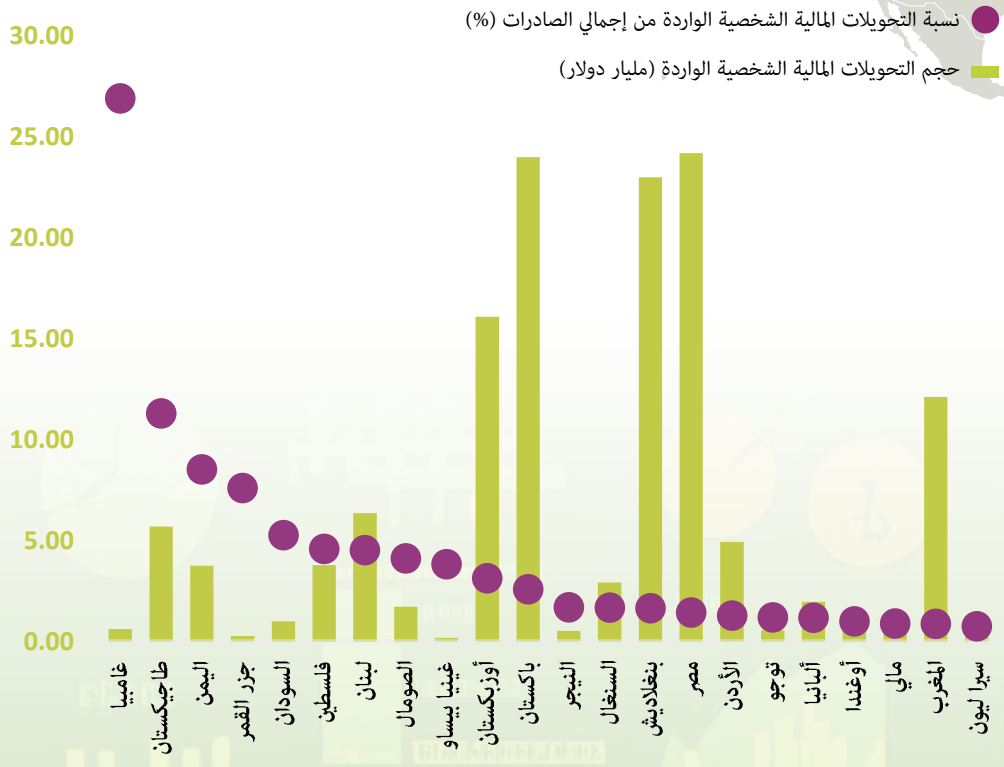
بلغ حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي ما يُعادل نحو

%6.8

من إجمالي صادراتها من السلع والخدمات.

دول منظمة التعاون الإسلامي التي تخطت التحويلات الشخصية الواردة إليها نسبة 50% من إجمالي صادراتها.



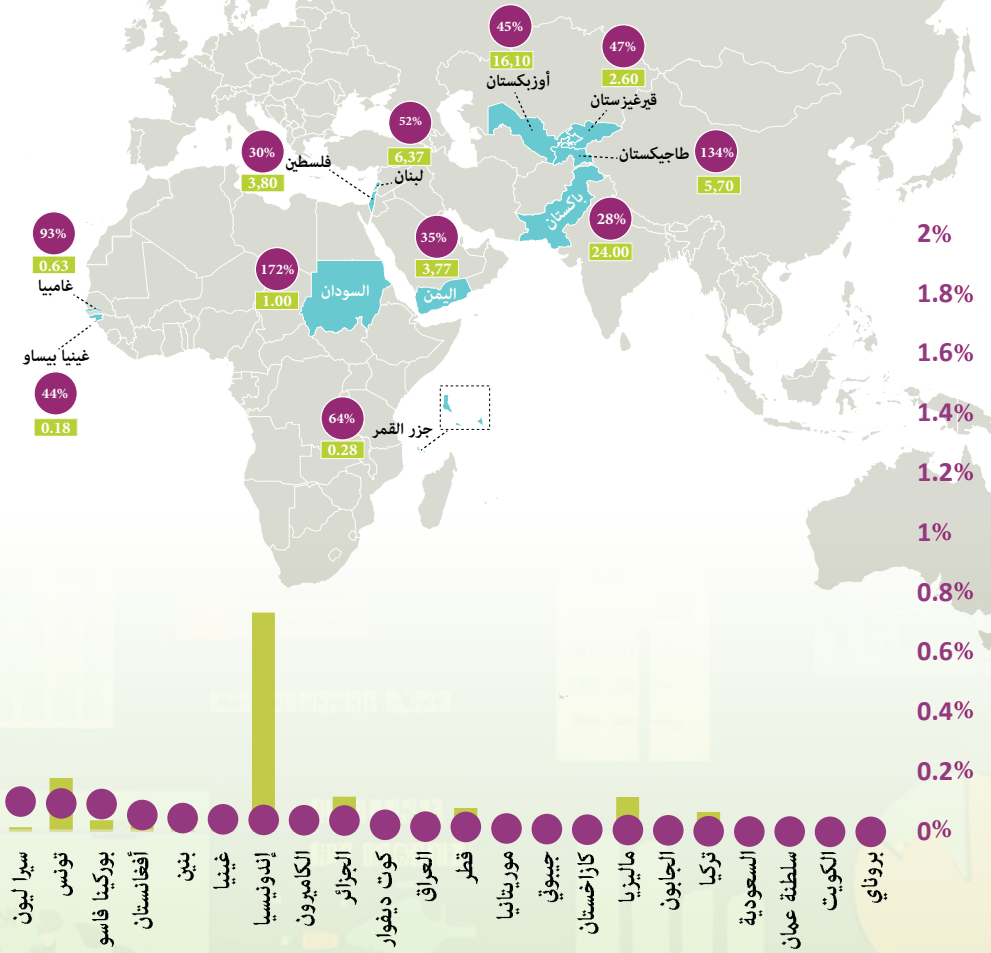


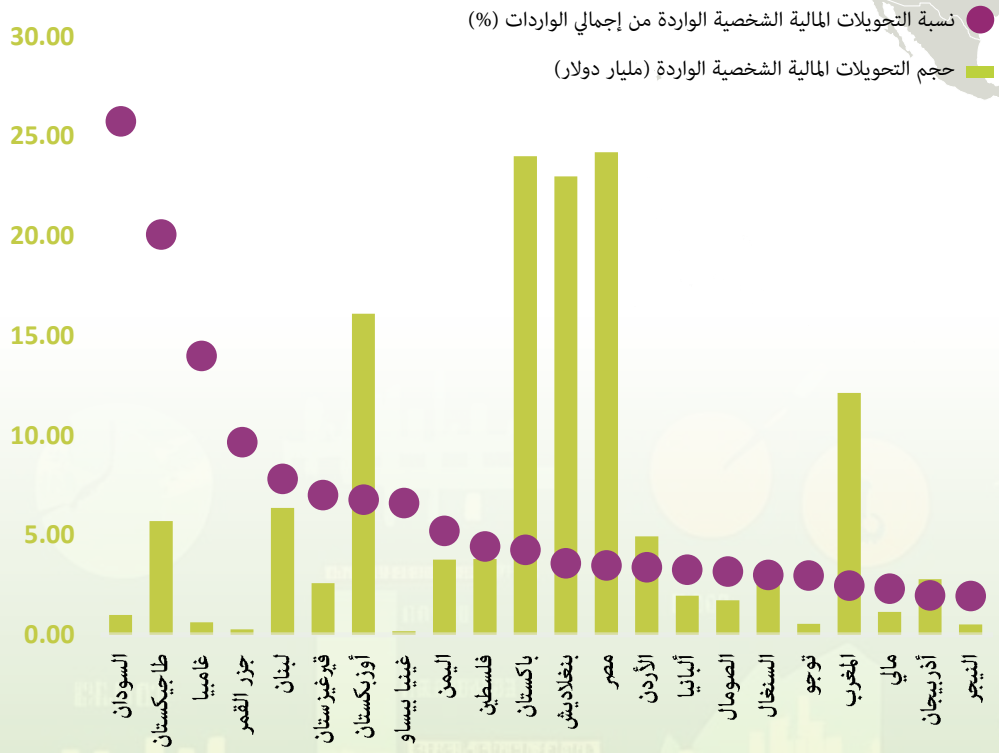
4-7 مؤشر التحويلات الشخصية المالية الواردة كنسبة من إجمالي واردات دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2023

تخطّى حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة نسبة 25% من إجمالي واردات السلع والخدمات في إحدى عشرة دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، ما يعكس اعتماداً كبيراً على هذه التدفقات في تمويل الاحتياجات الاستيرادية. وتصدّرت السودان هذه الدول بنسبة بلغت 172% من إجمالي وارداتها، تلتها طاجيكستان بنسبة 133.9%.



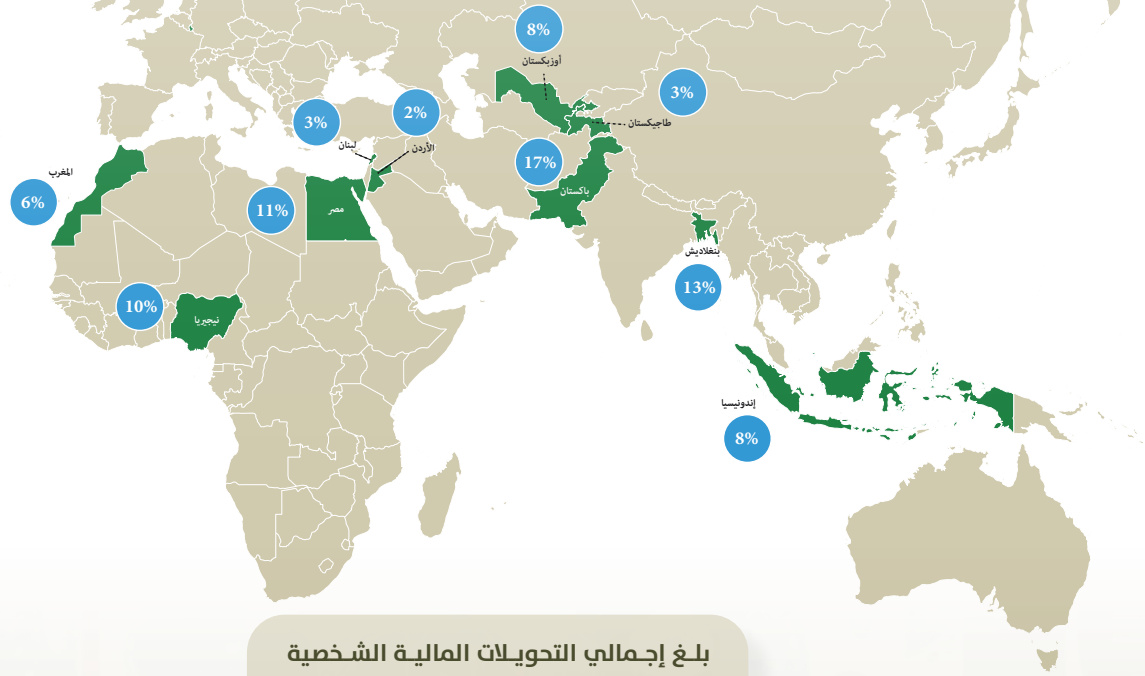
دول منظمة التعاون الإسلامي التي تخطت التحويلات الشخصية الواردة إليها نسبة 25% من إجمالي وارداتها.





8- حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة لدول منظمة التعاون الإسلامي عام 2024م:

تحليل حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى أكبر عشر دول أعضاء في المنظمة

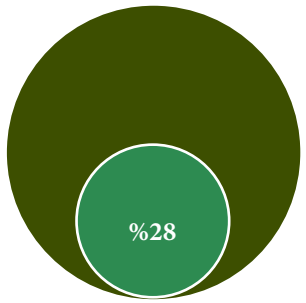


بلغ إجمالي التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى أعلى عشر دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو 167.6 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 81% من إجمالي التحويلات الواردة إلى دول المنظمة.

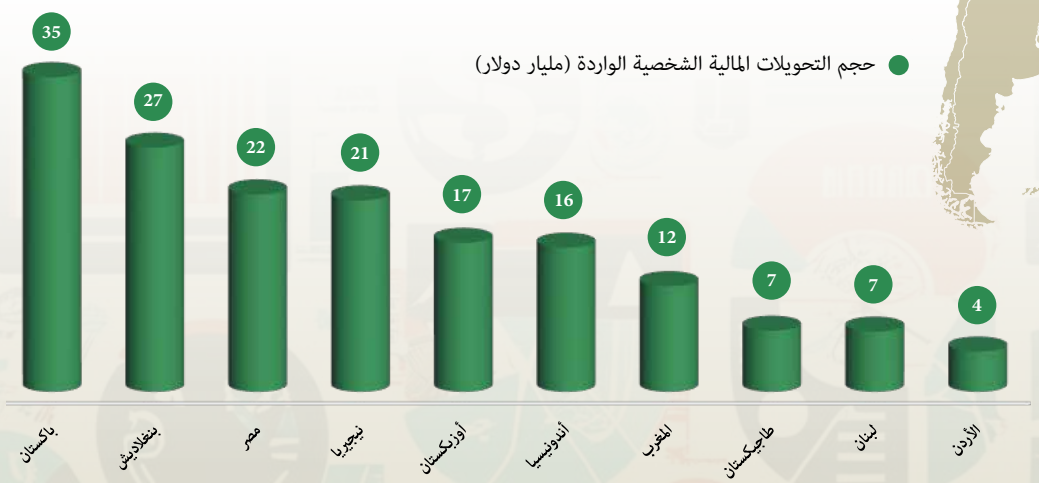
تجاوز حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى الدول الأعضاء في المنظمة حاجز

207

مليار دولار، ما يمُثّل نحو 28% من إجمالي التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا.



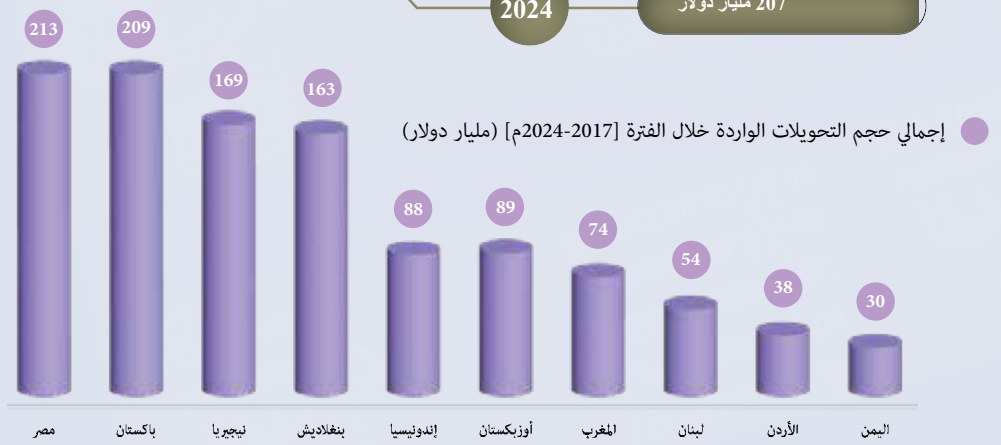
نسبة التحويلات الواردة من إجمالي حجم التحويلات الواردة إلى دول المنظمة.



ثانيًا: تحليل كلي لحجم التحويلات الشخصية الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة [2017 /2024]

بلغت نسبة التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي نحو 23.9% من إجمالي التحويلات المالية الواردة عالميًا، وذلك خلال الفترة من 2017 إلى 2024م

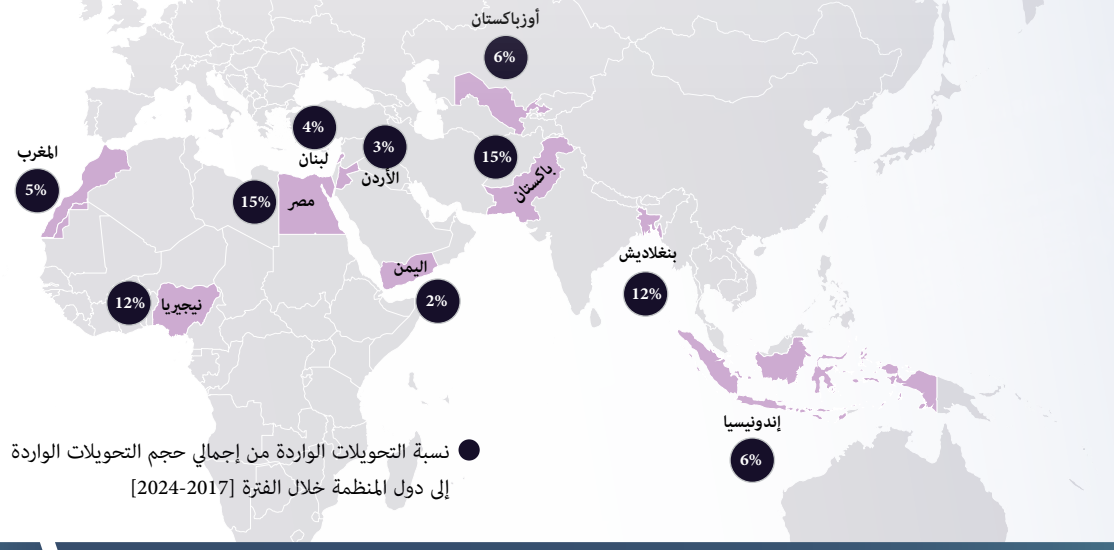




أكبر عشر دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مستقبلة للتحويلات الشخصية المالية خلال الفترة [2017-2024م]

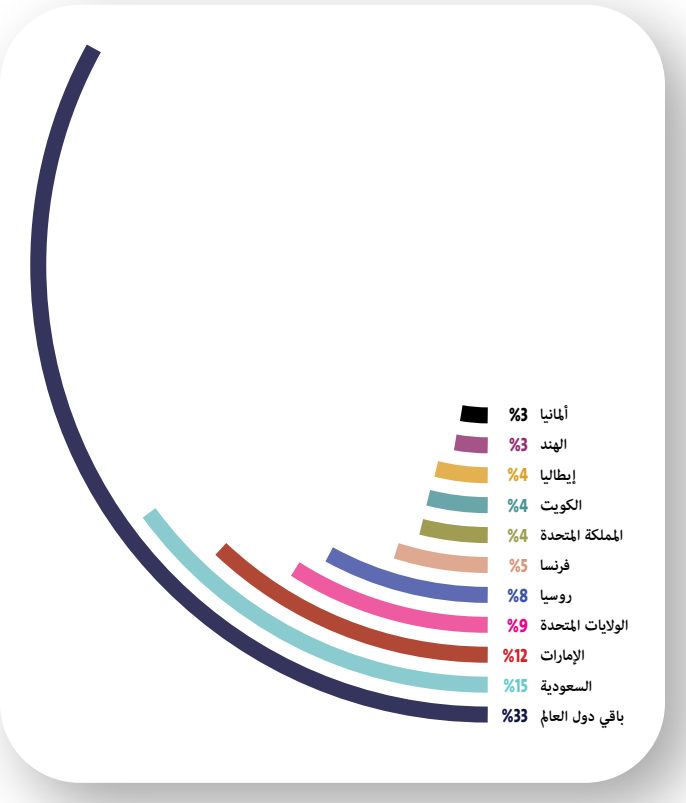
تشير بيانات التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة من 2017 إلى 2024 إلى تمركز واضح في عدد محدود من الدول، حيث استحوذت عشر دول فقط على ما نسبته 80% من إجمالي التحويلات الواردة إلى دول المنظمة، بإجمالي قدره 1127 مليار دولار أمريكي. وتصدّرت كل من مصر وباكستان القائمة بحجم تحويلات بلغ 213 و 209 مليار دولار على التوالي، مشكّلتين معًا 30% من إجمالي التحويلات. كما جاءت نيجيريا وبنغلاديش في المرتبة التالية بنسبة 12% لكل منهما، مما يعكس عمق الاعتماد على التحويلات في اقتصادات ذات كثافة سكانية مرتفعة وقوى عاملة واسعة الانتشار في الخارج.

كما تُظهر البيانات أن دولًا مثل إندونيسيا، أوزبكستان، والمغرب ساهمت بنحو 5% إلى 6% من إجمالي التحويلات، في حين سجّلت دول مثل لبنان، الأردن، واليمن نسبًا أقل، إلا أنها تظل ذات أهمية نسبية في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها.

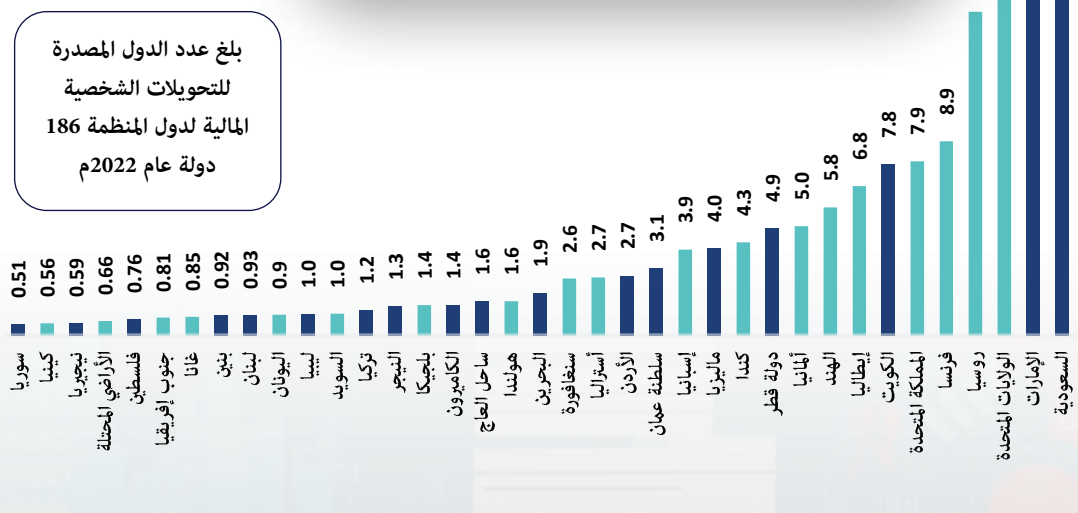


نسبة التحويلات الواردة من إجمالي حجم التحويلات الواردة إلى دول المنظمة خلال الفترة [2017-2024]

ثالثًا: تحليل لمصادر التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2022م

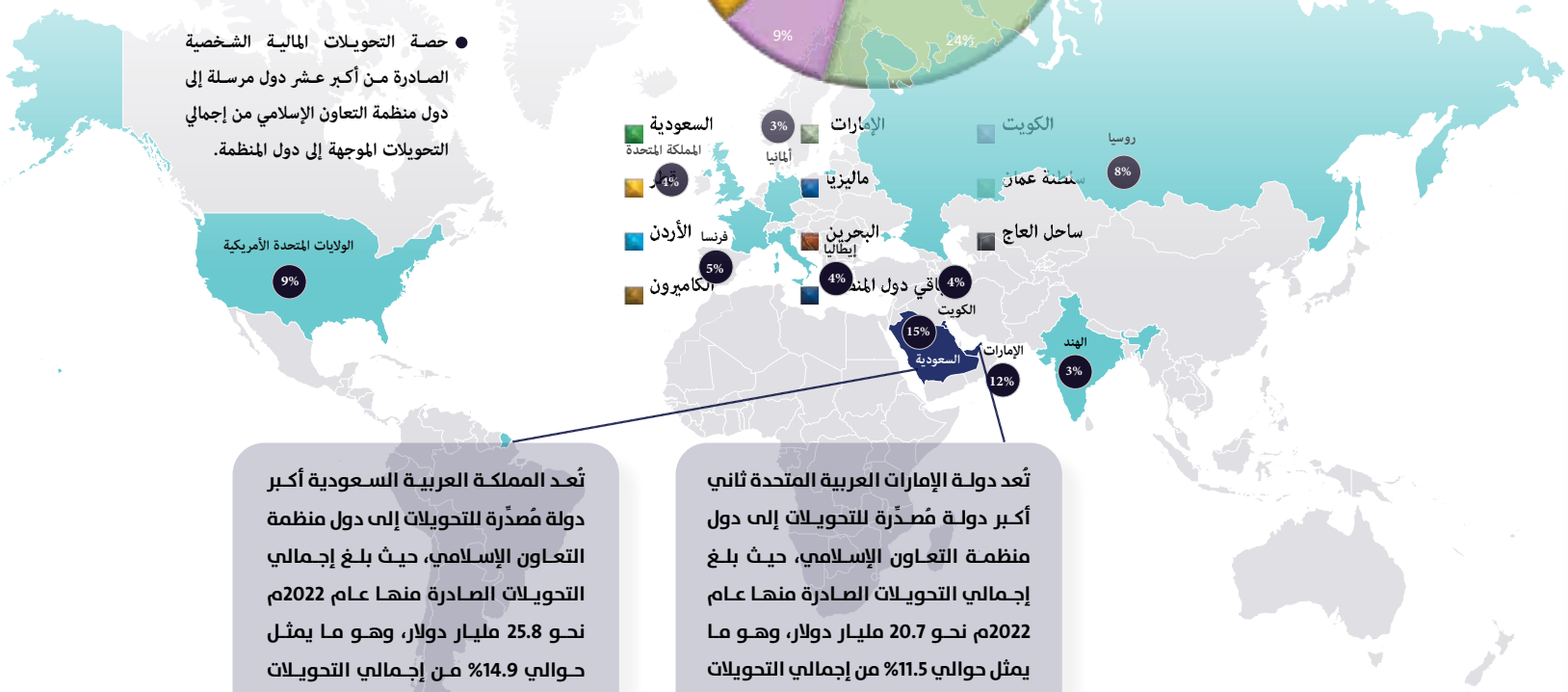


بلغ عدد الدول المصدرة للتحويلات الشخصية المالية لدول المنظمة 186 دولة عام 2022م



1- أكبر عشر دول مصدرة للتحويلات الشخصية المالية إلى دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2022م

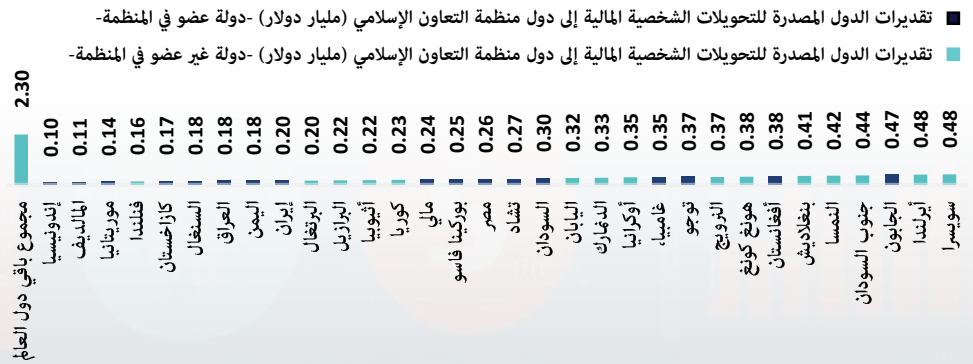




تُعد دولة الإمارات العربية المتحدة ثاني أكبر دولة مُصدِّرة للتحويلات إلى دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث بلغ إجمالي التحويلات الصادرة منها عام 2022م نحو 20.7 مليار دولار، وهو ما يمثل حوالي 11.5% من إجمالي التحويلات المالية الصادرة إلى دول المنظمة.

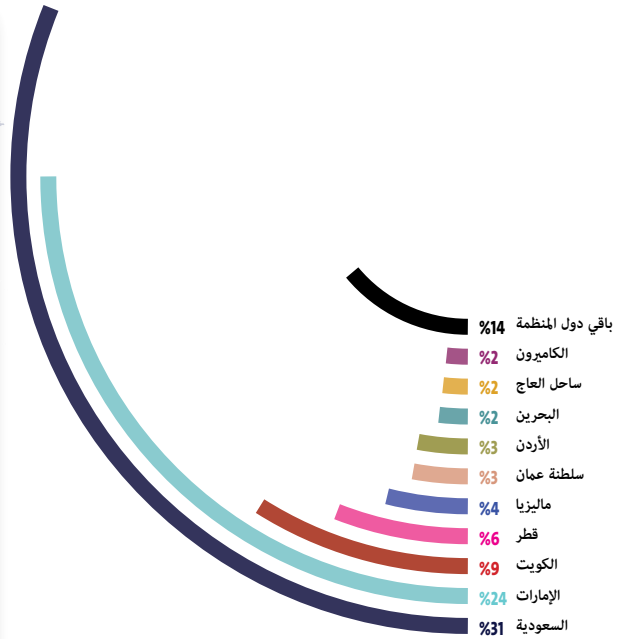
تُعد المملكة العربية السعودية أكبر دولة مُصدِّرة للتحويلات إلى دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث بلغ إجمالي التحويلات الصادرة منها عام 2022م نحو 25.8 مليار دولار، وهو ما يمثل حوالي 14.9% من إجمالي التحويلات المالية الصادرة إلى دول المنظمة.

بلغ حجم التحويلات الشخصية الواردة لمجموع دول المنظمة من أعلى عشر دول مصدرة للتحويلات لمجموع دول المنظمة 120 مليار دولار عام 2022م؛ بنسبة 67% من حجم التحويلات الشخصية الواردة لدول المنظمة.



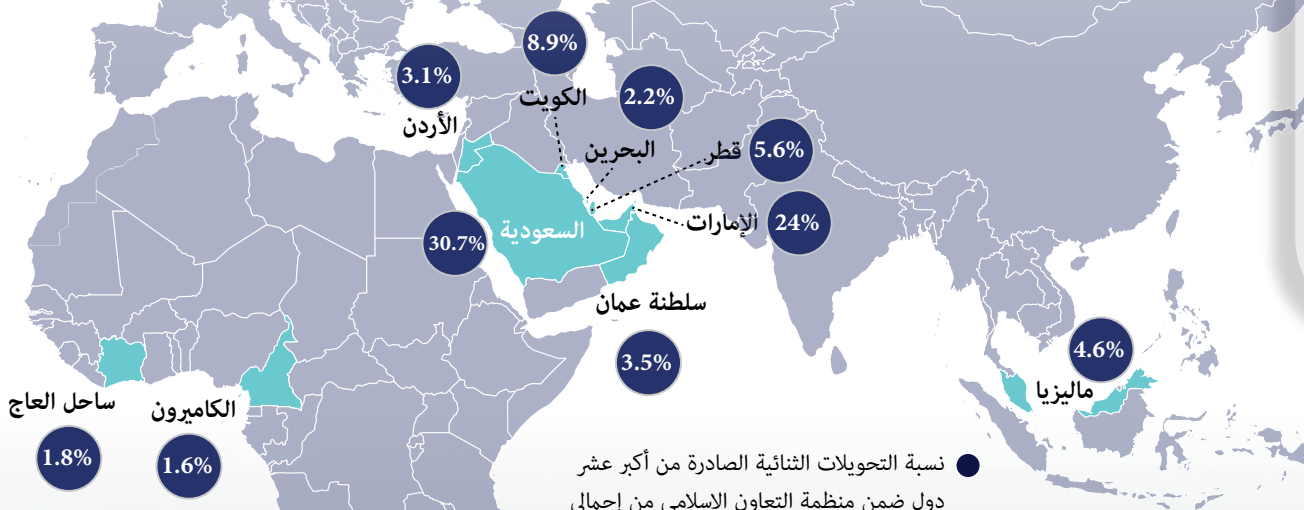
2- تحليل لمصادر التحويلات الشخصية المالية الثنائية ضمن دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2022م

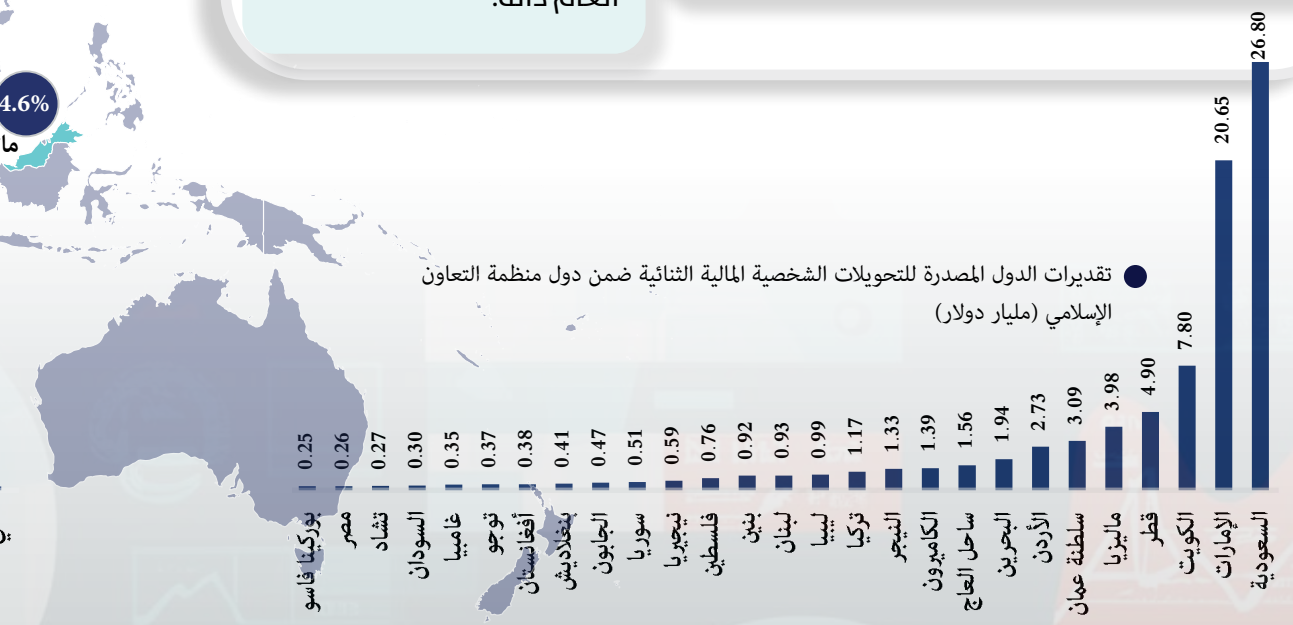
بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي صدرت منها تحويلات شخصية مالية ثنائية إلى دول المنظمة في عام 2022م خمسًا وخمسين دولة، أي جميع الدول الأعضاء باستثناء جزر القمر والصومال. وقد تجاوز إجمالي تلك التحويلات 87 مليار دولار أمريكي، ممثلاً ما نسبته 49% من إجمالي التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى دول المنظمة خلال العام ذاته.



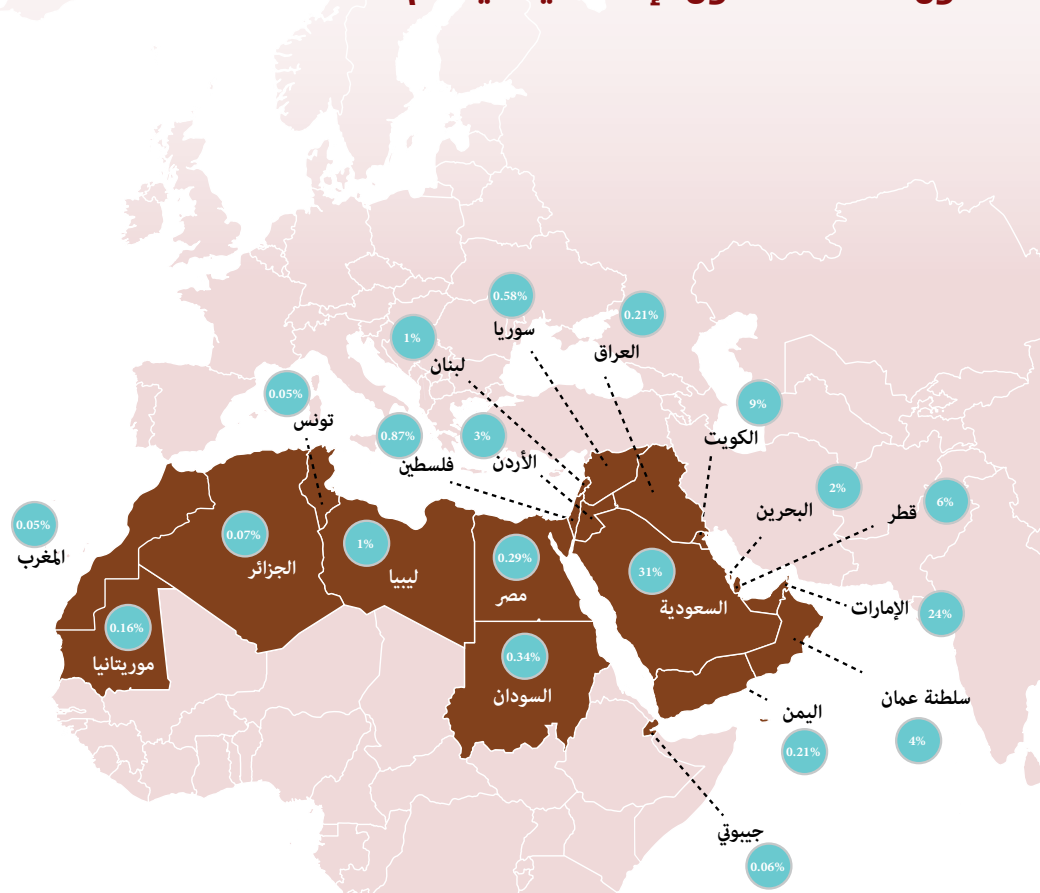
3- أكبر عشر دول مُصدّرة للتحويلات الشخصية المالية الثنائية ضمن دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2022م

بلغت قيمة التحويلات الشخصية المالية الثنائية الواردة من أكبر عشر دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث تصدير التحويلات الثنائية ضمن دول المنظمة حوالي 74.8 مليار دولار في عام 2022م، ما يمُثّل 42% من إجمالي التحويلات الشخصية العالمية الواردة إلى دول المنظمة، و86% من إجمالي التحويلات الثنائية بين دول المنظمة، وتصدرت المملكة العربية السعودية هذه القائمة بحجم تحويلات صادرة بلغ 26.8 مليار دولار، أي ما يعادل 30.7% من إجمالي التحويلات الثنائية الصادرة إلى دول المنظمة، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بتحويلات بلغت 20.7 مليار دولار، أي بنسبة 23.7% من الإجمالي.





4- تحليل التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدول العربية إلى دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2022



نسبة مساهمة التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدولة من إجمالي التحويلات العربية الصادرة لمجموع دول المنظمة (%)

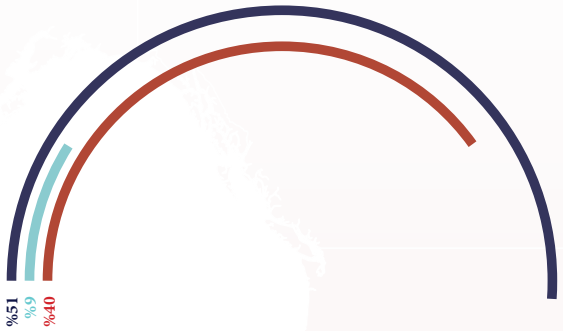


أظهرت البيانات الخاصة بعام 2022 أن التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدول العربية إلى دول منظمة التعاون الإسلامي بلغت ما يزيد عن 72 مليار دولار،

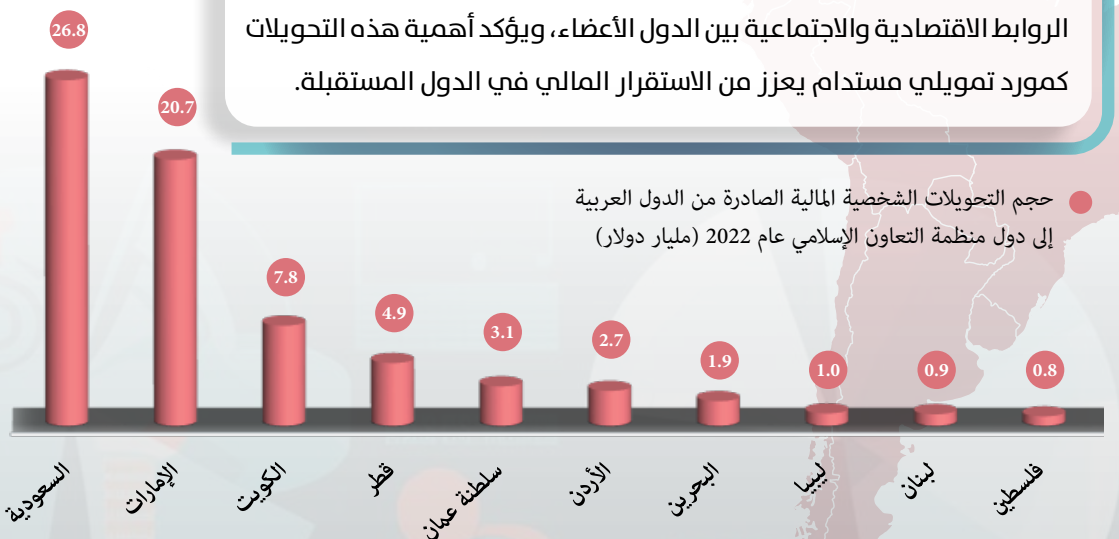
وقد جاءت هذه التحويلات من عشرين دولة عربية -جميع الدول العربية باستثناء دولتي جزر القمر والصومال- وتمثل هذه التحويلات ما نسبته 40% من إجمالي التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى دول المنظمة خلال نفس العام،

كما تشكل نحو 83% من إجمالي التحويلات المالية الثنائية المتبادلة بين دول منظمة التعاون الإسلامي. وتشير هذه الأرقام إلى الدور المحوري للدول العربية كمصدر رئيس للتحويلات المالية لدول المنظمة، وهو ما يعكس قوة الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء، ويؤكد أهمية هذه التحويلات كمورد تمويلي مستدام يعزز من الاستقرار المالي في الدول المستقبلة.

التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2022م



- نسبة التحويلات الشخصية الواردة من الدول العربية من إجمالي التحويلات الواردة.
- نسبة التحويلات الشخصية الواردة من دول المنظمة غير العربية من إجمالي التحويلات الواردة.
- نسبة التحويلات الشخصية الواردة من دول غير أعضاء في المنظمة من إجمالي التحويلات الواردة.



حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدول العربية إلى دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2022 (مليار دولار)

المحور الثاني

تحليل واقع التحويلات الشخصية الصادرة من دول منظمة التعاون الإسلامي



يتناول هذا المحور دراسة تحليلية للتحويلات المالية الشخصية الصادرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة من 2017 إلى 2024م، ويهدف إلى رصد الاتجاهات العامة والتغيرات السنوية في حجم هذه التحويلات، وتقييم مساهمة دول المنظمة بوصفها من أبرز مصادر التحويلات المالية على المستوى الدولي. وقد تم تنظيم التحليل وفق المحاور التالية:

أولًا: تحليل سنوي لحجم التحويلات الشخصية الصادرة من دول المنظمة خلال الفترة [2017/ 2024]

يستعرض هذا القسم تطوّر حجم التحويلات المالية الشخصية الصادرة من الدول الأعضاء خلال كل سنة على حدة، مع التركيز على أبرز عشر دول من حيث حجم التحويلات في كل عام. كما يتضمن التحليل تقدير نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، بهدف تقييم الأهمية النسبية لهذه التدفقات المالية في الهيكل الاقتصادي الوطني للدول المصدّرة.

ثانيًا: تحليل كلي لحجم التحويلات الشخصية الصادرة من دول المنظمة خلال الفترة [2017/ 2024]

يتناول هذا الجزء قراءة تراكمية لإجمالي التحويلات الشخصية الصادرة من دول المنظمة على مدار الفترة الزمنية المدروسة، مع تحديد الدول العشر الأبرز التي ساهمت بالحصة الأكبر من إجمالي التحويلات، ما يسمح بتحديد أنماط الهيمنة أو التركز في مصادر التدفقات المالية ضمن المنظمة.

ثالثًا: تحليل الجهات المستقبِلة للتحويلات الشخصية الصادرة من دول المنظمة

يركّز هذا القسم على تتبّع خارطة الدول المستفيدة من التحويلات المالية الشخصية الصادرة من دول المنظمة خلال الفترة ذاتها، مع إبراز قائمة بأعلى عشر دول متلقية لهذه التحويلات. كما يقدّم تقديرًا خاصًا لحجم التحويلات المتجهة إلى الدول العربية، بما يساهم في فهم طبيعة الروابط المالية والاجتماعية داخل المنظمة، وتحديد مدى ترابطها الإقليمي والاقتصادي.

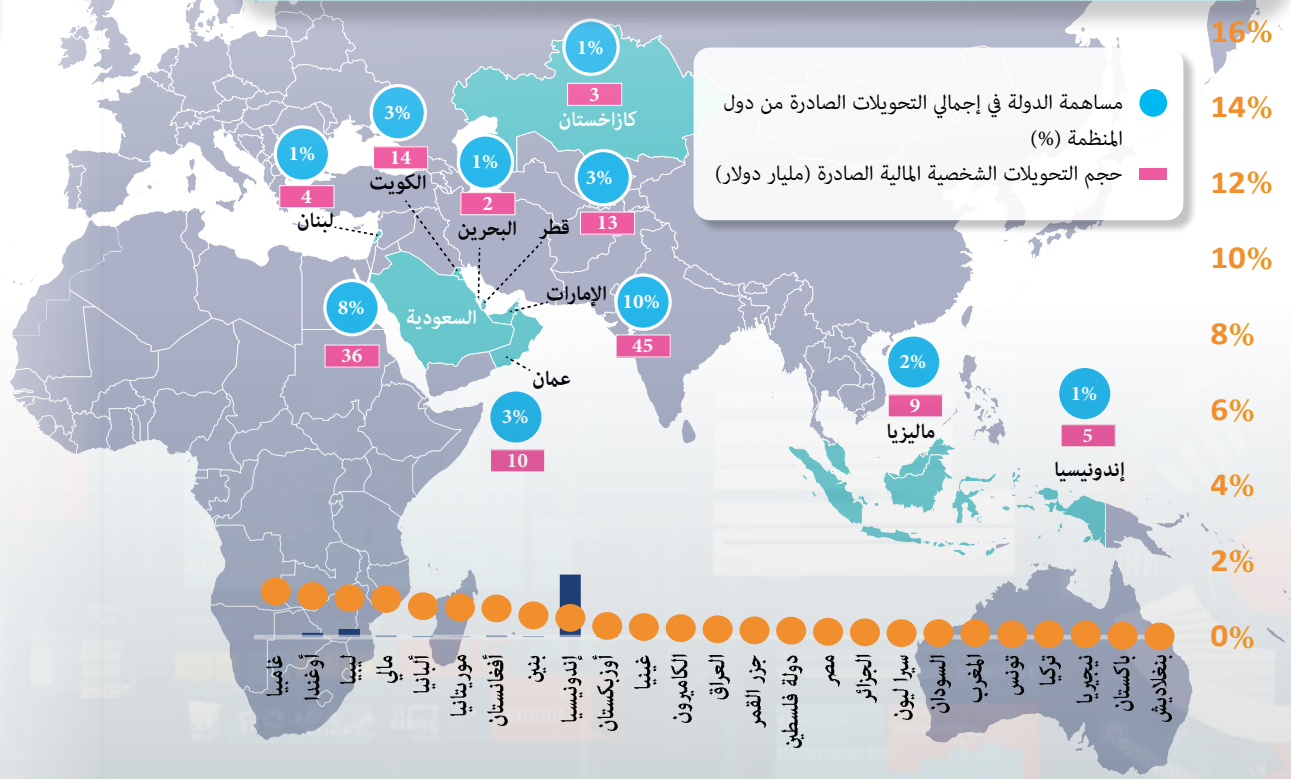
أولًا: تحليل سنوي لحجم التحويلات الشخصية الصادرة من دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة [2017 /2024]

1- التحويلات الشخصية المالية الصادرة من دول المنظمة عام 2017م.

تجاوز إجمالي التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عام 2017م حاجز 150 مليار دولار، وهو ما يعادل نحو 32% من إجمالي التحويلات المالية الشخصية على المستوى العالمي خلال العام نفسه.

1-1 التحويلات الشخصية المالية الصادرة من أعلى عشر دول أعضاء في المنظمة عام 2017م:

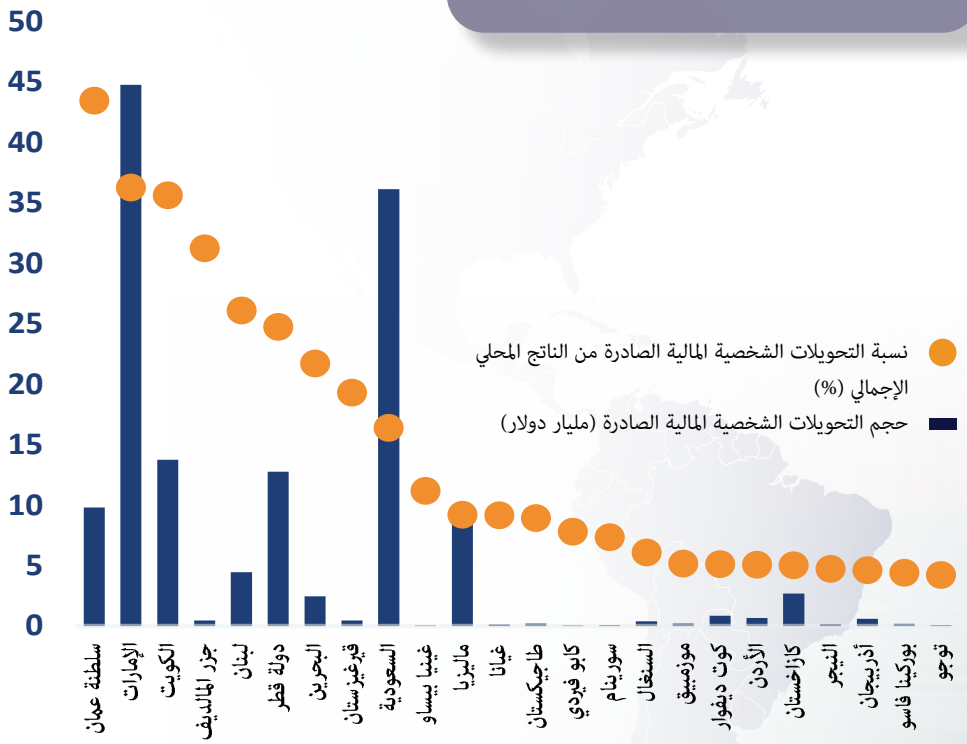
بلغ إجمالي التحويلات الشخصية المالية الصادرة من أعلى عشر دول في منظمة التعاون الإسلامي نحو 141.4 مليار دولار، ما يمثل حوالي 94.1% من إجمالي التحويلات الصادرة عن دول المنظمة، ونحو 30.3% من إجمالي التحويلات الشخصية المالية على المستوى العالمي.



2-1 نسبة التحويلات الشخصية الصادرة من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي عام 2017م

تجاوزت التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2% من إجمالي ناتجها المحلي، منها ثلاث دول تخطت نسبة التحويلات الشخصية الصادرة منها حاجز 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي: سلطنة عُمان (14%)، الإمارات العربية المتحدة (12%)، والكويت (11%).





2- التحويلات الشخصية المالية الصادرة من دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2018م.

تجاوز إجمالي التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عام 2018م حاجز 152 مليار دولار، وهو ما يعادل نحو 31% من إجمالي التحويلات المالية الشخصية على المستوى العالمي خلال العام نفسه.

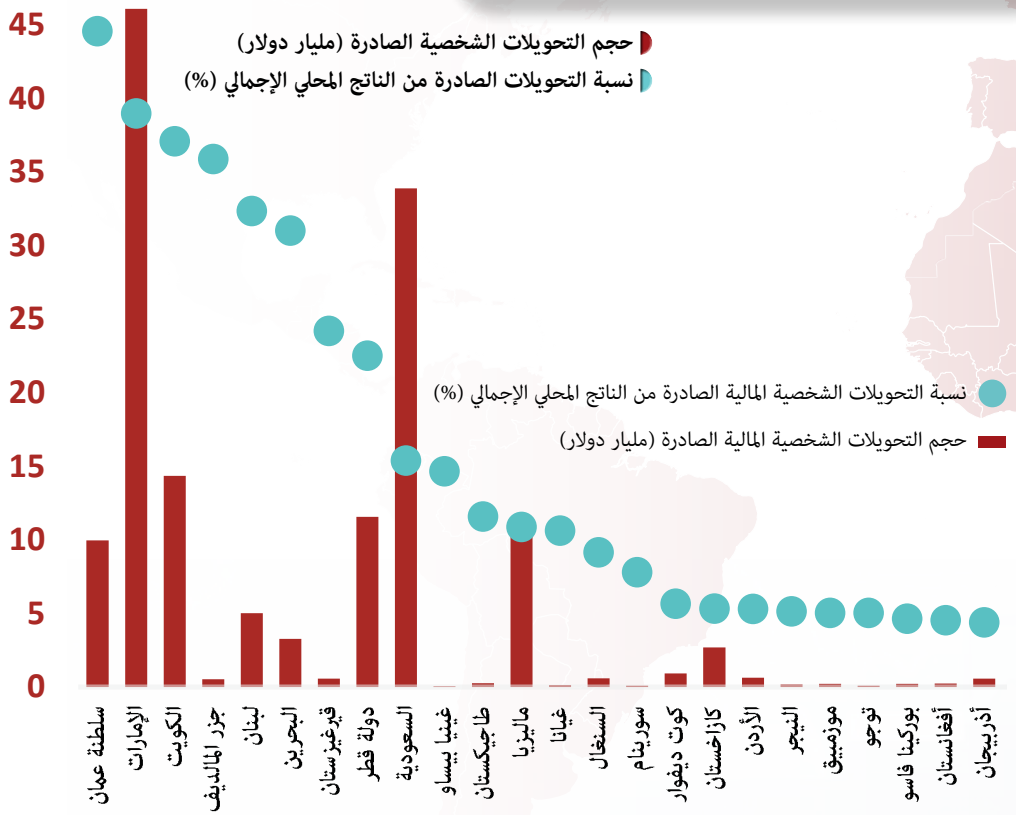
2-1 التحويلات الشخصية المالية الصادرة من أعلى عشر دول أعضاء في المنظمة عام 2018م:

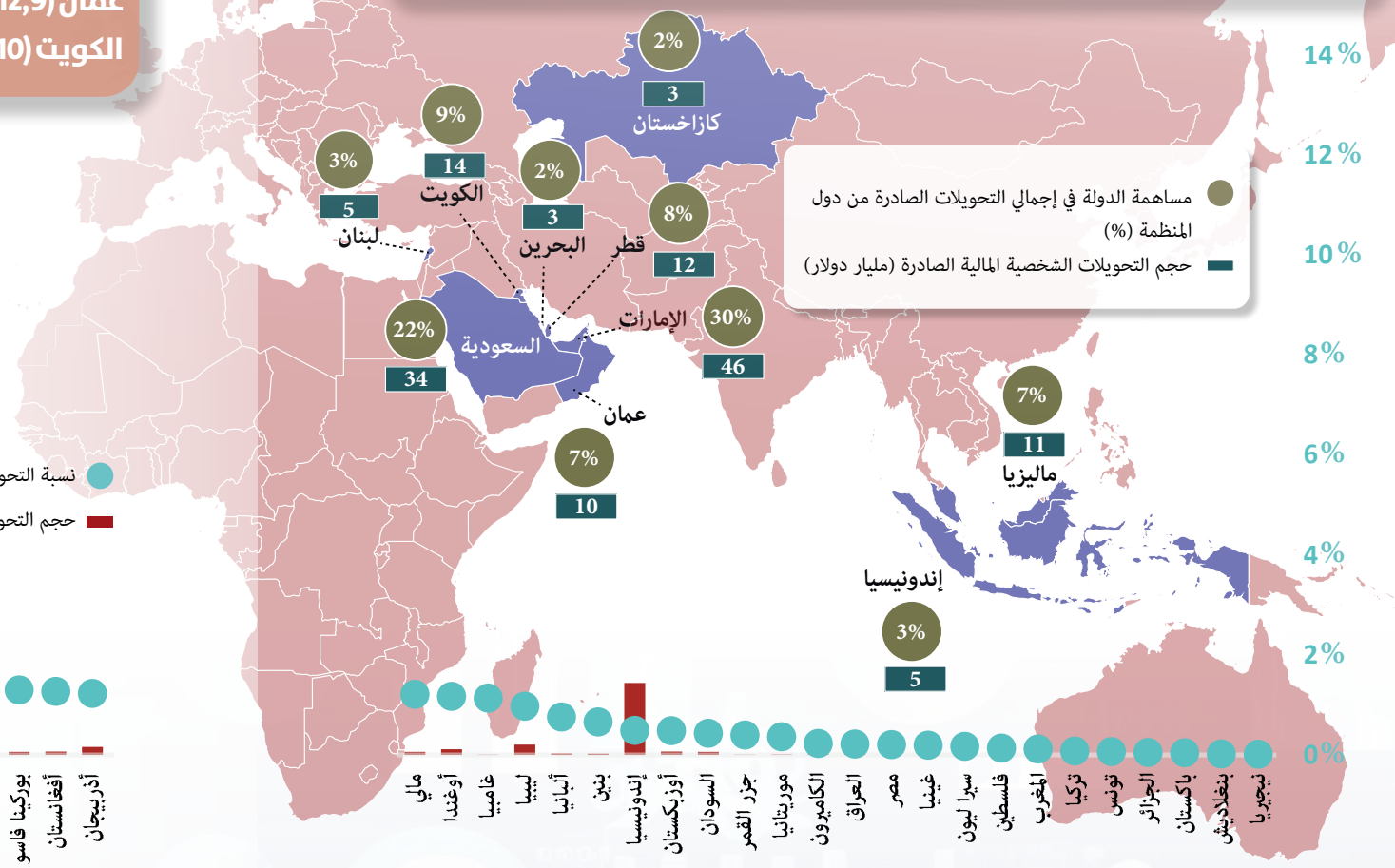
بلغ إجمالي التحويلات الشخصية المالية الصادرة من أعلى عشر دول في منظمة التعاون الإسلامي نحو 142.9 مليار دولار، ما يمثل حوالي 93.7% من إجمالي التحويلات الصادرة عن دول المنظمة، ونحو 29.4% من إجمالي التحويلات الشخصية المالية على المستوى العالمي.



2-2 نسبة التحويلات الشخصية الصادرة من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي عام 2018م.

تجاوزت التحويلات المالية الشخصية الصادرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2% من إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي، منها أربع دول تخطت نسبة التحويلات الشخصية الصادرة منها حاجز 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي: سلطنة عُمان (12,9%)، الإمارات العربية المتحدة (11%)، الكويت (10%)، وجزر المالديف (10%).



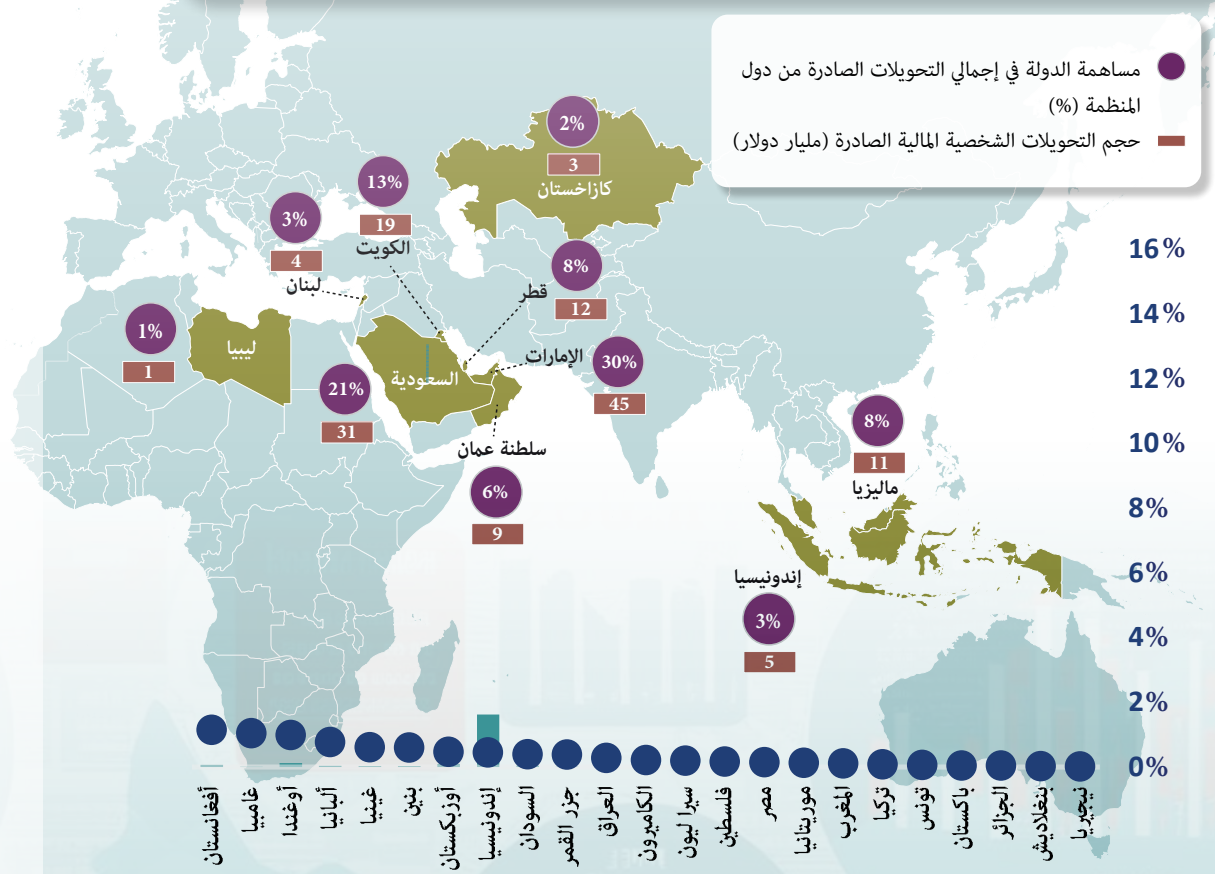


3- التحويلات الشخصية المالية الصادرة من دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2019م.

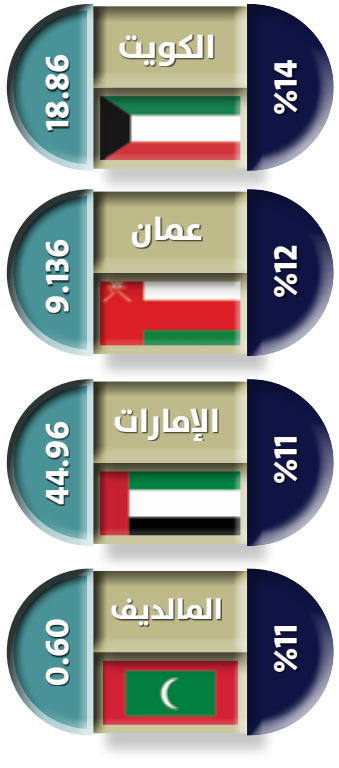
تجاوز إجمالي التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عام 2019م حاجز 149 مليار دولار، وهو ما يعادل نحو 30% من إجمالي التحويلات المالية الشخصية على المستوى العالمي خلال العام نفسه.

1-3 التحويلات الشخصية المالية الصادرة من أعلى عشر دول أعضاء في المنظمة عام 2019م:

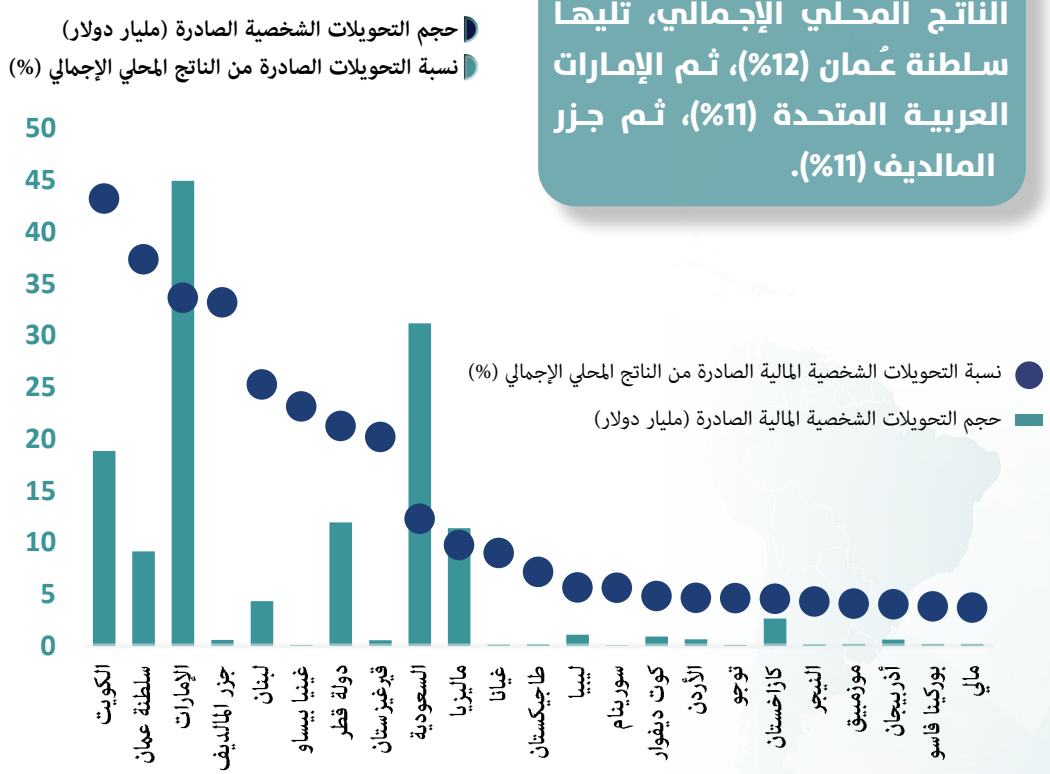
بلغ إجمالي التحويلات الشخصية المالية الصادرة من أعلى عشر دول في منظمة التعاون الإسلامي نحو 140.7 مليار دولار، ما يمثل حوالي 94% من إجمالي التحويلات الصادرة عن دول المنظمة، ونحو 28.5% من إجمالي التحويلات الشخصية المالية على المستوى العالمي.



2-3 نسبة التحويلات الشخصية الصادرة من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي عام 2019م:



تجاوزت التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2% من إجمالي ناتجها المحلي، منها أربع دول تخطت نسبة التحويلات الشخصية الصادرة منها حاجز 10% من الناتج المحلي الإجمالي، تتصدرها الكويت بنسبة 13,8% من الناتج المحلي الإجمالي، تليها سلطنة عُمان (12%)، ثم الإمارات العربية المتحدة (11%)، ثم جزر المالديف (11%).

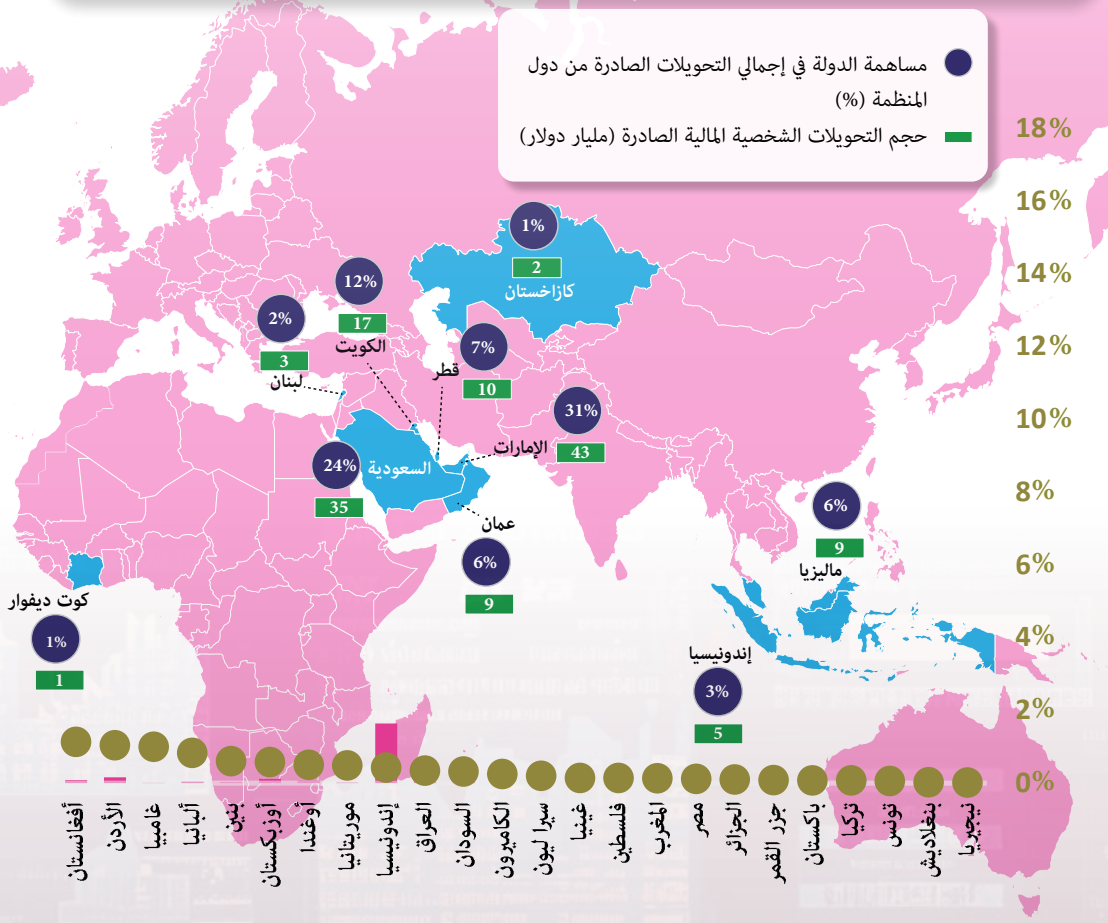


4- التحويلات الشخصية المالية الصادرة من دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2020م.

تجاوز إجمالي التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عام 2020م حاجز 142 مليار دولار، وهو ما يعادل نحو 30% من إجمالي التحويلات المالية الشخصية على المستوى العالمي خلال العام نفسه.

4-1 التحويلات الشخصية المالية الصادرة من أعلى عشر دول أعضاء في المنظمة عام 2020م:

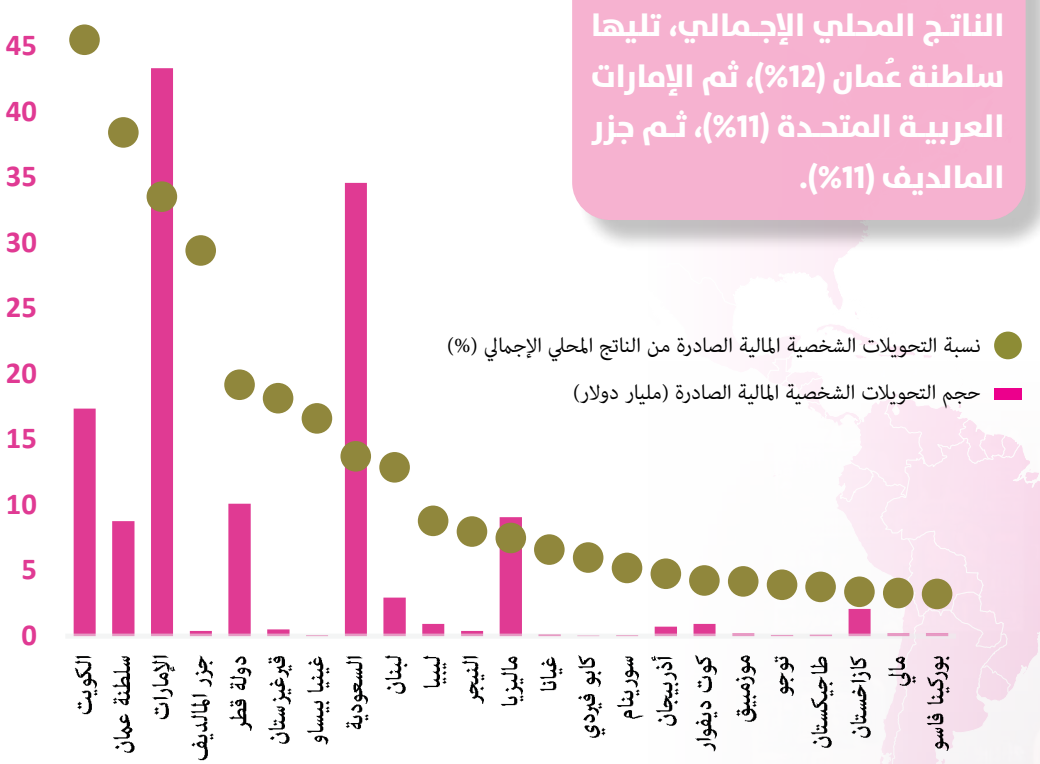
بلغ إجمالي التحويلات الشخصية المالية الصادرة من أعلى عشر دول في منظمة التعاون الإسلامي نحو 133.8 مليار دولار، ما يمثل حوالي 94% من إجمالي التحويلات الصادرة عن دول المنظمة، ونحو 28.5% من إجمالي التحويلات الشخصية المالية على المستوى العالمي.



4-2 نسبة التحويلات الشخصية الصادرة من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي عام 2020م:



تجاوزت التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2% من إجمالي ناتجها المحلي، منها أربع دول تخطت نسبة التحويلات الشخصية الصادرة منها حاجز 10% من الناتج المحلي الإجمالي، تتصدرها الكويت بنسبة 14% من الناتج المحلي الإجمالي، تليها سلطنة عُمان (12%)، ثم الإمارات العربية المتحدة (11%)، ثم جزر المالديف (11%).

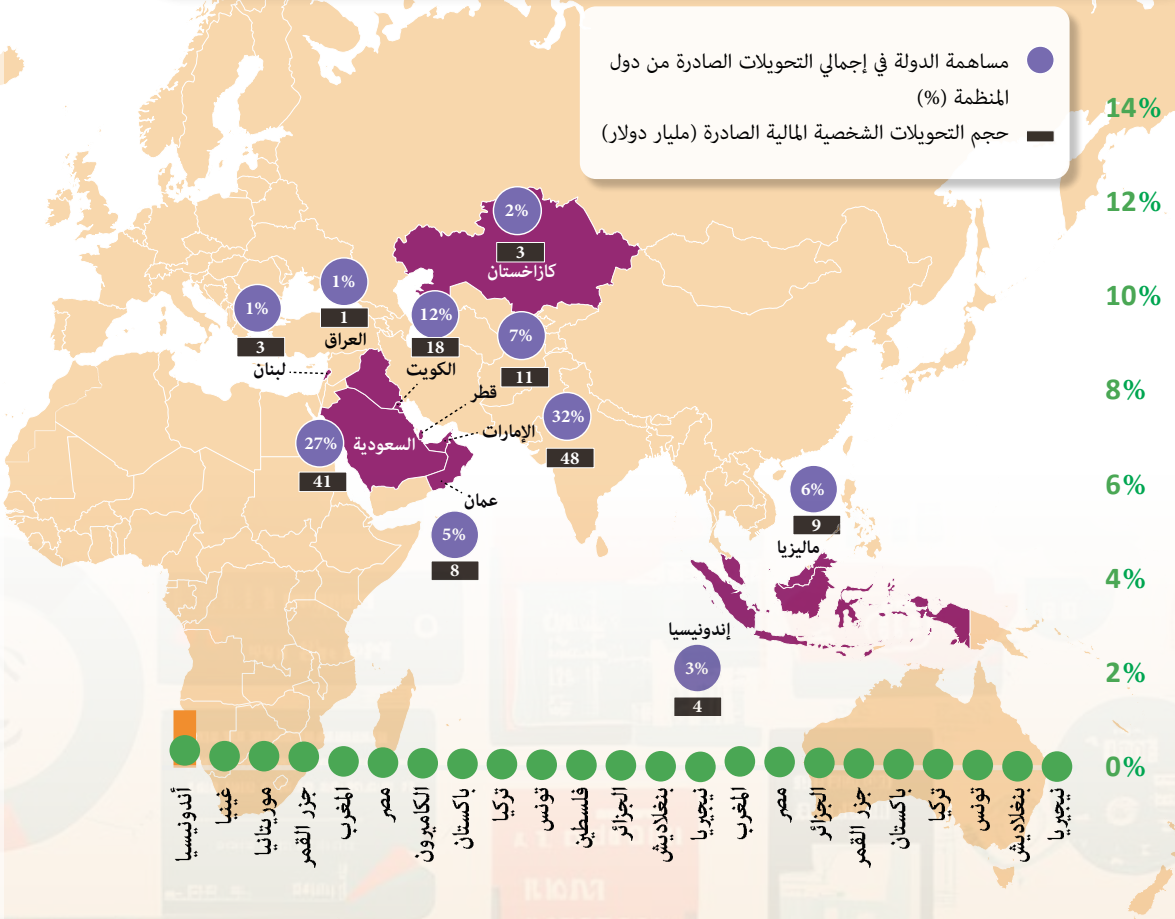


5- التحويلات الشخصية المالية الصادرة من دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2021م.

تجاوز إجمالي التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عام 2021م حاجز 150 مليار دولار، وهو ما يعادل نحو 30% من إجمالي التحويلات المالية الشخصية على المستوى العالمي خلال العام نفسه.

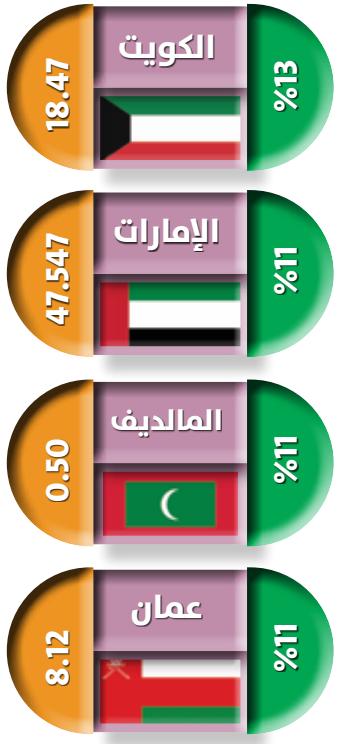
5-1 التحويلات الشخصية المالية الصادرة من أعلى عشر دول أعضاء في المنظمة عام 2021م:

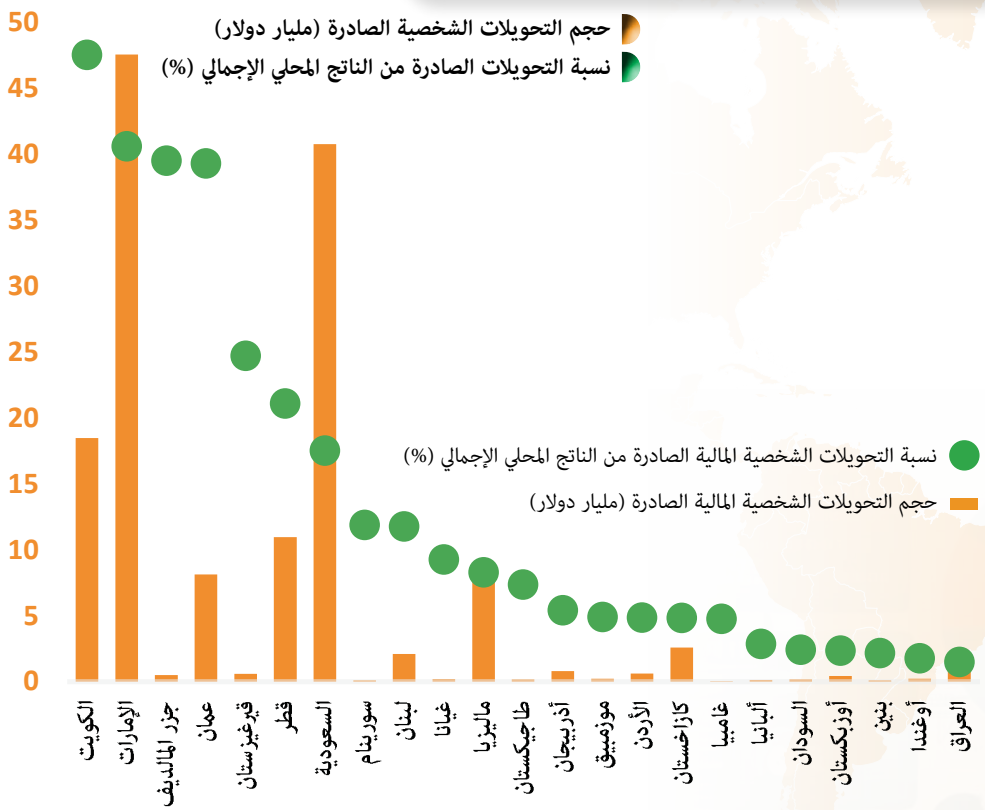
بلغ إجمالي التحويلات الشخصية المالية الصادرة من أعلى عشر دول في منظمة التعاون الإسلامي نحو 144.3 مليار دولار، ما يمثل حوالي 96% من إجمالي التحويلات الصادرة عن دول المنظمة، ونحو 28.6% من إجمالي التحويلات الشخصية المالية على المستوى العالمي.



2-5 نسبة التحويلات الشخصية الصادرة من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي عام 2021م:

تجاوزت التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2% من إجمالي ناتجها المحلي، منها أربع دول تخطت نسبة التحويلات الشخصية الصادرة منها حاجز 10% من الناتج المحلي الإجمالي، تتصدرها الكويت بنسبة 13% من الناتج المحلي الإجمالي، تليها الإمارات العربية المتحدة (11%)، ثم جزر المالديف (11%)، ثم سلطنة عُمان (11%).



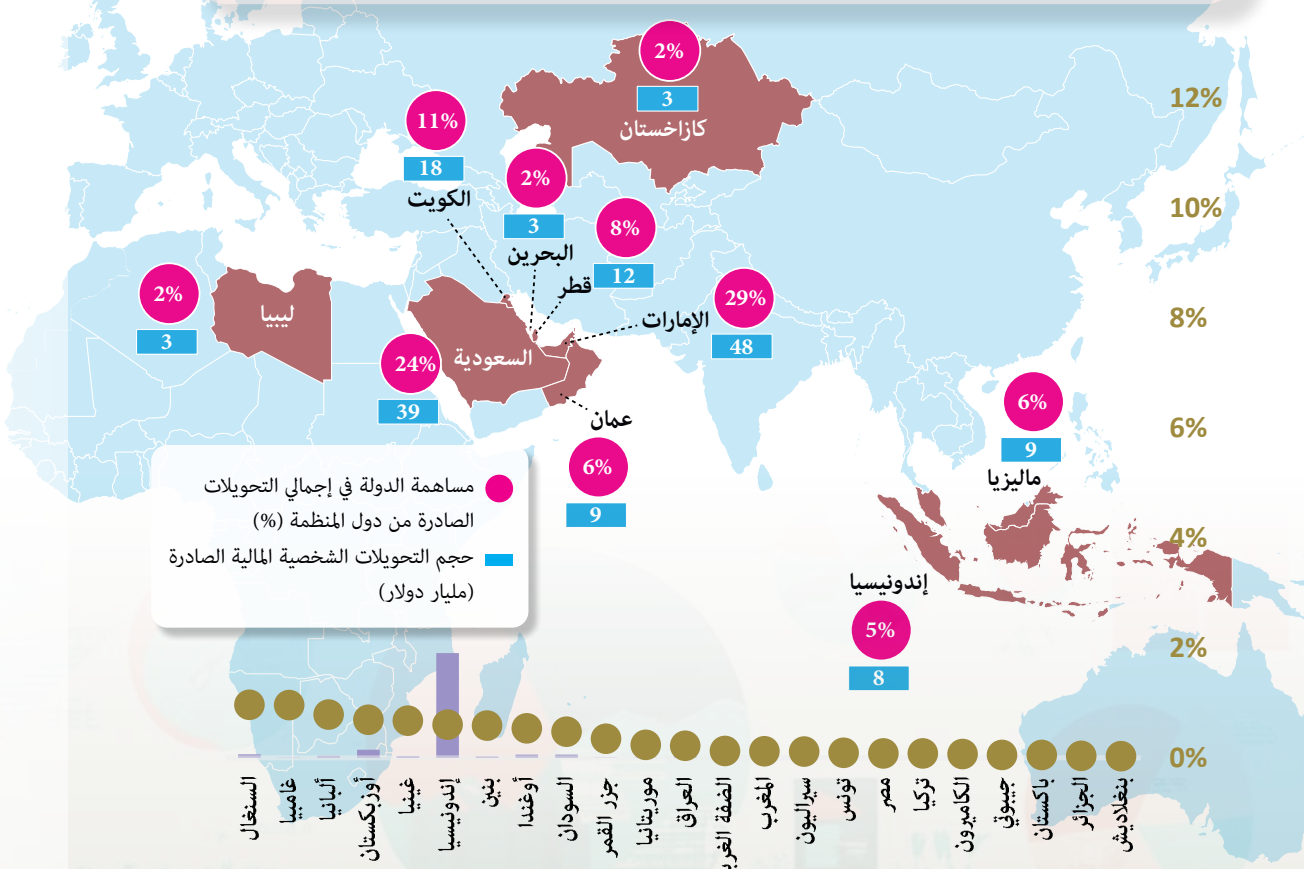


6- التحويلات الشخصية المالية الصادرة من دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2022م.

تجاوز إجمالي التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عام 2022م حاجز 163 مليار دولار، وهو ما يعادل نحو 33% من إجمالي التحويلات المالية الشخصية على المستوى العالمي خلال العام نفسه.

6-1 التحويلات الشخصية المالية الصادرة من أعلى عشر دول أعضاء في المنظمة عام 2022م:

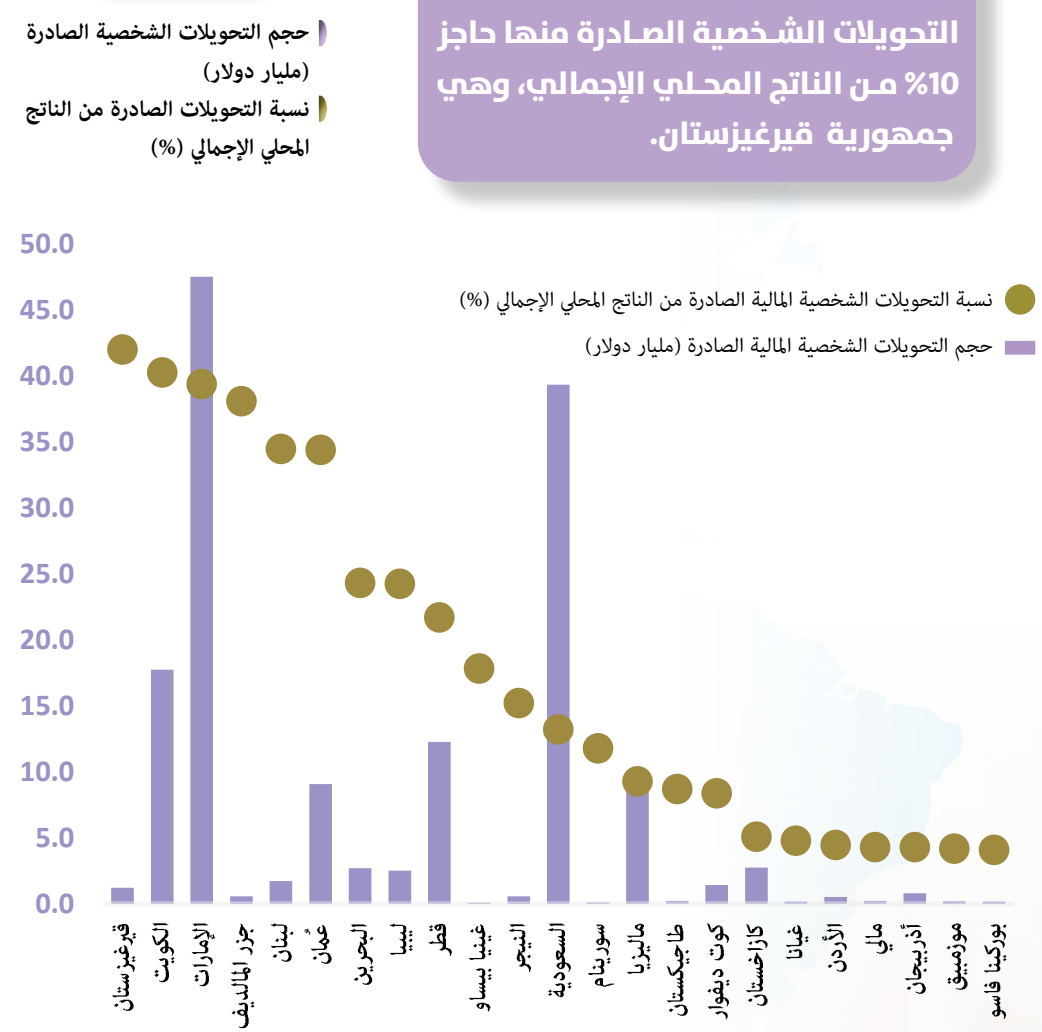
بلغ إجمالي التحويلات الشخصية المالية الصادرة من أعلى عشر دول في منظمة التعاون الإسلامي نحو 151 مليار دولار، ما يمثل حوالي 92% من إجمالي التحويلات الصادرة عن دول المنظمة، ونحو 30% من إجمالي التحويلات الشخصية المالية على المستوى العالمي.



6-2 نسبة التحويلات الشخصية الصادرة من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي عام 2022م:

تجاوزت التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2% من إجمالي ناتجها المحلي، منها دولة واحدة تخطت نسبة التحويلات الشخصية الصادرة منها حاجز 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي جمهورية قيرغيزستان.



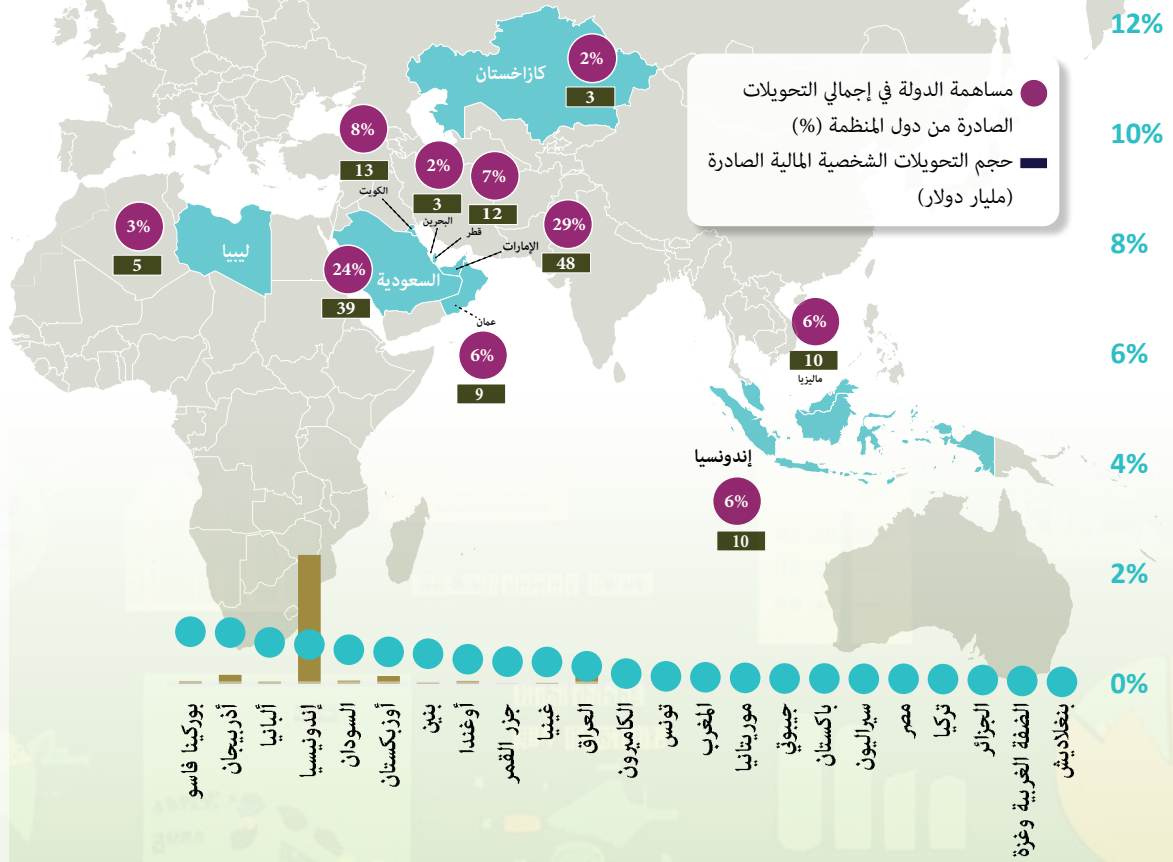


7- التحويلات الشخصية المالية الصادرة من دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2023م.

تجاوز إجمالي التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عام 2023م حاجز 163 مليار دولار، وهو ما يعادل نحو 31% من إجمالي التحويلات المالية الشخصية على المستوى العالمي خلال العام نفسه.

7-1 التحويلات الشخصية المالية الصادرة من أعلى عشر دول أعضاء في المنظمة عام 2023م:

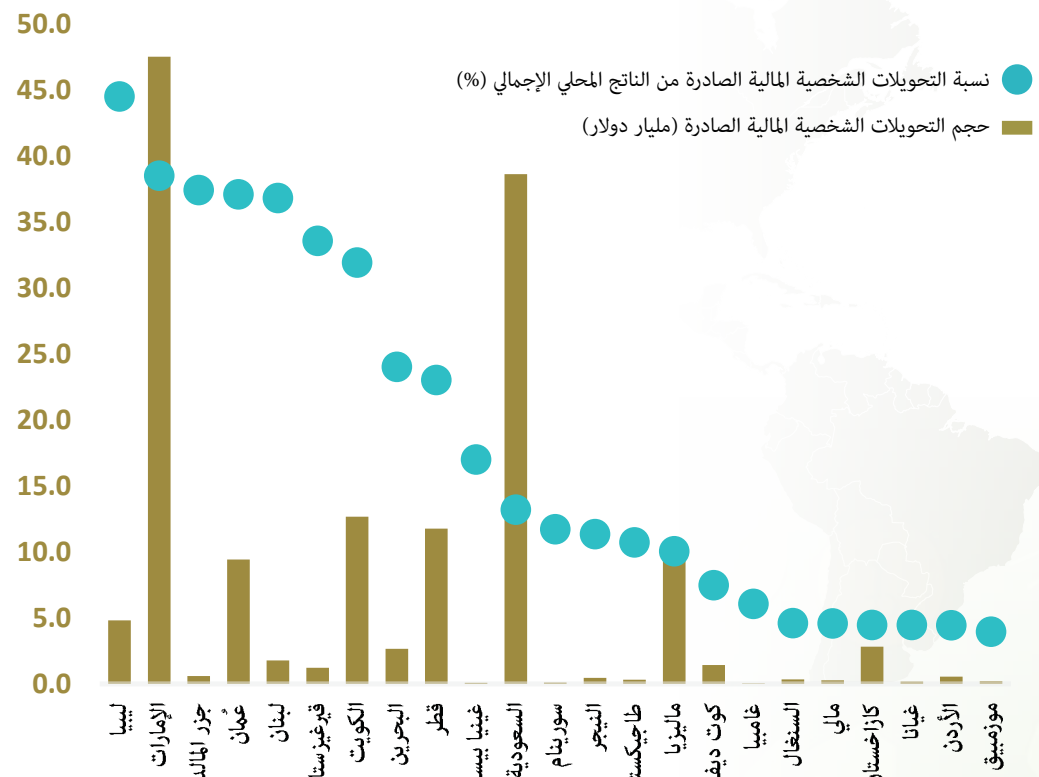
بلغ إجمالي التحويلات الشخصية المالية الصادرة من أعلى عشر دول في منظمة التعاون الإسلامي نحو 149.8 مليار دولار، ما يمثل حوالي 92% من إجمالي التحويلات الصادرة عن دول المنظمة، ونحو 31% من إجمالي التحويلات الشخصية المالية على المستوى العالمي.



7-2 نسبة التحويلات الشخصية الصادرة من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي عام 2023م:

تجاوزت التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2% من إجمالي ناتجها المحلي، منها دولة واحدة تخطت نسبة التحويلات الشخصية الصادرة منها حاجز 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي جمهورية ليبيا.



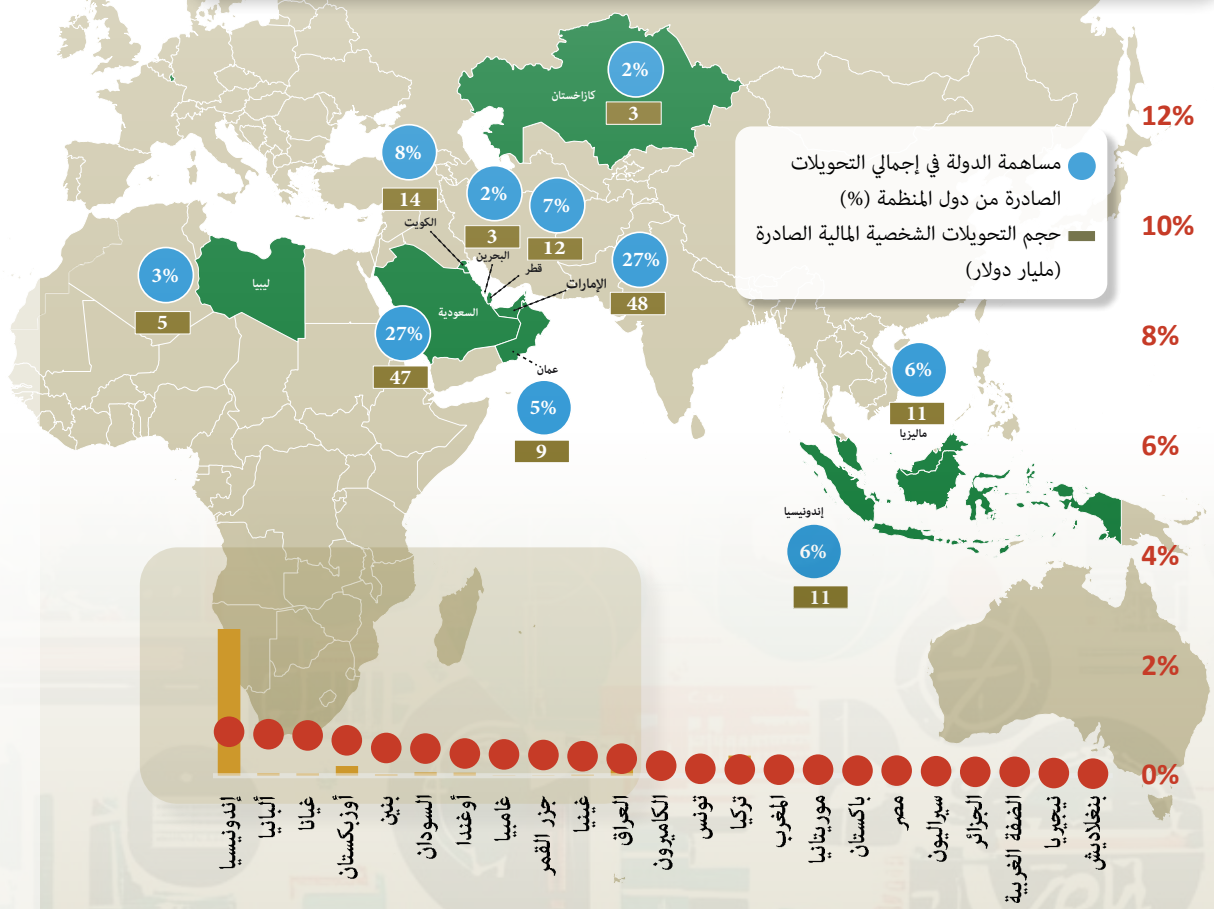


8- التحويلات الشخصية المالية الصادرة من دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2024م.

تجاوز إجمالي التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عام 2024م حاجز 175 مليار دولار، وهو ما يعادل نحو 34% من إجمالي التحويلات المالية الشخصية على المستوى العالمي خلال العام نفسه.

8-1 التحويلات الشخصية المالية الصادرة من أعلى عشر دول أعضاء في المنظمة عام 2024م:

بلغ إجمالي التحويلات الشخصية المالية الصادرة من أعلى عشر دول في منظمة التعاون الإسلامي نحو 161.4 مليار دولار، ما يمثل حوالي 92% من إجمالي التحويلات الصادرة عن دول المنظمة، ونحو 31% من إجمالي التحويلات الشخصية المالية على المستوى العالمي.



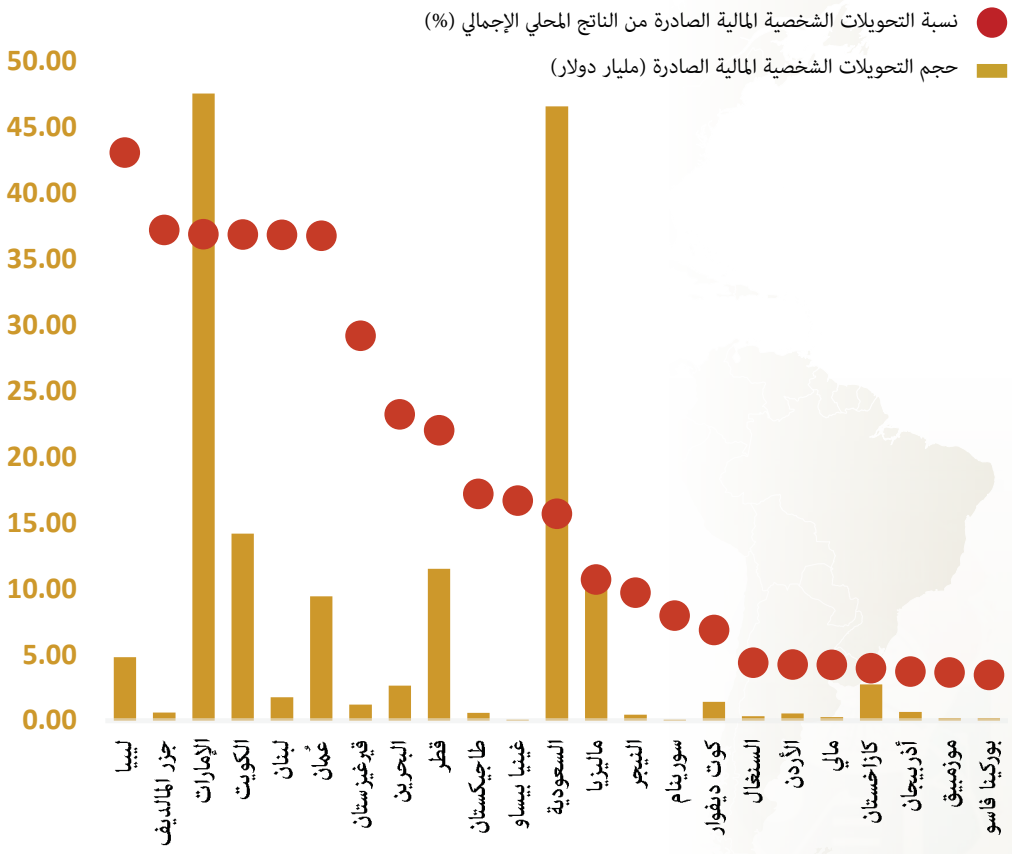
8-2 نسبة التحويلات الشخصية الصادرة من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي عام 2021م:

تجاوزت التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2% من إجمالي ناتجها المحلي، منها دولة واحدة تخطت نسبة التحويلات الشخصية الصادرة منها حاجز 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي جمهورية ليبيا.



حجم التحويلات الشخصية الصادرة (مليار دولار)

نسبة التحويلات الصادرة من الناتج المحلي الإجمالي (%)



ثانيًا: تحليل كلي لحجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة من دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة [2017/2024م]:

تشير البيانات إلى تطور ملحوظ في حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة من دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة من عام 2017 وحتى عام 2024، حيث ارتفع إجمالي هذه التحويلات إلى ما يزيد عن 1257 مليار دولار خلال الفترة، وهو ما يمثل أكثر من 33% من إجمالي التحويلات المالية الشخصية الصادرة على مستوى العالم خلال الفترة ذاتها، مما يعكس الوزن الاقتصادي الكبير لهذه الدول في سوق التحويلات الدولية.



بالنظر إلى تطور البيانات السنوية، يُلاحظ أن حجم التحويلات بدأ عند 150 مليار دولار في عام 2017، وارتفع تدريجيًا إلى 153 مليار في 2018، ما يشير إلى حالة من الاستقرار النسبي في التدفقات المالية خلال هذه الفترة. وشهد عام 2020 انخفاضًا ملحوظًا إلى 142 مليار دولار، وهو ما يمكن تفسيره في سياق التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد19- على النشاط الاقتصادي العالمي، لا سيما في قطاعات العمل التي يعتمد عليها المهاجرون، مثل البناء والخدمات، ما انعكس على قدرتهم في إرسال الأموال إلى بلدانهم.

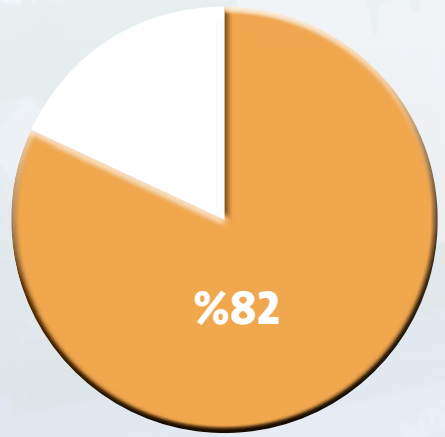
في المقابل، عادت التحويلات إلى النمو مجددًا بعد الجائحة، حيث بلغت 150 مليار دولار في 2021، وواصلت ارتفاعها لتصل إلى 163.0 مليار في كل من عامي 2022 و 2023. وقد شهد عام 2024 طفرة واضحة ببلوغ التحويلات 175.0 مليار دولار، وهو أعلى مستوى خلال الفترة محل الدراسة. هذا النمو المتسارع في الأعوام الأخيرة يعكس التعافي الاقتصادي، إلى جانب السياسات المالية والتكنولوجية التي سهّلت عمليات التحويل، مثل الانتقال إلى الخدمات الرقمية المالية وزيادة موثوقية المؤسسات المالية في هذه الدول.

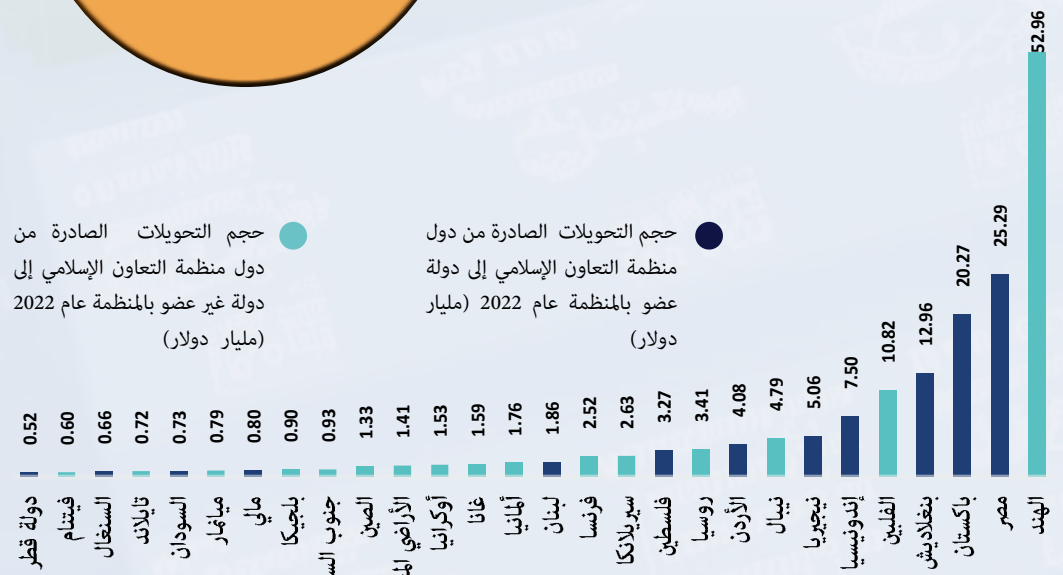


ثالثًا: مؤشرات إحصائية للدول الأكثر استقبالاً للتحويلات الشخصية المالية الصادرة عن دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2022

سجّلت التحويلات المالية الشخصية الصادرة من دول منظمة التعاون الإسلامي إلى أكبر عشر دول مستقبِلة نحو 147 مليار دولار في عام 2022، وهو ما يمُثّل حوالي 82% من إجمالي التحويلات الصادرة، مما يعكس تمركزًا جغرافيًا كبيرًا في تدفقات التحويلات ووجود علاقات عمالية واقتصادية راسخة مع تلك الدول، ولقد احتلت الهند المرتبة الأولى باستقبالها 53 مليار دولار (29% من الإجمالي)، تلتها مصر بتحويلات بلغت 25.29 مليار دولار (14%)، مما يُبرز أهمية هذه التدفقات في دعم الاقتصادات الوطنية، خاصة في الدول ذات الجاليات العاملة الكبيرة داخل دول المنظمة.

بلغ حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة من مجموع دول المنظمة لأعلى 10 دول 147 مليار دولار عام 2022م؛ بنسبة 82% من حجم التحويلات الشخصية الصادرة من مجموع دول المنظمة

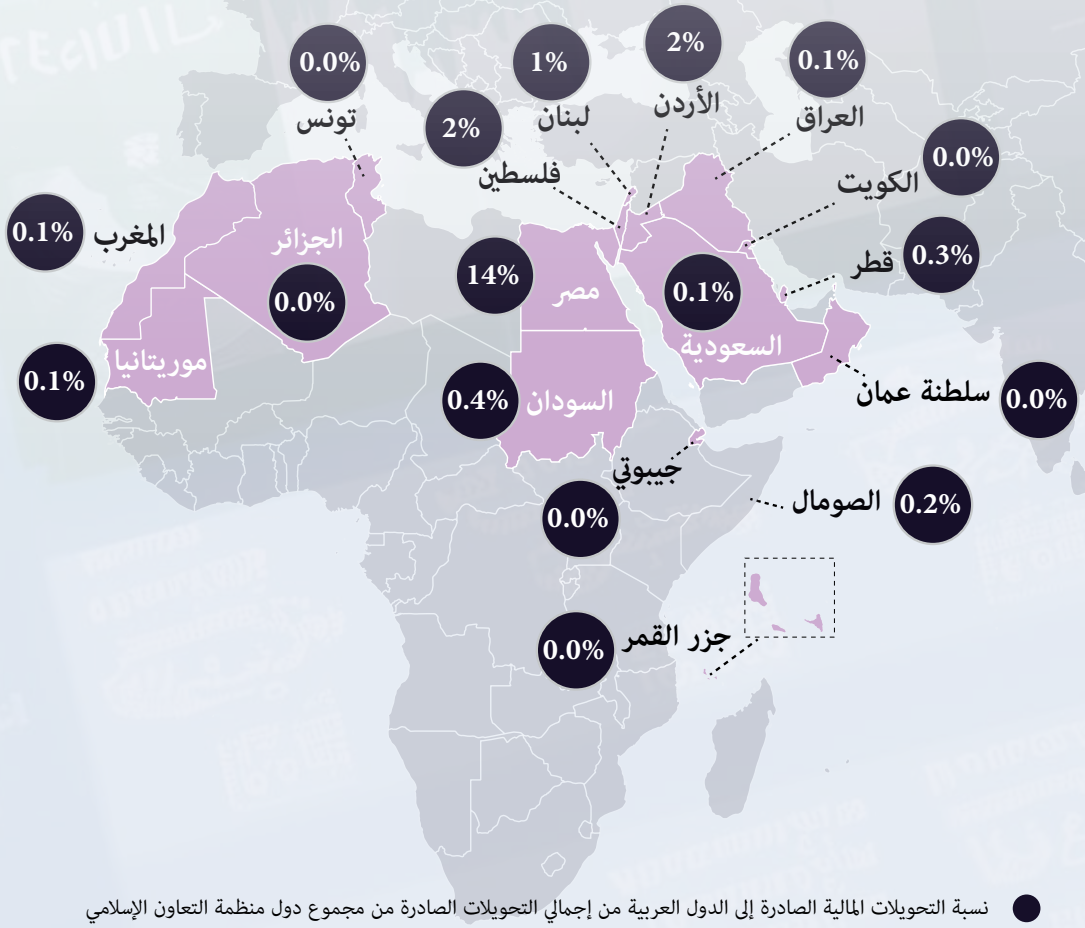




1- أعلى عشر دول متلقية للتحويلات الشخصية المالية الصادرة من دول المنظمة عام 2022م .

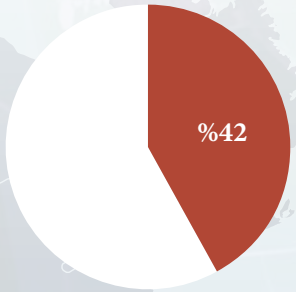


2- تحليل التحويلات الشخصية المالية الصادرة من مجموع دول المنظمة إلى الدول العربية عام 2022م

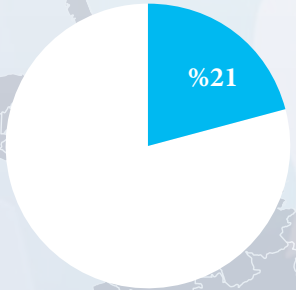


نسبة التحويلات المالية الصادرة إلى الدول العربية من إجمالي التحويلات الصادرة من مجموع دول منظمة التعاون الإسلامي لعام 2022 (%)

بلغ إجمالي التحويلات الشخصية المالية الصادرة من مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي إلى الدول العربية خلال عام 2022 نحو 36.9 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 42% من إجمالي التحويلات الثنائية (أي بين دول المنظمة نفسها)،



و 21% من إجمالي التحويلات الشخصية المالية الصادرة إلى مختلف دول العالم.

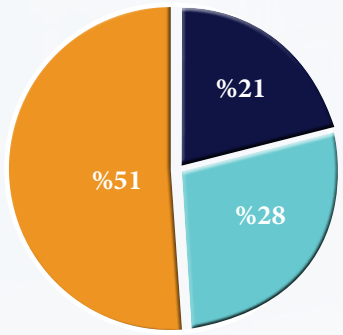


بلغ حجم التحويلات الصادرة من مجموع دول المنظمة إلى الدول العربية 36,9 مليار دولار؛ بنسبة 42% من حجم التحويلات الشخصية المالية الثنائية الصادرة لمجموع دول المنظمة خلال نفس العام، وبنسبة 21% من إجمالي حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة من دول المنظمة.

تعكس هذه الأرقام الأهمية النسبية للدول العربية كمقصد رئيسي لتحويلات العمالة المقيمة في دول منظمة التعاون الإسلامي، بما يشير إلى قوة الروابط الجغرافية والثقافية واللغوية، فضلاً عن الكثافة السكانية لدول عربية تعتمد بشكل كبير على تحويلات العاملين بالخارج كمصدر للعملات الأجنبية ودعم ميزان المدفوعات.

وتؤكد هذه النسبة المرتفعة على أن التحويلات البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي تُشكّل مكونًا استراتيجيًا من العلاقات الاقتصادية بين دولها، مما يدعو إلى تعزيز التكامل المالي وتسهيل قنوات التحويل الرسمية والرقمية، بما يزيد من الكفاءة والشفافية ويقلّص الاعتماد على القنوات غير النظامية.

نسبة التحويلات الشخصية المالية الصادرة من دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2022م



- نسبة التحويلات الثنائية الصادرة للدول العربية.
- نسبة التحويلات الثنائية الصادرة للدول غير العربية الأعضاء في المنظمة.
- نسبة التحويلات الصادرة إلى دول غير أعضاء في المنظمة.

الْفَصْلُ الثَّالِثُ

التَّحْوِيلَاتُ الشَّخْصِيَّةُ الْمَالِيَّةُ الْوَارِدَةُ وَالصَّادِرَةُ بِالدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ

مقدمة

في ظل الأهمية المتزايدة التي تكتسيها التحويلات المالية الشخصية بالنسبة للاقتصادات العربية، سواء على المستوى العالمي أو ضمن إطار دول منظمة التعاون الإسلامي؛ يتناول هذا الفصل من الدراسة تحليلاً لواقع التحويلات الشخصية المالية، سواء الواردة إلى الدول العربية أو الصادرة منها، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2023.

ويتم هذا التحليل من خلال محورين رئيسين:

المحور الأول يركّز على التحويلات الشخصية المالية الواردة، من حيث حجمها وتطورها الزمني، بالإضافة إلى تحليل مصادرها، وطبيعة تدفقاتها.

المحور الثاني يتناول التحويلات الشخصية المالية الصادرة، من حيث اتجاهاتها الرئيسية والدول المستقبلة لها.

كما تسعى الدراسة إلى ربط هذه التحويلات بعدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الصلة، وعلى رأسها الناتج المحلي الإجمالي، وحجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات)، وذلك بهدف الوقوف على طبيعة العلاقة بين التحويلات الشخصية وتلك المؤشرات، ومدى تأثيرها في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية.

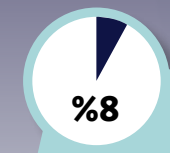
وتُعتمد في هذا الإطار منهجية تحليلية مقارنة تُبرز التغيرات التي طرأت على واقع التحويلات خلال فترة الدراسة، بالاستناد إلى أحدث البيانات والإحصاءات الصادرة عن المؤسسات الدولية ذات الصلة.

المحور الأول: تحليل حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى الدول العربية

أولًا: حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة للدول العربية عام 2023م ونسبتها من أهم المؤشرات الاقتصادية

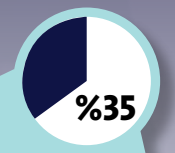
1- تحليل حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة عام 2023

تجاوزت التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى الدول العربية خلال عام 2023 حاجز 65,2 مليار دولار، ما يشير إلى دورها المستمر في دعم الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول



بلغت نسبة التحويلات الشخصية الواردة للدول العربية 8% من حجم التحويلات الواردة عالميًا في العام 2023م

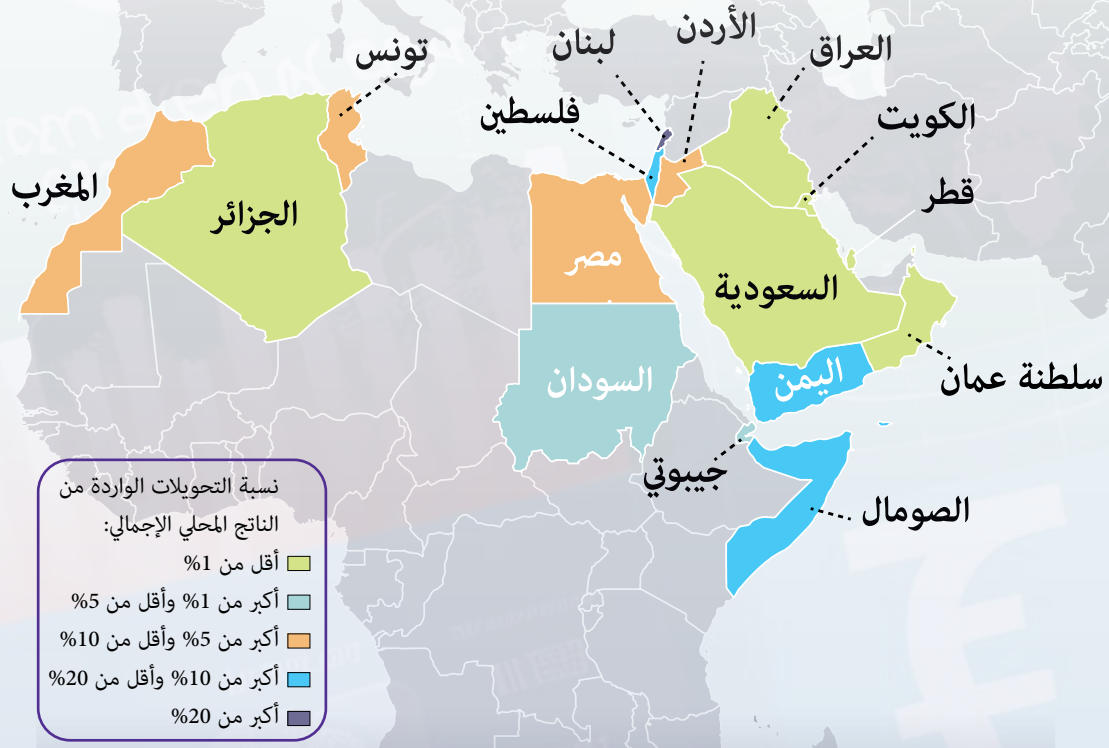
بلغت قيمة التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى أعلى خمس دول عربية نحو 51,4 مليار دولار، ما يمثل حوالي 79% من إجمالي التحويلات الواردة إلى المنطقة العربية.



بلغت نسبة التحويلات الشخصية الواردة للدول العربية 35% من حجم التحويلات الواردة لدول المنظمة عام 2023م

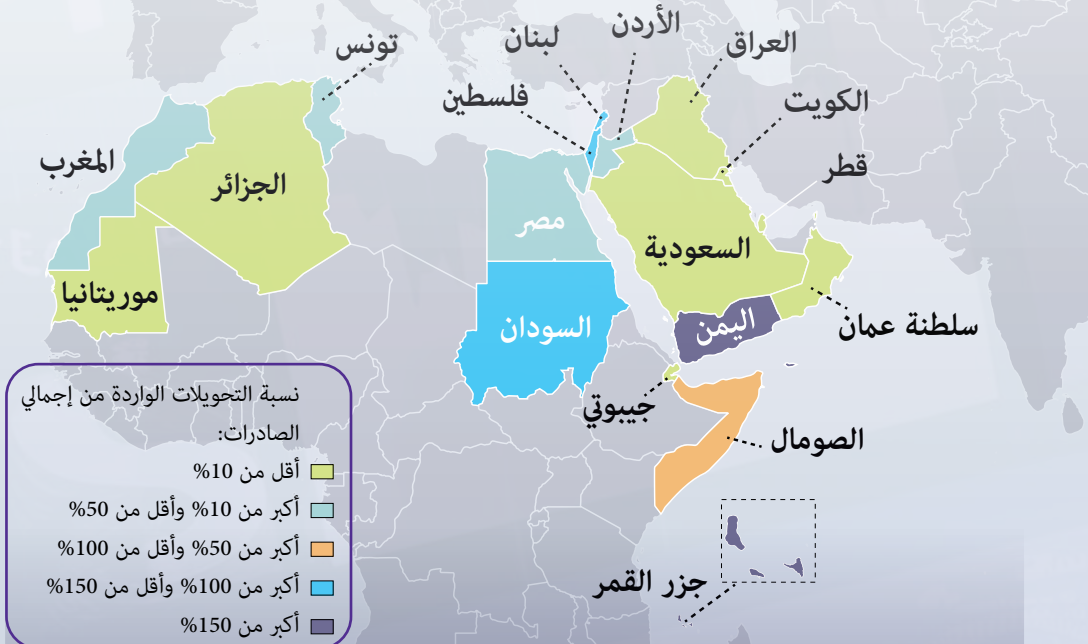


2- نسبة التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى الدول العربية من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023



شهدت الدول العربية تفاوتًا ملحوظًا في حجم التحويلات الشخصية الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2023. فقد سجلت لبنان النسبة الأعلى، حيث بلغت تحويلات المغتربين نحو 27,5% من ناتجها المحلي الإجمالي، مما يعكس اعتمادًا كبيرًا على هذه الموارد المالية. وتجاوزت نسبة التحويلات 10% من الناتج المحلي الإجمالي في كلٍ من جزر القمر، وفلسطين، واليمن، والصومال، ما يشير إلى دور التحويلات الحيوي في دعم اقتصادات هذه الدول. بينما لم تتجاوز نسبة التحويلات 1% من الناتج المحلي الإجمالي في ست دول عربية، هي: الكويت، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، والعراق، وقطر، والجزائر، وهو ما يعكس محدودية الاعتماد على التحويلات الشخصية كمصدر للناتج المحلي في هذه الدول.

3- نسبة التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى الدول العربية من إجمالي صادراتها من السلع والخدمات لعام 2023



بلغت التحويلات الشخصية الواردة إلى الدول العربية في عام 2023 ما نسبته 6% من إجمالي صادراتها من السلع والخدمات، وهو ما يُبرز الدور المتنامي لهذه التحويلات في دعم موازين المدفوعات على مستوى الإقليم.

وقد شهدت ست دول عربية مستويات مرتفعة بشكل استثنائي، حيث تجاوزت فيها التحويلات الشخصية نسبة 50% من إجمالي صادرات السلع والخدمات، مما يشير إلى اعتماد هذه الدول بشكل كبير على التحويلات كمصدر بديل للعوائد الخارجية، لا سيما في ظل محدودية قدرتها التصديرية.

وتبوأت الجمهورية اليمنية المرتبة الأولى في هذا السياق، إذ بلغت نسبة التحويلات الشخصية الواردة نحو 199,3% من قيمة صادراتها من السلع والخدمات، تلتها جزر القمر بنسبة 177,8%.

وتُبرز هذه النسب مدى الأهمية الاقتصادية للتحويلات الشخصية في بعض الدول العربية، خاصة تلك التي تواجه تحديات هيكلية في قطاعات الإنتاج والتصدير، أو تعاني من أوضاع اقتصادية وسياسية غير مستقرة، مما يجعل من التحويلات الخارجية عنصرًا رئيسًا في استقرارها المالي والاجتماعي.

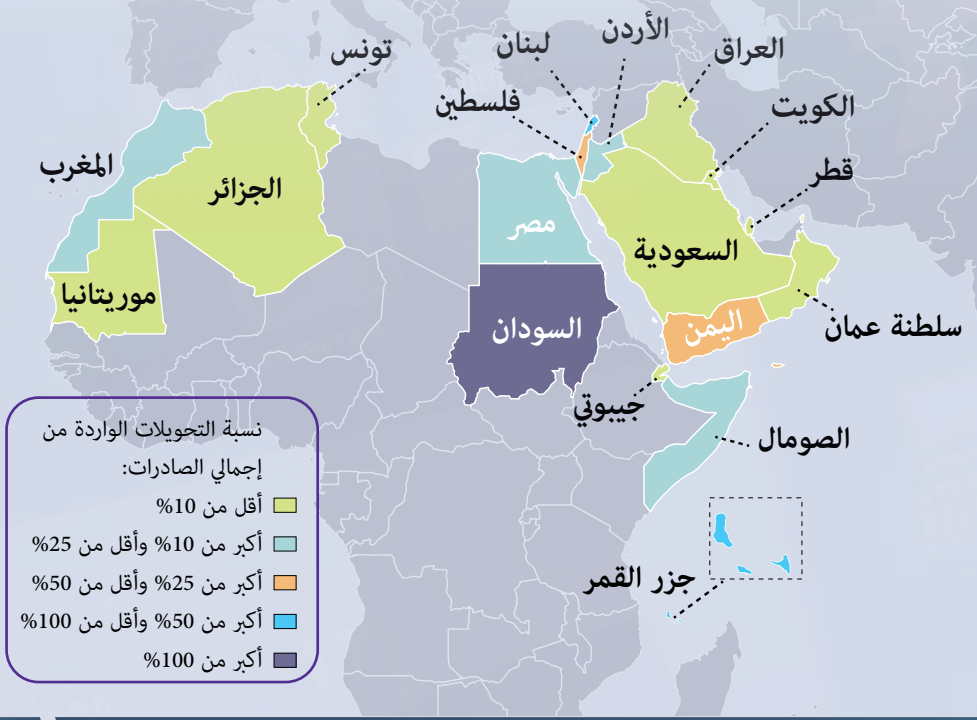
4- نسبة التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى الدول العربية من إجمالي وارداتها من السلع والخدمات لعام 2023

مثّلت التحويلات الشخصية الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 8% من إجمالي وارداتها من السلع والخدمات خلال عام 2023، ما يشير إلى دورها المهم في تمويل الطلب على الواردات ودعم التوازن الخارجي.

وقد تجاوزت التحويلات الشخصية نسبة 25% من إجمالي الواردات في خمس دول عربية، مما يعكس اعتمادًا ملحوظًا على هذه التحويلات في تغطية فاتورة الاستيراد.

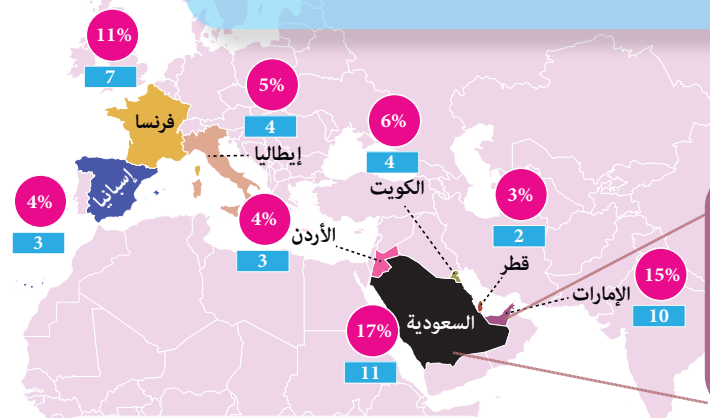
وتصدّرت دولة السودان هذه المجموعة، حيث بلغت التحويلات الشخصية نسبة 172% من وارداتها من السلع والخدمات، وهو ما يفوق حجم الواردات بكثير، ويبرز اعتمادًا شبه كامل على تدفقات الأموال من الخارج.

تلتها جزر القمر، حيث شكّلت التحويلات الشخصية ما نسبته 64% من إجمالي وارداتها من السلع والخدمات، مما يبرز الدور المحوري لهذه التحويلات في تمويل احتياجاتها الاستيرادية، والتخفيف من الضغوط على ميزان المدفوعات.



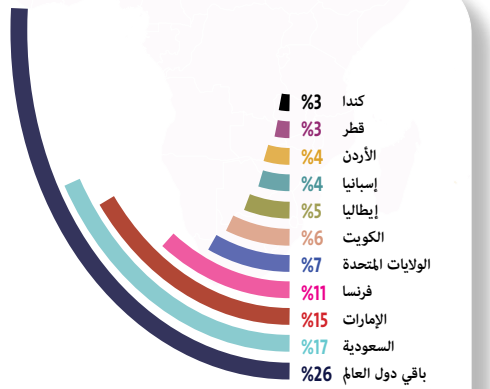
5- تحليل لمصادر التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى الدول العربية عام 2022

أكبر عشر دول مصدرة للتحويلات الشخصية المالية لمجموع الدول العربية 2022م

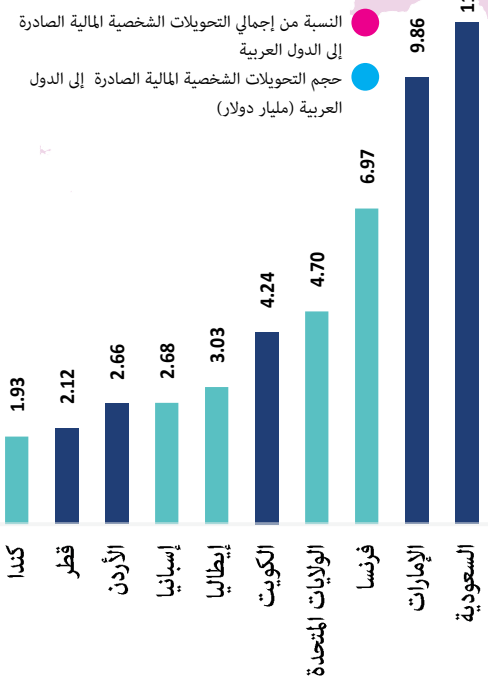


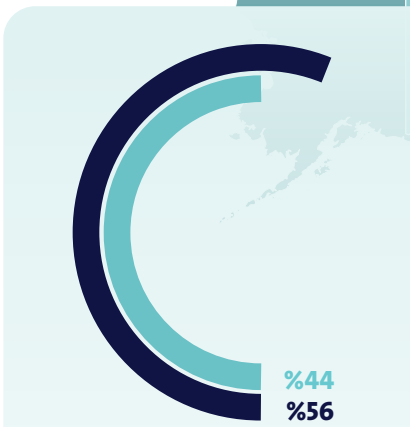
احتلت الإمارات العربية المتحدة المركز الثاني بحجم تحويلات صادرة منها بلغت 9.9 مليار دولار؛ بنسبة 15% من حجم التحويلات الواردة للدول العربية.

استحوذت المملكة العربية السعودية على المركز الأول بحجم تحويلات صادرة منها تجاوزت 11 مليار دولار؛ بنسبة 17% من حجم التحويلات الواردة للدول العربية.



الدول المصدرة للتحويلات الشخصية المالية إلى الدول العربيةعام 2022م (النسبة % من إجمالي حجم التحويلات الواردة للدول العربية)



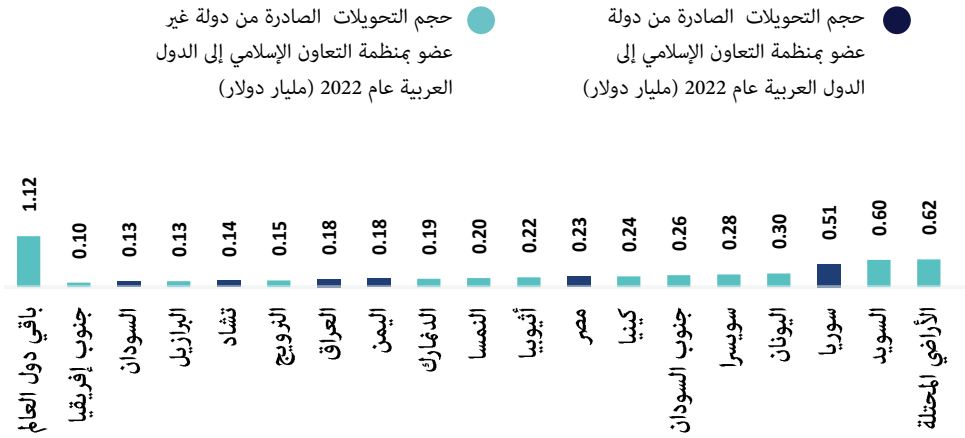


حجم التحويلات الصادرة من الدول الأعضاء في المنظمة عام 2022.

حجم التحويلات الصادرة من الدول غير الأعضاء في المنظمة عام 2022.

بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي صدرت منها تحويلات مالية شخصية إلى الدول العربية في عام 2022 نحو 38 دولة، بإجمالي تحويلات تجاوز 36,8 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعادل نحو 56% من إجمالي التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى الدول العربية.

بلغ إجمالي التحويلات المالية الشخصية الصادرة إلى الدول العربية من أعلى عشر دول مُصدِّرة لتلك التحويلات نحو 49,2 مليار دولار أمريكي في عام 2022، وهو ما يمثل ما نسبته 74% من إجمالي التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى الدول العربية خلال العام ذاته.



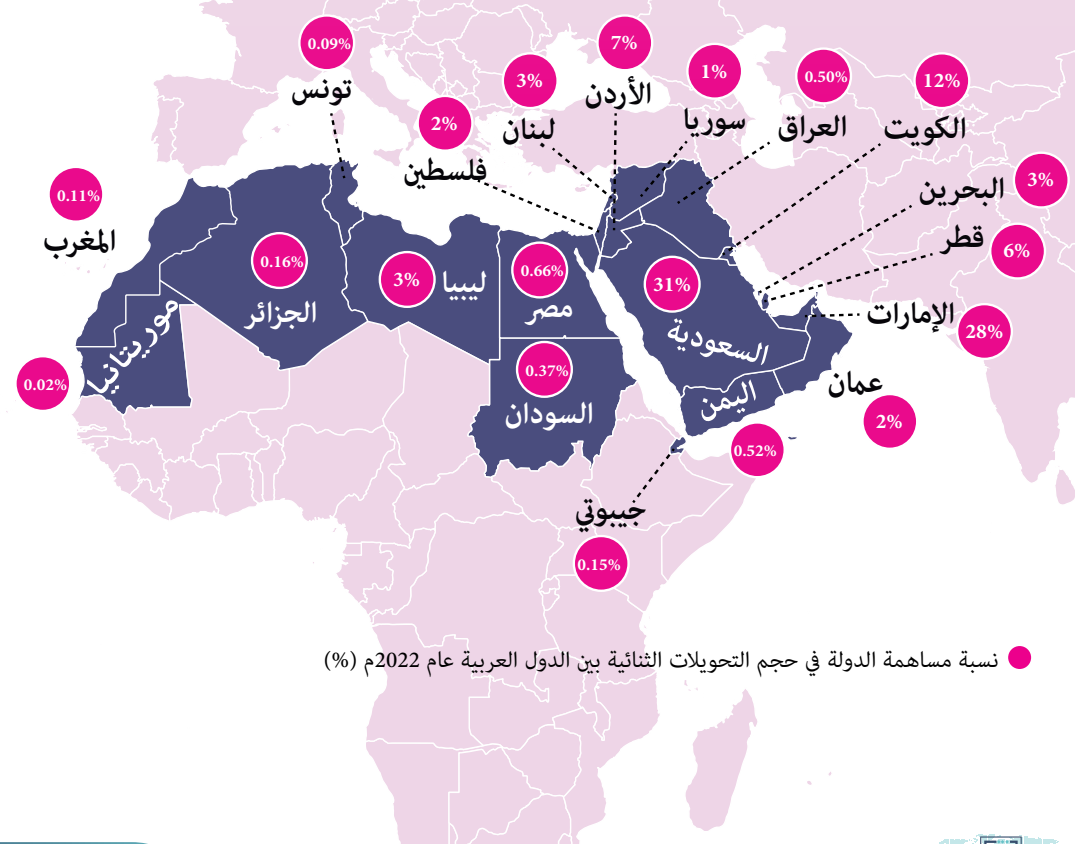
6- التحويلات الشخصية المالية العربية الثنائية عام 2022

بلغ عدد الدول العربية التي صدرت تحويلات شخصية مالية ثنائية في عام 2022 نحو 20 دولة، أي جميع الدول العربية باستثناء كل من جزر القمر والصومال، ولقد تجاوز إجمالي قيمة هذه التحويلات 35,7 مليار دولار، وهو ما يعادل 54% من إجمالي التحويلات الشخصية المالية الصادرة إلى الدول العربية خلال العام نفسه، ويمثل 97% من إجمالي التحويلات الصادرة من دول منظمة التعاون الإسلامي إلى الدول العربية في الفترة ذاتها.

نسب المساهمة الدولية في التحويلات الواردة إلى الدول العربية عام 2022م

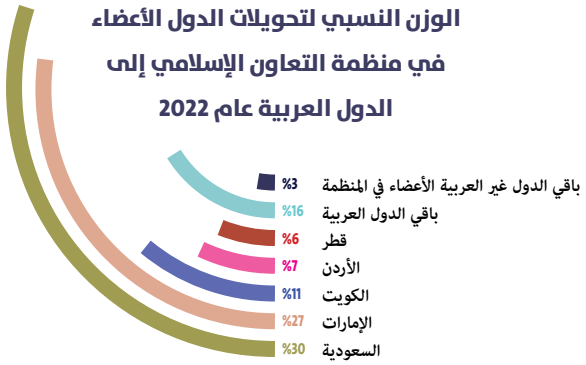


نسبة التحويلات الواردة من الدول غير الأعضاء في المنظمة 44%
نسبة التحويلات الواردة من الدول غير العربية الأعضاء في المنظمة 2%
نسبة التحويلات الثنائية الواردة من الدول العربية 54%



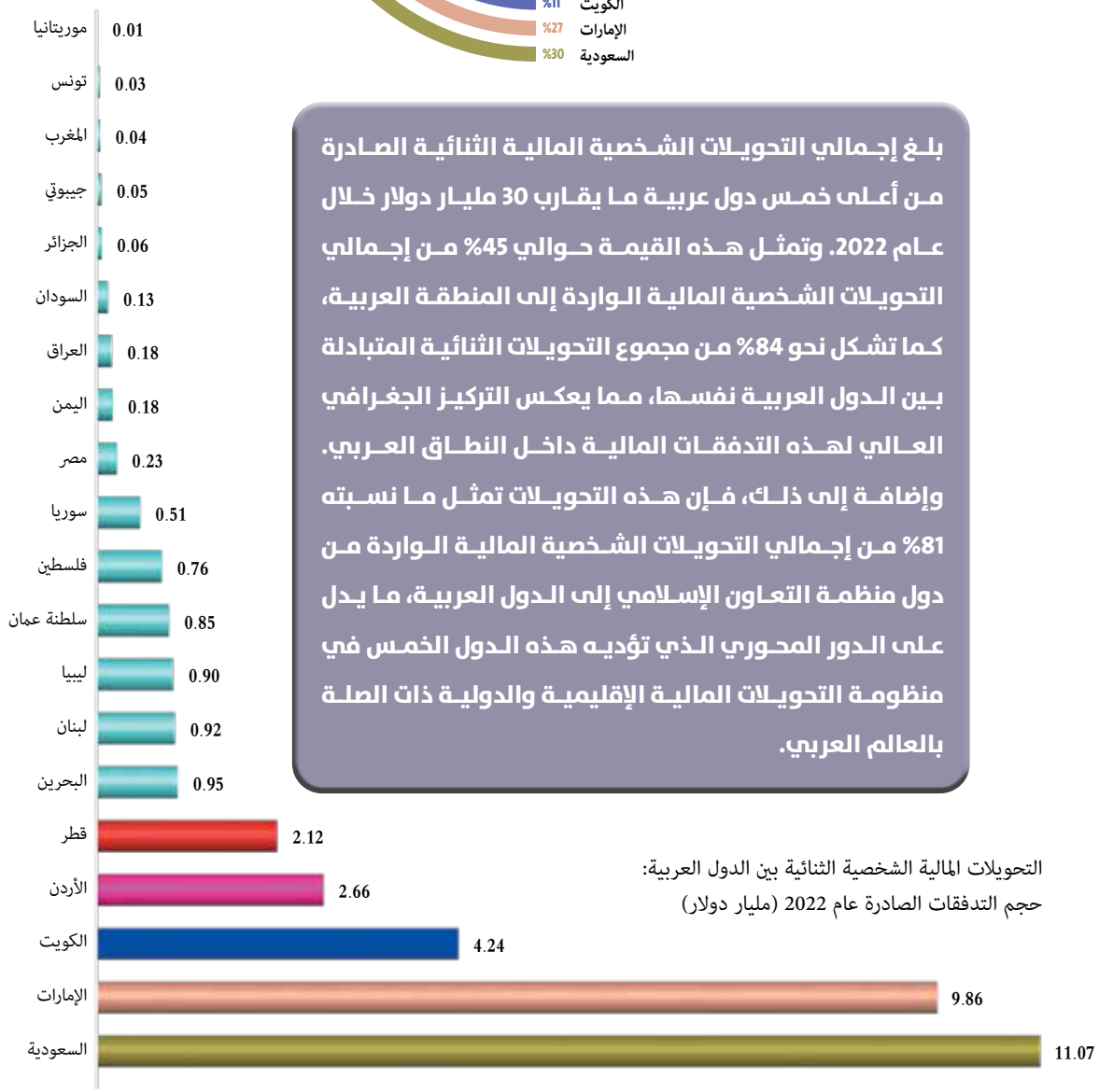
نسبة مساهمة الدولة في حجم التحويلات الثنائية بين الدول العربية عام 2022م (%)

الوزن النسبي لتحويلات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الدول العربية عام 2022



بلغ إجمالي التحويلات الشخصية المالية الثنائية الصادرة من أعلى خمس دول عربية ما يقارب 30 مليار دولار خلال عام 2022. وتمثل هذه القيمة حوالي 45% من إجمالي التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى المنطقة العربية، كما تشكل نحو 84% من مجموع التحويلات الثنائية المتبادلة بين الدول العربية نفسها، مما يعكس التركيز الجغرافي العالي لهذه التدفقات المالية داخل النطاق العربي. وإضافة إلى ذلك، فإن هذه التحويلات تمثل ما نسبته 81% من إجمالي التحويلات الشخصية المالية الواردة من دول منظمة التعاون الإسلامي إلى الدول العربية، ما يدل على الدور المحوري الذي تؤديه هذه الدول الخمس في منظومة التحويلات المالية الإقليمية والدولية ذات الصلة بالعالم العربي.

التحويلات المالية الشخصية الثنائية بين الدول العربية:
حجم التدفقات الصادرة عام 2022 (مليار دولار)



ثانيًا: تحليل كلي لحجم التحويلات الشخصية الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة [2017 /2023]

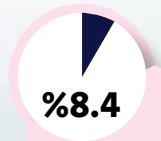


تجاوز إجمالي التحويلات الشخصية الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2023 نحو 442,8 مليار دولار أمريكي، ما يعكس أهمية هذه التحويلات كمصدر مستمر للدخل الخارجي في المنطقة. وقد تجاوزت قيمة التحويلات 55 مليار دولار في عام 2017، وشهدت نموًا تدريجيًا لتصل إلى ذروتها في عام 2021 بنحو 72 مليار دولار.

إلا أن هذا الاتجاه التصاعدي لم يستمر، حيث انخفضت التحويلات إلى 69 مليار دولار في عام 2022، وتواصل التراجع خلال عام 2023 لتسجل نحو 65 مليار دولار، ما يشير إلى تحوّلات محتملة في أنماط الهجرة، أو في الظروف الاقتصادية للدول المصدّرة والمستقبِلة للتحويلات.



بلغت نسبة التحويلات الشخصية الواردة للدول العربية 36.9% من إجمالي حجم التحويلات الواردة لدول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 2017-2023



بلغت نسبة التحويلات الشخصية الواردة للدول العربية 8.4% من حجم التحويلات الواردة عالميًا خلال الفترة 2017-2023

أكبر خمس دول عربية في حجم التحويلات الشخصية الواردة (2017/ 2023م)

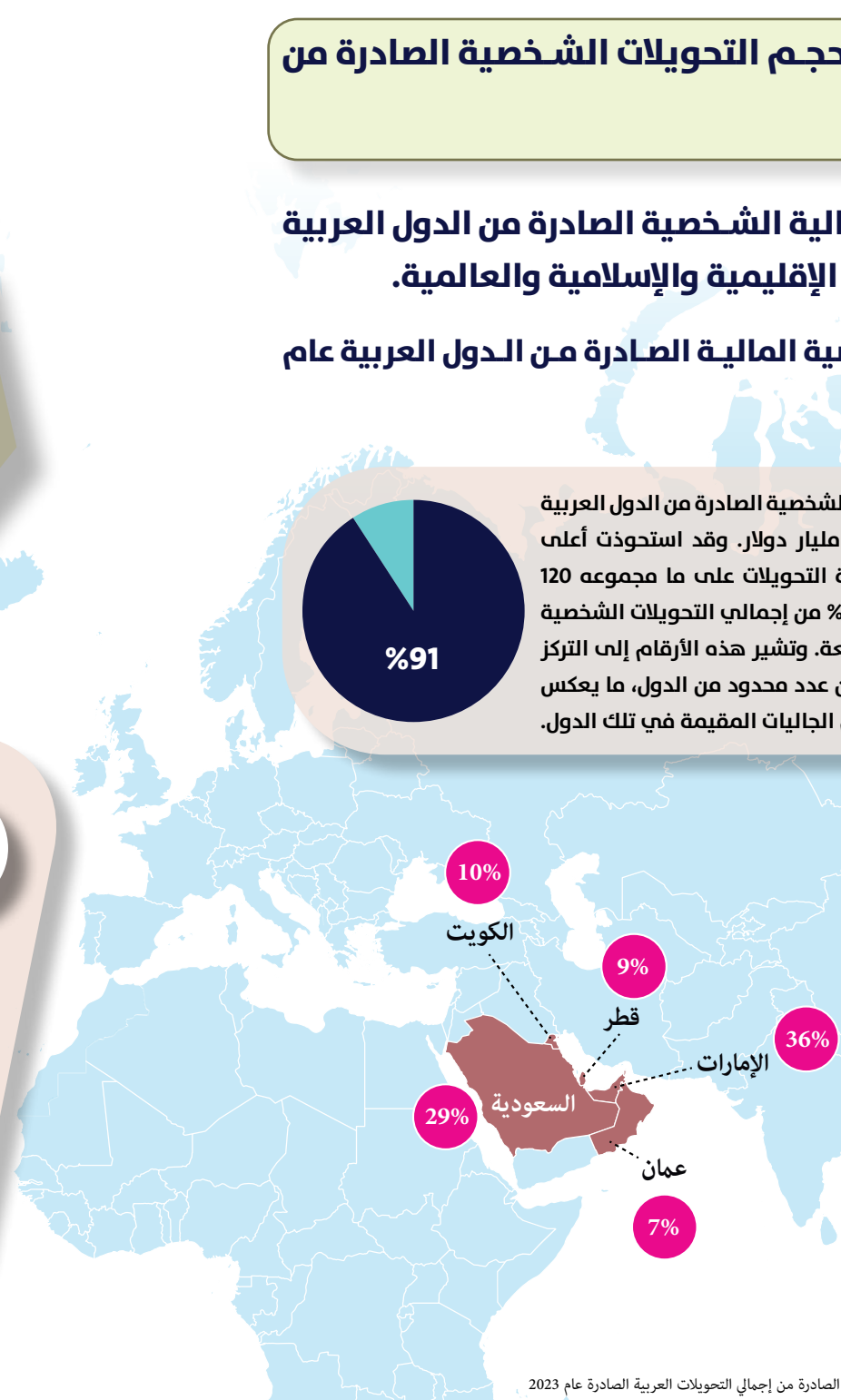


المحور الثاني: تحليل حجم التحويلات الشخصية الصادرة من الدول العربية.

أولًا: حجم التحويلات المالية الشخصية الصادرة من الدول العربية عام 2023 واتجاهاتها الإقليمية والإسلامية والعالمية.

1- حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدول العربية عام 2023م

بلغ إجمالي التحويلات الشخصية الشخصية الصادرة من الدول العربية خلال عام 2023 ما يزيد عن 131 مليار دولار. وقد استحوذت أعلى خمس دول عربية من حيث قيمة التحويلات على ما مجموعه 120 مليار دولار، وهو ما يمثل نحو 91% من إجمالي التحويلات الشخصية الصادرة من الدول العربية مجتمعة. وتشير هذه الأرقام إلى التركز الكبير في مصادر التحويلات ضمن عدد محدود من الدول، ما يعكس تفاوت القدرات الاقتصادية وحجم الجاليات المقيمة في تلك الدول.

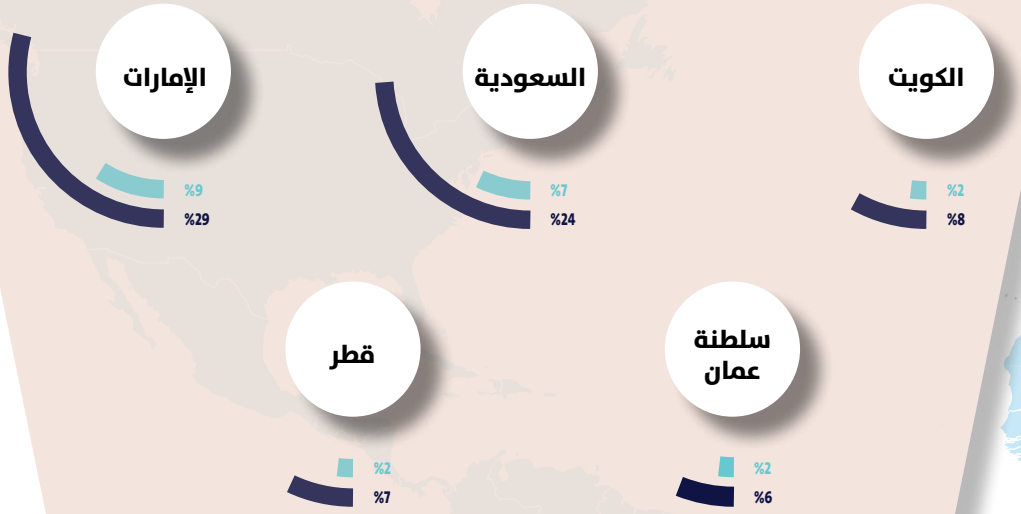




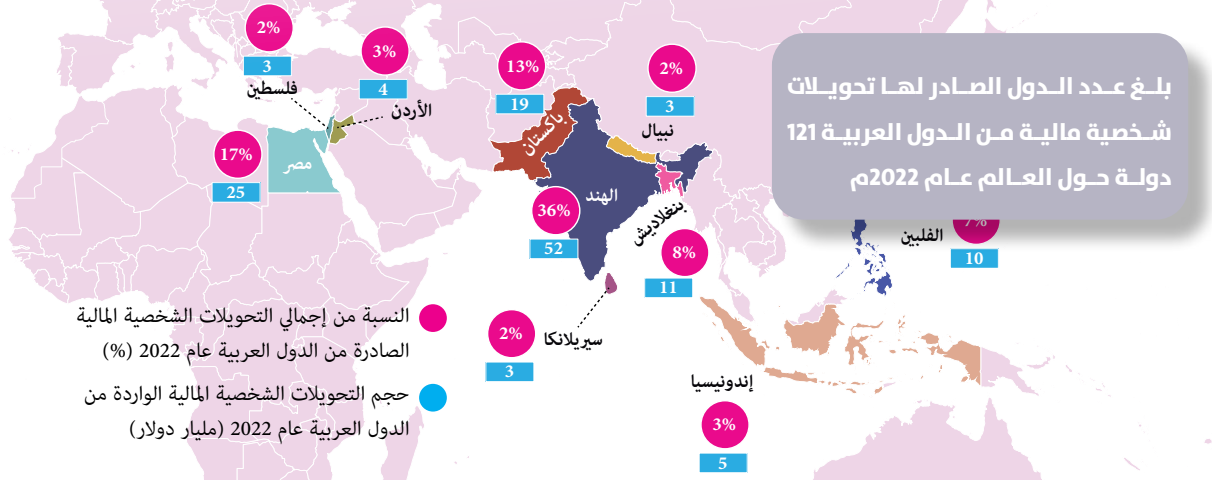
شكّلت التحويلات المالية الشخصية الصادرة من أعلى خمس دول عربية ما نسبته 23% من إجمالي التحويلات الشخصية الصادرة على المستوى العالمي خلال عام 2023



مثّلت التحويلات المالية الشخصية الصادرة من أعلى خمس دول عربية ما نسبته 74% من إجمالي التحويلات المالية الشخصية الصادرة عن دول منظمة التعاون الإسلامي خلال عام 2023

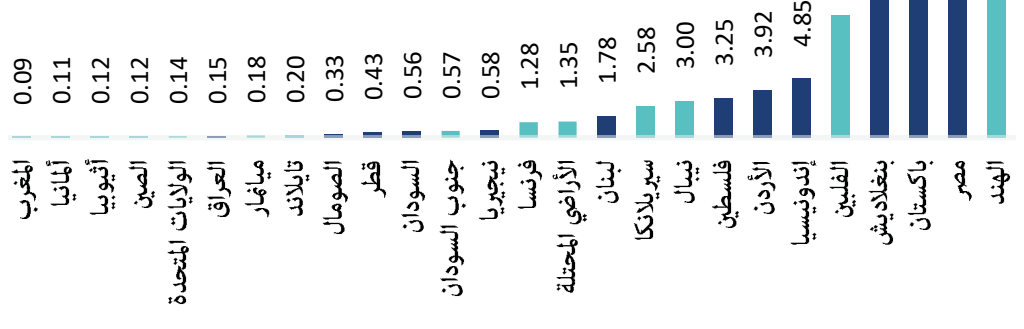


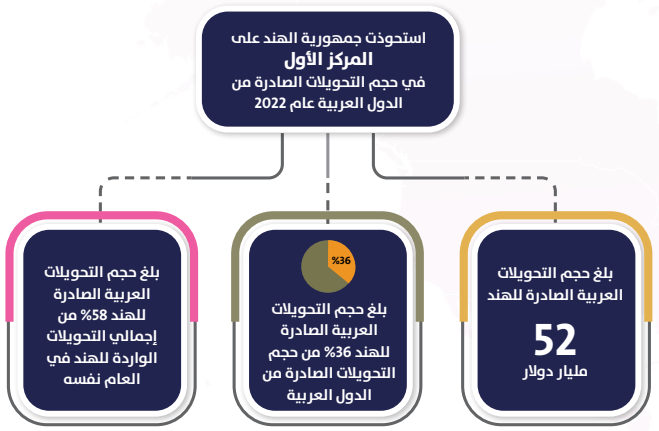
2- الاتجاهات العالمية للتحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدول العربية عام 2022م

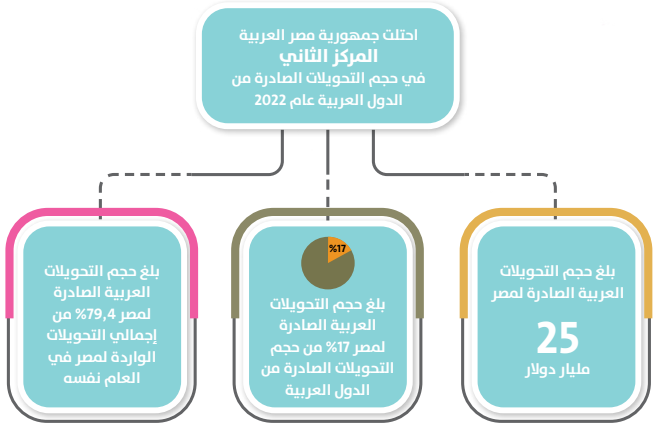


أكبر عشر دول متلقية للتحويلات الشخصية المالية الصادرة من مجموع الدول العربية عام 2022

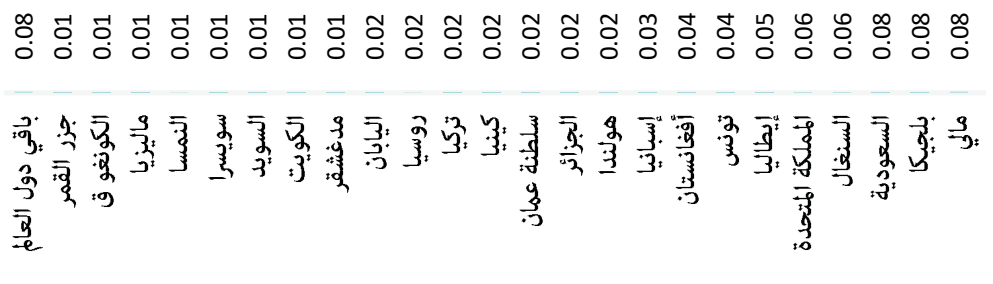
بلغ إجمالي التحويلات الشخصية المالية المتدفقة إلى أعلى عشر دول مستقبِلة للتحويلات الصادرة من الدول العربية خلال عام 2022 نحو 135,7 مليار دولار، وهو ما يمثل ما نسبته 94% من إجمالي التحويلات الشخصية الصادرة عن الدول العربية في العام ذاته. وتعكس هذه النسبة العالية التركز الجغرافي الكبير لهذه التدفقات المالية في عدد محدود من الدول المستقبِلة.



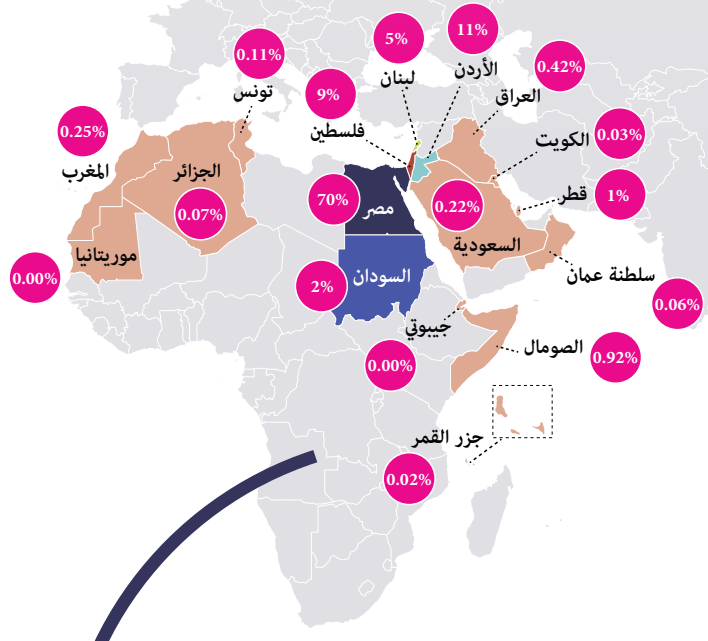








3- الاتجاهات الثنائية للتحويلات الشخصية المالية الصادرة بين الدول العربية عام 2022م



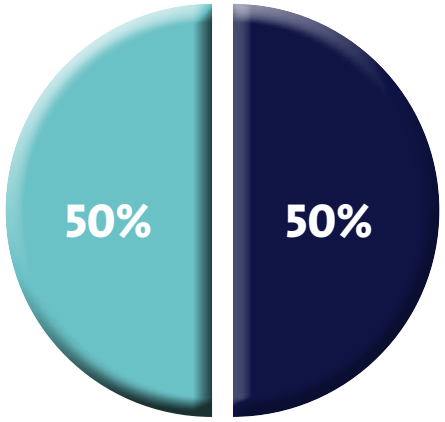


بلغ إجمالي التحويلات الشخصية المالية الثنائية الصادرة من الدول العربية إلى أعلى خمس دول عربية مستقبِلة نحو 34.54 مليار دولار خلال عام 2022، وهو ما يمثل 24% من إجمالي التحويلات الشخصية الصادرة من الدول العربية في العام ذاته، كما تعادل هذه القيمة نحو 97% من إجمالي التحويلات المالية الثنائية المتبادلة بين الدول العربية.

النسبة من إجمالي حجم التحويلات الثنائية الصادرة بين الدول العربية عام 2022%

4- الاتجاهات الثنائية للتحويلات الشخصية المالية بين الدول العربية ودول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2022

استقبلت 24 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحويلات شخصية مالية صادرة من الدول العربية خلال عام 2022، بإجمالي تجاوز 72.4 مليار دولار أمريكي. ويمثل هذا المبلغ ما يقارب 50% من إجمالي التحويلات المالية الشخصية الصادرة عن مجموع الدول العربية في العام نفسه، وهو ما يعكس عمق الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الدول العربية ودول المنظمة، إضافةً إلى أهمية هذه التدفقات في دعم الاقتصادات المستقبِلة ضمن إطار التعاون الإسلامي.



نسبة التحويلات العربية الصادرة للدول الأعضاء في المنظمة من إجمالي التحويلات العربية الصادرة عام 2022

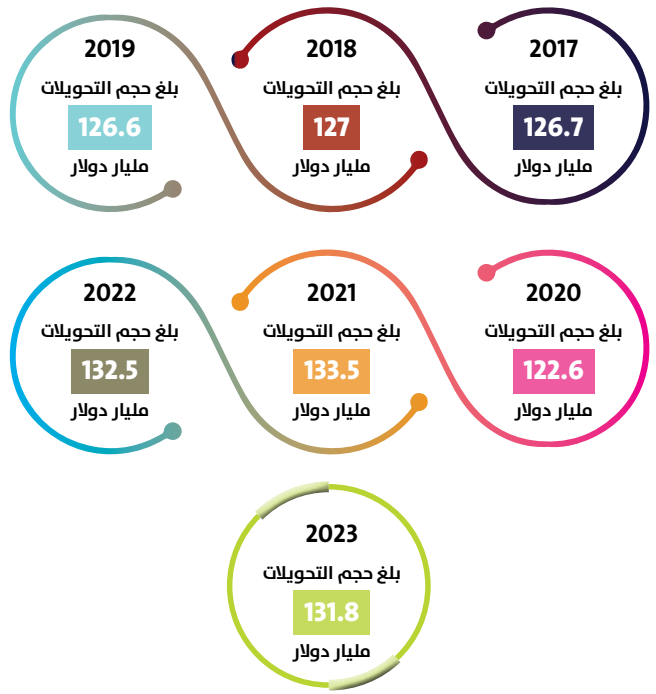
نسبة التحويلات العربية الصادرة للدول غير الأعضاء في المنظمة من إجمالي التحويلات العربية الصادرة عام 2022



بلغ حجم التحويلات الشخصية المالية الثنائية الصادرة بين الدول العربية نحو 35.7 مليار دولار خلال عام 2022، ما يشكل ما نسبته 24.7% من إجمالي التحويلات المالية الشخصية الصادرة عن مجموع الدول العربية في العام ذاته.

ثانيًا: تحليل كلي لحجم التحويلات الشخصية الصادرة من الدول العربية خلال الفترة [2017 /2023]

تجاوز إجمالي قيمة التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الدول العربية خلال الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2023 حاجز 900 مليار دولار. ويعكس هذا الرقم الضخم الأهمية المتزايدة لهذه التحويلات في الدورة الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، كما يبرز دور الدول العربية كمصادر رئيسة للتدفقات المالية الخارجية، سواء في إطار العلاقات الثنائية أو في سياق التعاون مع الدول النامية والمجاورة.





أكبر خمس دول عربية في حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة خلال الفترة 2017-2023

خلال الفترة الممتدة من عام 2017 حتى عام 2023، بلغ إجمالي التحويلات الشخصية المالية الصادرة من أعلى خمس دول عربية ما يقارب 835 مليار دولار، وهو ما يعادل نحو 93% من إجمالي التحويلات الشخصية الصادرة من الدول العربية مجتمعة خلال الفترة.

وتُبرز هذه النسبة المرتفعة التركز الكبير في مصادر التحويلات داخل عدد محدود من الدول العربية.



النسبة من حجم التحويلات الصادرة من الدول العربية (%)

الْفَصْلُ الرَّابِعُ

رَصْدُ وَتَحْلِيلُ وَاقِعِ التَّحْوِيلَاتِ الشَّخْصِيَّةِ الْمَالِيَّةِ فِي دُوَلٍ مُخْتَارَةٍ مِنْ مُنَظَّمَةِ التَّعَاوُنِ الْإِسْلَامِيِّ



مقدمة

يتناول هذا الفصل رصدًا وتحليلًا لواقع التحويلات الشخصية الواردة والصادرة في عدد من الدول المختارة من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، وذلك ضمن إطار منهجي يهدف إلى إبراز الخصائص الجغرافية والاقتصادية لهذه التدفقات المالية، وتفسير أنماطها عبر مؤشرات كمية وتحليل نوعي.

فعلى صعيد التحويلات الواردة، تم اختيار سبع دول أعضاء شملت: جمهورية مصر العربية، وجمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية بنغلاديش الشعبية، وجمهورية نيجيريا الاتحادية، والمملكة المغربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التركية، وذلك وفقًا لمعيارين أساسين:

أولًا: تم اختيار الدول الأربع الأولى (مصر، باكستان، بنغلاديش، نيجيريا) بوصفها الدول الأعلى من حيث حجم التحويلات الواردة بين أعضاء المنظمة.

ثانيًا: شمل التحليل أعلى دولتين عربيتين من حيث حجم التحويلات الشخصية بعد جمهورية مصر العربية، وهما: المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية، بهدف تسليط الضوء على اتجاهات التحويلات في الإقليم العربي.

ثالثًا: إدراج الجمهورية التركية بوصفها حالة تمثّل البعد الأوروبي ضمن منظومة منظمة التعاون الإسلامي.

أما على صعيد التحويلات الصادرة، فقد ركّز التحليل على ثلاث دول إسلامية بارزة تُعد من أهم مصادر التحويلات الشخصية في العالم، وهي: الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، لما لها من دور محوري في تشغيل العمالة الوافدة، وتشكيل جزء كبير من تدفقات التحويلات إلى الدول المستقبِلة.

يرتكز هذا التحليل على تتبّع تطور حجم التحويلات الشخصية ومعدلات نموها، وربطها بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسة في كل دولة مشمولة بالدراسة، إلى جانب تحديد مصادر التحويلات الواردة (الدول المرسِلة) واتجاهات التحويلات الصادرة (الدول المستقبِلة)، بما يتيح بناء تصور متكامل لخرائط تدفقات التحويلات داخل منظومة منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من خلال المحورين التاليين:

المحور الأول

رصد وتحليل واقع التحويلات الشخصية الواردة إلى دول مختارة من منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة (2000/ 2024م)

مقدمة:

يتناول هذا المحور رصدًا وتحليلاً لواقع التحويلات الشخصية الواردة إلى دول مختارة من دول منظمة التعاون الإسلامي؛ وهي: "جمهورية مصر العربية - جمهورية باكستان الإسلامية - جمهورية بنغلاديش الشعبية - جمهورية نيجيريا الاتحادية - المملكة المغربية - المملكة الأردنية الهاشمية - الجمهورية التركية.

ولقد تم استعراض التحويلات الشخصية خلال الفترة (2000/2024م) لكل دولة على حدة، عن طريق استعراض التحويلات الواردة، والتحويلات الصادرة، مع التطرق لعلاقة التحويلات ببعض المؤشرات الهامة؛ كالناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي صادرات وواردات السلع والخدمات، وذلك عبر خمسة محاور فرعية:

الأول: حجم التحويلات الواردة للدولة: وقد جرى تناول هذا المحور من خلال المعياريين الآتيين:

1- بيان حجم التحويلات الواردة للدولة خلال فترة الدراسة.

2- بيان المعدل السنوي لنمو التحويلات الواردة.

الثاني: موقع الدولة من التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا: وقد تم تناول هذا المحور من خلال:

1- استعراض ترتيب الدولة في حجم التحويلات الواردة عالميًّا.

2- بيان نسبة التحويلات الواردة للدولة من حجم التحويلات العالمية الواردة.

الثالث: موقع التحويلات الشخصية الواردة للدولة من التحويلات الواردة لدول المنظمة: تم تناول هذا المحور من خلال:

1- استعراض ترتيب الدولة في حجم التحويلات الواردة إلى مجموع دول المنظمة.

2- بيان نسبة التحويلات الواردة للدولة من حجم التحويلات الواردة إلى مجموع دول المنظمة.

الرابع: حجم التحويلات الشخصية الواردة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات: وقد جرى تناول هذا المحور من خلال المؤشرات التالية:

1- بيان نسبة التحويلات الواردة إلى الدولة من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

2- بيان نسبة التحويلات الواردة إلى الدولة من إجمالي حجم صادراتها من السلع والخدمات.

3- بيان نسبة التحويلات الواردة إلى الدولة من إجمالي حجم وارداتها من السلع والخدمات.

الخامس: حجم التحويلات الشخصية الصادرة من الدولة: وقد تم تناول هذا المحور من خلال المؤشرين التاليين:

1- بيان حجم التحويلات الصادرة للدولة خلال فترة الدراسة.

2- بيان المعدل السنوي لنمو التحويلات الصادرة.



أولًا: التحويلات الشخصية المالية بجمهورية مصر العربية

تمُثّل التحويلات المالية الشخصية الواردة مصدرًا ذا أهمية استراتيجية لجمهورية مصر العربية، لما لها من دور بارز في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الاحتياطيات من النقد الأجنبي. ويمكن إبراز هذه الأهمية من خلال المؤشرات التالية:

تشير بيانات التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى مصر خلال الفترة من 2000 حتى 2024 إلى مسار تصاعدي ملحوظ يعكس دور هذه التحويلات كمورد أساسي للعملة الأجنبية وعامل دعم للاقتصاد المصري. فقد بدأت التحويلات بحجم بلغ نحو 2,9 مليار دولار في مطلع الألفية، ثم شهدت زيادة تدريجية حتى عام 2004، قبل أن تقفز بشكل لافت اعتبارًا من 2005 لتتجاوز 5 مليارات دولار، ثم واصلت الارتفاع رغم بعض التذبذبات، متأثرة بالأحداث الاقتصادية والسياسية العالمية والإقليمية، وصولًا إلى ذروتها في عام 2021 بحجم تجاوز 31 مليار دولار، مدعومًا بارتفاع أعداد المصريين العاملين بالخارج. ومع ذلك، لوحظ تراجع تدريجي بعد 2021 ليبلغ حجم التحويلات نحو 19,5 مليار دولار عام 2023 أعقبه ارتفاع عام 2024 وبلغت التحويلات نحو 21,9 مليار دولار، وهو ما قد يرتبط بعوامل خارجية مثل الأوضاع الاقتصادية العالمية وتقلبات أسواق العمل في دول المقصد. تعكس هذه الأرقام الأهمية الاستراتيجية للتحويلات كرافد مستدام للنقد الأجنبي، وتبرز الحاجة إلى سياسات توظيفها بفعالية لدعم ميزان المدفوعات وتحفيز الاستثمار والإنتاج المحلي.

1- حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى مصر خلال الفترة (2000-2024م):

بلغ حجم التحويلات الشخصية الواردة خلال الفترة

377

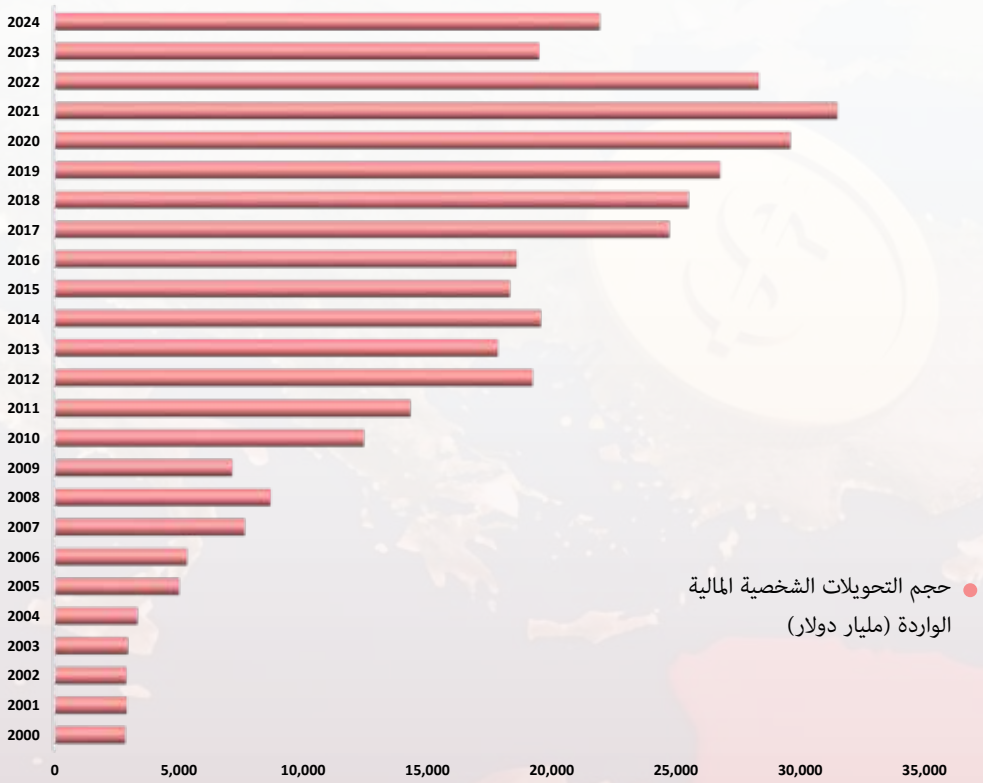
مليار دولار،

بمتوسط قدره

15

مليار دولار

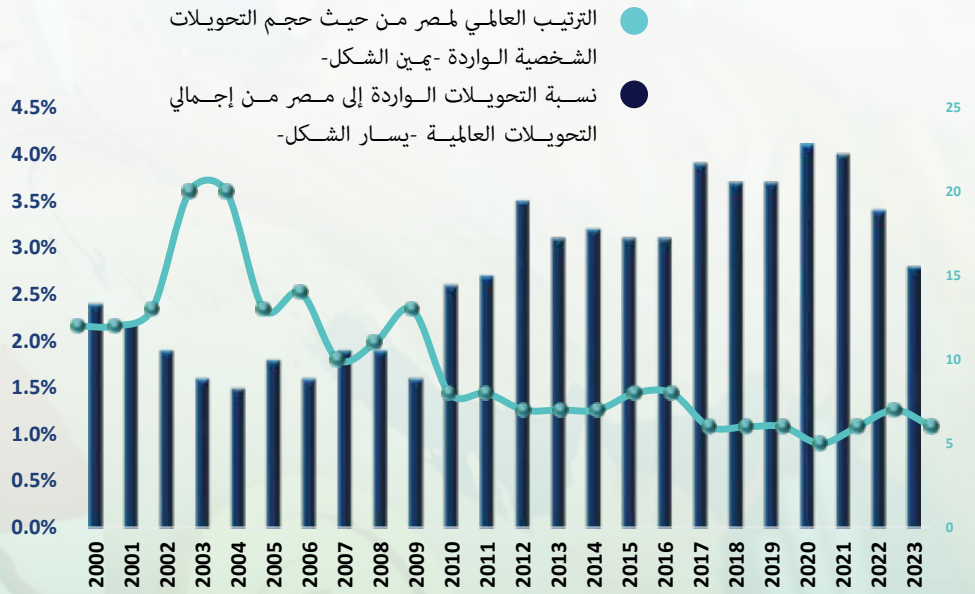
سنويًّا.



2- موقع مصر من التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا خلال الفترة (2023/2000):

يُظهر ترتيب مصر ضمن قائمة أكبر الدول عالميًا في استقبال التحويلات الشخصية المالية خلال الفترة من 2000 إلى 2023 مكانتها المستقرة والمتقدمة كمستقبل رئيسي للتحويلات من الخارج، إذ تراوحت بين المركز 12 عالميًا في بداية الألفية وصعدت تدريجيًا لتستقر بين المراكز العشرة الأولى منذ عام 2007 تقريبًا، وصولًا إلى المركز الخامس عالميًا في 2020 في ذروة تدفق التحويلات. ويعكس هذا الترتيب أهمية العمالة المصرية في الخارج كأحد دعائم الاقتصاد الوطني، فضلًا عن اعتماد شريحة واسعة من الأسر المصرية على هذه التحويلات كمصدر دخل رئيسي. كما يشير هذا المؤشر إلى استمرار الثقة في مصر كمستقبل آمن للتحويلات رغم التحديات الإقليمية والعالمية، ويبرز ضرورة تبني سياسات تعظم استفادة الاقتصاد المحلي من هذه الموارد عبر استثمارها في قطاعات إنتاجية تقلل من الاعتماد على التدفقات النقدية الخارجية مستقبلًا.

6 احتلت مصر المركز السادس عالميًّا في حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة خلال آخر عشر سنوات (2023/2014م) بحجم تحويلات تجاوز 247 مليار دولار؛ بنسبة 3% من حجم التحويلات الواردة عالميًّا خلال الفترة. **%3**

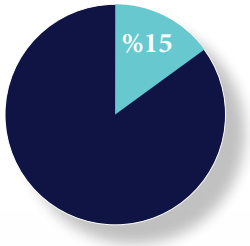


3- موقع التحويلات الشخصية الواردة لمصر من التحويلات الواردة لدول المنظمة:

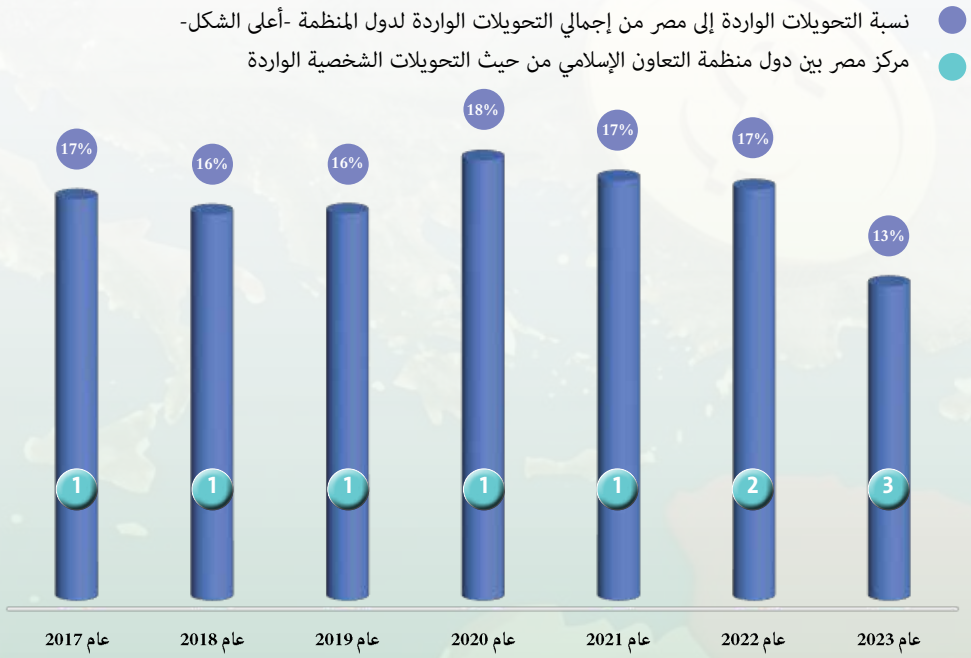
3-1

تأرجح موقع جمهورية مصر العربية بين المركزين الأول والثالث ضمن قائمة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة، وذلك خلال الفترة من 2017 إلى 2023م، حيث سجلت متوسط مساهمة تراوحت بين 13% و 17% من إجمالي التحويلات الواردة إلى دول المنظمة.

%17-13



احتلت مصر المركز الأول إسلاميًّا في حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة خلال آخر عشر سنوات (2023/2014م)؛ بحجم تحويلات تجاوز 247 مليار دولار؛ بنسبة 15% من حجم التحويلات الواردة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة.

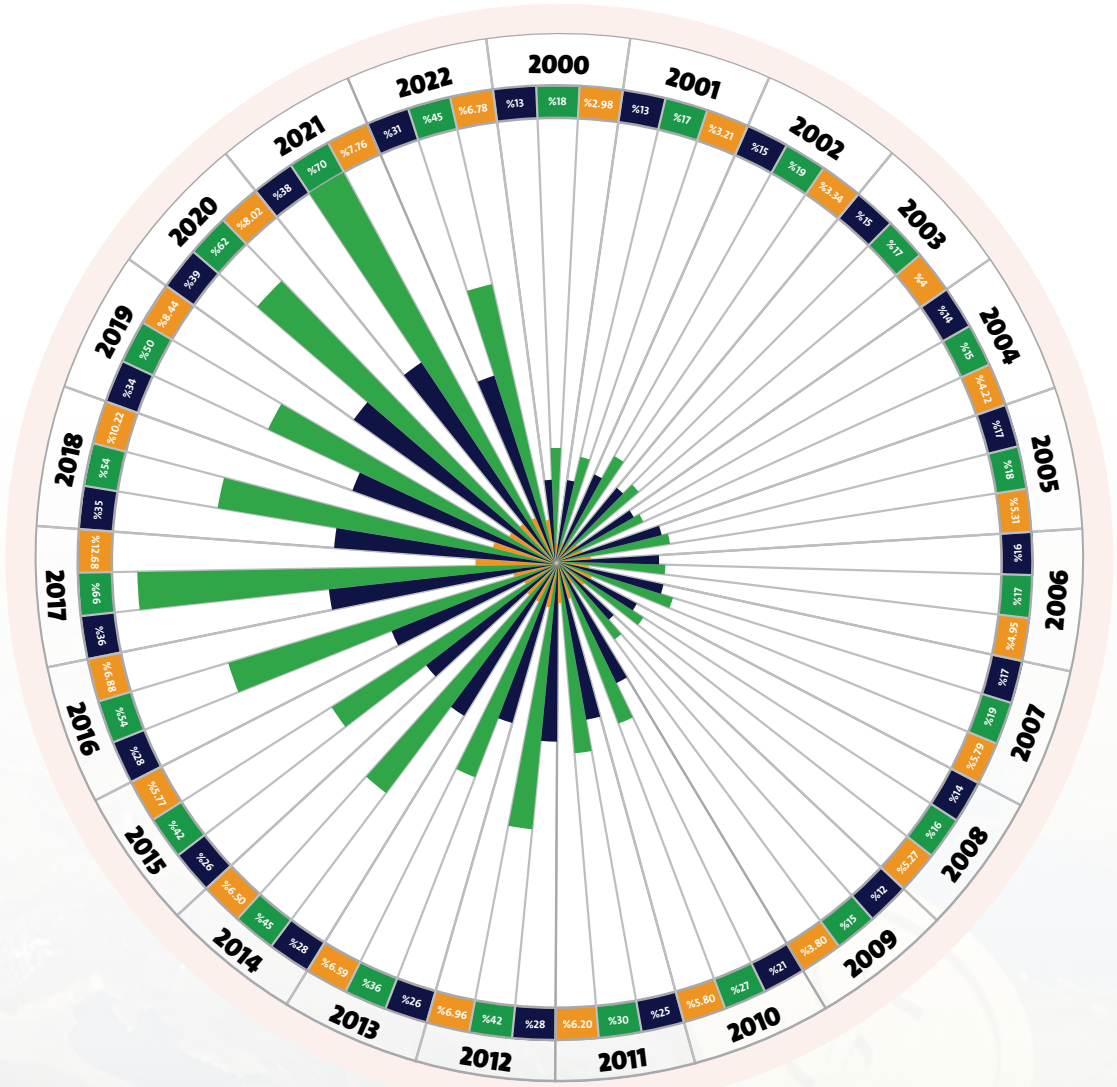


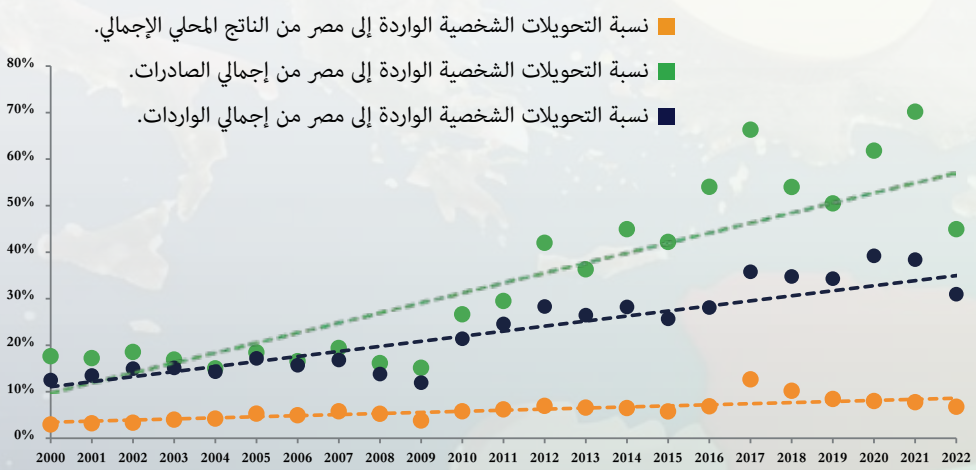
4- حجم التحويلات الشخصية الواردة لمصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات خلال الفترة (2022/2000م)

شهدت التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى مصر تطورًا لافتًا منذ مطلع الألفية الثالثة، حيث استقرت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بين 3% و5% خلال الفترة 2000–2006، مما عكس دورًا داعمًا محدودًا آنذاك. غير أن هذه النسبة بدأت في الارتفاع منذ 2007، وبلغت ذروتها في 2017 عند مستوى 13%، مما مثّل تحوّلًا هيكليًا في بنية الاقتصاد، إذ أصبحت التحويلات مصدرًا رئيسًا للنقد الأجنبي وأحد مكونات الناتج المحلي.

في المقابل، شهدت الفترة من 2018 حتى 2023 تراجعًا تدريجيًا في النسبة، لتصل إلى 6%، وهو ما يُعزى إما إلى تباطؤ نمو التحويلات أو إلى تسارع النمو الاقتصادي. كما ارتفعت نسبة التحويلات إلى الصادرات من 15–19% خلال العقد الأول من القرن الحالي إلى ذروة بلغت 70% في عام 2021، قبل أن تنخفض إلى 34% بحلول 2023، مما يعكس تحسنًا نسبيًا في الصادرات أو تباطؤ نمو التحويلات. وبالمثل، ارتفعت نسبة التحويلات إلى الواردات إلى 39% في 2020، ثم انخفضت إلى 23% في 2023، ما يشير إلى تراجع نسبي في دورها التمويلي.

تشير هذه الاتجاهات إلى أن التحويلات لعبت دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد المصري، خاصة خلال فترات الأزمات، ومن ثم، تبرز ضرورة تبنّي سياسات متوازنة تعزز استدامة التحويلات، وتدفع في الوقت ذاته نحو توسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، بما يدعم النمو المستدام ويقلّل من الاعتماد على الموارد الخارجية غير المستقرة.





لقد بلغت التحويلات الشخصية الواردة إلى مصر خلال الفترة نسبة

%5

من ناتجها المحلي الإجمالي

كما بلغت نسبة

%38

من إجمالي صادراتها من السلع والخدمات

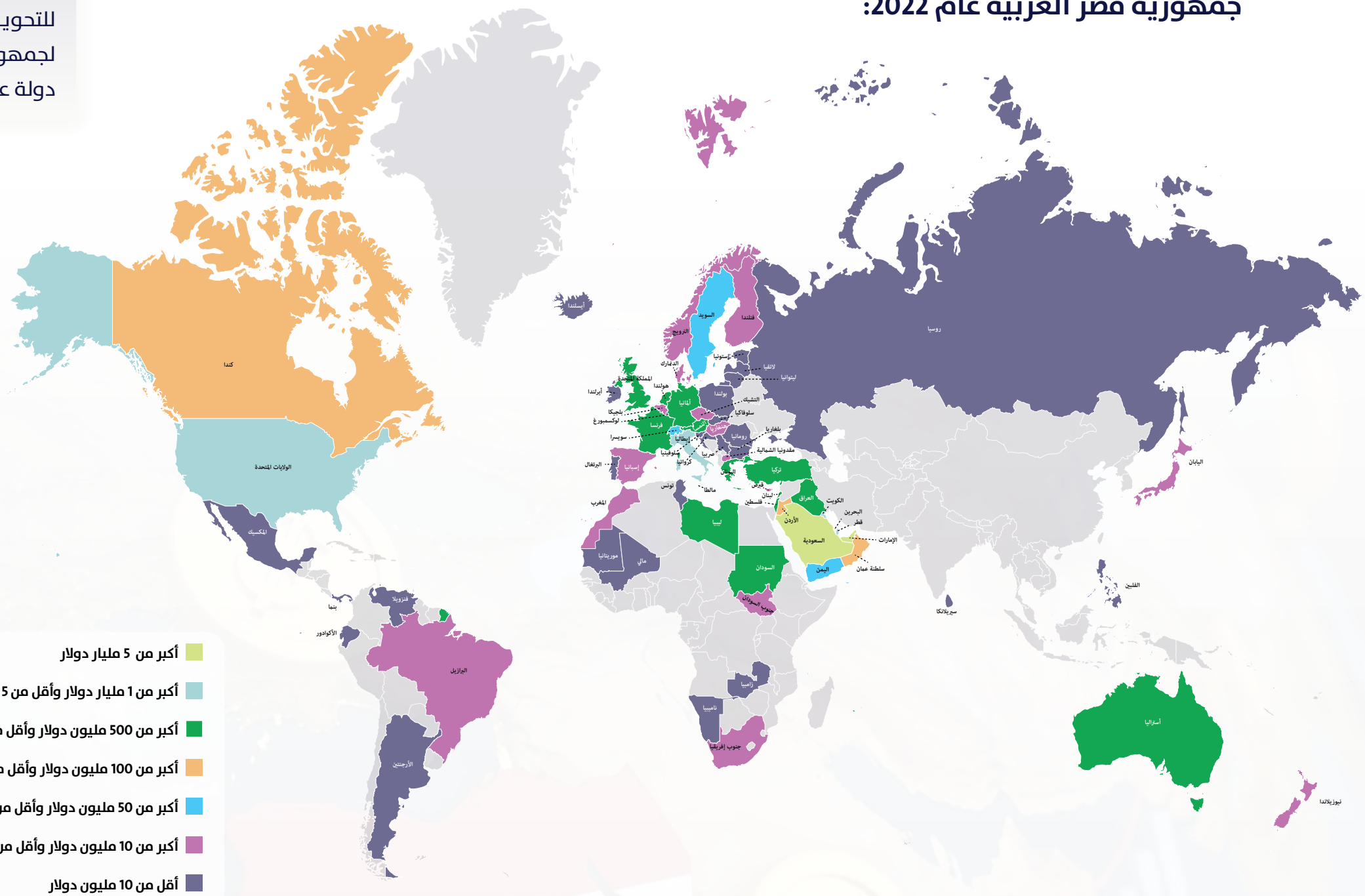
وبلغت نسبة

%27

من إجمالي وارداتها من السلع والخدمات

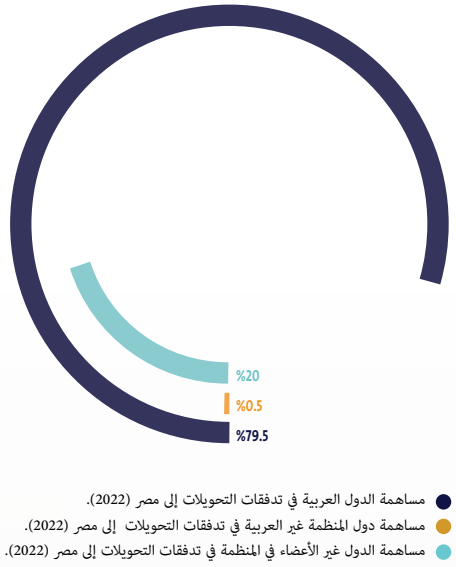
5- تحليل لمصادر التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى جمهورية مصر العربية عام 2022:

بلغ عدد الدول المصدرة للتحويلات الشخصية المالية لجمهورية مصر العربية 70 دولة عام 2022م



- أكبر من 5 مليار دولار
- أكبر من 1 مليار دولار وأقل من 5 مليار دولار
- أكبر من 500 مليون دولار وأقل من 1 مليار دولار
- أكبر من 100 مليون دولار وأقل من 500 مليون دولار
- أكبر من 50 مليون دولار وأقل من 100 مليون دولار
- أكبر من 10 مليون دولار وأقل من 50 مليون دولار
- أقل من 10 مليون دولار

بلغ إجمالي التحويلات المالية الشخصية الواردة إلى جمهورية مصر العربية من أعلى عشر دول مصدّرة للتحويلات نحو 27.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2022م، وهو ما يمثل نحو 87.3% من إجمالي التحويلات الشخصية الواردة لمصر في ذلك العام. وتُعد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من أبرز هذه الدول، حيث تجاوزت التحويلات الواردة منهما معًا 16 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 52% من إجمالي التحويلات الشخصية الواردة إلى مصر، وهو ما يعكس الاعتماد الكبير على تحويلات المصريين العاملين في دول الخليج كمصدر أساسي للنقد الأجنبي.



بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي صدرت منها تحويلات مالية شخصية إلى جمهورية مصر العربية خلال العام محل الدراسة 18 دولة، بإجمالي تحويلات تجاوز 25 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل أكثر من 80% من إجمالي التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى مصر خلال نفس الفترة.



بلغ عدد الدول العربية الوارد منها تحويلات شخصية مالية إلى جمهورية مصر العربية 16 دولة؛

16 دولة

وذلك بحجم تحويلات تعدت 25 مليار دولار؛

25 مليارًا

بنسبة تخطت 99% من حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى مصر من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

%99

وبنسبة 79.5% من إجمالي التحويلات الواردة إلى مصر.

%79.5



6- تحليل حجم التحويلات الشخصية الصادرة من مصر خلال الفترة (2000-2022م):

- بلغ حجم التحويلات الشخصية الصادرة مبلغ 6.15 مليار دولار، بمتوسط قدره 0.27 مليار دولار سنويًّا خلال الفترة (2022/2000م).
- بلغ عدد دول العالم الصادر لها تحويلات من جمهورية مصر العربية 114 دولة عام 2022م؛ بحجم تحويلات 497 مليون دولار، من بينها 77 دولة لم يتجاوز حجم التحويلات الصادرة لها من مصر مليون دولار أمريكي.
- بلغ عدد دول منظمة التعاون الإسلامي الصادر لها تحويلات من جمهورية مصر العربية 47 دولة عام 2022م بحجم تحويلات 257 مليون دولار؛ بنسبة 52% من حجم التحويلات الصادرة من مصر في نفس العام.
- بلغ عدد الدول العربية الصادر لها تحويلات من جمهورية مصر العربية 16 دولة عام 2022م بحجم تحويلات 235 مليون دولار؛ بنسبة 47% من إجمالي حجم التحويلات الصادرة من مصر في نفس العام، وبنسبة 91% من حجم التحويلات الصادرة من مصر لدول منظمة التعاون الإسلامي.





التحويلات المصرية إلى الدول العربية كنسبة من إجمالي التحويلات المصرية الصادرة (2022)

التحويلات المصرية إلى دول المنظمة غير العربية كنسبة من إجمالي التحويلات المصرية الصادرة (2022)

التحويلات المصرية إلى الدول غير الأعضاء في المنظمة كنسبة من إجمالي التحويلات المصرية الصادرة (2022)

بلغ حجم التحويلات المالية الشخصية الصادرة من مصر إلى أعلى عشر دول مستقبلة خلال عام 2022م نحو 235 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 48% من إجمالي التحويلات الصادرة عن مصر في ذلك العام، وقد تصدّرت دولة فلسطين قائمة الدول المستقبِلة، حيث بلغت قيمة التحويلات الصادرة إليها حوالي 114.4 مليون دولار، بما يعادل 23% من إجمالي التحويلات الصادرة من مصر.





ثانيًا: التحويلات الشخصية المالية بجمهورية باكستان الإسلامية

تعد التحويلات الشخصية الواردة من المصادر الخارجية ذات الأهمية البالغة بالنسبة لجمهورية باكستان الإسلامية، حيث سجلت البلاد في عام 2024م المرتبة الخامسة عالميًا والأولى على مستوى الدول الإسلامية من حيث حجم التحويلات المالية الواردة إليها.

تظهر البيانات المتعلقة بحجم التحويلات الشخصية الواردة إلى باكستان خلال الفترة من عام 2000 إلى 2024م اتجاهًا تصاعديًّا ملحوظًا في القيمة الإجمالية لهذه التحويلات، مما يعكس زيادة مستمرة في الاعتماد على التحويلات المالية الخارجية كمصدر مهم للدخل القومي. ففي بداية الألفية الجديدة، كانت التحويلات الواردة تقدر بنحو 1,08 مليار دولار أمريكي فقط في عام 2000، لتسجل بعد 24 عامًا قفزة كبيرة إلى حوالي 34,91 مليار دولار في عام 2024. وتشير هذه الزيادة المستمرة إلى تحسن الوضع الاقتصادي العام في باكستان، وكذلك إلى تعزيز الروابط المالية مع المغتربين الباكستانيين في الخارج. علاوة على ذلك، يمكن ربط هذه الزيادة بتوسع القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على تلك التحويلات، مثل قطاع الاستهلاك، والاستثمار في العقارات، والتمويل الشخصي، مما يساهم في استقرار الاقتصاد الوطني وزيادة القدرة الشرائية للأفراد.

1- حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى باكستان خلال الفترة (2000-2024م):

بلغ حجم التحويلات الشخصية الواردة خلال الفترة

364.5

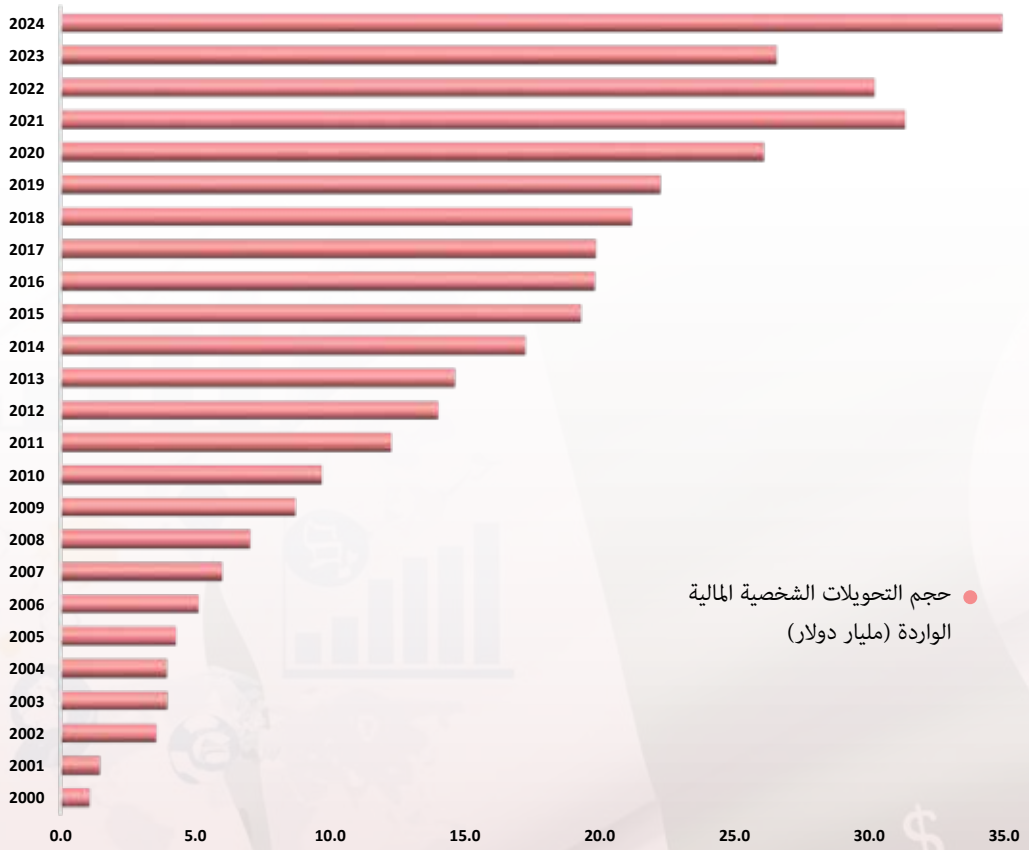
مليار دولار،

بمتوسط قدره

14.6

مليار دولار

سنويًّا.



2- موقع باكستان من التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا خلال الفترة (2024/2017):

يُظهر تصنيف باكستان ضمن قائمة أكبر الدول عالميًا في استقبال التحويلات الشخصية المالية خلال الفترة من 2017 إلى 2024 مكانتها المستقرة والمتقدمة كمستقبل رئيسي للتحويلات الدولية. فقد احتلت باكستان المركز الثامن عالميًا في عامي 2017 و2018، ثم شهدت تحسنًا تدريجيًا لتستقر في المركز الخامس خلال الأعوام 2022 و2023 و2024. يعكس هذا التصنيف المستمر أهمية العمالة الباكستانية في الخارج كأحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير لعدد كبير من الأسر الباكستانية على هذه التحويلات كمصدر رئيسي للدخل. كما يشير هذا التقدم إلى استمرار الثقة الدولية في باكستان كمستقبل آمن للتحويلات المالية، رغم التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية. ويُبرز ذلك الحاجة الملحة إلى تبني سياسات استراتيجية تهدف إلى تعظيم استفادة الاقتصاد المحلي من هذه التحويلات، عبر توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية التي من شأنها تقليل الاعتماد على التدفقات النقدية الخارجية في المستقبل.

4 تجاوز حجم التحويلات الواردة إلى باكستان خلال الفترة من 2017 إلى 2024 مبلغ 209 مليار دولار، مما يعادل 4% من إجمالي حجم التحويلات الواردة على مستوى العالم خلال نفس الفترة. **%4**

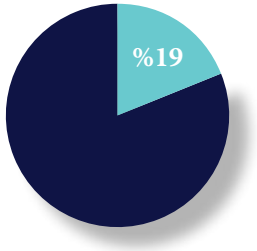


3- موقع التحويلات الشخصية الواردة لباكستان من التحويلات الواردة لدول المنظمة خلال الفترة (2024/2017):

3-1

تأرجح موقع جمهورية باكستان الإسلامية بين المركزين الأول والثالث ضمن قائمة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة خلال الفترة من 2017 إلى 2024م. وقد سجلت باكستان متوسط مساهمة تراوحت بين 13% و21% من إجمالي التحويلات الواردة إلى دول المنظمة.

%21-13



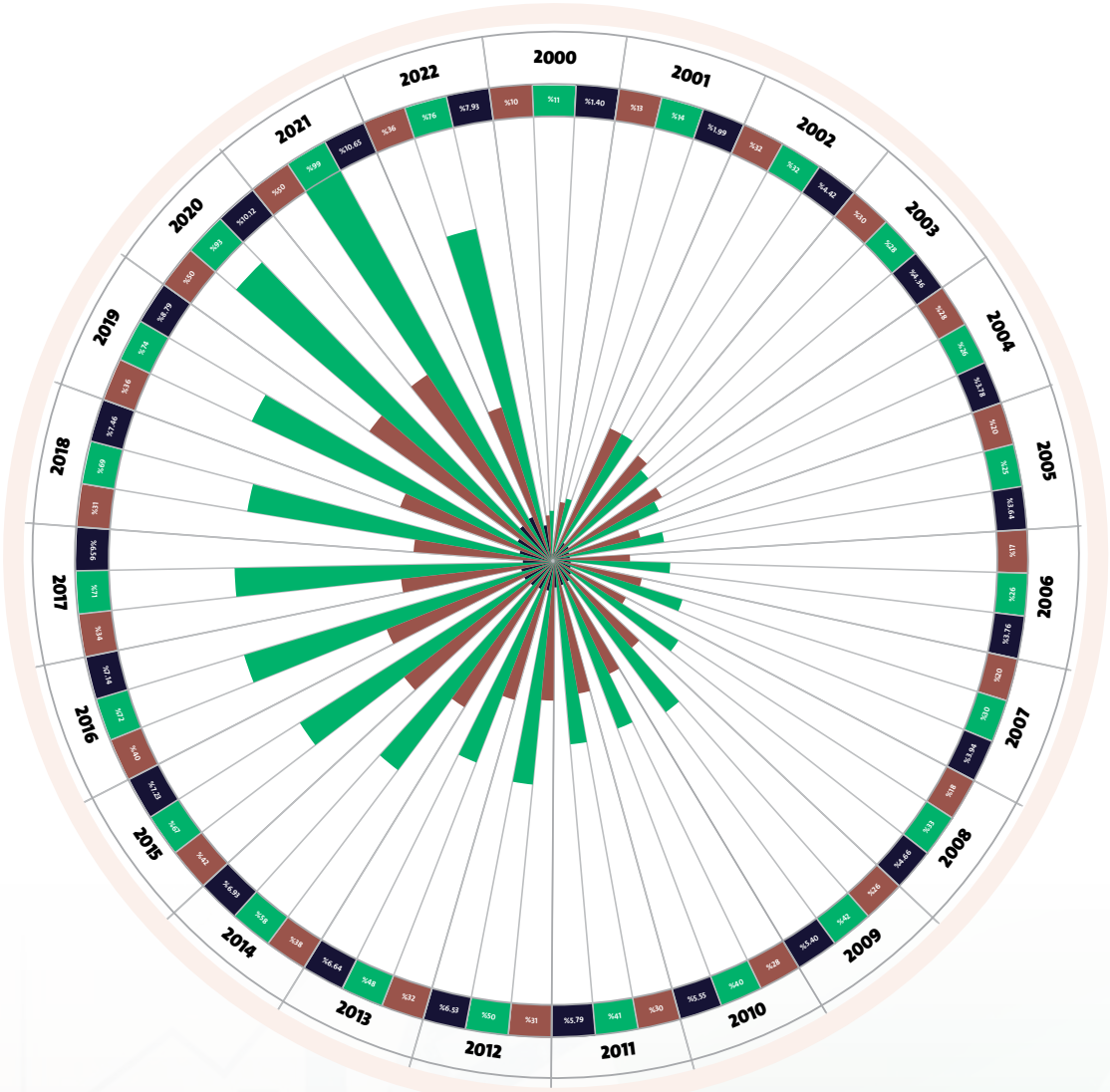
احتلت باكستان المركز الأول إسلاميًّا في حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2022-2024)، حيث بلغ حجم التحويلات الواردة إليها أكثر من 91.5 مليار دولار، ما يعادل 19% من إجمالي التحويلات الواردة إلى دول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال نفس الفترة.

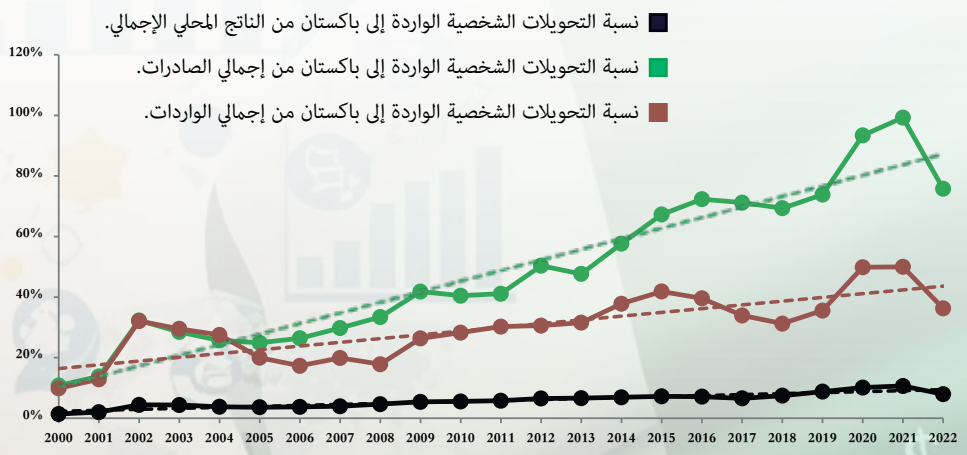


4- حجم التحويلات الشخصية الواردة لباكستان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات خلال الفترة (2000/2022م)

بلغت نسبة التحويلات الشخصية الواردة إلى باكستان خلال الفترة 5% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما مثلت 56% من إجمالي صادرات السلع والخدمات، و33% من إجمالي واردات السلع والخدمات. تشير هذه البيانات إلى أهمية التحويلات الشخصية في الاقتصاد الباكستاني كأحد المصادر الحيوية للإيرادات. فقد شهدت هذه النسب زيادة ملحوظة خلال العقدين الماضيين، مما يعكس تزايد الاعتماد على التحويلات كمصدر أساسي لدعم الاقتصاد الوطني وزيادة الروابط الاقتصادية مع المغتربين.

من جهة أخرى، تبرز التحويلات كعنصر مؤثر في ميزان التجارة الباكستاني، حيث تشكل جزءًا كبيرًا من صادرات البلاد وارداتها. على الرغم من بعض التذبذبات في النسب بين الأعوام، إلا أن التحويلات لا تزال تمثل مصدرًا رئيسيًا لاستقرار الاقتصاد. كما تشير الزيادة في نسبة التحويلات من الواردات، خصوصًا في عامي 2020 و2021، إلى دورها في تقليص العجز التجاري وتعزيز استقرار المالية العامة للبلاد في مواجهة التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.





لقد بلغت التحويلات الشخصية الواردة إلى مصر خلال الفترة نسبة

%5

من ناتجها المحلي الإجمالي

كما بلغت نسبة

%56

من إجمالي صادراتها من السلع والخدمات

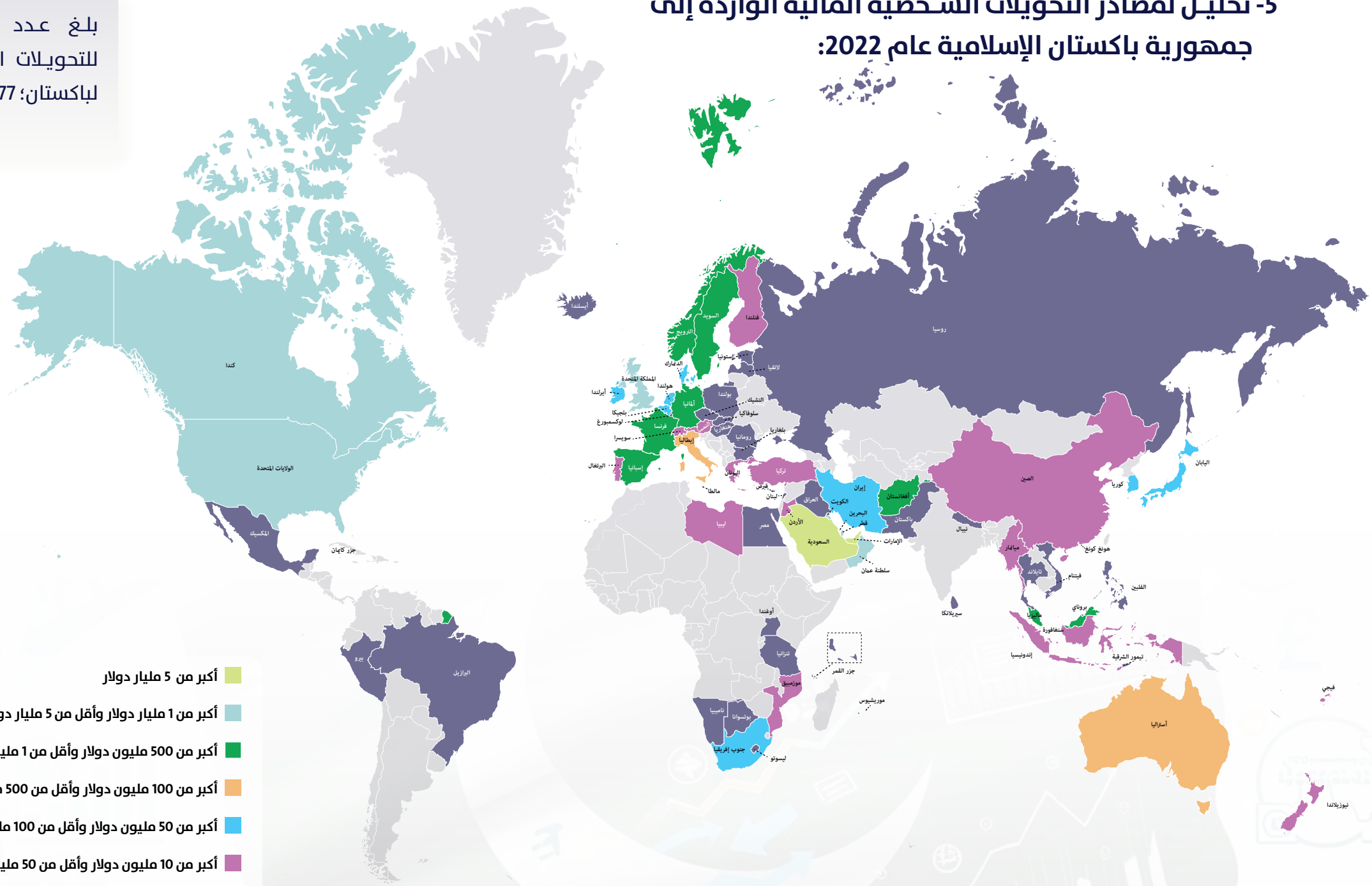
وبلغت نسبة

%33

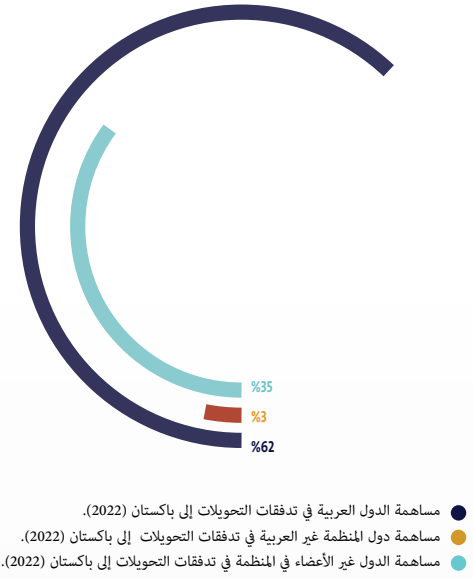
من إجمالي وارداتها من السلع والخدمات

5- تحليل لمصادر التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى جمهورية باكستان الإسلامية عام 2022:

بلغ عدد الدول المصدرة للتحويلات الشخصية المالية لباكستان؛ 77 دولة عام 2022م



بلغ حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى باكستان من أعلى عشر دول مصدرة للتحويلات لها نحو 27.4 مليار دولار، ما يعادل 86% من إجمالي حجم التحويلات الشخصية الواردة في عام 2022. وتعد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من أبرز هذه الدول، حيث تجاوزت تحويلاتهما الواردة إلى باكستان 14 مليار دولار، مما يشكل حوالي 45% من إجمالي حجم التحويلات الشخصية الواردة. هذا يعكس الدور الكبير الذي تلعبه هذه الدول في دعم الاقتصاد الباكستاني من خلال التحويلات المالية.



بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تصدر تحويلات شخصية مالية إلى باكستان 20 دولة، حيث تجاوز حجم التحويلات الصادرة منها 20 مليار دولار، مما يشكل 65% من إجمالي حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة إلى باكستان خلال نفس العام.

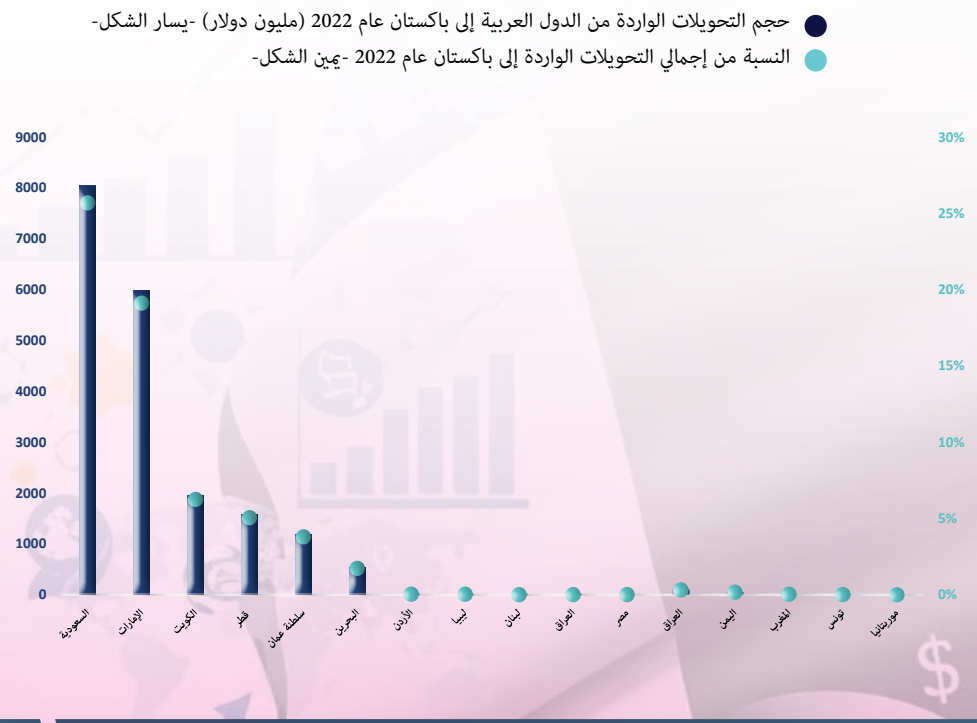


بلغ عدد الدول العربية التي وردت منها تحويلات شخصية مالية إلى جمهورية باكستان الإسلامية إحدى عشرة دولة، **11 دولة**

وذلك بحجم تحويلات تعدت 19 مليار دولار؛ **19 مليارًا**

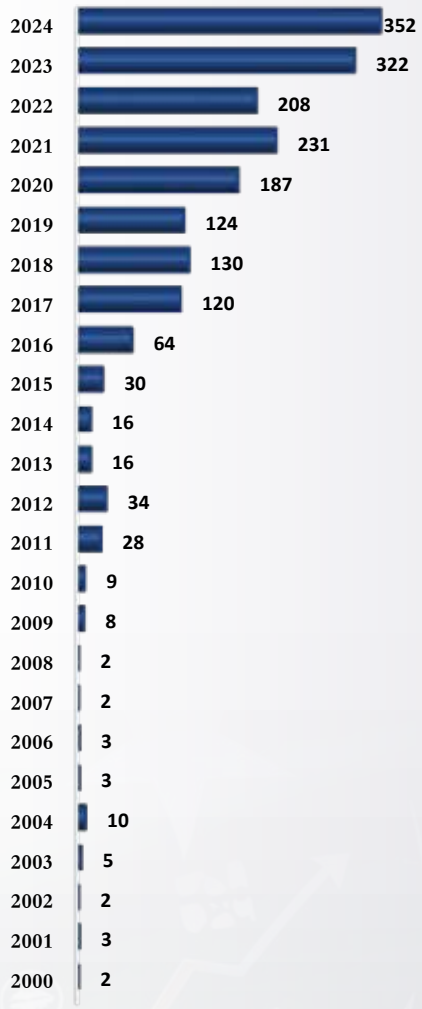
بنسبة تخطت 95% من حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى باكستان من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **%95**

وبنسبة 62% من إجمالي التحويلات الواردة إلى باكستان. **%62**



6- تحليل حجم التحويلات الشخصية الصادرة من باكستان خلال الفترة (2000-2024):

- تشير البيانات إلى تصاعد واضح في حجم التحويلات الشخصية الصادرة من باكستان خلال العقدين الماضيين، إذ ارتفعت من مستويات منخفضة نسبيًا بلغت 2 إلى 3 ملايين دولار سنويًا خلال الفترة بين عامي 2000 و 2006، إلى معدلات أكبر وأكثر انتظامًا اعتبارًا من عام 2011، حيث بدأت تتجاوز 20 مليون دولار سنويًا. وقد سجّلت هذه التحويلات قفزة نوعية في السنوات الأخيرة، بلغت ذروتها في عام 2024 بنحو 352 مليون دولار ، مقارنة بـ10 ملايين فقط في عام 2004. هذا النمو يعكس تطوّر الروابط الاقتصادية والتجارية والمالية الخارجية لباكستان، سواء عبر مدفوعات للعمالة الأجنبية، أو التزامات استثمارية وتجارية خارجية.
- وبلغ إجمالي التحويلات الشخصية الصادرة من باكستان خلال الفترة الممتدة من عام 2000 حتى عام 2024 نحو 91.1 مليار دولار أمريكي، ما يشير إلى تراكم تدريجي في هذه التدفقات على مدار السنوات. وتُظهر هذه الأرقام اتساع حركة التبادل المالي الدولي لباكستان، وتنامي الحاجة إلى سياسات رقابية وشفافة تضمن حسن إدارة التدفقات الخارجة، بما يُسهم في تحقيق توازن في ميزان المدفوعات ويحافظ على الاستقرار النقدي.



حجم التحويلات الصادرة من باكستان (مليون دولار)





ثالثًا: التحويلات الشخصية المالية بجمهورية بنغلاديش الشعبية

تُعد التحويلات الشخصية المالية الواردة من المصادر الحيوية لجمهورية بنغلاديش الشعبية، حيث احتلت البلاد المرتبة السابعة عالميًا، والثانية بين الدول الإسلامية في حجم التحويلات الواردة خلال عام 2024م.

شهدت بنغلاديش نموًا مطّردًا في حجم التحويلات الشخصية الواردة من الخارج، إذ ارتفعت من نحو 1,97 مليار دولار أمريكي في عام 2000 إلى ما يقارب 27,1 مليار دولار في عام 2024. وقد اتّسم هذا النمو بالتدرج في العقد الأول، تبعته مرحلة من التذبذب النسبي بين 2013 و 2017، قبل أن تعود التحويلات إلى مسارها التصاعدي، مسجلة أرقامًا قياسية خلال السنوات الأخيرة. وتُعزى هذه الطفرة جزئيًا إلى تأثيرات الجائحة، وزيادة الاعتماد على القنوات الرسمية للتحويل، فضلًا عن السياسات الحكومية التي شجعت على رفع تحويلات المغتربين.

ما يعكس الأهمية الاستراتيجية لهذه التحويلات في دعم الاقتصاد الوطني. فهي لا تمثل مصدرًا مستدامًا للنقد الأجنبي فحسب، بل تسهم كذلك في تعزيز الاحتياطيات الدولية، وتخفيف عجز الحساب الجاري، وتحسين مستويات المعيشة للأسر البنغلاديشية. كما تؤدي هذه التدفقات المالية دورًا مهمًا في تمويل الاستهلاك المحلي ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مختلف المناطق.

1- حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى بنغلاديش خلال الفترة (2000-2024م):

بلغ حجم التحويلات الشخصية الواردة خلال الفترة

306

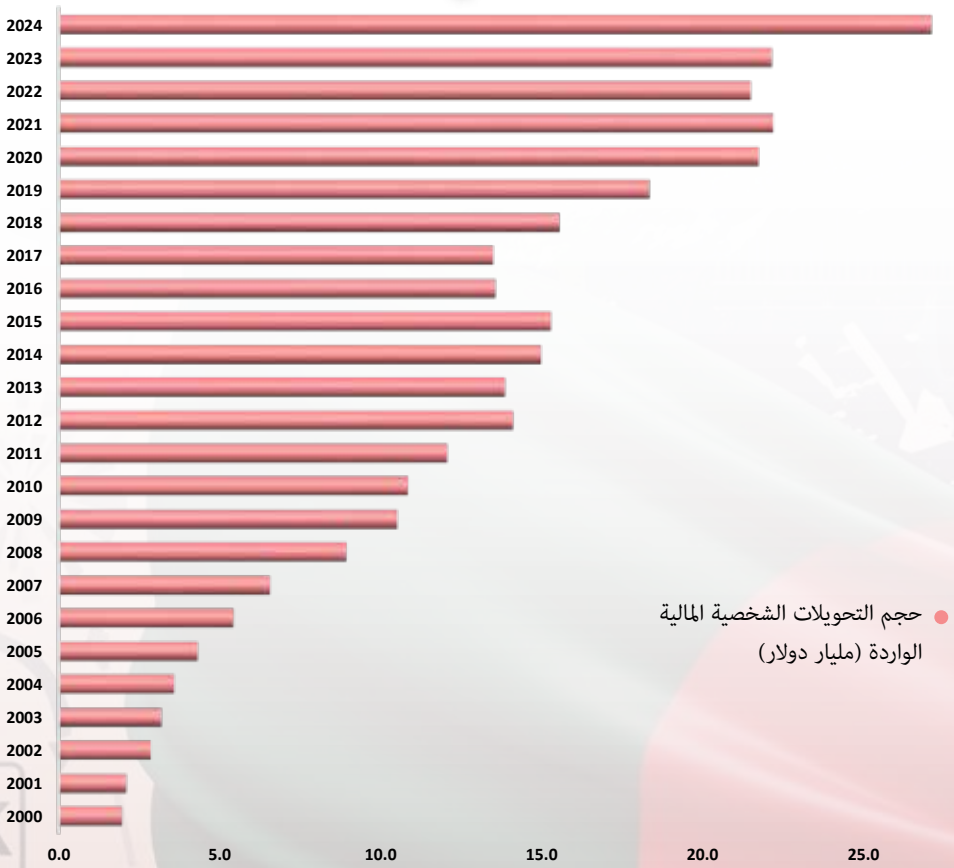
مليار دولار،

بمتوسط قدره

12.3

مليار دولار

سنويًا.



2- موقع بنغلاديش من التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا خلال الفترة (2024/2017):

يُظهر تصنيف بنغلاديش ضمن أكبر الدول عالميًا في استقبال التحويلات الشخصية خلال الفترة من 2017 إلى 2024 مكانتها المتقدمة كمركز رئيسي للتحويلات الدولية. فبينما احتلت المرتبة العاشرة عالميًا في عامي 2017 و 2018، فقد شهدت تحسنًا تدريجيًا لتصل إلى المركز السابع في عام 2024، مما يعكس الدور المحوري للعمالة البنغلاديشية في الخارج وأهمية التحويلات المالية كمصدر دخل رئيسي لملايين الأسر.

ويعكس هذا التقدّم المستمر ثقة المجتمع الدولي في البيئة المالية لبنغلاديش واستقرار قنواتها التحويلية، رغم التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى تطوير سياسات وطنية فعالة تستهدف توظيف هذه التحويلات في مشاريع تنموية وإنتاجية، بما يعزز من استدامة النمو الاقتصادي ويقلل من الاعتماد المفرط على التدفقات النقدية الخارجية.

163 تجاوز حجم التحويلات الواردة إلى بنغلاديش خلال الفترة من 2017 إلى 2024 مبلغ 163 مليار دولار، مما يعادل 3% من إجمالي حجم التحويلات الواردة على مستوى العالم خلال نفس الفترة. **%3**

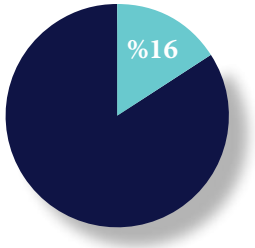


3- موقع التحويلات الشخصية الواردة لبنغلاديش من التحويلات الواردة لدول المنظمة خلال الفترة (2024/2017):

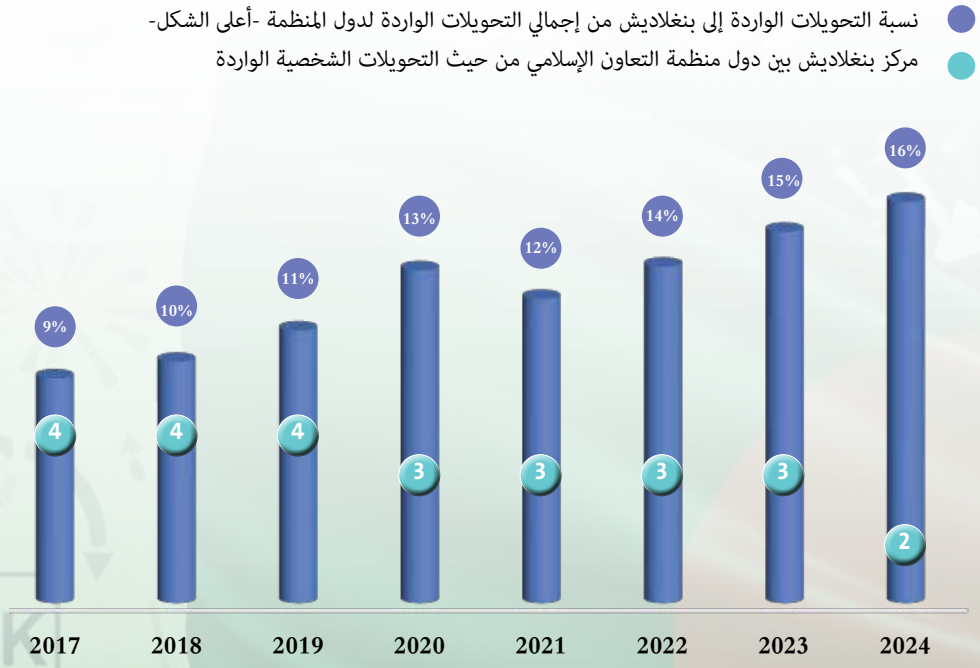
4-2

تأرجح تصنيف بنغلاديش بين المركزين الثاني والرابع ضمن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث حجم التحويلات الشخصية الواردة خلال الفترة من 2017 إلى 2024. وقد عكست هذه المراتب المتقدمة الأهمية المتزايدة للتحويلات في الاقتصاد البنغلاديشي، حيث تراوح حجم التحويلات الواردة بين 9% و 16% من إجمالي التحويلات المالية الواردة إلى دول المنظمة خلال تلك الفترة.

%16-9



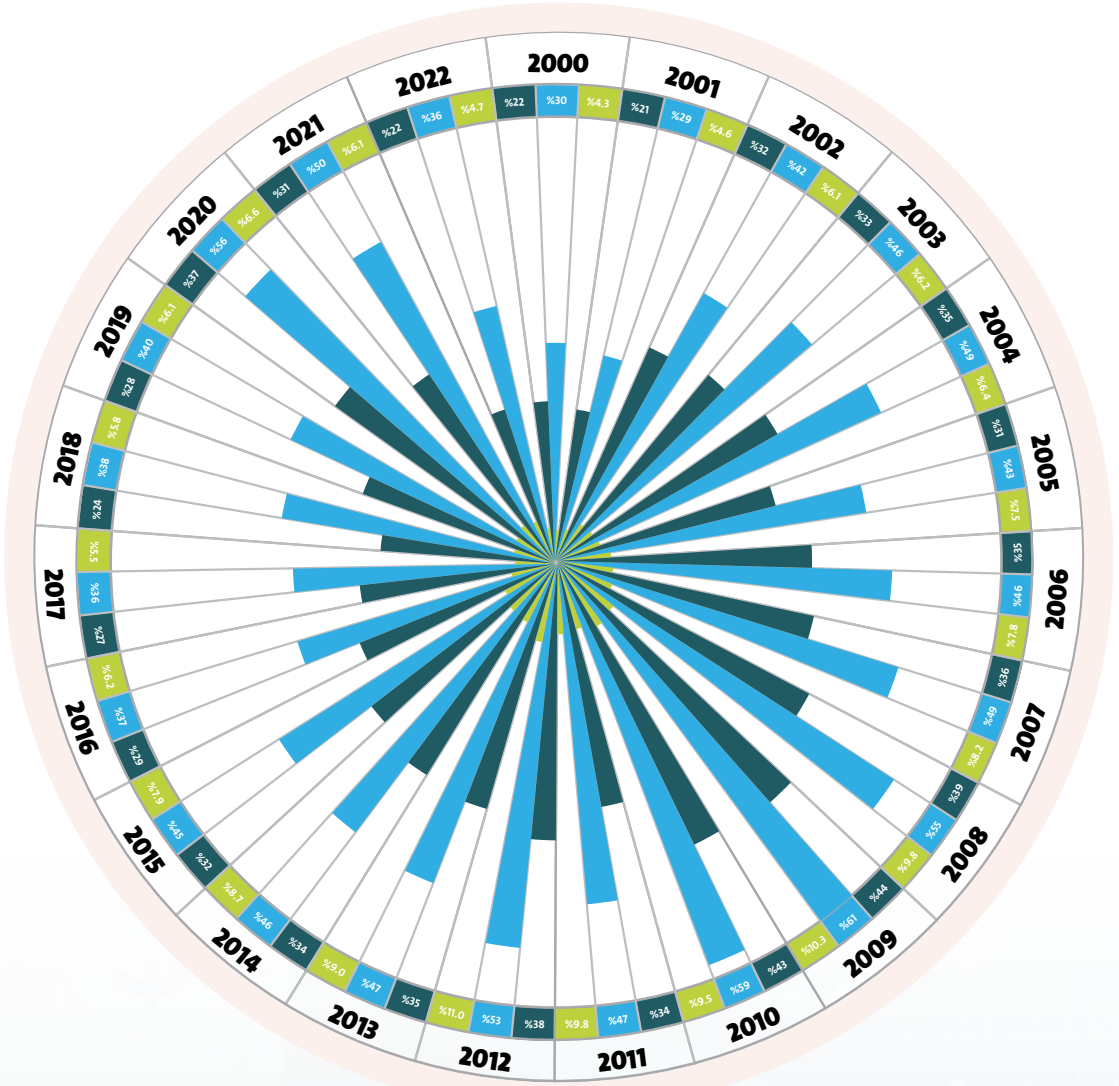
احتلت بنغلاديش المركز الثاني إسلاميًا في حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة خلال عام 2024، حيث بلغ حجم التحويلات الواردة إليها أكثر من 27 مليار دولار، ما يعادل 16% من إجمالي التحويلات الواردة إلى دول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال نفس العام.

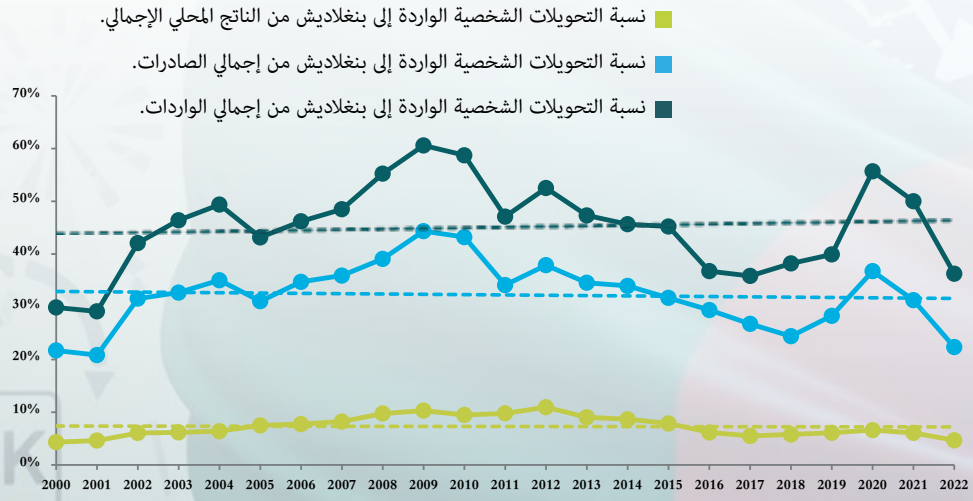


4- حجم التحويلات الشخصية الواردة لبنغلاديش كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات خلال الفترة (2000/2022م)

تشير البيانات إلى أن التحويلات الشخصية الواردة إلى بنغلاديش خلال الفترة المدروسة شكّلت نسبة مهمة من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، مما يبرز دورها الحيوي في دعم الاقتصاد الكلي. فقد بلغت هذه التحويلات نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 4439.3 مليار دولار، وهو ما يعكس مساهمتها المباشرة في دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستهلاك المحلي.

وعلى مستوى التجارة الخارجية، شكّلت التحويلات 45% من إجمالي صادرات السلع والخدمات التي بلغت 574.5 مليار دولار، و31% من إجمالي الواردات التي بلغت 824.6 مليار دولار. وتؤكد هذه النسب أن التحويلات لم تساهم فقط في دعم ميزان المدفوعات، بل مثلت كذلك مصدراً مستقراً للنقد الأجنبي، يقلل من حدة العجز التجاري ويوفر دعامة قوية للاحتياطيات النقدية في مواجهة التقلبات الخارجية.





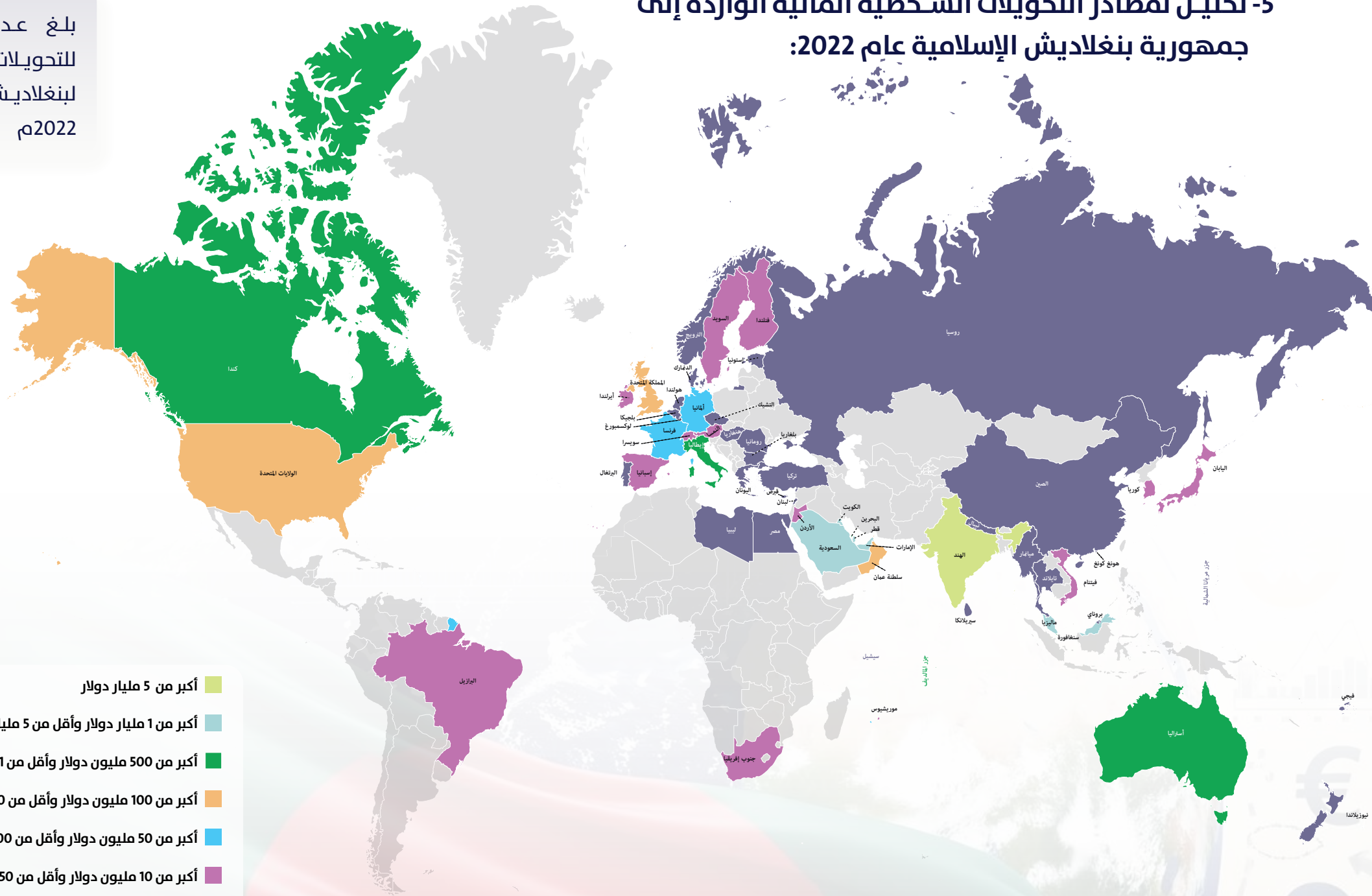
لقد بلغت التحويلات الشخصية الواردة إلى بنغلاديش خلال الفترة نسبة **6%** من ناتجها المحلي الإجمالي

كما بلغت نسبة **45%** من إجمالي صادراتها من السلع والخدمات

وبلغت نسبة **36%** من إجمالي وارداتها من السلع والخدمات

5- تحليل لمصادر التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى جمهورية بنغلاديش الإسلامية عام 2022:

بلغ عدد الدول المصدرة للتحويلات الشخصية المالية لبنغلاديش؛ 80 دولة عام 2022م



- أكبر من 5 مليار دولار
- أكبر من 1 مليار دولار وأقل من 5 مليار دولار
- أكبر من 500 مليون دولار وأقل من 1 مليار دولار
- أكبر من 100 مليون دولار وأقل من 500 مليون دولار
- أكبر من 50 مليون دولار وأقل من 100 مليون دولار
- أكبر من 10 مليون دولار وأقل من 50 مليون دولار
- أقل من 10 مليون دولار

بلغ حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى بنغلاديش من أعلى عشر دول مصدّرة للتحويلات في عام 2022 نحو 40.4 مليار دولار أمريكي، ما يمثل 92% من إجمالي التحويلات الشخصية الواردة لذلك العام. وتُعد كل من جمهورية الهند، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة من أبرز الدول المصدّرة لهذه التحويلات، إذ بلغ إجمالي التحويلات الواردة منها أكثر من 13.7 مليار دولار، بما يعادل 62% من إجمالي التحويلات. وتعكس هذه التركّزات الجغرافية اعتماد الاقتصاد البنغلاديشي بشكل كبير على أسواق عمل محددة.



مساهمة الدول العربية في تدفقات التحويلات إلى بنغلاديش (2022).
مساهمة دول المنظمة غير العربية في تدفقات التحويلات إلى بنغلاديش (2022).
مساهمة الدول غير الأعضاء في المنظمة في تدفقات التحويلات إلى بنغلاديش (2022).

تشير البيانات إلى أن التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى بنغلاديش من دول منظمة التعاون الإسلامي خلال عام 2022 صدرت من إحدى عشرة دولة عضوة في المنظمة، وبلغ حجمها الإجمالي نحو 13 مليار دولار ، وهو ما يُشكّل 58% من إجمالي التحويلات الشخصية الواردة إلى البلاد في نفس العام.



بلغ عدد الدول العربية التي صدرت منها تحويلات شخصية مالية إلى بنغلاديش سبع دول

7 دول

وذلك بحجم تحويلات تعدت 11.5 مليار دولار؛

11.5 مليارًا

بنسبة تخطت 90% من حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى مصر من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

%90

وبنسبة 52% من إجمالي التحويلات الواردة إلى بنغلاديش.

%52





6- تحليل حجم التحويلات الشخصية الصادرة من بنغلاديش خلال الفترة (2000-2024):

- تشير البيانات إلى نمو مطّرد وملحوظ في حجم التحويلات الشخصية الصادرة من بنغلاديش خلال العقدين الأخيرين، حيث ارتفعت من 4.4 مليون دولار في عام 2000 إلى 168.4 مليون دولار في عام 2024. وعلى الرغم من بعض التراجع في منتصف العقد الأول من الألفية، إلا أن التحويلات بدأت تشهد ارتفاعًا ملموسًا اعتبارًا من عام 2008، لتتسارع وتيرتها بشكل لافت بعد عام 2014، إذ تضاعفت القيم السنوية عدة مرات. هذا التصاعد يعكس تطوّر الروابط الاقتصادية لقطاع الأعمال البنغلاديشي بالخارج، وازدياد المعاملات المالية المرتبطة بالاستثمار، أو بدعم الأسر البنغلاديشية للعاملين في الخارج، أو حتى بالأنشطة التجارية العابرة للحدود.
- وقد بلغ إجمالي التحويلات الصادرة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024 نحو 1.05 مليار دولار ، وهو ما يعكس تحوّلًا تدريجيًا في موقع بنغلاديش من كونها متلقيًا رئيسيًا للتحويلات إلى طرف فاعل أيضًا في تدفقات رأس المال المالي نحو الخارج. ويُحتمل أن ترتبط هذه التحويلات بزيادة حجم الاستيراد للخدمات، أو المدفوعات المرتبطة بالعمالة الأجنبية، أو استثمارات خارجية مباشرة. ويشير هذا الاتجاه إلى ضرورة وجود سياسات رقابية مرنة، توازن بين تشجيع التكامل المالي العالمي لبنغلاديش، وضمان عدم تعريض ميزان المدفوعات لضغوط غير مستدامة.



● حجم التحويلات الصادرة من بنغلاديش (مليون دولار)



رابعًا: التحويلات الشخصية المالية بجمهورية نيجيريا الاتحادية

تُعد التحويلات الشخصية مصدرًا ماليًا بالغ الأهمية لجمهورية نيجيريا الاتحادية، حيث احتلت البلاد المرتبة العاشرة عالميًا والرابعة بين الدول الإسلامية في حجم التحويلات المالية الواردة خلال عام 2024م.

تشير بيانات التحويلات الشخصية الواردة إلى نيجيريا خلال الفترة من 2000 إلى 2024 إلى اتجاه عام تصاعدي، مع فترات من التذبذب النسبي تعكس تأثيرات داخلية وخارجية على التدفقات المالية. فقد ارتفعت التحويلات من 1,4 مليار دولار أمريكي في عام 2000 إلى ذروتها عند 24,3 مليار دولار في عام 2018، مدفوعة بنمو الجالية النيجيرية في الخارج، وتحسن البنية المالية لعمليات التحويل. إلا أن التحويلات شهدت تراجعًا ملحوظًا في عام 2020 إلى 17,2 مليار دولار، نتيجة التأثيرات الاقتصادية العالمية الناتجة عن جائحة كوفيد19-، قبل أن تتعافى تدريجيًا خلال السنوات التالية، لتصل إلى 21,3 مليار دولار في عام 2024.

ويُظهر هذا المسار أن التحويلات تشكل مصدرًا ماليًا مستقرًا نسبيًا وأحد ركائز الاقتصاد النيجيري، لما توفره من دعم للنقد الأجنبي وتحسين مستويات المعيشة للأسر المستفيدة.

1- حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى نيجيريا خلال الفترة (2000-2024م):

بلغ حجم التحويلات الشخصية الواردة خلال الفترة

405

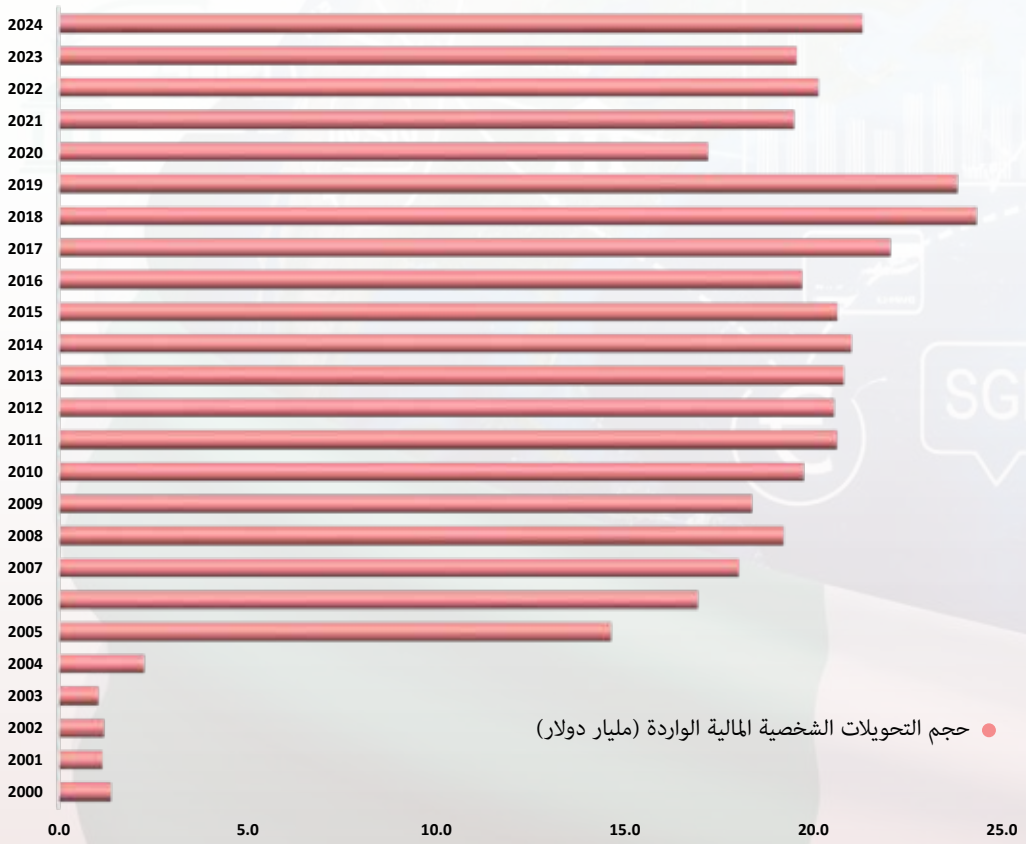
مليار دولار،

بمتوسط قدره

16.9

مليار دولار

سنويًا.



2- موقع نيجيريا من التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا خلال الفترة (2024/2017):

يعكس تصنيف نيجيريا ضمن قائمة أكبر الدول عالميًا في استقبال التحويلات الشخصية خلال الفترة من 2017 إلى 2024 مكانتها البارزة كمركز محوري للتحويلات الدولية. فقد احتلت البلاد المرتبة السابعة عالميًا في عام 2017، ثم تقدّمت إلى المركز السادس في عامي 2018 و 2019، قبل أن تتراجع إلى المركز العاشر في عامي 2020 و 2021، ثم تحسنت إلى المركز التاسع في عامي 2022 و 2023، لتعود مجددًا إلى المركز العاشر في عام 2024. ويعكس هذا التفاوت النسبي استمرار الأهمية الاستراتيجية للتحويلات في الاقتصاد النيجيري، بالرغم من التقلبات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

169 تجاوز حجم التحويلات الواردة إلى نيجيريا خلال الفترة من 2017 إلى 2024 مبلغ 169 مليار دولار، مما يعادل 3% من إجمالي حجم التحويلات الواردة على مستوى العالم خلال نفس الفترة. **%3**

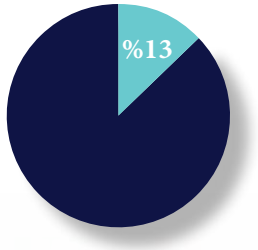


3- موقع التحويلات الشخصية الواردة لنيجيريا من التحويلات الواردة لدول المنظمة خلال الفترة (2024/2017):

4-2

تأرجح تصنيف نيجيريا بين المركزين الثاني والرابع ضمن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث حجم التحويلات الشخصية الواردة خلال الفترة من 2017 إلى 2024، وقد عكست هذه المراتب المتقدمة الأهمية المتزايدة للتحويلات في دعم الاقتصاد النيجيري، حيث تراوح حجم التحويلات الواردة بين 11% و 15% من إجمالي التحويلات الواردة إلى دول المنظمة.

%15-11



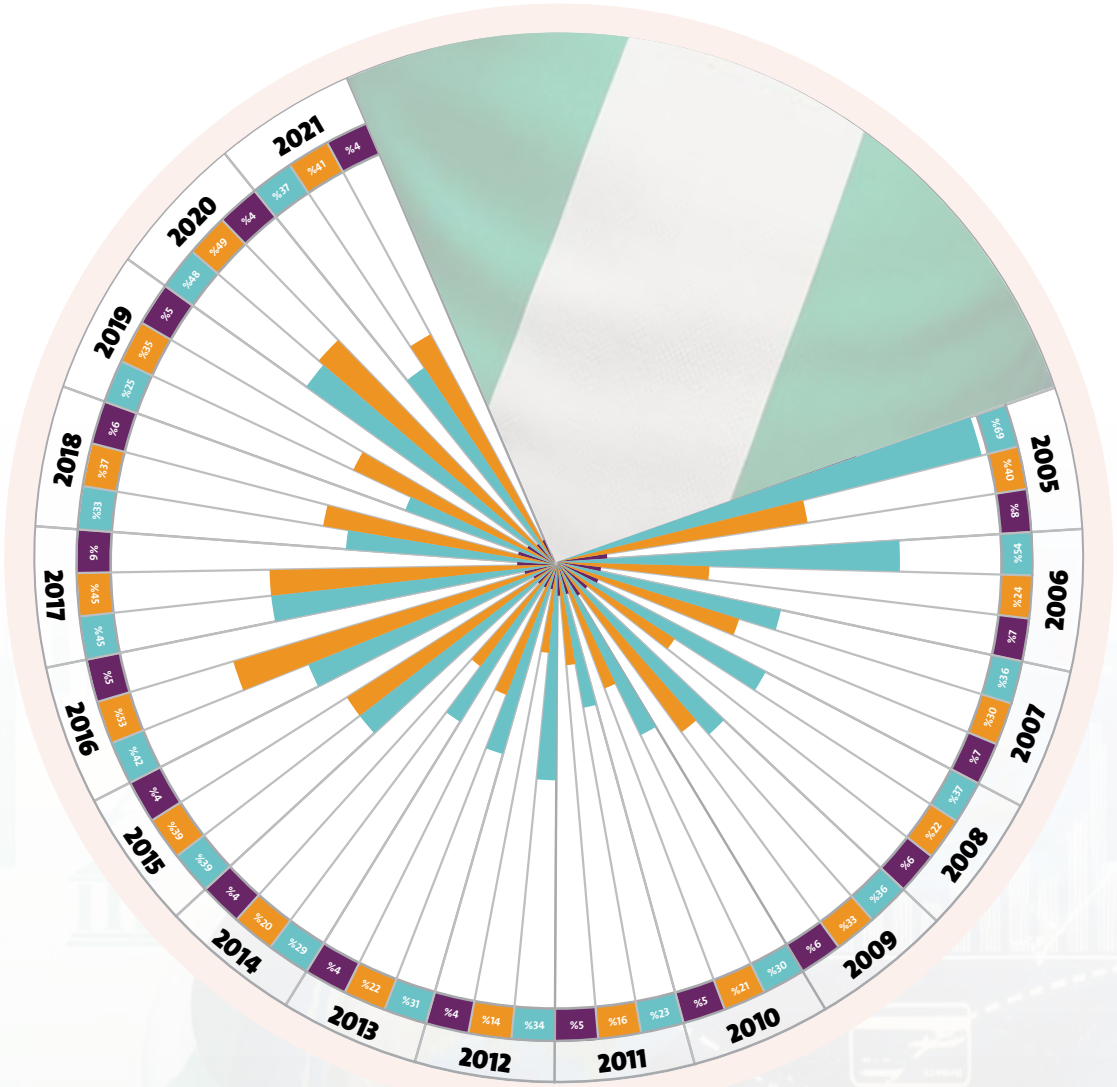
احتلت نيجيريا المركز الرابع إسلاميًّا في حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة خلال عام 2024، حيث بلغ حجم التحويلات الواردة إليها أكثر من 21.3 مليار دولار، ما يعادل 13% من إجمالي التحويلات الواردة إلى دول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال نفس العام.

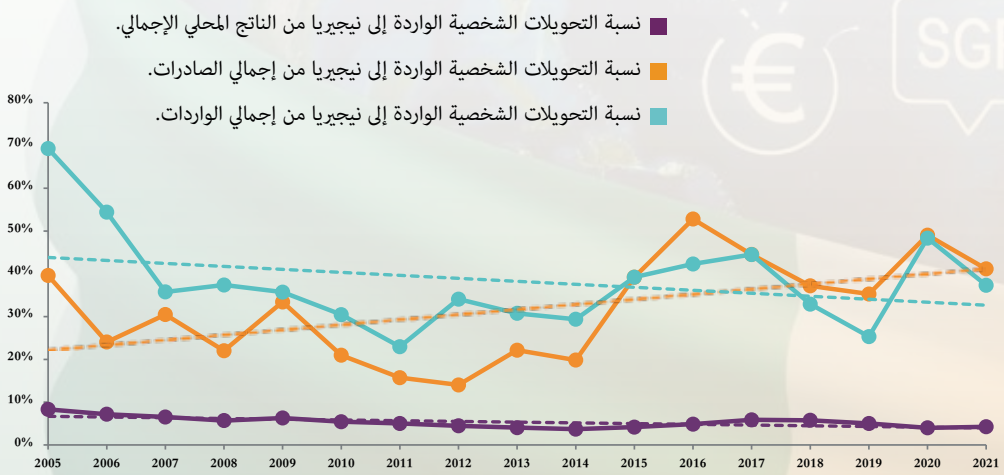


4- حجم التحويلات الشخصية الواردة لنيجيريا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات خلال الفترة (2005/2022م):

تعكس البيانات دور التحويلات الشخصية بوصفها مصدرًا ماليًا خارجيًا مهمًا لدعم الاقتصاد النيجيري، حيث شكّلت هذه التحويلات ما بين 4% و8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2005 إلى 2021. وقد سُجِّلت أعلى نسبة في عام 2005 بواقع 8%، بينما تراوحت في الأعوام اللاحقة بين 4% و7%. ويشير هذا الثبات النسبي إلى دور التحويلات في دعم الإنفاق المحلي.

من ناحية أخرى، مثّلت التحويلات الشخصية نسبة مؤثرة من التجارة الخارجية، إذ بلغت نسبةً من الصادرات تتراوح بين 14% و53%، ومن الواردات بين 23% و69%، ما يدل على أنها توازي جزءًا كبيرًا من التدفقات التجارية للبلاد. وتُظهر هذه الأرقام قدرة التحويلات على تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات، حيث توفر مصدرًا مستقرًا للنقد الأجنبي يسهم في تمويل الواردات وتقليص فجوة الحساب الجاري.





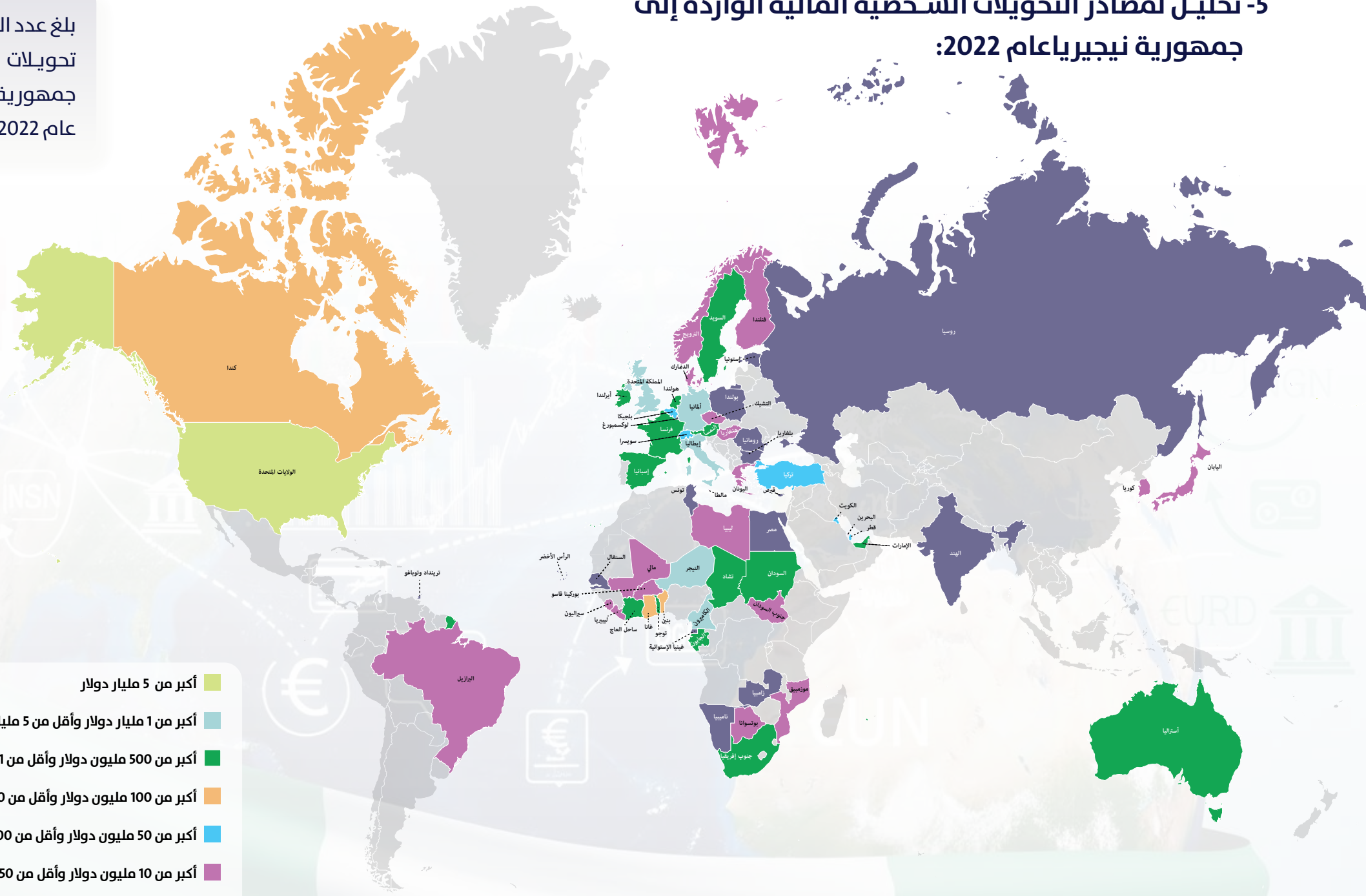
لقد بلغت التحويلات الشخصية الواردة إلى نيجيريا خلال الفترة نسبة **%6** من ناتجها المحلي الإجمالي

كما بلغت نسبة **%45** من إجمالي صادراتها من السلع والخدمات

وبلغت نسبة **%36** من إجمالي وارداتها من السلع والخدمات

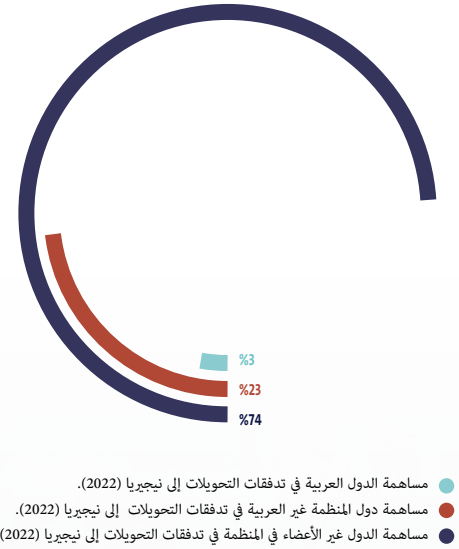
5- تحليـل لمصادر التحويلات الشـخصية المالية الواردة إلى جمهورية نيجيرياعام 2022:

بلغ عدد الدول التي صدرت منها تحويـلات شـخصية ماليـة إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية في عام 2022م ثلاثًا وتسعين دولة



- أكبر من 5 مليار دولار
- أكبر من 1 مليار دولار وأقل من 5 مليار دولار
- أكبر من 500 مليون دولار وأقل من 1 مليار دولار
- أكبر من 100 مليون دولار وأقل من 500 مليون دولار
- أكبر من 50 مليون دولار وأقل من 100 مليون دولار
- أكبر من 10 مليون دولار وأقل من 50 مليون دولار
- أقل من 10 مليون دولار

بلغ حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية من أعلى عشر دول مصدّرة للتحويلات في عام 2022 نحو 15.7 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمُثّل حوالي 80% من إجمالي التحويلات الواردة إلى البلاد خلال ذلك العام. وتُعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة من أبرز هذه الدول، حيث تخطى إجمالي التحويلات الواردة منهما 8.4 مليار دولار، بما يُعادل 44% من إجمالي حجم التحويلات. وتعكس هذه الأرقام التركّز الجغرافي الكبير لمصادر التحويلات، مما يُبرز أهمية الجاليات النيجيرية في هاتين الدولتين.



مساهمة الدول العربية في تدفقات التحويلات إلى نيجيريا (2022).
مساهمة دول المنظمة غير العربية في تدفقات التحويلات إلى نيجيريا (2022).
مساهمة الدول غير الأعضاء في المنظمة في تدفقات التحويلات إلى نيجيريا (2022).

تشير البيانات إلى أن التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية من دول منظمة التعاون الإسلامي خلال عام 2022 صدرت عن أربعٍ وعشرين دولة عضوة في المنظمة، وبلغ إجمالي قيمتها نحو 5 مليارات دولار أمريكي، ما يمُثّل حوالي 26% من إجمالي التحويلات الشخصية الواردة إلى البلاد في ذلك العام.



بلغ عدد الدول العربية التي صدرت منها تحويلات شخصية مالية إلى نيجيريا تسع دول — **9 دول**

وذلك بحجم تحويلات بلغت 576 مليون دولار؛ — **576 مليارًا**

بنسبة تخطت 11% من حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى مصر من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، — **%11**

وبنسبة 3% من إجمالي التحويلات الواردة إلى نيجيريا. — **%3**





6- تحليل حجم التحويلات الشخصية الصادرة من نيجيريا خلال الفترة (2000-2024):

- تشير بيانات التحويلات الشخصية الصادرة من جمهورية نيجيريا الاتحادية إلى تباين ملحوظ في قيمتها خلال الفترة من عام 2000 حتى 2024، حيث ارتفعت من مستويات متدنية بلغت 1.1 مليون دولار في عام 2000 إلى ذروة استثنائية تُقدّر بـ1.035 مليار دولار في عام 2015. وقد شهدت هذه التحويلات نموًا متسارعًا خلال العقد الأول من الألفية، لا سيّما بين عامي 2004 و 2006، ما يعكس زيادة في الانفتاح الاقتصادي وارتفاع الطلب على التحويلات الخارجية لأغراض تجارية أو شخصية.
- ورغم التقلّبات التي أعقبت عام 2015، حيث انخفضت التحويلات الصادرة إلى 275.3 مليون دولار في 2017، إلا أنها استقرت نسبيًا في السنوات التالية، لتبلغ 92.3 مليون دولار في عام 2024. وبلغ إجمالي التحويلات الصادرة خلال الفترة بأكملها نحو 3.28 مليار دولار . ويُشير هذا الحجم التراكمي إلى اتساع الروابط المالية والاقتصادية لنيجيريا مع العالم الخارجي، سواء في صورة مدفوعات للعاملين الأجانب، أو لتحويلات تجارية واستثمارية. كما تعكس هذه الاتجاهات الحاجة إلى مراقبة تدفقات النقد الأجنبي الخارجة ضمن إطار سياسات مالية ونقدية متوازنة تضمن استقرار ميزان المدفوعات.



● حجم التحويلات الصادرة من نيجيريا (مليون دولار)



خامسًا: التحويلات الشخصية المالية بالمملكة المغربية

تُعد التحويلات الشخصية المالية الواردة موردًا استراتيجيًا للاقتصاد المغربي، لما توفره من دعم للنقد الأجنبي وتحسين لمستوى معيشة الأسر. وقد احتل المغرب مؤخرًا المرتبة الثانية عربيًا بعد مصر في حجم هذه التحويلات، ما يعكس دورها المتزايد في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية.

تعكس البيانات الخاصة بالتحويلات الشخصية الواردة إلى المغرب خلال الفترة 2000–2023 نمطًا تصاعديًا واضحًا في حجم هذه التدفقات المالية. ففي السنوات الأولى من الألفية، تراوحت التحويلات بين 2,2 و 5,5 مليارات دولار سنويًا حتى عام 2006، قبل أن تشهد ارتفاعًا تدريجيًا خلال العقد الموالي، حيث استقرت بين 6,4 و 7,8 مليارات دولار حتى عام 2019. ويعكس هذا الاتجاه المتصاعد توسع الجالية المغربية في الخارج واستمرار استقرار تحويلاتها. ابتداءً من عام 2020، سُجلت طفرة ملحوظة، إذ ارتفعت التحويلات من 7,4 مليارات دولار إلى 11,8 مليار دولار في عام 2023، وهو ما يُعزى جزئيًا إلى الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كوفيد19-، ودور الجالية في دعم الاقتصاد الوطني خلال الأزمات. وتؤكد هذه الدينامية المتزايدة الأهمية الاستراتيجية لتحويلات المغتربين في تدعيم احتياطات النقد الأجنبي، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فضلًا عن مساهمتها في تعزيز قدرة الاقتصاد المغربي على الصمود أمام الضغوط المالية والاجتماعية.

1- حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى المغرب خلال الفترة (2000-2023م):

بلغ حجم التحويلات الشخصية الواردة خلال الفترة

156.3

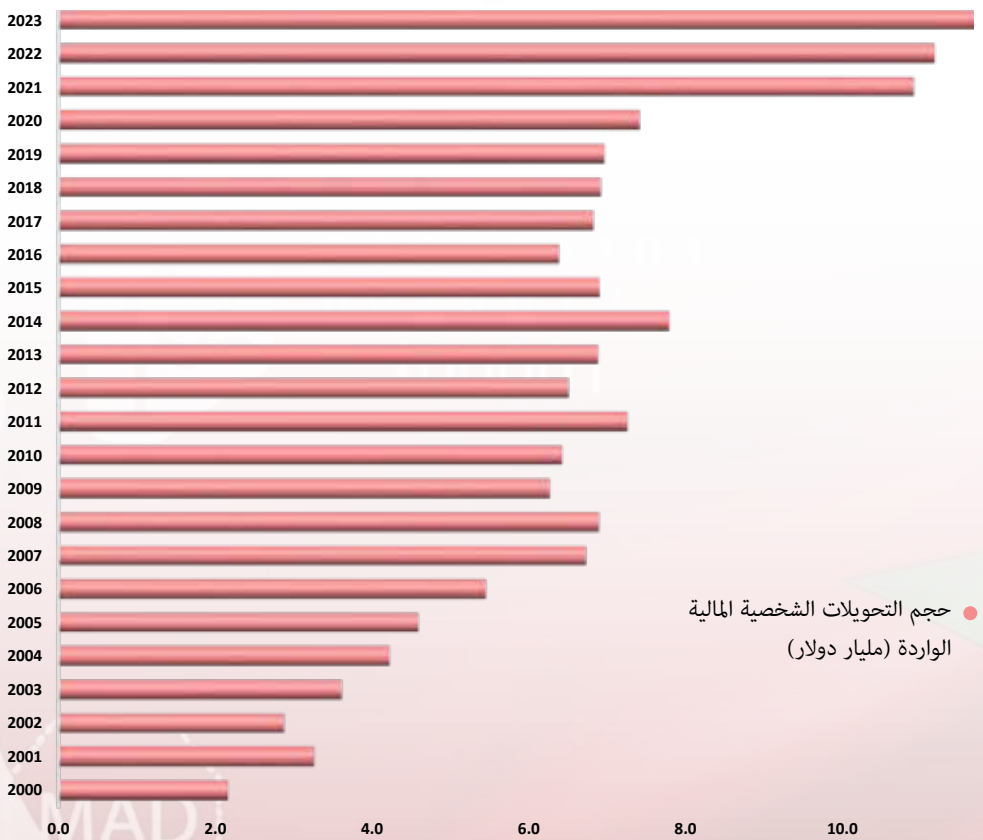
مليار دولار،

بمتوسط قدره

6.5

مليار دولار

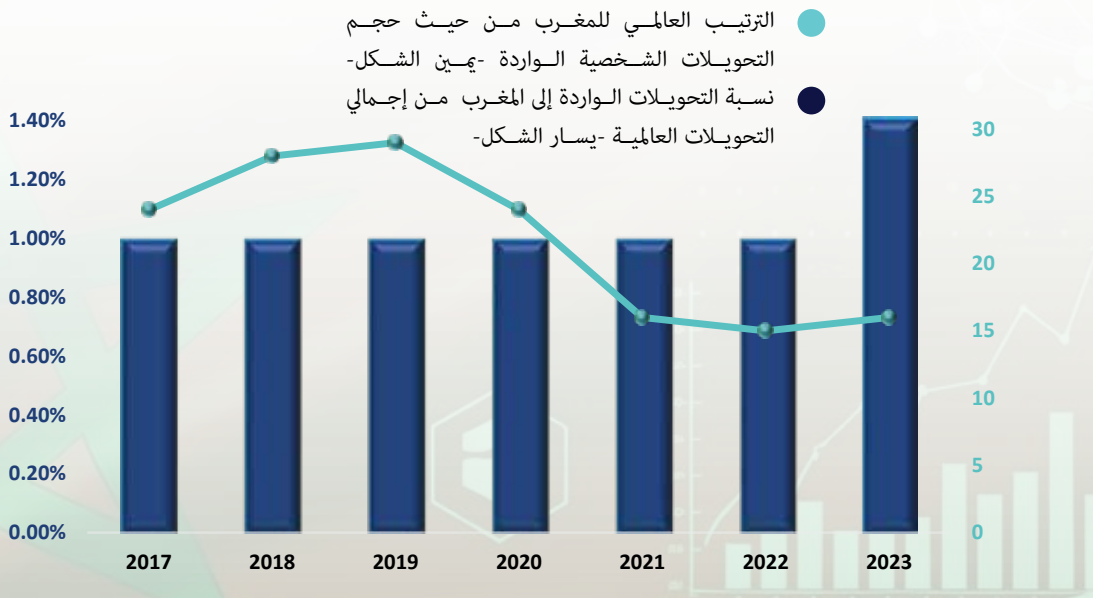
سنويًا.



2- موقع المغرب من التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا خلال الفترة (2023/2017):

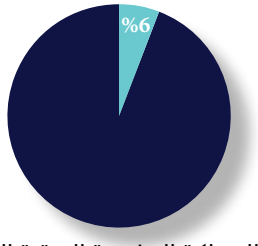
يعكس تصنيف المغرب عالميًا في استقبال التحويلات الشخصية خلال الفترة من 2017 إلى 2023 مكانته المستقرة والمتقدمة كمستفيد رئيسي من التحويلات الدولية. فقد تباين ترتيب المغرب بين المركز التاسع والعشرين والخامس عشر، حيث احتل المركز الرابع والعشرين عام 2017، قبل أن يتراجع إلى المركزين الثامن والعشرين في 2018 والتاسع والعشرين في 2019. إلا أن هذا التراجع سرعان ما أعقبه تحسُّن ملحوظ، إذ عاد إلى المركز الرابع والعشرين عام 2020، ثم تقدّم إلى المركزين السادس عشر والخامس عشر في عامي 2021 و 2022 على التوالي. وفي عام 2023، استقر في المركز السادس عشر، مستأثرًا بنسبة 1% من إجمالي التحويلات الشخصية الواردة عالميًا، وهو ما يعكس تنامي دور الجالية المغربية في دعم الاقتصاد الوطني ومكانة البلاد ضمن الاقتصاد العالمي للتحويلات.

62 تجاوز حجم التحويلات الواردة إلى المغرب خلال الفترة من 2017 إلى 2023 مبلغ 62 مليار دولار، مما يعادل 1.1% من إجمالي حجم التحويلات الواردة على مستوى العالم خلال نفس الفترة. **%1.1**



3- موقع التحويلات الشخصية الواردة للمغرب من التحويلات الواردة لدول المنظمة خلال الفترة (2023/2017):

8-5 تأرجح موقع المغرب بين المركزين الخامس والثامن ضمن قائمة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في حجم التحويلات الشخصية الواردة خلال الفترة 2017–2023، مسجلًا نسبًا تراوحت بين 4% و 6% من إجمالي التحويلات الواردة إلى دول المنظمة. **%6-4**

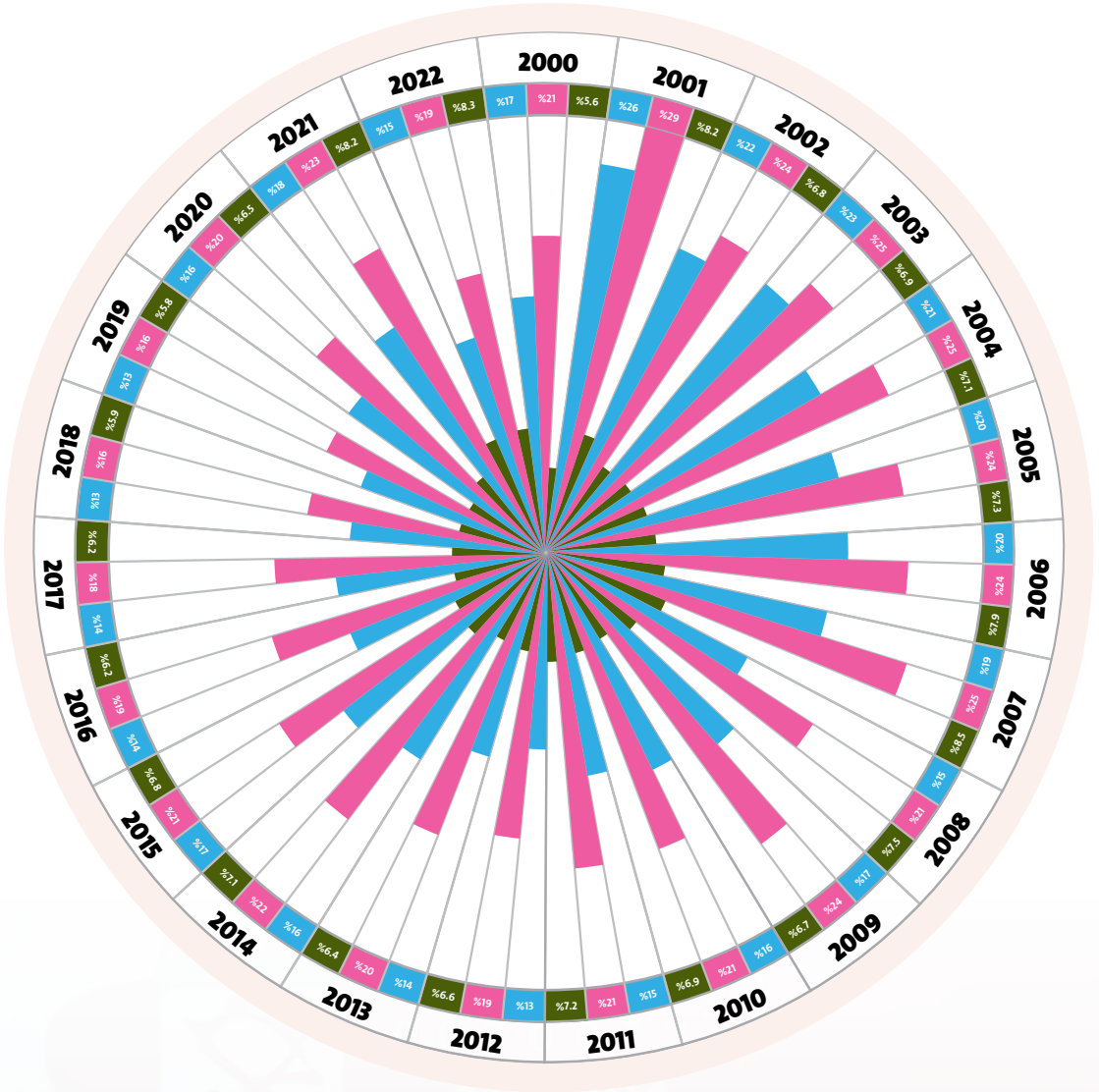


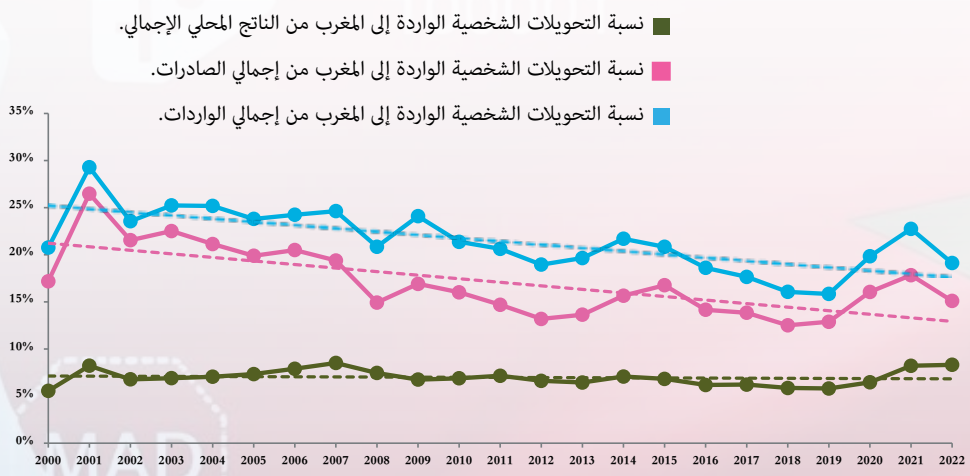
احتلت المملكة المغربية المرتبة السادسة على مستوى دول منظمة التعاون الإسلامي في حجم التحويلات الشخصية الواردة خلال عامي 2022 و 2023، حيث بلغ مجموع التحويلات نحو 23 مليار دولار، ما يمثل حوالي 6% من إجمالي التحويلات المالية الواردة إلى دول المنظمة خلال الفترة ذاتها، وهو ما يعكس مكانة المغرب البارزة في سياق التحويلات داخل العالم الإسلامي.



4- حجم التحويلات الشخصية الواردة للمغرب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات خلال الفترة (2022/2000م):

تُظهر البيانات الخاصة بتحويلات بالتحويلات الشخصية المالية الواردة للمملكة المغربية خلال الفترة 2000–2022 استقرارًا نسبيًا في مساهمتها ضمن المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث تراوحت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بين 6% و9%، مسجلة أعلى قيمة في عام 2007 (9%) و2021–2022 (8%). كما شكلت التحويلات نسبة معتبرة من الصادرات الوطنية، بلغت ذروتها في عام 2001 بنسبة 29%، قبل أن تتراجع تدريجيًا إلى نحو 16% في عامي 2018 و2019. أما بالنسبة للواردات، فقد بلغت نسبة التحويلات منها 17% في عام 2000، وتراوحت بعد ذلك بين 13% و26%، مما يعكس دورها المستمر في تغطية جزء من العجز التجاري وتعزيز قدرة البلاد على تمويل وارداتها من العملات الصعبة. وتُبرز هذه المؤشرات الأهمية البنيوية للتحويلات في التوازنات الاقتصادية الكبرى، خاصة في ظل تقلبات التجارة الخارجية والضغوطات على ميزان الأداءات. كما تعكس استدامة هذه النسب الدور الحيوي للجالية المغربية في دعم الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.





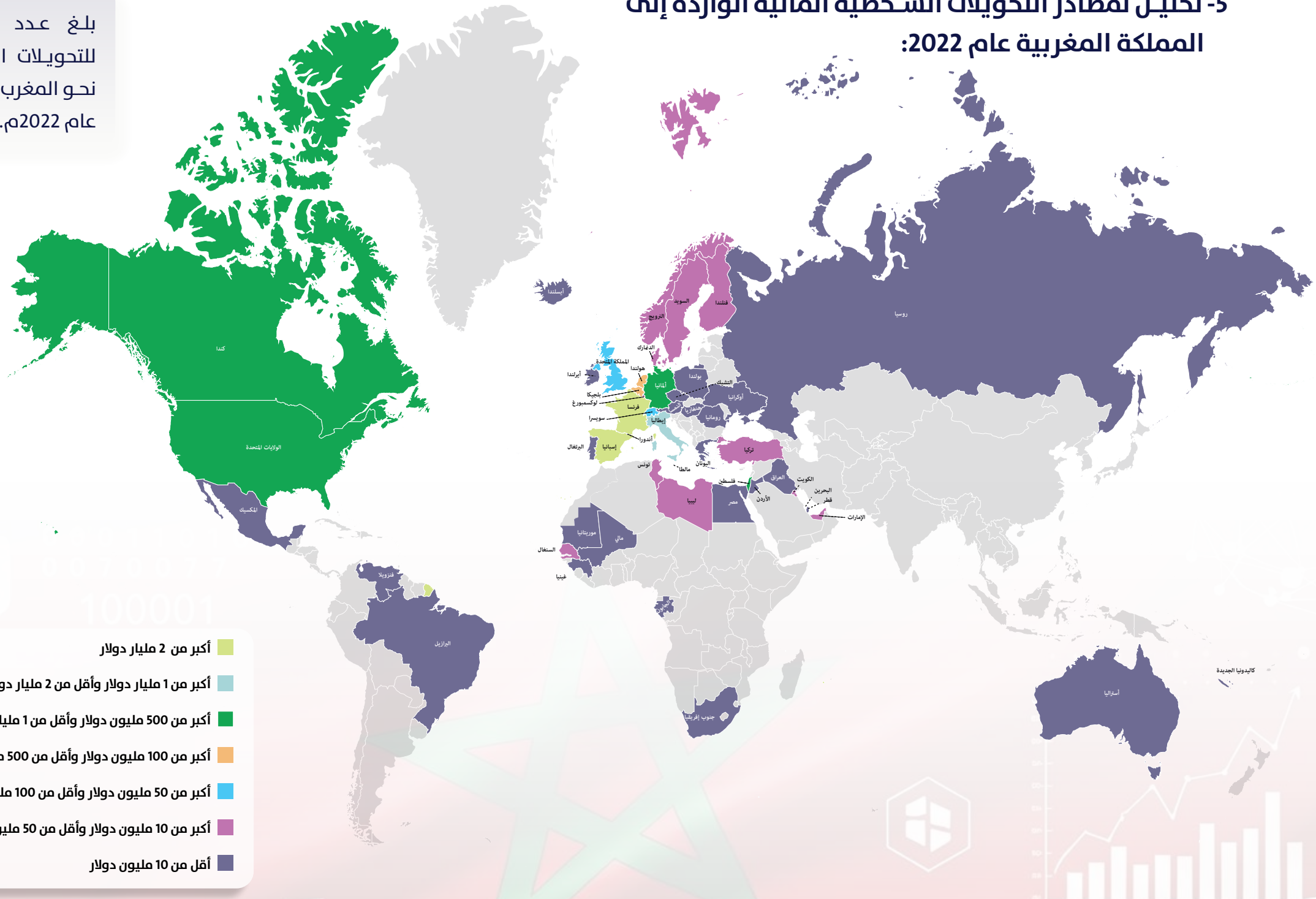
لقد بلغت التحويلات الشخصية الواردة إلى المغرب خلال الفترة نسبة **7%** من ناتجها المحلي الإجمالي

كما بلغت نسبة **21%** من إجمالي صادراتها من السلع والخدمات

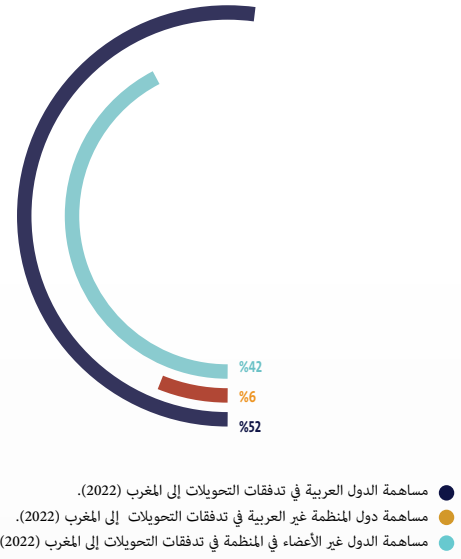
وبلغت نسبة **16%** من إجمالي وارداتها من السلع والخدمات

5- تحليـل لمصادر التحويلات الشـخصية المالية الواردة إلى المملكة المغربية عام 2022:

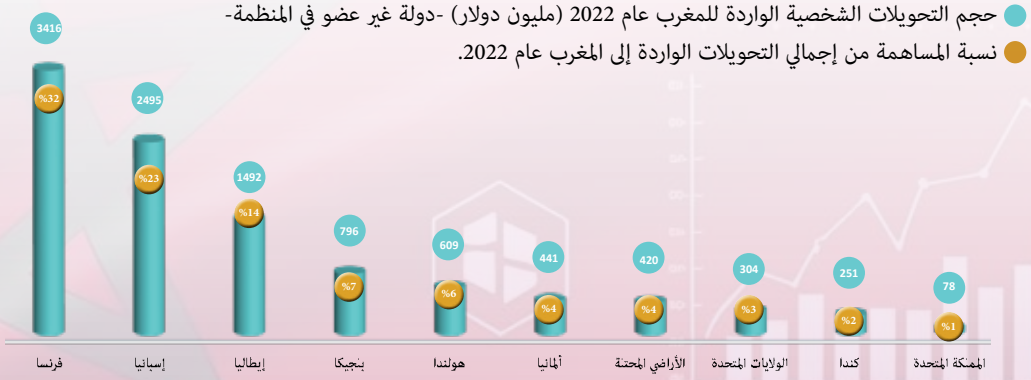
بلـغ عـدد الـدول المصـدِّرة للتحويـلات الشـخصية المالـية نحـو المغرب سـبعين دولة في عام 2022م.



شكّلت التحويلات الشخصية الواردة من أعلى عشر دول مصدِّرة نحو المغرب عام 2022 ما مجموعه 10.3 مليار دولار، وهو ما يعادل نحو 96% من إجمالي التحويلات الواردة خلال العام، وتُعد فرنسا وإسبانيا أبرز مصدرين، بحجم تحويلات تجاوز 5.9 مليار دولار، أي ما يمثل 55% من مجموع التحويلات الواردة للدولة، مما يبرز تركّز التدفقات المالية في عدد محدود من الدول ذات الكثافة العالية للجالية المغربية.



بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي صدرت منها تحويلات شخصية مالية إلى المغرب ست عشرة دولة عام 2022، بإجمالي تحويلات بلغ 152 مليون دولار، أي ما يمثل نحو 1.4% فقط من إجمالي التحويلات الشخصية الواردة، ما يعكس محدودية مساهمة دول المنظمة مقارنة بالدول الأخرى.

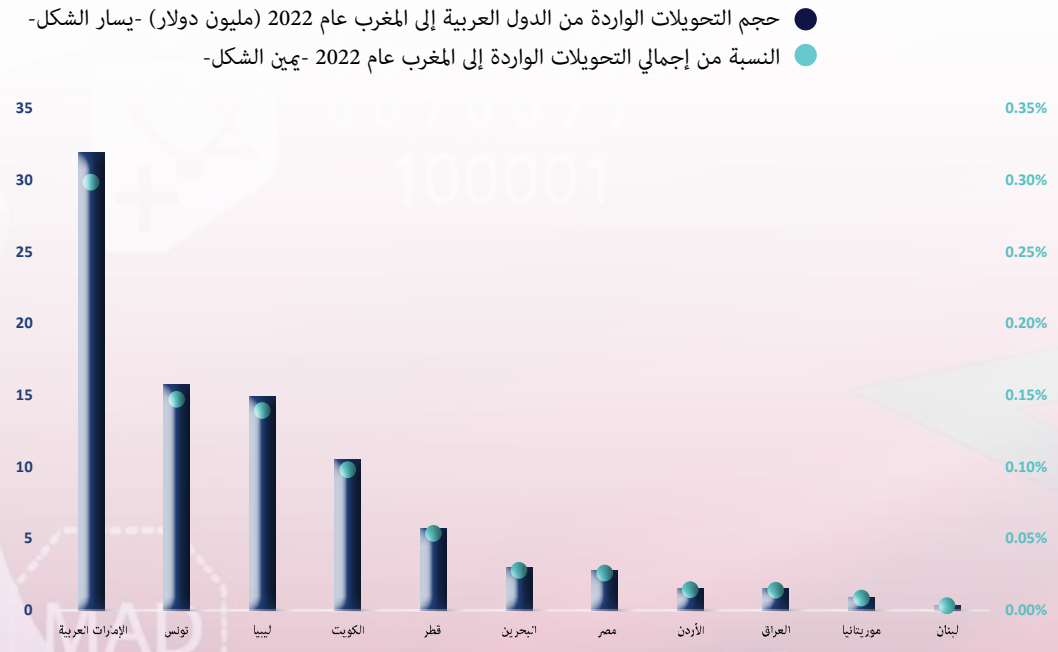


بلغ عدد الدول العربية التي صدرت منها تحويلات شخصية مالية إلى المغرب إحدى عشرة دولة **11 دولة**

وذلك بحجم تحويلات تعدت 89 مليون دولار؛ **89 مليونًا**

بنسبة تخطت 59% من حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى باكستان من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **%59**

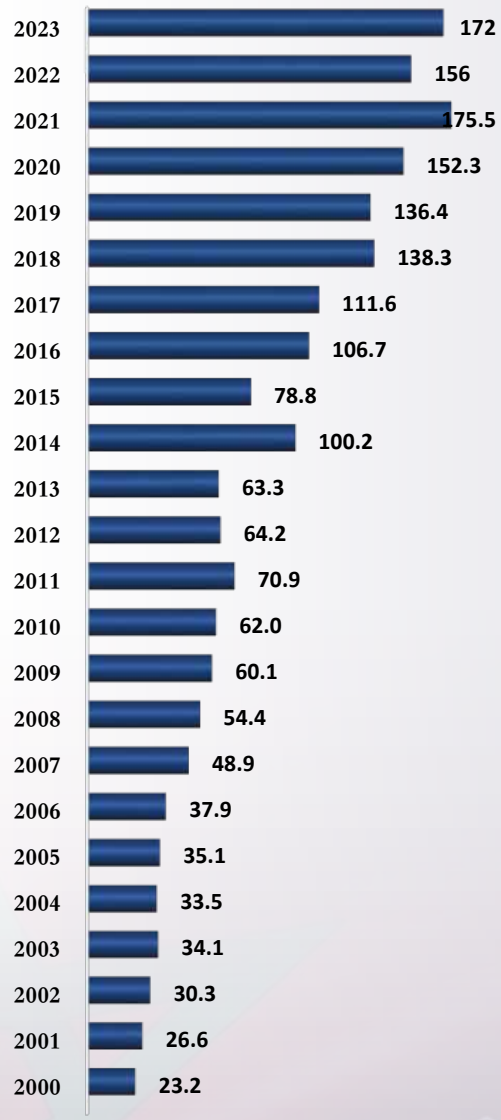
وبنسبة 0.8% من إجمالي التحويلات الواردة إلى باكستان. **%0.8**





6- تحليل حجم التحويلات الشخصية الصادرة من المغرب خلال الفترة (2000-2023):

- تشير البيانات إلى اتجاه تصاعدي ملحوظ في حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة من المغرب بين عامي 2000 و 2023، إذ ارتفعت من 23.2 مليون دولار في عام 2000 إلى 171.6 مليون دولار في عام 2023. ورغم بعض التذبذبات الطفيفة، خصوصًا خلال سنوات الأزمات العالمية، فإن المسار العام يُظهر نموًا مستدامًا، خاصة بعد عام 2016، الذي شهد قفزة واضحة بلغت فيها التحويلات 106.7 مليون دولار، ثم تواصل الارتفاع ليصل إلى ذروته في 2021 بقيمة 175.5 مليون دولار. ويعكس هذا الاتجاه تنامي الانفتاح الاقتصادي للمغرب وتزايد الارتباطات المالية للأفراد والمؤسسات المغربية مع الخارج، لا سيما في سياق الاستثمارات والتحويلات العائلية العابرة للحدود
- ولقد بلغ إجمالي التحويلات الشخصية الصادرة من المغرب خلال الفترة الممتدة من عام 2000 حتى عام 2024 نحو 1.972 مليار دولار أمريكي، ما يعكس تراكمًا تدريجيًا في هذه التدفقات عبر الزمن. وتُبرز هذه الأرقام اتساع نطاق التبادل المالي الخارجي للمملكة، بما يشير إلى أهمية تعزيز الأطر الرقابية والحوكمة المالية لضمان توجيه هذه التدفقات في إطار ينسجم مع استقرار ميزان المدفوعات، ويسهم في الحفاظ على التوازن النقدي والمالي على المدى الطويل.



● حجم التحويلات الصادرة من المغرب (مليون دولار)



سادسًا: التحويلات الشخصية المالية بالمملكة الأردنية الهاشمية

تمُثل التحويلات الشخصية مورداً حيوياً للاقتصاد الأردني، لدورها في دعم ميزان المدفوعات وتحسين مستويات المعيشة. وتحتل الأردن المركز الثالث عربيًا في حجم التحويلات الشخصية الواردة.

تُعد التحويلات الشخصية الواردة إلى الأردن من أبرز مصادر النقد الأجنبي، ولها دور حيوي في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرة الأسر الأردنية على مواجهة التحديات المعيشية. وتُظهر البيانات للفترة 2000–2023 نمطًا تصاعديًا ملحوظًا في العقد الأول من الألفية، حيث ارتفعت التحويلات من 1,8 مليار دولار عام 2000 إلى 6,4 مليارات دولار في عام 2014، ما يُعزى إلى التوسع الكبير في العمالة الأردنية بالخارج، لاسيما في دول الخليج العربي، وارتفاع الطلب على العمالة في القطاعات الخدمية والتعليمية والصحية. إلا أن هذه التحويلات شهدت تراجعًا نسبيًا بعد عام 2014، لتستقر بين 4,4 و 5,1 مليارات دولار خلال السنوات 2016–2023، وهو ما قد يُفسَّر بتغيرات في السياسات الاقتصادية والهجرة في دول الاستقبال، وتباطؤ النمو في اقتصادات الخليج، إلى جانب تأثيرات جائحة كوفيد19- على حركة العمالة والتحويلات الدولية.

1- حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى الأردن خلال الفترة (2000-2023م):

بلغ حجم التحويلات الشخصية الواردة خلال الفترة

91.8

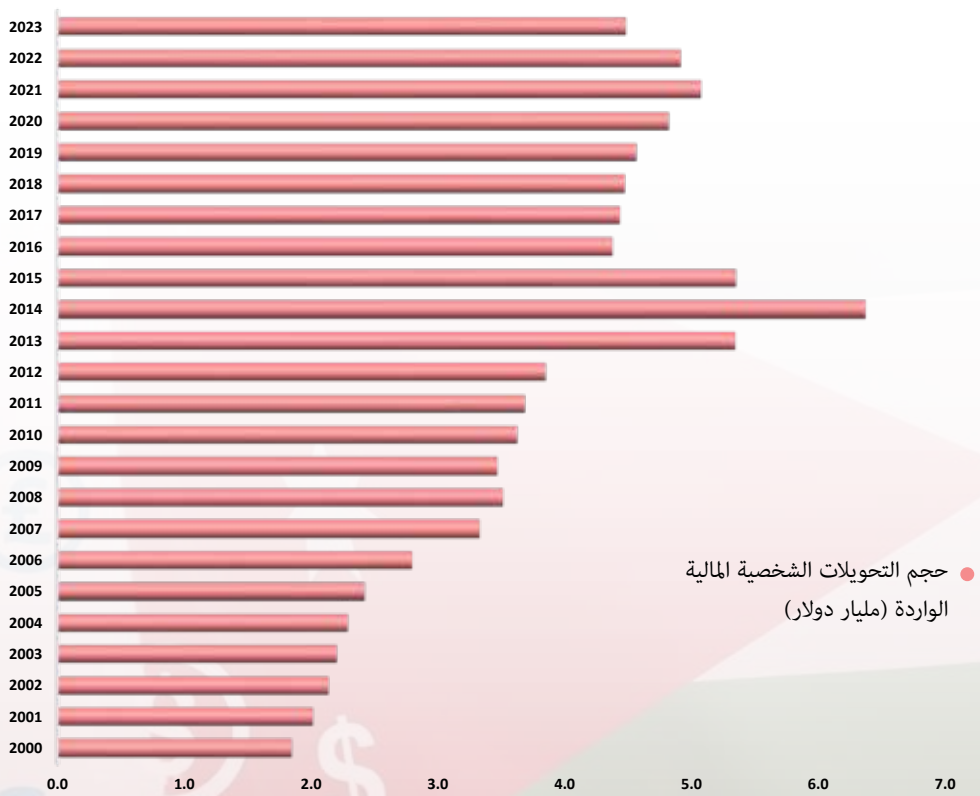
مليار دولار،

بمتوسط قدره

3.8

مليار دولار

سنويًّا.



2- موقع الأردن من التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا خلال الفترة (2023/2017)

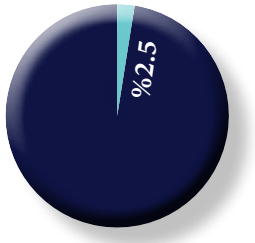
يعكس تصنيف الأردن ضمن قائمة أكبر الدول المستقبلة للتحويلات الشخصية المالية خلال الفترة 2017–2023 مكانته الراسخة كمستقبل رئيسي لهذه التدفقات على المستوى الدولي. فقد حافظ على موقعه ضمن الدول الأربعين الأوائل عالميًا في استقبال التحويلات، ما يؤكد الأهمية النسبية لهذه الموارد في دعم الاقتصاد الوطني. وتُشير هذه المكانة إلى اتساع قاعدة الجالية الأردنية في الخارج، وعمق ارتباطها الاقتصادي والاجتماعي بالوطن الأم، إذ تسهم التحويلات الواردة بشكل مباشر في تعزيز الاستقرار المالي، وتحسين مستويات المعيشة للأسر المستفيدة، وتوفير دعم مستمر لميزان المدفوعات. كما تعكس هذه التدفقات المنتظمة دورها الحيوي كأداة فعّالة للتخفيف من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في ظل محدودية الموارد المحلية وتقلبات الأوضاع الإقليمية والدولية

38 تجاوز إجمالي التحويلات الشخصية الواردة إلى الأردن خلال الفترة من 2017 إلى 2023 نحو 38 مليار دولار، وهو ما يشكّل ما يقارب 0.7% من إجمالي التحويلات العالمية خلال الفترة ذاتها. **%0.7**



3- موقع التحويلات الشخصية الواردة للأردن من التحويلات الواردة لدول المنظمة خلال الفترة (2023/2017):

10-9 حافظ الأردن على المرتبة التاسعة ضمن دول منظمة التعاون الإسلامي من حيث حجم التحويلات الشخصية الواردة خلال الفترة من 2017 إلى 2021، قبل أن يتراجع إلى المركز العاشر في عامي 2022 و 2023.



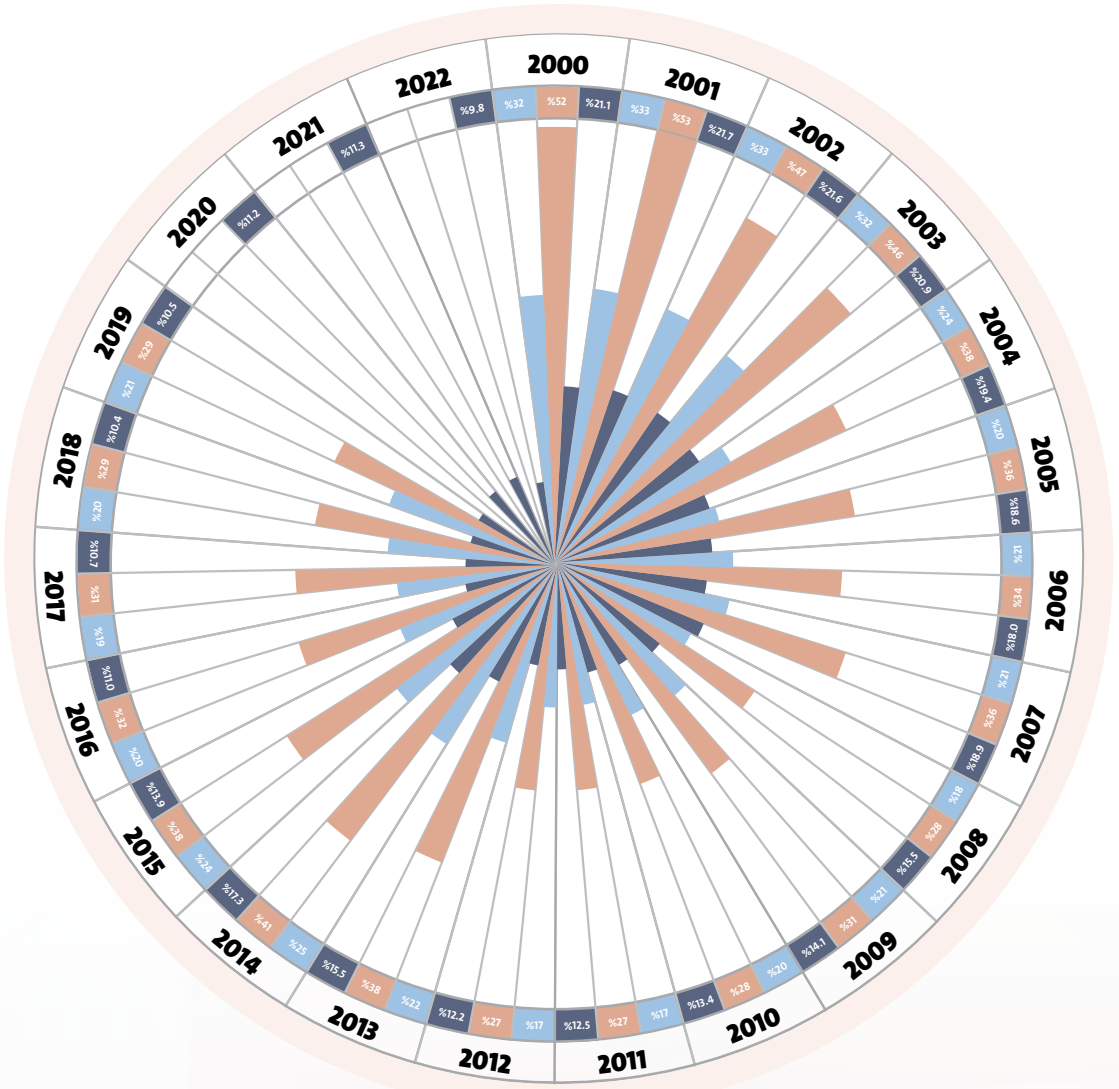
احتلت المملكة الأردنية الهاشمية المرتبة العاشرة بين دول منظمة التعاون الإسلامي من حيث حجم التحويلات الشخصية الواردة خلال عامي 2022 و 2023، بإجمالي قدره نحو 9.4 مليار دولار، ما يعادل نحو 2.5% من إجمالي التحويلات المالية الواردة إلى دول المنظمة خلال نفس الفترة.

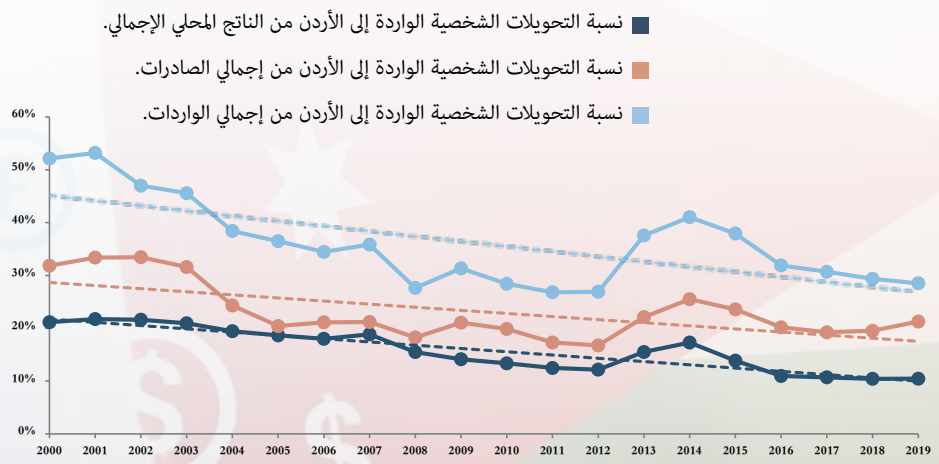


4- حجم التحويلات الشخصية الواردة للأردن كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات خلال الفترة (2000/2022م):

تُظهر البيانات أن التحويلات الشخصية شكّلت ركيزة أساسية في الاقتصاد الأردني، خاصة خلال العقد الأول من الألفية، حيث بلغت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي ذروتها في الفترة 2000–2002 عند مستويات تراوحت بين 21% و22%، قبل أن تبدأ في الانخفاض التدريجي لتصل إلى نحو 10% بحلول عام 2022. وعلى مستوى التجارة الخارجية، شكّلت التحويلات نسبة مرتفعة من الصادرات، بلغت 53% عام 2001، لكنها تراجعت تدريجيًا إلى نحو 29% في 2018–2019، مما يعكس تغيراً نسبيًا في هيكل الاقتصاد وتنامي مصادر دخل بديلة.

أما بالنسبة للواردات، فقد ساهمت التحويلات في تغطية ما بين 17% و33% من قيمتها خلال أغلب السنوات، ما يعكس دورها المحوري في تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات وتمويل جزء من الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية. ورغم التراجع النسبي في النسب خلال العقد الأخير، إلا أن استمرار التحويلات عند مستويات تفوق 10% من الناتج المحلي الإجمالي يبرز أهميتها المتواصلة كمورد مستقر وفاعل في الاقتصاد الوطني، يستدعي تعزيز سياسات توجيهها نحو الاستخدامات الإنتاجية لضمان أثر تنموي أكبر على المدى الطويل.





لقد بلغت التحويلات الشخصية الواردة إلى الأردن خلال الفترة نسبة

%11.5

من ناتجها المحلي الإجمالي

كما بلغت نسبة

%40

من إجمالي صادراته من السلع والخدمات

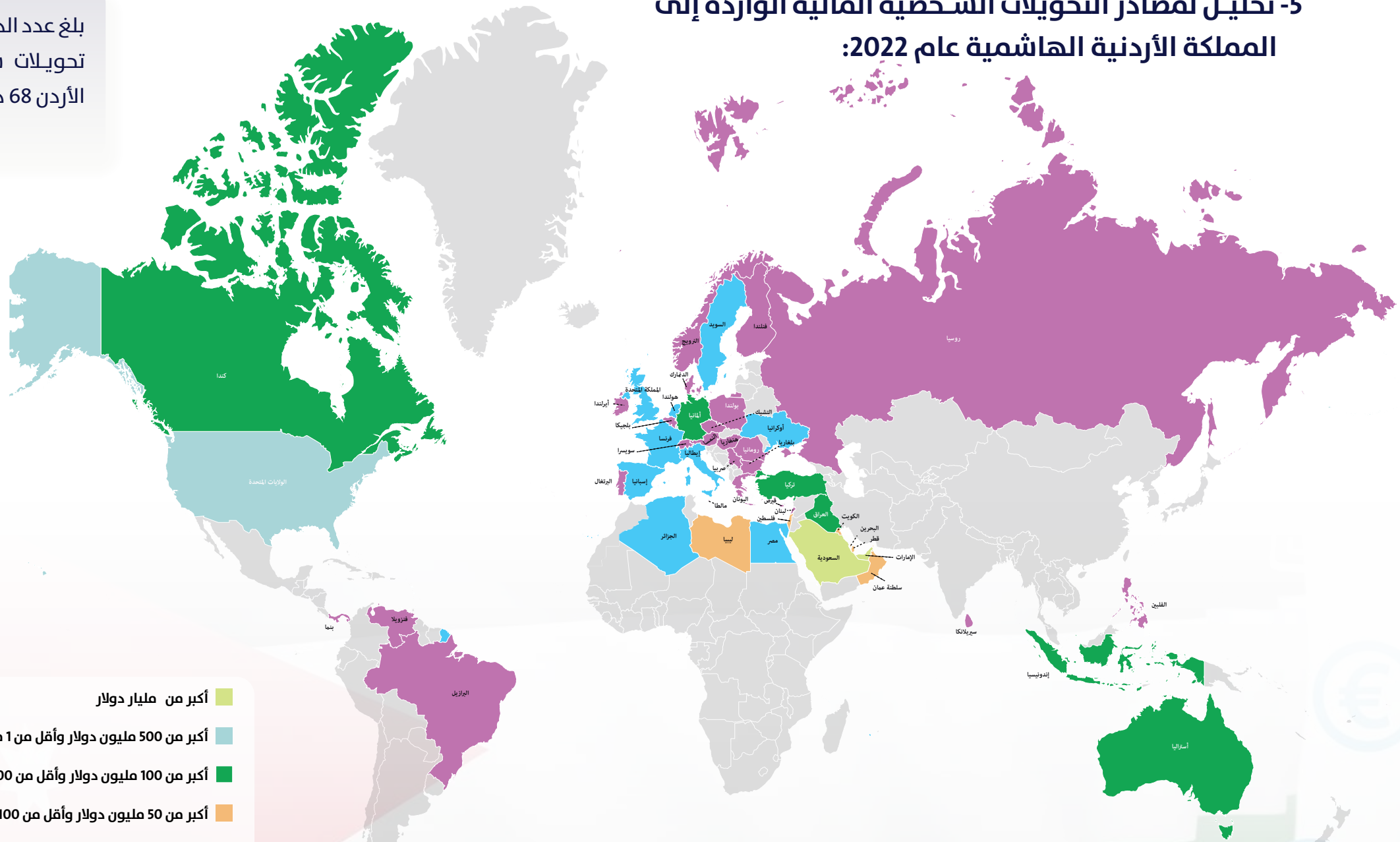
وبلغت نسبة

%26

من إجمالي وارداتها من السلع والخدمات

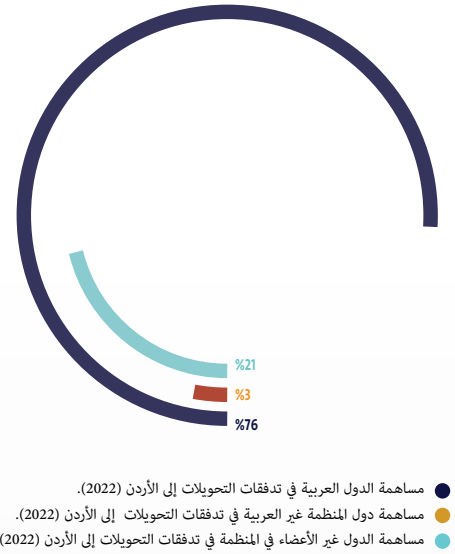
5- تحليـل لمصادر التحويلات الشـخصية المالية الواردة إلى المملكة الأردنية الهاشمية عام 2022:

بلغ عدد الدول التي صدرت منها تحويـلات شـخصية ماليـة إلى الأردن 68 دولة في عام 2022

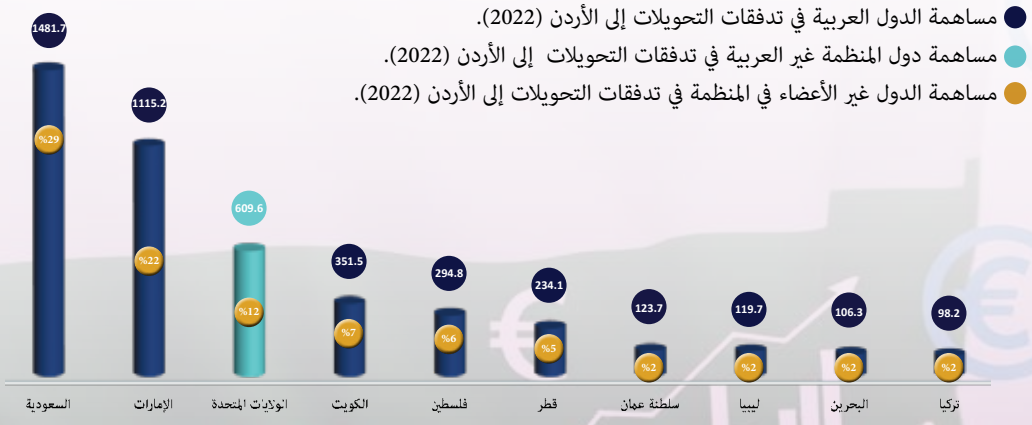


- أكبر من مليار دولار
- أكبر من 500 مليون دولار وأقل من 1 مليار دولار
- أكبر من 100 مليون دولار وأقل من 500 مليون دولار
- أكبر من 50 مليون دولار وأقل من 100 مليون دولار
- أكبر من 10 مليون دولار وأقل من 50 مليون دولار
- أقل من 10 مليون دولار

بلغ حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى الأردن من أعلى عشر دول مصدّرة للتحويلات نحو 4.5 مليار دولار عام 2022، ما يمُثّل حوالي 96% من إجمالي التحويلات الواردة خلال العام. وتصدّرت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قائمة هذه الدول، بإجمالي تحويلات تجاوز 2.6 مليار دولار، أي ما يعادل 50% من إجمالي التحويلات، مما يعكس اعتماد الأردن الكبير على التحويلات القادمة من دول الخليج العربي.



بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي صدرت منها تحويلات شخصية مالية إلى الأردن أربع عشرة دولة عام 2022، بإجمالي تحويلات بلغ 4.1 مليار دولار، وهو ما يمثل نحو 79% من إجمالي التحويلات الشخصية الواردة إلى الأردن خلال العام ذاته.



بلغ عدد الدول العربية التي صدرت منها تحويلات شخصية مالية إلى الأردن اثنتي عشرة دولة

12 دولة

وذلك بحجم تحويلات تعدت 3.9 مليار دولار؛

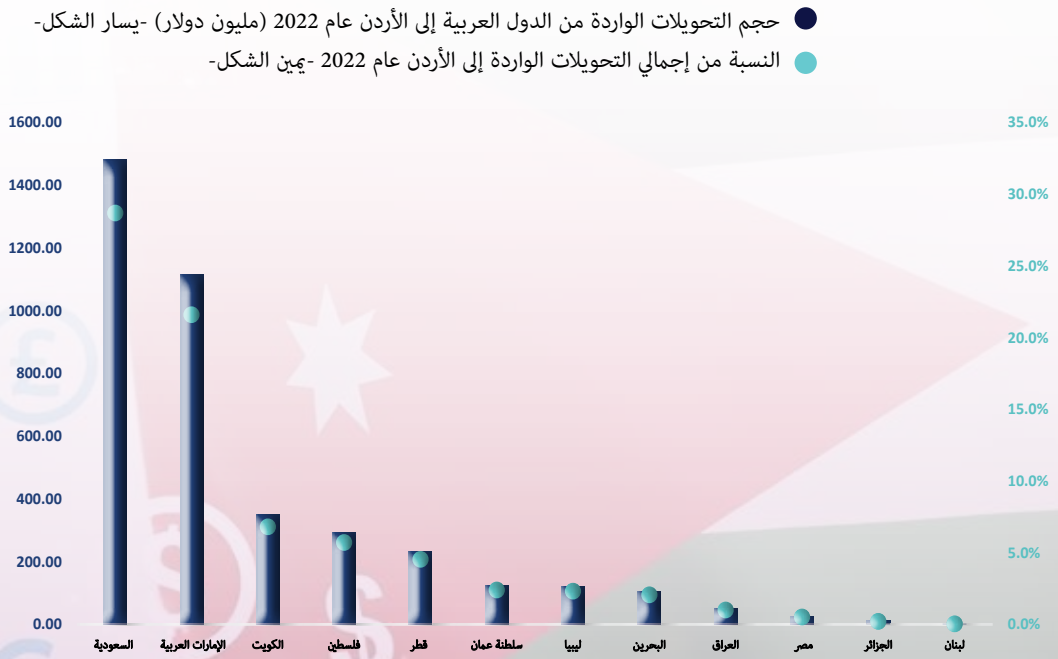
3.9 مليار

بنسبة تخطت 96% من حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى الأردن من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

%96

وبنسبة 76% من إجمالي التحويلات الواردة إلى الأردن.

%76



6- تحليل حجم التحويلات الشخصية الصادرة من الأردن خلال الفترة (2000-2023):

- شهدت التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الأردن نموًا تدريجيًا منذ عام 2000، حيث ارتفعت من نحو 197.5 مليون دولار إلى 543.5 مليون دولار في عام 2023. وقد سجلت هذه التحويلات تسارعًا ملحوظًا خلال الفترة 2003–2012، إذ ارتفعت من 226.9 مليون دولار إلى ذروتها في 2012 بقيمة 684.8 مليون دولار، مدفوعة بنمو العلاقات الاقتصادية الخارجية وتوسّع النشاط التجاري والخدمي. ورغم التذبذب في بعض السنوات اللاحقة، استمرت هذه التحويلات بمعدلات مرتفعة نسبيًا، مع تراجع ملحوظ في عام 2020 إلى 393.1 مليون دولار نتيجة تداعيات جائحة كوفيد19-، قبل أن تعود إلى مستويات مستقرة تتراوح بين 520 و 540 مليون دولار في عامي 2022 و 2023.
- تعكس هذه الأرقام تنامي الانفتاح الاقتصادي للمملكة، وتزايد ارتباط الأفراد والمؤسسات الأردنية بالأسواق الخارجية، سواء من خلال التحويلات العائلية، أو الالتزامات المالية المرتبطة بالتعليم، والعلاج، أو العلاقات التجارية. كما تسلط الضوء على ضرورة تطوير أطر رقابية ومصرفية تضمن إدارة هذه التدفقات بما يوازن بين حرية التحويل والاستقرار النقدي.



حجم التحويلات الصادرة من الأردن (مليون دولار)



سابعًا: التحويلات الشخصية المالية بالجمهورية التركية

تشير البيانات إلى ضعف اعتماد الاقتصاد التركي على التحويلات الشخصية كمصدر للنقد الأجنبي، ويُعزى ذلك بدرجة رئيسة إلى الاندماج العالي للمغتربين الأتراك في دول الإقامة، حيث يتمتعون باستقرار اقتصادي واجتماعي يقلل من الحاجة إلى تحويلات دورية إلى الوطن الأم.

تشير البيانات إلى انخفاض ملحوظ في حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى تركيا خلال العقدين الماضيين، حيث تراجعت من 4,6 مليارات دولار عام 2000 إلى نحو مليار دولار فقط في عامي 2023 و 2024. ويظهر هذا الاتجاه التنازلي بشكل واضح منذ عام 2003، إذ لم تتجاوز التحويلات منذ ذلك الحين عتبة 2,5 مليار دولار، مع استقرارها عند مستويات منخفضة نسبيًا خلال السنوات الأخيرة.

ورغم هذا التراجع، تظل التحويلات عاملًا مساعدًا في دعم بعض الأسر وميزان المدفوعات، وإن كان دورها الاقتصادي أقل بروزًا مقارنة بدول أخرى تعتمد بشكل أكبر على هذه التدفقات.

1- حجم التحويلات الشخصية الواردة إلى تركيا خلال الفترة (2000-2024م):

بلغ حجم التحويلات الشخصية الواردة خلال الفترة

39.5

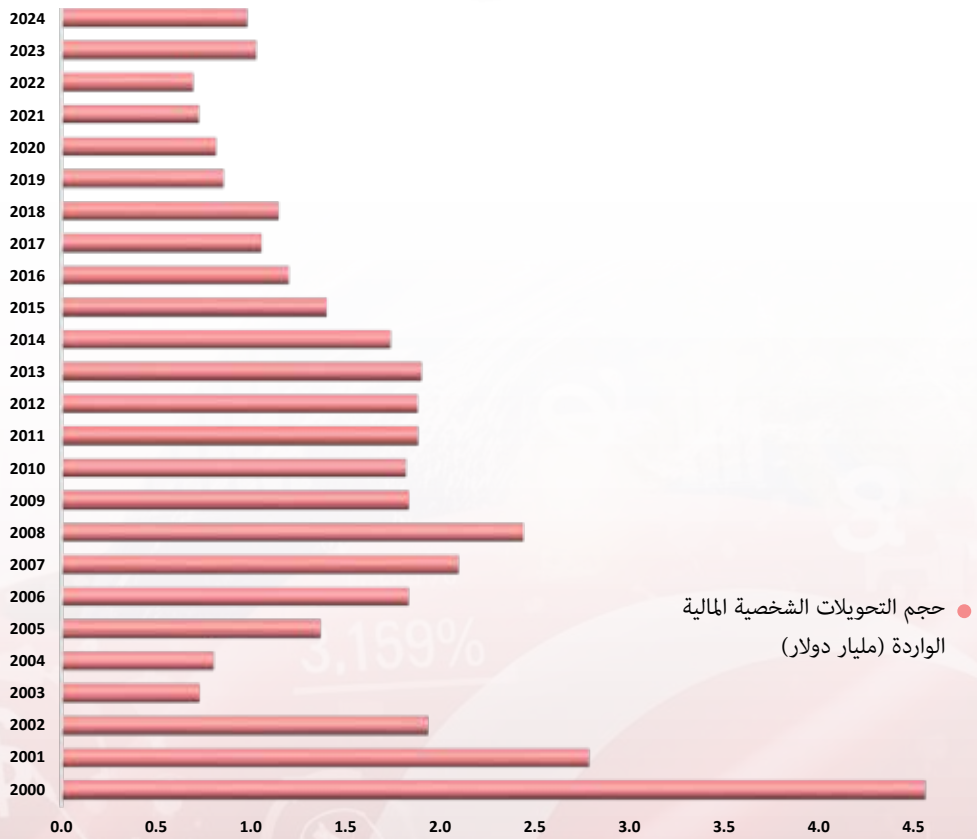
مليار دولار،

بمتوسط قدره

1.6

مليار دولار

سنويًّا.



2- موقع تركيا من التحويلات الشخصية الواردة عالميًّا خلال الفترة (2023/2017)

تأرجح تصنيف تركيا عالميًّا في استقبال التحويلات الشخصية المالية خلال الفترة 2017–2023 بين المركزين 87 و96، في دلالة على تراجع نسبي ومستمر في موقعها ضمن الدول المستقبلة لهذه التدفقات. فقد احتلت تركيا المركز 88 في عام 2017، ثم تقدّمت مركزًا واحدًا في 2018 لتصل إلى المرتبة 87، إلا أنها عادت للتراجع إلى المركز 92 في عام 2019، وواصلت هذا الاتجاه بالوصول إلى المركز 90 في 2020، ثم إلى أدنى تصنيف لها خلال الفترة في عام 2021 بالمركز 96. وفي عامي 2022 و2023، استقرت تركيا في المركزين 92 و88 على التوالي.

ويعكس هذا الترتيب المحدود الانخفاض المستمر في حجم التحويلات الشخصية الواردة، إضافة إلى ضعف اعتماد الاقتصاد التركي على هذه التدفقات كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي، مقارنة بدول أخرى تشكّل فيها التحويلات دعامة اقتصادية رئيسية.

7.3 تجاوز حجم التحويلات الواردة إلى تركيا خلال الفترة من 2017 إلى 2024 مبلغ 7.3 مليار دولار، مما يعادل 0.1% من إجمالي حجم التحويلات الواردة على مستوى العالم خلال نفس الفترة. **%0.1**

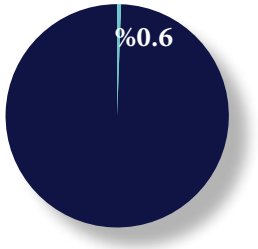
الترتيب العالمي لتركيا من حيث حجم التحويلات الشخصية الواردة



3- موقع التحويلات الشخصية الواردة لتركيا من التحويلات الواردة لدول المنظمة خلال الفترة (2023/2017):

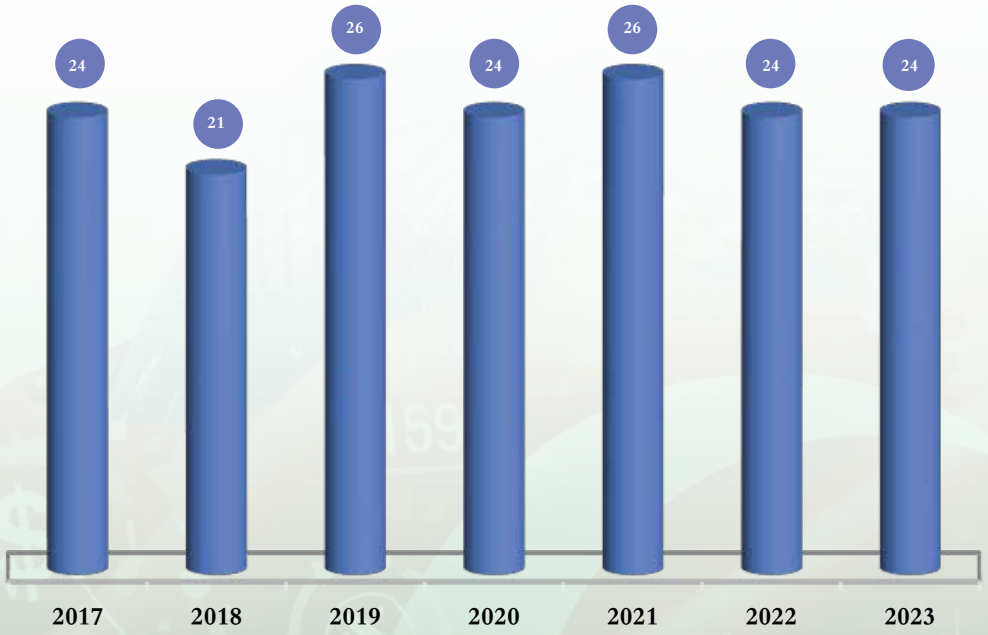
26-21

تأرجح ترتيب تركيا ضمن دول منظمة التعاون الإسلامي من حيث حجم التحويلات الشخصية الواردة خلال الفترة 2017–2023 بين المركز الحادي والعشرين والمركز السادس والعشرين. حيث احتلت المركز 24 في 2017، وتقدّمت إلى المركز 21 في 2018، قبل أن تتراجع إلى المركز 26 في 2019. واستمرت هذه التغيرات الطفيفة خلال السنوات التالية.



احتلت تركيا المرتبة الرابعة والعشرين بين دول منظمة التعاون الإسلامي في حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة خلال عامي 2023 و2024، بإجمالي تجاوز 2 مليار دولار، ما يمثل نحو 0.6% من إجمالي التحويلات الواردة إلى دول المنظمة في الفترة ذاتها.

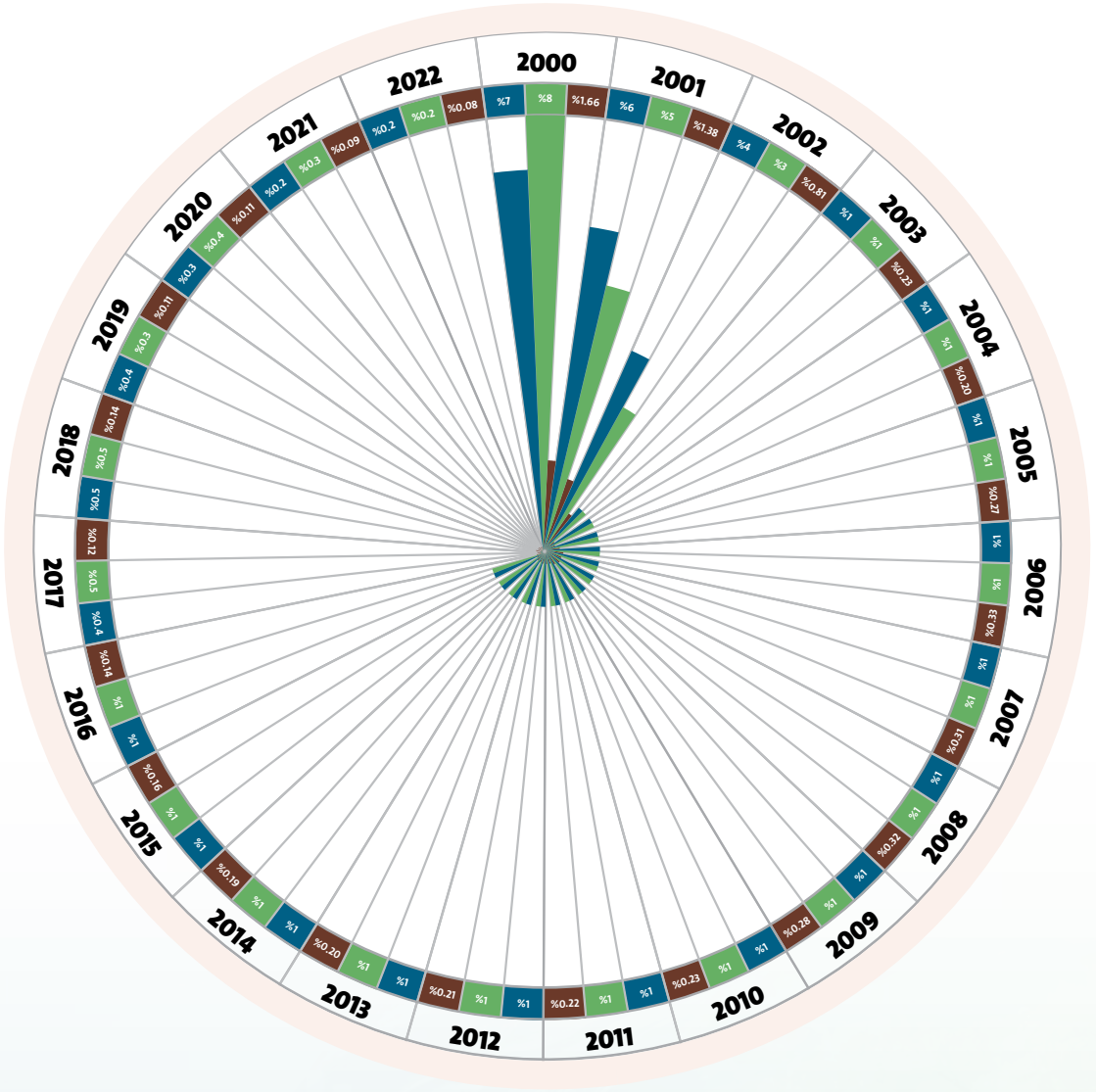
مركز تركيا بين دول منظمة التعاون الإسلامي من حيث التحويلات الشخصية الواردة

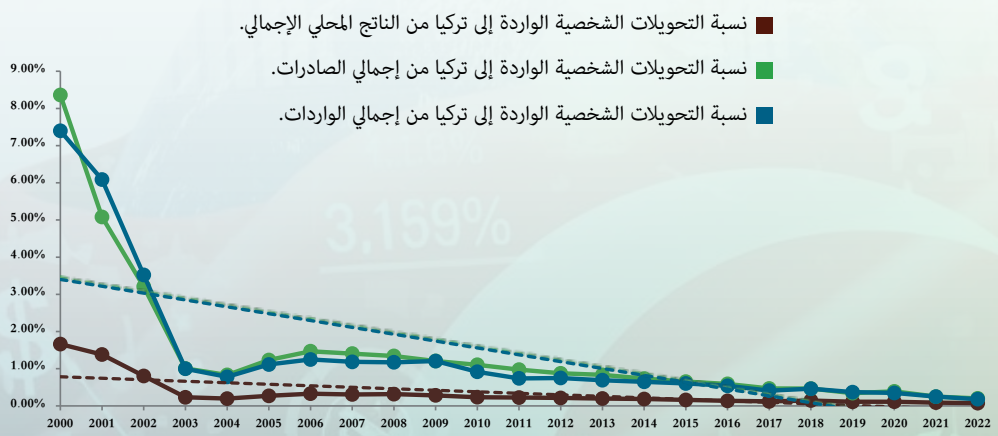


4- حجم التحويلات الشخصية الواردة لتركيا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات خلال الفترة (2000/2022م):

تشير البيانات إلى انخفاض تدريجي في الأهمية النسبية للتحويلات الشخصية المالية في الاقتصاد التركي بين عامي 2000 و2022، سواء كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أو من الصادرات والواردات. فقد تراجعت نسبة التحويلات من الناتج المحلي من 1.7% عام 2000 إلى 0.1% فقط بدءًا من عام 2016، وظلت على هذا المستوى حتى عام 2022. وبالمثل، انخفضت مساهمتها في الصادرات من 8% إلى 0.2%، وفي الواردات من 7% إلى 0.2% خلال الفترة نفسها.

ويعكس هذا التراجع المطرد ضعف اعتماد تركيا على التحويلات كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي، مقارنة بدول أخرى في المنطقة. ويُعزى ذلك إلى تطور القاعدة الإنتاجية والتجارية للاقتصاد التركي، وارتفاع مستوى اندماج الجاليات التركية بالخارج، وتحوّل أولوياتها المالية نحو الاستثمار أو الاستقرار الدائم في دول المهجر، بدلًا من تحويل الأموال إلى الداخل بشكل دوري ومنتظم.





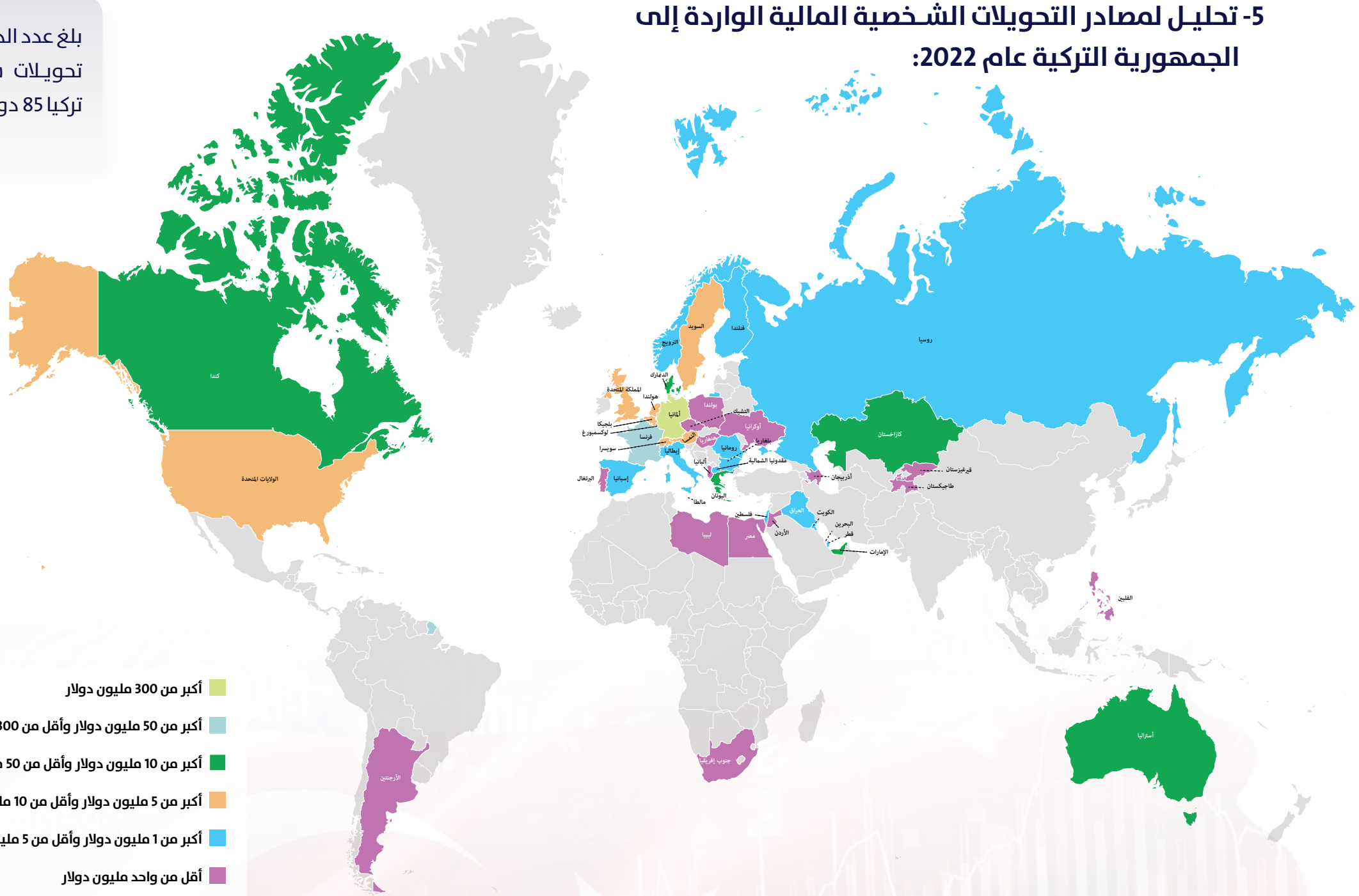
لقد بلغت التحويلات الشخصية الواردة إلى تركيا خلال الفترة نسبة **0.3%** من ناتجها المحلي الإجمالي

كما بلغت نسبة **1.4%** من إجمالي صادراته من السلع والخدمات

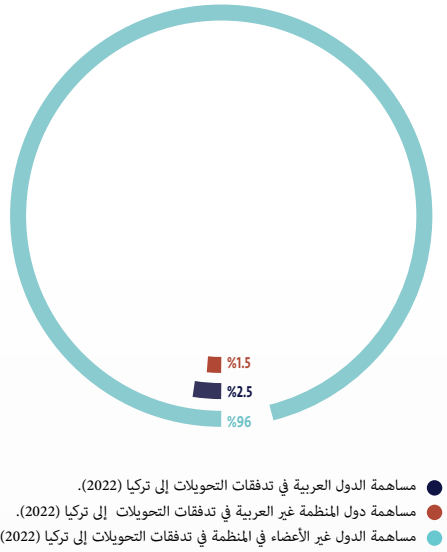
وبلغت نسبة **1.4%** من إجمالي وارداتها من السلع والخدمات

5- تحليـل لمصادر التحويلات الشـخصية المالية الواردة إلى الجمهورية التركية عام 2022:

بلغ عدد الدول التي صدرت منها تحويـلات شـخصية ماليـة إلى تركيا 85 دولة في عام 2022



بلغ إجمالي التحويلات الشخصية الواردة إلى تركيا من أعلى عشر دول مصدّرة نحو 628 مليون دولار عام 2022، ما يمُثل نحو 89% من إجمالي التحويلات الواردة خلال العام. وتصدّرت ألمانيا هذه الدول، بإجمالي تحويلات تجاوز 379 مليون دولار، أي ما يعادل حوالي 54% من إجمالي التحويلات، مما يعكس تركّز هذه التدفقات في عدد محدود من الدول، لاسيما تلك التي تضم جالية تركية كبيرة ومندمجة كألمانيا.



بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي صدرت منها تحويلات شخصية مالية إلى تركيا 28 دولة عام 2022، بإجمالي تحويلات بلغ نحو 28 مليون دولار، وهو ما يمثل نحو 4% فقط من إجمالي التحويلات الشخصية الواردة إلى تركيا خلال العام ذاته.



بلغ عدد الدول العربية التي صدرت منها تحويلات شخصية مالية إلى تركيا تسع دول — **9 دول**

وذلك بحجم تحويلات تعدت 18 مليون دولار؛ — **18 مليون**

بنسبة تخطت 62% من حجم التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى تركيا من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، — **%62**

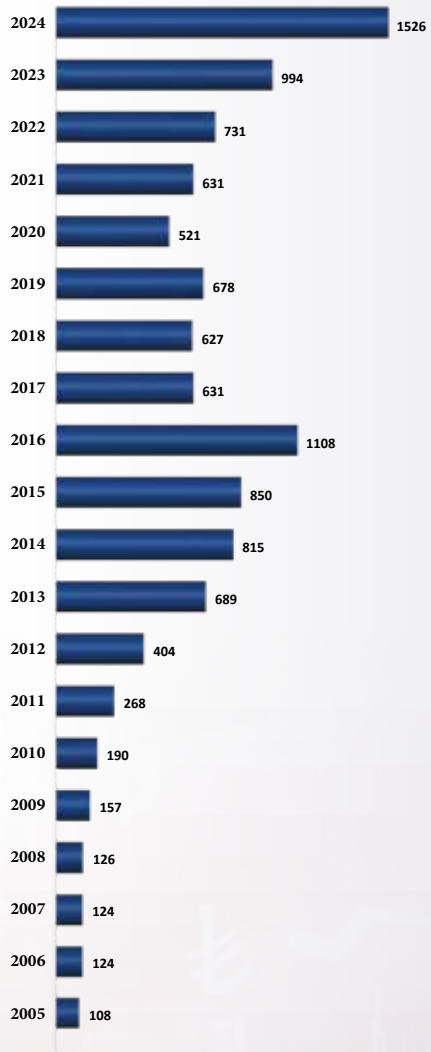
وبنسبة 2.5% من إجمالي التحويلات الواردة إلى تركيا. — **%2.5**





6- تحليل حجم التحويلات الشخصية الصادرة من تركيا خلال الفترة (2005-2024):

- شهدت التحويلات الشخصية المالية الصادرة من تركيا نموًا تصاعديًا لافتًا خلال الفترة 2005–2024، حيث ارتفعت من 108 ملايين دولار في عام 2005 إلى 1.53 مليار دولار في عام 2024، بإجمالي تراكمي بلغ نحو 11.3 مليار دولار، وبمتوسط سنوي يُقدّر بـ565 مليون دولار. ويُلاحظ أن وتيرة النمو تسارعت بشكل خاص بعد عام 2010، حيث تضاعف حجم التحويلات تدريجيًا، مدفوعًا باتساع العلاقات الاقتصادية والمالية لتركيا مع الخارج، إلى جانب تزايد أعداد المقيمين الأجانب، واللاجئين، وتنامي الحوالات المرسلة لأغراض الدعم الأسري أو الالتزامات المالية.
- وقد شهدت الفترة بين 2013 و 2016 قفزة كبيرة، حيث ارتفعت التحويلات من 689 إلى أكثر من 1.1 مليار دولار، قبل أن تتراجع نسبيًا في السنوات اللاحقة، ثم تعاود الارتفاع إلى أعلى مستوياتها في عام 2024. ويعكس هذا الاتجاه الانفتاح المالي المتزايد للاقتصاد التركي، وتحوّل تركيا إلى دولة مرسِلة للتحويلات بفعل وجود أعداد متزايدة من العمالة الأجنبية والنازحين، مما يُبرز الحاجة إلى إدارة فعالة لهذه التدفقات في إطار السياسات النقدية والتجارية لضمان اتساقها مع استقرار الاقتصاد الكلي.



المحور الثاني

رصد وتحليل التحويلات الشخصية الصادرة من دول مختارة من دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة (2000–2022م)

مقدمة:

يتناول هذا الفصل بالتحليل واقع التحويلات الشخصية الصادرة من ثلاث دول مختارة من منظمة التعاون الإسلامي، وهي: الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022م. وتُعد هذه الدول من أبرز الدول المستقبلة للعمالة الوافدة عالمياً، ومن ثم فهي من بين أهم المصادر العالمية للتحويلات المالية الشخصية إلى الخارج، وقد تم تحليل بيانات التحويلات الشخصية المالية الصادرة من كل دولة بشكل منفصل، مع الربط بين هذه التحويلات وبعض المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية ذات الصلة، وذلك من خلال خمسة محاور تحليلية فرعية، كما يلي:

- رصد وتحليل تطور حجم التحويلات الشخصية الصادرة من الدولة خلال الفترة محل الدراسة.
- تحليل موقع الدولة ضمن قائمة الدول الأعلى إصدارًا للتحويلات الشخصية على المستوى العالمي.
- تحليل التحويلات الشخصية الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بهدف قياس أثرها النسبي على الاقتصاد الكلي.
- تقدير عدد العمالة الوافدة (المغتربين) في الدولة، باعتبارهم المحرك الرئيس لحجم التحويلات الصادرة.
- تحليل التوزيع الجغرافي للتحويلات المالية الصادرة، من حيث الدول المستقبلة لها.

تهدف هذه المحاور إلى تقديم رؤية تحليلية شاملة تساعد في فهم ديناميكيات التحويلات الشخصية الصادرة من هذه الدول، وأثرها الاقتصادي، إضافةً إلى موقعها في السياقين الإقليمي والعالمي.





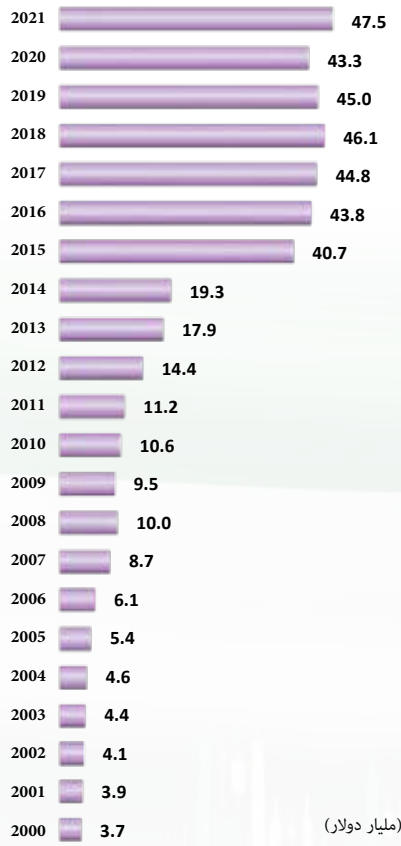
أولًا: التحويلات الشخصية الصادرة من الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2000–2022م)

1- حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الإمارات

تشير البيانات إلى تصاعد مستمر في حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة من دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2000–2021، حيث بلغ إجماليها نحو 445 مليار دولار .

وقد شهدت التحويلات قفزة ملحوظة بدءًا من عام 2015، مما يعكس تنامي دور الإمارات كمركز اقتصادي وجاذب للعمالة الأجنبية.

وبرزت الفترة من 2017 إلى 2021 كأكثر الفترات كثافة في التحويلات، إذ استحوذت على 227 مليار دولار



حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الإمارات (مليار دولار)

2- تحليل تطور ترتيب دولة الإمارات في التحويلات الشخصية المالية الصادرة عالميًا خلال الفترة 2000–2021

2000 — 7

تشير البيانات إلى تحسُّن ملحوظ ومطّرد في ترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة على الصعيد العالمي من حيث حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة، فقد كانت الدولة تحتل المرتبة السابعة عالميًا في عام 2000،

2008 — 12

لكنها شهدت تراجعًا طفيفًا في ترتيبها خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، حيث وصلت إلى المرتبة الثانية عشرة في عام 2008، وهو أدنى مستوى لها خلال فترة الدراسة.

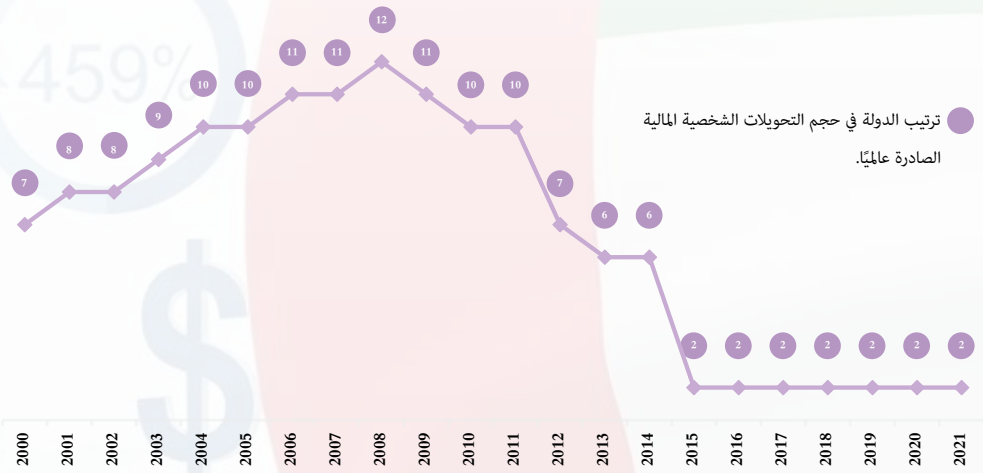
2012 — 7

ومع ذلك، بدأت الإمارات في تحقيق قفزات نوعية منذ عام 2012، إذ تقدمت إلى المرتبة السابعة،

2015 — 2

واستمرت في الصعود حتى وصلت إلى المرتبة الثانية عالميًا اعتبارًا من عام 2015، واستمرت في هذا الموقع حتى عام 2021.

يعكس هذا التحول الديناميكي تصاعد الدور الاقتصادي للإمارات كمركز إقليمي وعالمي للعمالة الوافدة وتحويلات الدخل، نتيجة لنمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وارتفاع معدلات التوظيف، إضافة إلى البنية التحتية المالية المتطورة التي وفرت بيئة محفزة لتدفق التحويلات. كما يعكس الثبات في المركز الثاني خلال السنوات السبع الأخيرة (2015–2021) استقرارًا نسبيًا في مكانة الإمارات ضمن النظام المالي الدولي، خصوصًا في ظل ما شهدته المنطقة والعالم من تحديات اقتصادية خلال تلك الفترة، مثل تقلبات أسعار النفط وجائحة كوفيد19-.



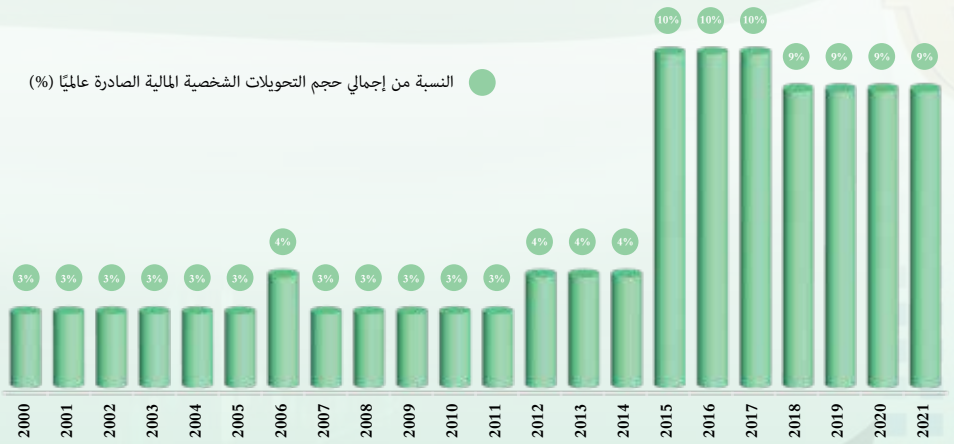
ترتيب الدولة في حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة عالميًا.

3- تحليل نسبة مساهمة دولة الإمارات في إجمالي التحويلات المالية الشخصية العالمية خلال الفترة 2000–2021

تُظهر البيانات المتعلقة بنسبة التحويلات الشخصية المالية الصادرة من دولة الإمارات العربية المتحدة من إجمالي التحويلات العالمية خلال الفترة 2000–2021 تطورًا لافتًا يعكس تعاظم دور الدولة في هذا المجال. فقد استقرت هذه النسبة عند 3% خلال معظم سنوات الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014، مع بعض الارتفاعات الطفيفة لتصل إلى 4% في بعض الأعوام، مما يدل على ثبات نسبي في مساهمة الدولة عالميًا خلال تلك المرحلة.

إلا أن تحولًا جذريًا حدث بدءًا من عام 2015، حيث ارتفعت النسبة إلى 10%، واستمرت على هذا المستوى حتى عام 2017، ثم استقرت عند 9% خلال الفترة 2018–2021. هذا التحول يعكس قفزة نوعية في حجم التحويلات، ويوازيه استقرار في المرتبة الثانية عالميًا منذ عام 2015، وهو ما يشير إلى تنامي الاعتماد على العمالة الوافدة، وتوسع الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى تعزيز البنية التحتية المالية وتحسين السياسات المرتبطة بتحويل الأموال.

تُعد هذه النسبة العالية – التي بلغت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في العقد الأول من الألفية – مؤشرًا مهمًا على تعاظم التأثير الخارجي للاقتصاد الإماراتي من خلال تدفقات مالية كبيرة إلى الخارج.



4- نسبة التحويلات المالية الشخصية الصادرة من دولة الإمارات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000–2021

2014–2000

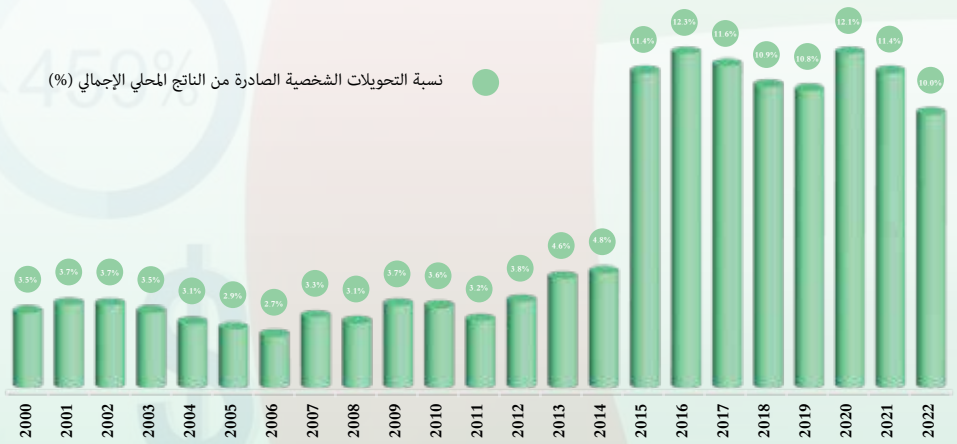
سجلت نسبة التحويلات الشخصية المالية الصادرة من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الناتج المحلي الإجمالي استقرارًا نسبيًا خلال الفترة 2000–2014، حيث تراوحت بين 3% و 5%.

2021–2015

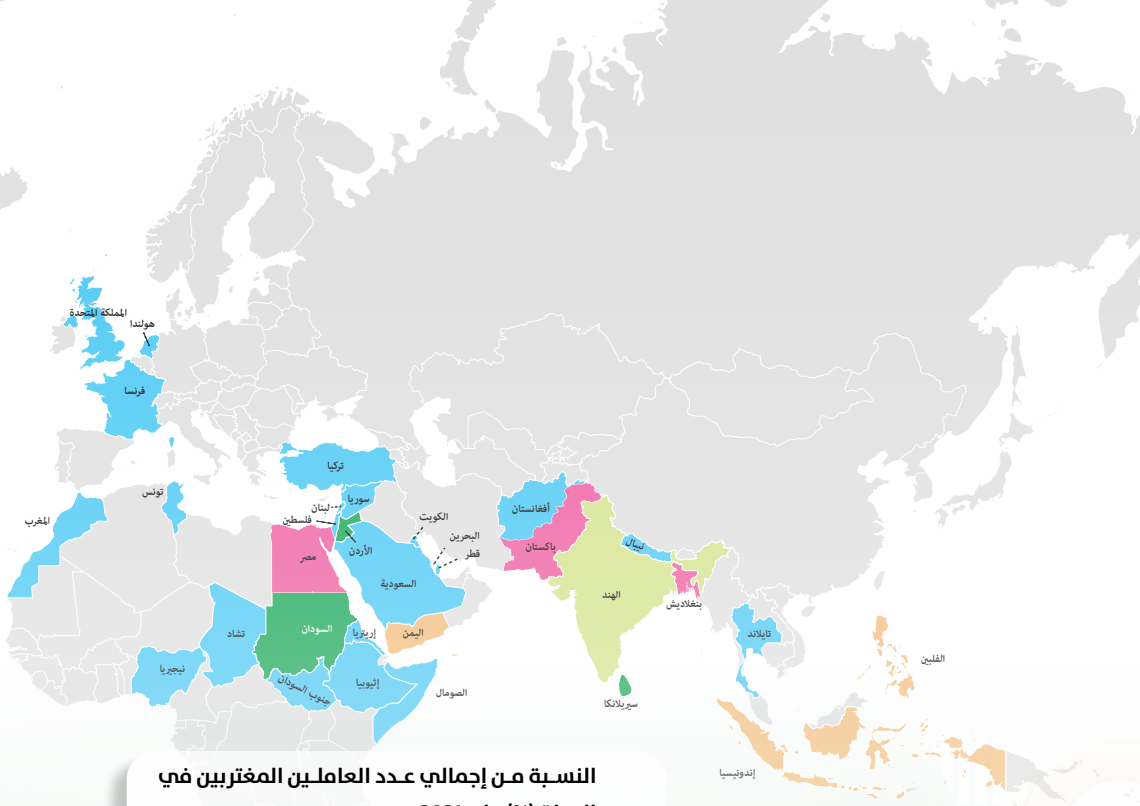
إلا أن الفترة 2015–2021 شهدت ارتفاعًا ملحوظًا، حيث بلغت النسبة 11% عام 2015، ووصلت إلى 12% في بعض السنوات، ما يعكس تنامي دور التحويلات في الهيكل الاقتصادي. ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة أعداد المقيمين، واتساع سوق العمل، وتحسن البنية التحتية المالية.

2021–2019

كما احتلت الإمارات المرتبة الخامسة عالميًا في حجم التحويلات الشخصية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2019–2021.



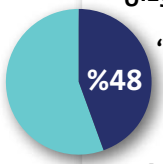
5- تقديرات العاملين المغتربين في الإمارات العربية المتحدة عام 2021م[1]

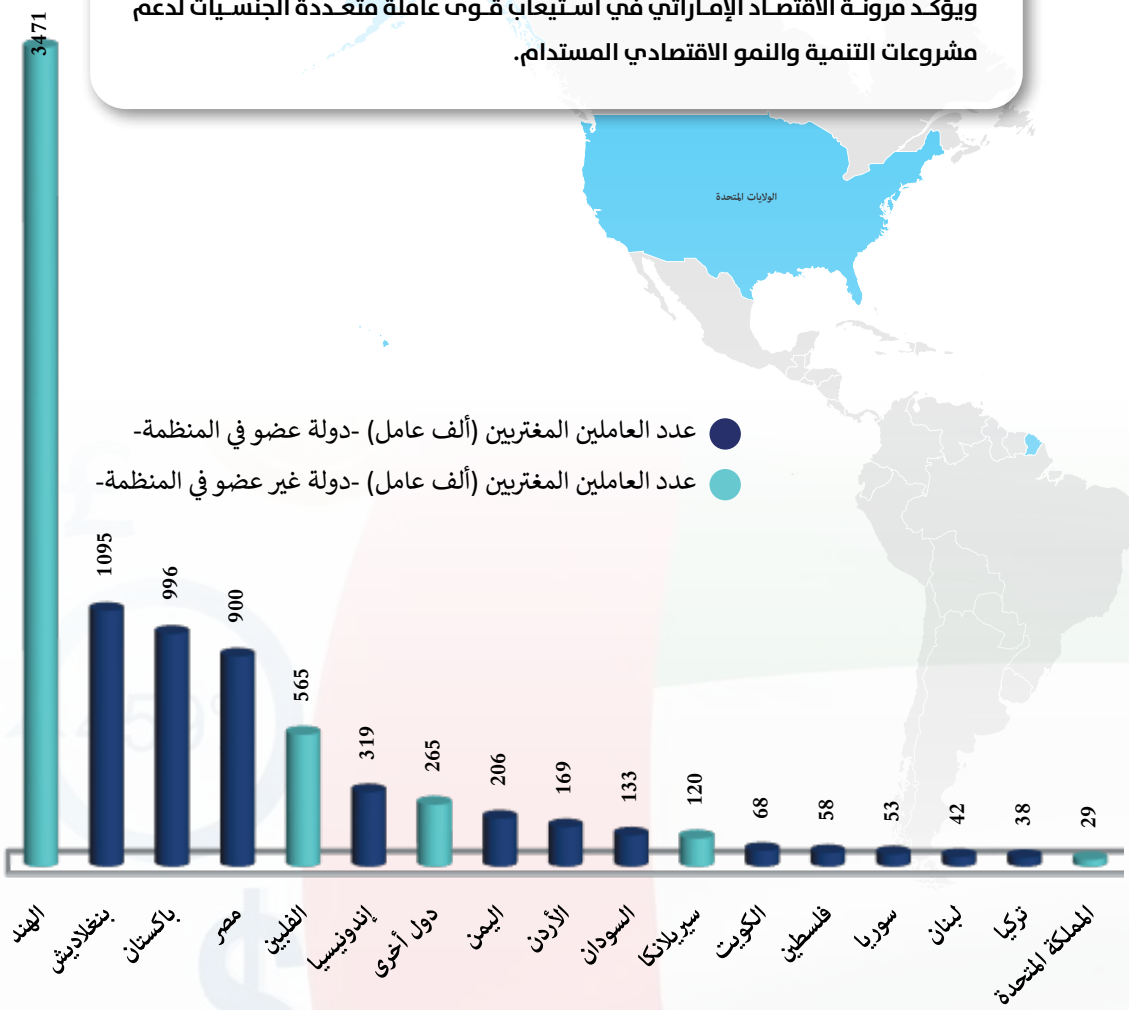


8.72 مليون عامل

تُظهر بيانات العمالة الوافدة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة اعتمادًا كبيرًا على العمالة الأجنبية، ولا سيّما من دول جنوب آسيا والدول العربية. تحتل الهند الصدارة من حيث عدد العاملين بواقع 3.47 مليون عامل، تليها بنغلاديش وباكستان، بينما تسهم مصر والفلبين وإندونيسيا بنسب ملحوظة، في حين يُسجّل حضور أقل لدول مثل الأردن والسودان وسيريلانكا. ويُعزى هذا التوزيع إلى عوامل اقتصادية تتعلق بكلفة العمالة، واحتياجات السوق المحلي، والعلاقات الثنائية بين الإمارات وتلك الدول.

تشير الإحصاءات إلى أن عدد المغتربين في الدولة بلغ 8.72 مليون عامل، موزعين بنسبة 48% (4.14 مليون) من دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، و 52% (4.58 مليون) من دول غير أعضاء. ويعكس هذا التوازن تنوع البنية الديموغرافية لسوق العمل، ويؤكد مرونة الاقتصاد الإماراتي في استيعاب قوى عاملة متعددة الجنسيات لدعم مشروعات التنمية والنمو الاقتصادي المستدام.





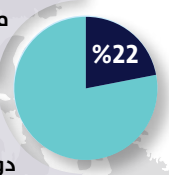
(1) لم يتضمن هذا التحليل الدول التي تمثل العمالة الواردة منها نسبًا ضئيلة من إجمالي القوى العاملة.

6- الـدول المسـتقبلة للتحويـلات الشـخصية الصـادرة مـن الإمارات في عام 2022



أكبر من 15 مليار دولار.
أقل من 15 مليار دولار وأكبر من 5 مليار دولار.
أقل من 5 مليار دولار وأكبر من مليار دولار.
أقل من مليار دولار وأكبر من 500 مليون دولار.
أقل من 500 مليون دولار وأكبر من 50 مليون دولار.
أقل من 50 مليون دولار.

أظهـرت البيانـات الصـادرة لعـام 2022 أن الـدول الأعضـاء في منظمـة التعـاون الإسـلامي اسـتحوذت على حصة كبيرة من التحويلات الشخصية المالية الصادرة من دولة الإمـارات العربيـة المتحـدة، حيـث بلغـت القيمـة الإجماليـة لهـذه التحويـلات نحـو 20.65 مليـار دولار، بمـا يعادل حوالي 46% مـن إجمالي التحويـلات الصادرة من الإمارات خلال العام ذاته.



أمـا الـدول العربية، فقد اسـتقبلت تحويـلات ماليـة مـن الإمارات بقيمـة 9.9 مليار دولار، ما يمثل نحو 22% من إجمالي تحويلات الإمارات في عام 2022.

يُظهـر التوزيـع الجغـرافي لتحويـلات الإمـارات لعـام 2022 تركّـزًا كبـيرًا في عـدد محـدود مـن الـدول ذات الكثافـة العماليـة العالية في الدولة، حيث اسـتحوذت أعلى 10 دول مسـتقبِلة للتحويلات عـلى نحو 44 مليار دولار، أي مـا يعـادل 98% مـن إجـمالي تحويلات الإمارات. وتـأتي الهند في الصدارة بحجـم تحويـلات بلـغ 19.8 مليـار دولار، مـا يشـكّل 44% مـن الإجـمالي، تليها مـصر بـ 8.1 مليـار دولار، ثـم باكسـتان، بنغلاديـش، والفلبين بنسـب متفاوتة.

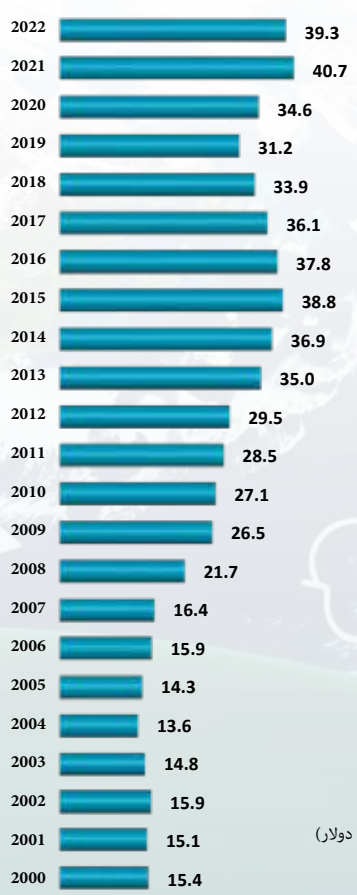
أكبر عشر دول مسـتقبلة للتحويلات الشـخصية الصادرة من الإمارات في عام 2022





ثانيًا: التحويلات الشخصية الصادرة من المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000–2022م)

1- حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة من السعودية



حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة من السعودية (مليار دولار)

بلغ إجمالي التحويلات الشخصية المالية الصادرة من المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000–2022 نحو 619 مليار دولار، منها 179 مليار دولار خلال الفترة 2018–2022، ما يعكس استمرار حجم التحويلات عند مستويات مرتفعة رغم بعض التراجع النسبي في السنوات الأخيرة.

شهدت التحويلات اتجاهًا تصاعديًا، حيث ارتفعت من 15.4 مليار دولار في عام 2000 إلى ذروتها عند 40.7 مليار دولار في 2021، مدفوعة بنمو النشاط الاقتصادي وزيادة العمالة الوافدة، خاصة في أعقاب الطفرة التنموية التي أعقبت الأزمة المالية العالمية. وقد تراجع النمو بعد 2015، بالتزامن مع تطبيق إصلاحات هيكلية ضمن رؤية المملكة 2030، وبرامج توطين الوظائف.

تعكس هذه التحويلات أهمية العمالة الأجنبية في الاقتصاد السعودي، كما تمثل مؤشرًا مهمًا على ديناميكيات سوق العمل، والطلب المحلي على العمالة، والتغيرات في السياسات الاقتصادية.

2- تحليل تطور ترتيب المملكة العربية السعودية في التحويلات الشخصية المالية الصادرة عالميًا خلال الفترة 2000–2022

احتلت المملكة العربية السعودية مركزًا متقدمًا عالميًا في حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة خلال الفترة من 2000 إلى 2022م، حيث جاءت في المرتبة الثانية عالميًا في معظم السنوات، باستثناء بعض الفترات التي تراجعت فيها إلى المركز الثالث، تحديدًا في أعوام: 2007–2008، 2012–2013، ثم بشكل متواصل من عام 2015 حتى 2022.

يعكس هذا التصنيف استمرار المملكة كأحد أبرز الدول المصدّرة للتحويلات الشخصية على مستوى العالم، مدفوعًا بوجود نسبة كبيرة من العمالة الوافدة، وارتفاع مستوى الدخل، إلى جانب قوة الاقتصاد الوطني خلال العقدين الماضيين.

هذا الترتيب الدولي يُعد مؤشرًا مهمًا على التأثير المتبادل بين سياسات سوق العمل الداخلية والعلاقات الاقتصادية مع الدول المستقبِلة للتحويلات، كما يعكس الدور المحوري للمملكة في دعم اقتصادات البلدان النامية التي تعتمد بشكل كبير على هذه التحويلات.

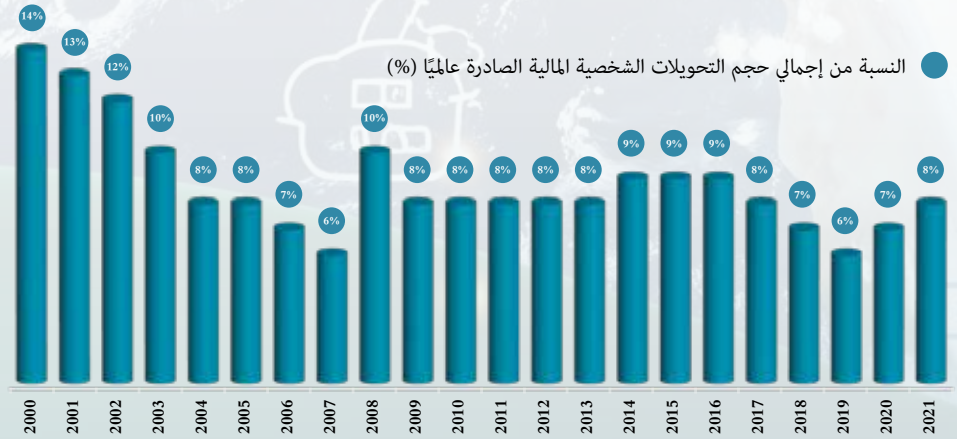


ترتيب الدولة في حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة عالميًا.

3- تحليل نسبة مساهمة المملكة العربية السعودية في إجمالي التحويلات المالية الشخصية العالمية خلال الفترة 2000–2021

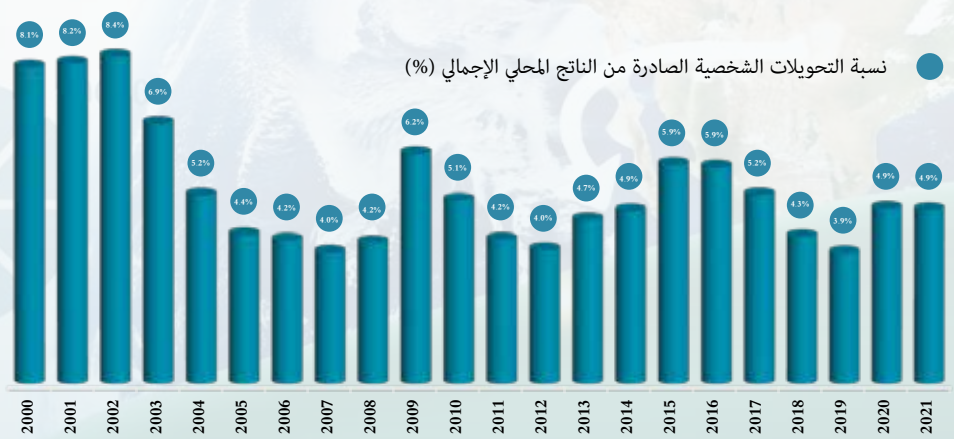
سجّلت التحويلات الشخصية الصادرة من المملكة العربية السعودية نسبًا مرتفعة من إجمالي التحويلات العالمية خلال الفترة 2000–2021، حيث بلغت ذروتها في مطلع الألفية الجديدة بنسبة 14% عام 2000، في مؤشر واضح على مركزية المملكة في سوق التحويلات العالمي آنذاك. إلا أن هذه النسبة شهدت اتجاهًا تدريجيًا نحو الانخفاض، لتستقر غالبًا في حدود 6% إلى 9% خلال السنوات اللاحقة، مع بعض التذبذبات، أبرزها ارتفاعها إلى 10% في عام 2008. ويعزى هذا الانخفاض النسبي في الحصة العالمية للمملكة، ليس إلى تراجع مطلق في قيمة التحويلات الصادرة، بل إلى اتساع قاعدة الدول المصدّرة للتحويلات، ونمو دور اقتصادات أخرى في هذا المجال.

ويُلاحظ أن هذا التراجع ترافق مع تطبيق إصلاحات هيكلية داخلية، شملت سياسات تهدف إلى تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة وتعزيز مشاركة المواطنين في سوق العمل ضمن إطار رؤية المملكة 2030. ومع ذلك، فإن محافظة المملكة على متوسط نسبته نحو 8% خلال العقد الأخير، يؤكد استمرار دورها المحوري ضمن أكبر الدول المصدّرة للتحويلات عالميًا.



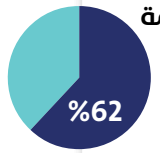
4- نسبة التحويلات المالية الشخصية الصادرة من المملكة العربية السعودية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000–2021

مثّلت التحويلات الشخصية الصادرة من المملكة العربية السعودية نسبة ملحوظة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000–2021، حيث بلغت ذروتها عند 8% في مطلع الألفية (2000–2002)، ثم اتخذت منحىً تنازليًا تدريجيًا، لتتراوح غالبًا بين 4% و 6% خلال السنوات التالية. وقد عكست هذه النسبة العلاقة الوثيقة بين حجم العمالة الوافدة والنشاط الاقتصادي المحلي، فضلًا عن تأثير السياسات الاقتصادية وسوق العمل، بما في ذلك برامج التوطين وخطط تنويع الاقتصاد. وعلى الرغم من هذا التراجع، فقد ظلت التحويلات تمثل مكونًا مؤثرًا في الإنفاق الخارجي ونقطة ارتكاز في تحليل العلاقة بين الدخل القومي والاستخدام الخارجي له.

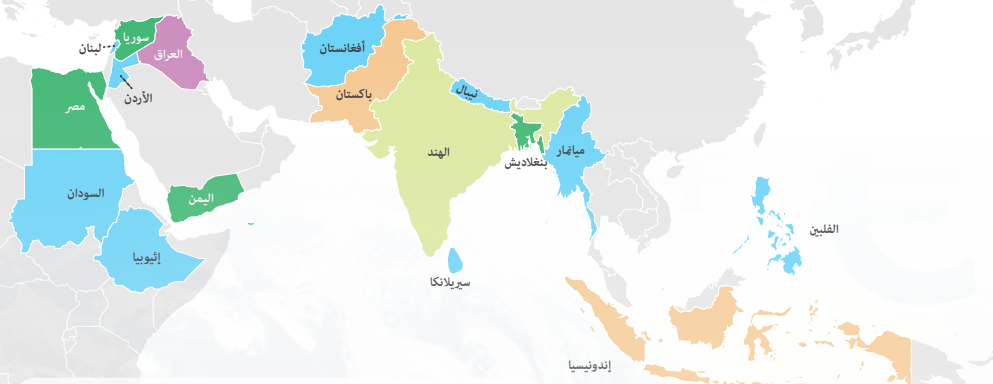


5- تقديرات العاملين المغتربين في المملكة العربية السعودية عام 2021م[1]

بلغ عدد العاملين المغتربين في المملكة العربية السعودية نحو 13.455 مليون عامل، يمثلون شريحة محورية في سوق العمل الوطني، وتُظهر البيانات أن ما نسبته 62% (نحو 8.389 مليون عامل) من هؤلاء ينتمون إلى دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في حين يشكل العاملون من دول خارج المنظمة ما نسبته 38% (نحو 5.065 مليون عامل)، وتُبرز هذه التركيبة السكانية تنوع مصادر العمالة الوافدة، مع غلبة واضحة للعمالة القادمة من الدول الإسلامية، الأمر الذي يعكس عمق الروابط الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى عوامل ثقافية ودينية تسهّل من اندماج هذه الفئة في المجتمع السعودي وسوق العمل المحلي.

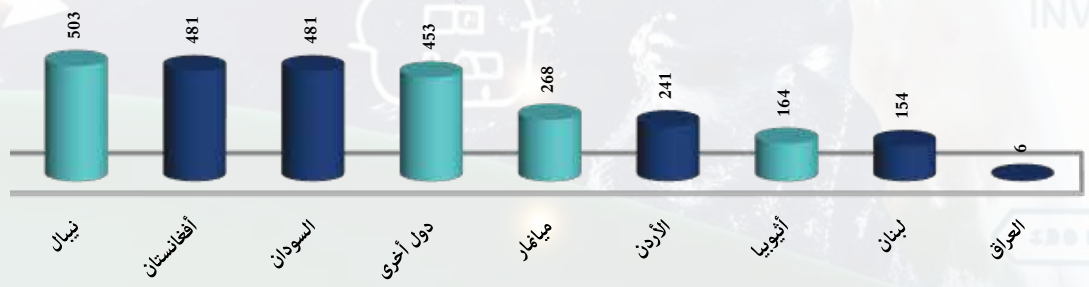


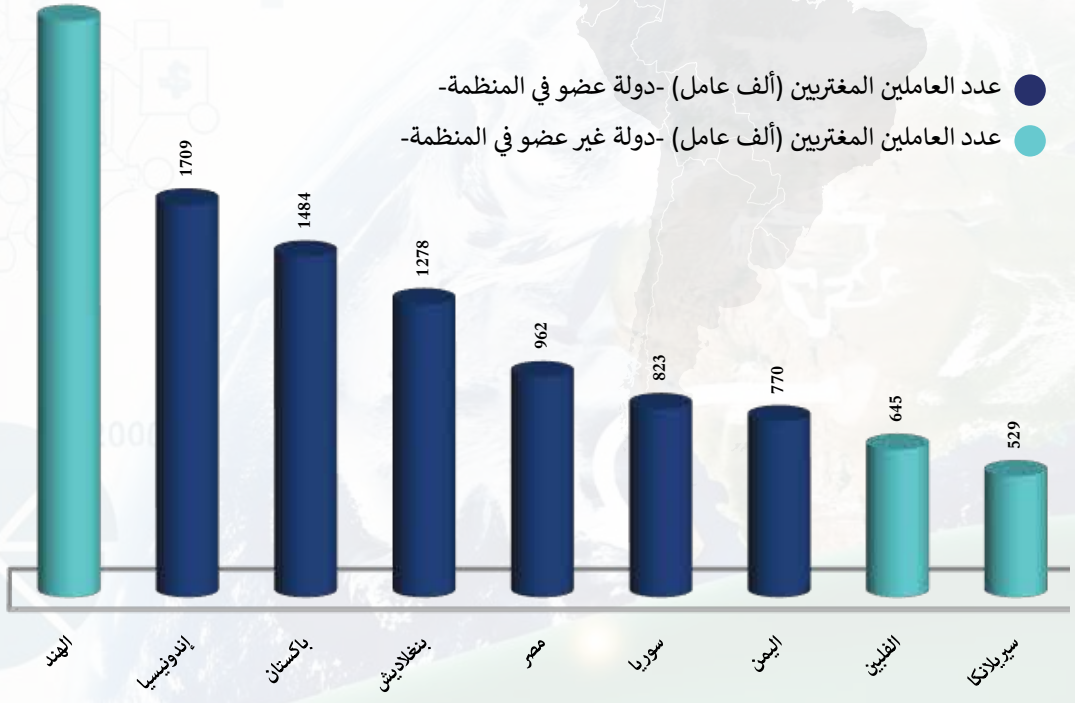
13.455 مليون عامل



النسبة من إجمالي عدد العاملين المغتربين في الدولة (%) عام 2021

- أكبر من 15%
- أقل من 15% وأكبر من 10%
- أقل من 10% وأكبر من 5%
- أقل من 5% وأكبر من 1%
- أقل من 1%

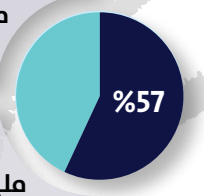




(1) لم يتضمن هذا التحليل الدول التي تمثل العمالة الواردة منها نسبًا ضئيلة من إجمالي القوى العاملة.

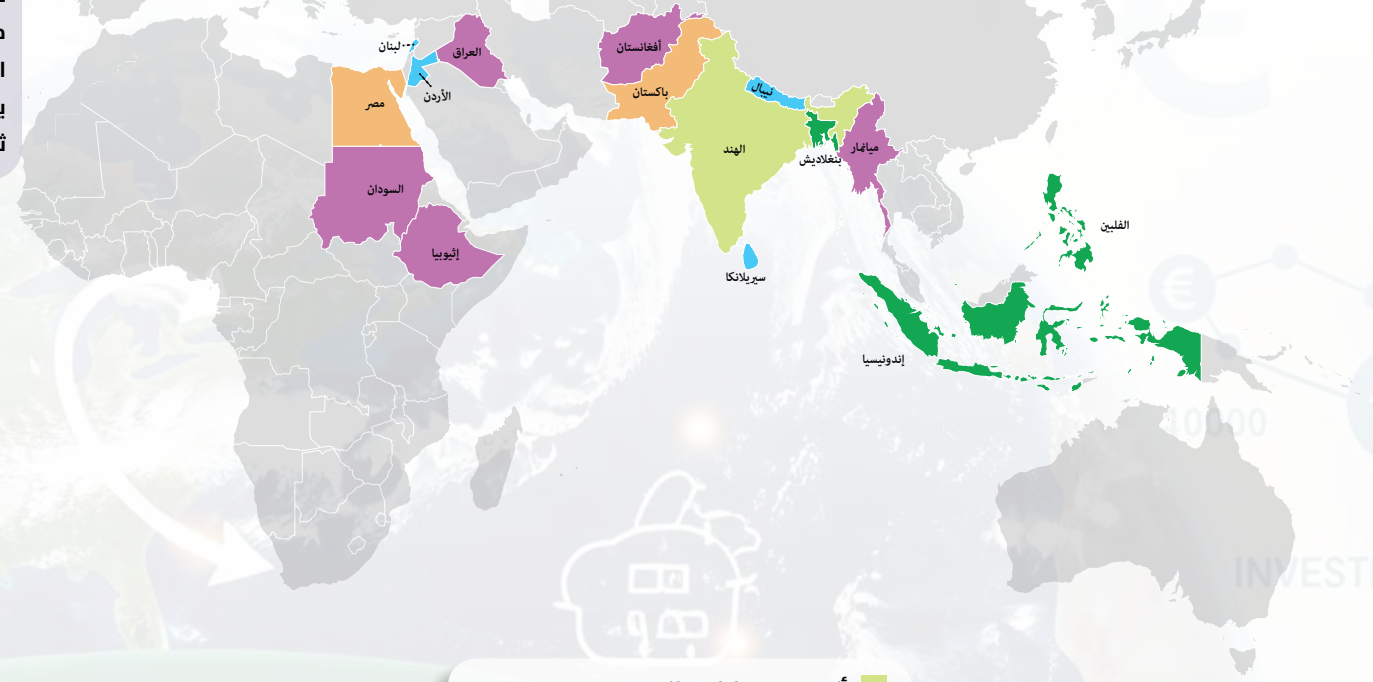
6- الـدول المستقبلة للتحويـلات الشـخصية الصـادرة مـن المملكة العربية السعودية في عام 2022

أظهـرت البيانـات الصـادرة لعـام 2022 أن الـدول الأعضـاء في منظمـة التعـاون الإسـلامي اسـتحوذت عـلى حصـة كبـيرة مـن التحويـلات الشـخصية الماليـة الصـادرة من المملكـة العربيـة السـعودية، حيـث بلغـت القيمـة الإجماليـة لهـذه التحويـلات نحو 26.8 مليـار دولار، بمـا يعادل حوالي 57% من إجـمالي التحويلات الصادرة مـن المملكة خلال العام ذاته.



أمـا الـدول العربية، فقد اسـتقبلت تحويلات ماليـة صادرة من المملكـة بقيمة 11 مليـار دولار، مـا يمثل نحو 24% من إجـمالي تحويلات المملكة في عام 2022.

يُظهر التوزيع الجغرافي لتحويلات السـعودية لعام 2022 تركّـزًا كبيرًا في عـدد محدود من الدول ذات الكثافة العماليـة العاليـة في الدولة، حيث اسـتحوذت أعلى 10 دول مسـتقبِلة للتحويلات على نحو 46.3 مليار دولار، أي مـا يعـادل 98.7% من إجـمالي تحويلات الإمـارات. وتأتي الهنـد في الصدارة بحجـم تحويلات بلغ 13 مليار دولار، ما يشـكّل 28% من الإجـمالي، تليها مصر بـ 8.1 مليار دولار، ثم باكستان، بنغلاديش، والفلبين بنسب متفاوتة.



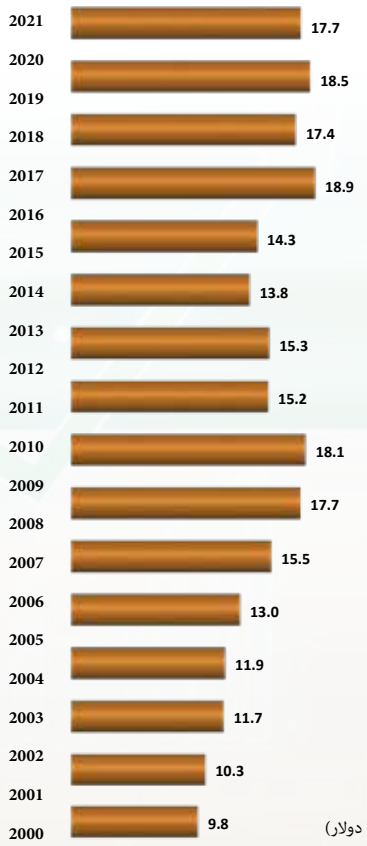
أكبر عشر دول مسـتقبلة للتحويلات الشـخصية الصادرة من السـعودية في عام 2022





أولًا: التحويلات الشخصية الصادرة من الكويت خلال الفترة (2007–2022م)

1- حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الكويت



شهدت التحويلات الشخصية الصادرة من دولة الكويت نموًا ملحوظًا بين عامي 2007 و2021، إذ ارتفعت من نحو 9.76 مليار دولار إلى 18.47 مليار دولار.

وبلغت ذروتها في عام 2019 عند 18.86 مليار دولار، مع تذبذبات طفيفة تعكس تأثير المتغيرات الاقتصادية والعمالية.

وبلغ إجمالي التحويلات خلال الفترة 239 مليار دولار، منها 87 مليارًا خلال الفترة 2018–2022، مما يشير إلى تصاعد التحويلات في السنوات الأخيرة.

2- تحليل تطور ترتيب دولة الكويت في التحويلات الشخصية المالية الصادرة عالميًا خلال الفترة 2007–2022

2022–2007

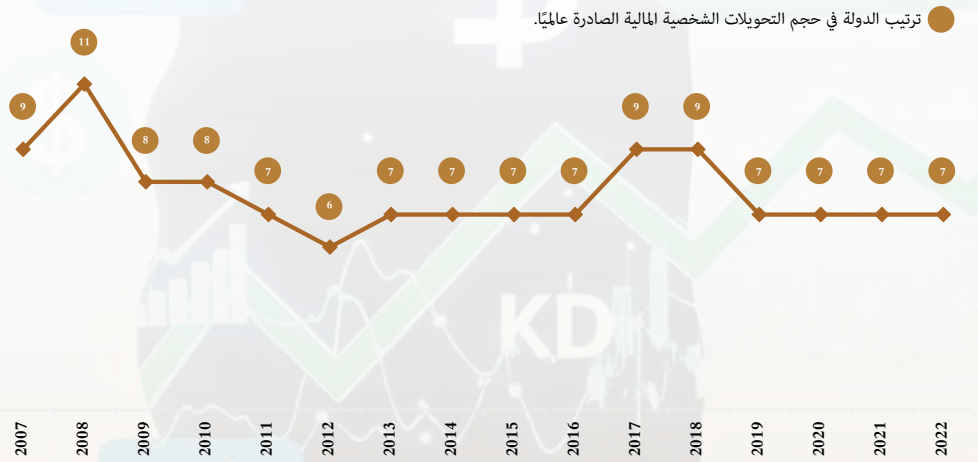
تُظهر البيانات الخاصة بترتيب دولة الكويت عالميًا من حيث حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة خلال الفترة 2007–2022 تذبذبًا طفيفًا في التصنيف، مع احتفاظ الدولة بموقع متقدم على الصعيد الدولي.

2008–2007

ففي عام 2007 كانت في المرتبة التاسعة، بينما حلت في عام 2008 في المرتبة الحادية عشرة.

2022–2012

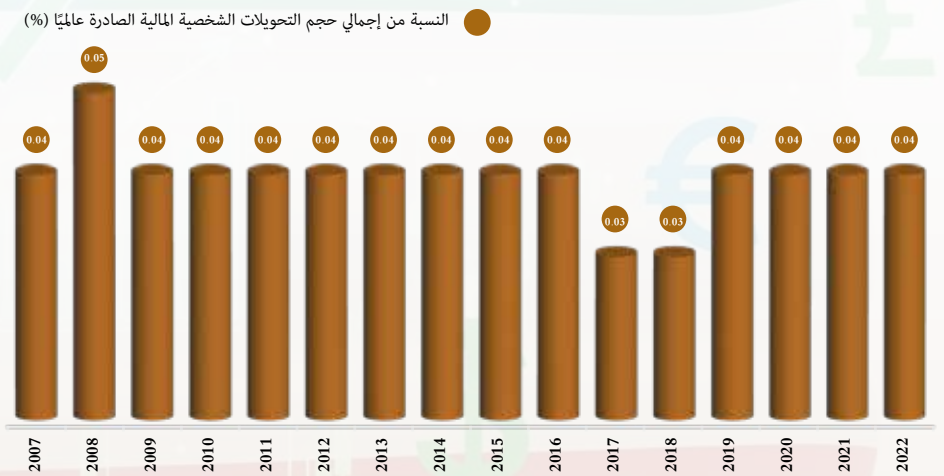
ومنذ عام 2012 وحتى 2022، حافظت الكويت على موقع ضمن المراكز العشرة الأولى عالميًا، ويعكس هذا الاستقرار النسبي في التصنيف مكانة الكويت كمصدر رئيسي للتحويلات المالية على مستوى العالم، نتيجة كثافة العمالة الوافدة وتنامي حجم التحويلات الشخصية الصادرة.



3- تحليل نسبة مساهمة الكويت في إجمالي التحويلات المالية الشخصية العالمية خلال الفترة 2007–2021

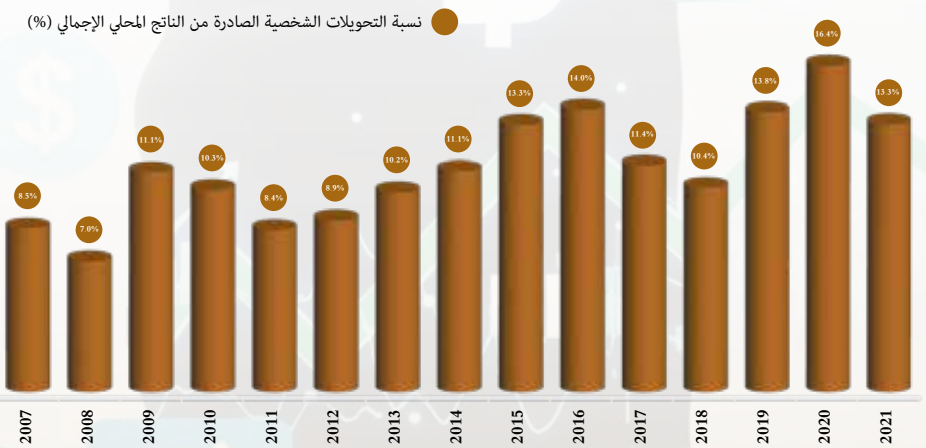
تشير البيانات المتعلقة بنسبة التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الكويت من إجمالي التحويلات عالميًا خلال الفترة 2007–2021 إلى استقرار نسبي عند مستوى 4%، مع تسجيل ذروة بلغت 5% في عام 2008 وانخفاض إلى 3% في عامي 2017 و 2018.

يعكس هذا الاستقرار الدور البارز للكويت كمصدر رئيسي للتحويلات نتيجة اعتمادها الكبير على العمالة الوافدة، ما يجعل التحويلات جزءًا بنيويًا من الدورة الاقتصادية. كما يعكس التراجع المؤقت في بعض السنوات أثر السياسات الاقتصادية المرتبطة بسوق العمل وأسعار النفط. وتشير هذه الاتجاهات إلى أهمية مراعاة التحويلات في السياسات المالية والاقتصادية بالنظر إلى أثرها المباشر على ميزان المدفوعات والاقتصاد المحلي.



4- نسبة التحويلات المالية الشخصية الصادرة من الكويت من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007–2021

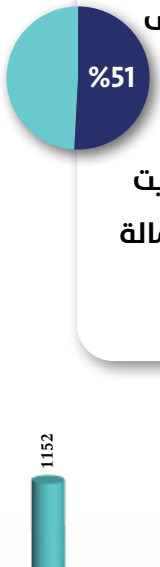
أظهرت بيانات التحويلات الشخصية المالية الصادرة من الكويت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007–2021 اتجاهًا تصاعديًا ملحوظًا، حيث ارتفعت من 9% في عام 2007 إلى ذروة بلغت 16% في عام 2020. وقد حافظت النسبة على مستوى مرتفع تجاوز 13% خلال السنوات الثلاث (2019–2021)، مما جعل الكويت تحتل المرتبة الثالثة عالميًا في هذا المؤشر خلال تلك الفترة. ويعكس هذا الارتفاع الهيكلي الاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة، ويبرز التحويلات كأحد المكونات الأساسية في العلاقة بين الاقتصاد المحلي والدولي.

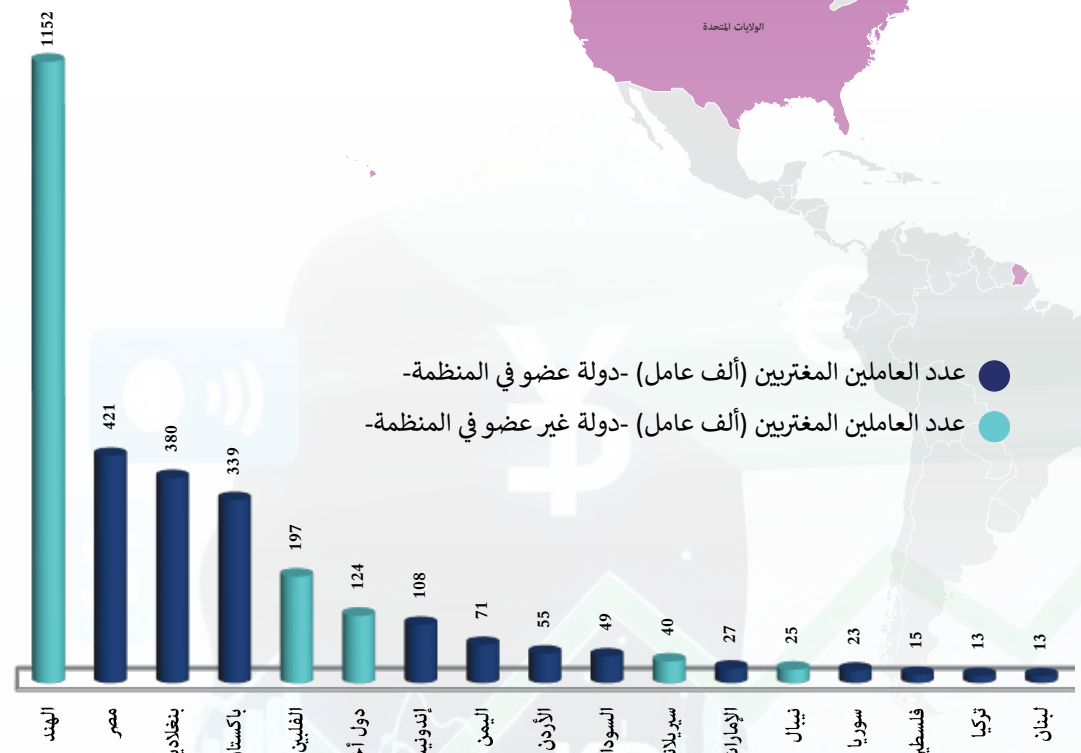


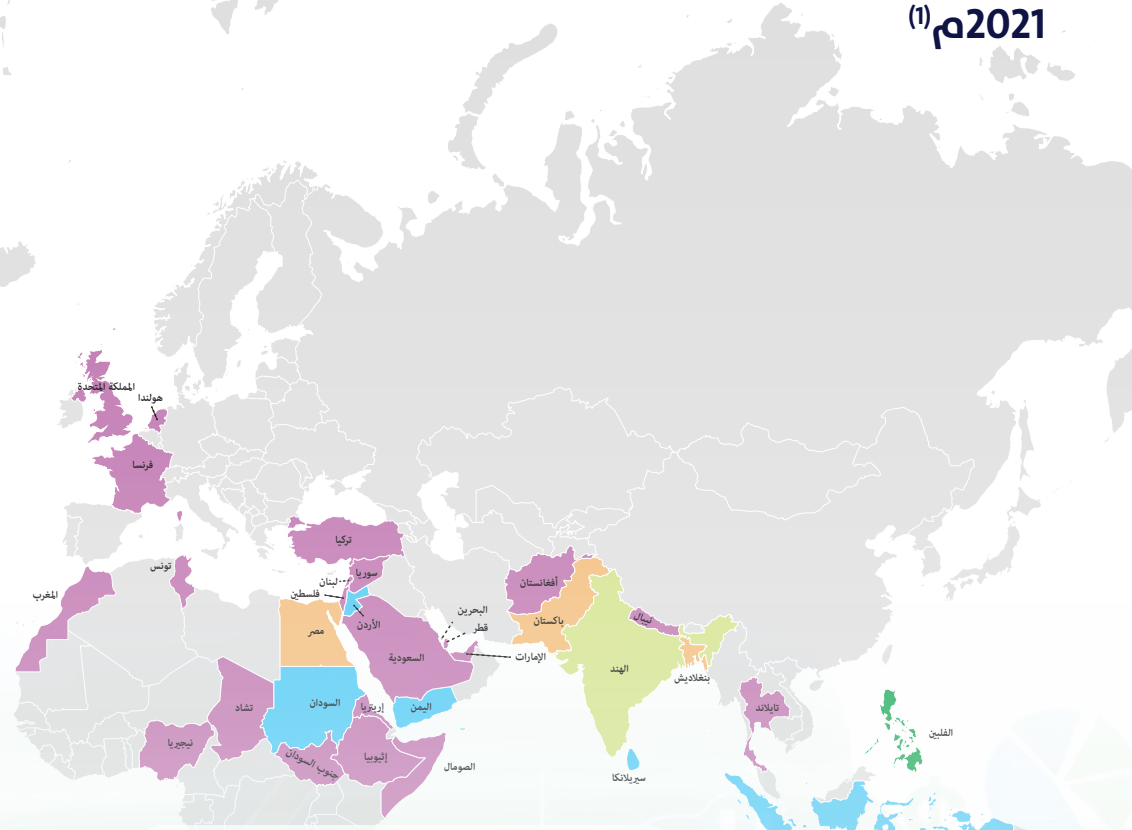
5- تقديرات العاملين المغتربين في دولة الكويت عام 2021م[1]

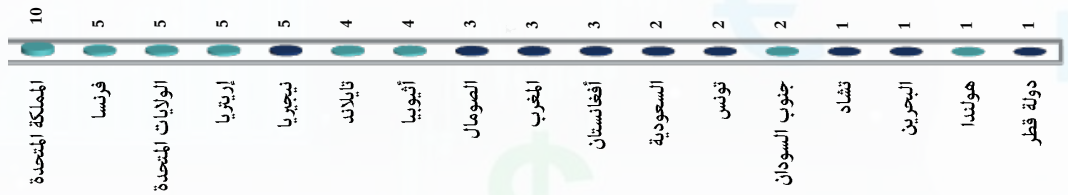
بلغ عدد العاملين المغتربين في دولة الكويت نحو 3.11 مليون عامل، يشكّل العاملون من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نسبة 51% من هذا العدد (1.574 مليون عامل)، مقابل 49% (1.536 مليون عامل) من الدول الأعضاء في المنظمة. ويعكس هذا التوزيع تنوع القوى العاملة الأجنبية في الكويت، وهو ما يرتبط مباشرةً بحجم التحويلات المالية الصادرة، التي تُعد مرتفعة بالنظر إلى نسبة العمالة الوافدة إلى إجمالي السكان، مما يعزز من مكانة الكويت عالميًا في التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويبرز أثر العمالة الأجنبية كعامل رئيسي في تدفقات النقد إلى الخارج.

3.11 مليون عامل



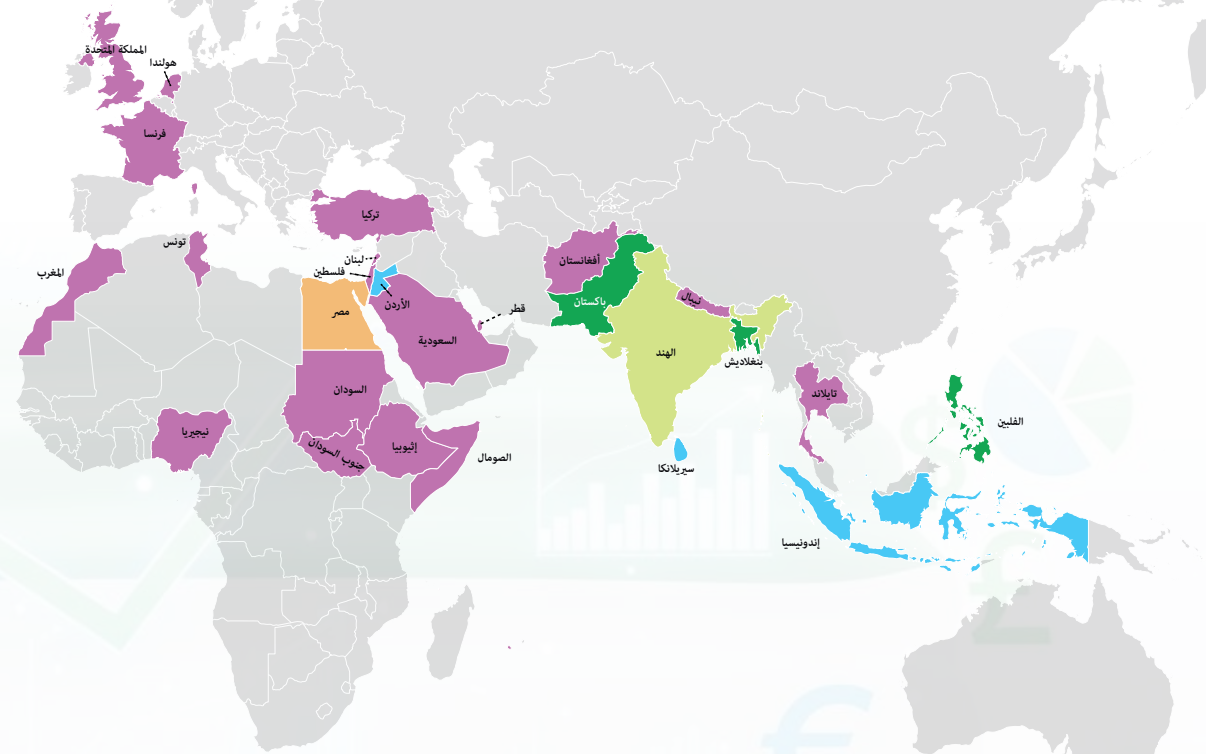




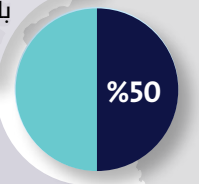


(1) لم يتضمن هذا التحليل الدول التي تمثل العمالة الواردة منها نسبًا ضئيلة من إجمالي القوى العاملة.

6- الدول المستقبلة للتحويلات الشخصية الصادرة من دولة الكويت في عام 2022



بلغت قيمة التحويلات المالية الصادرة من الكويت إلى دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2022 نحو 7.8 مليار دولار، ما يمثل 50% من إجمالي التحويلات الصادرة.



كما استحوذت الدول العربية على 4.2 مليار دولار، بما يعادل 27% من إجمالي التحويلات. وتعكس هذه الأرقام الوزن النسبي الكبير للعمالة الوافدة من الدول العربية والإسلامية في سوق العمل الكويتي، إضافة إلى استمرار الكويت كمصدر رئيسي للتحويلات في المنطقة. كما تُبرز أهمية العلاقات الاقتصادية بين الكويت وهذه الدول، وتأثير التحويلات في دعم اقتصادات الدول المستقبلة.

شكّلت التحويلات إلى أعلى عشر دول ما نسبته 98% من إجمالي التحويلات الصادرة من الكويت في عام 2022، تصدّرتها الهند بنسبة 41%، تلتها مصر بنسبة 24%، ما يعكس التركّز العالي في وجهات التحويلات الخارجية. ويعكس هذا التوزيع اعتماد الكويت الكبير على العمالة الوافدة من دول بعينها، خصوصًا من آسيا والدول العربية، ويبرز أهمية التحويلات كأداة ارتباط مالي واقتصادي بين الكويت وهذه الدول، الأمر الذي يستوجب إدراجه ضمن الاعتبارات الاستراتيجية للسياسات الاقتصادية وسوق العمل.

أكبر عشر دول مستقبلة للتحويلات الشخصية الصادرة من الكويت في عام 2022



مُلْحَقٌ إِحْصَائِيٌّ

التَّحْوِيلَاتُ الشَّخْصِيَّةُ الْمَالِيَّةُ فِي دُوَلِ مُنَظَّمَةِ التَّعَاوُنِ الْإِسْلَامِيِّ خِلَالَ الْفَتْرَةِ

[2017–2024م]



المحور الأول

جدول التحويلات الشخصية المالية الواردة لدول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة [2017/2024م] -مليار دولار-(1)

الدولة/العام	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
أفغانستان	0.82	0.80	0.83	0.79	0.32	0.32	0.32	-
ألبانيا	1.31	1.46	1.47	1.47	1.72	1.75	2.04	2.27
الجزائر	1.79	1.98	1.79	1.70	1.79	1.70	1.87	-
أذربيجان	1.13	1.23	1.28	1.40	1.53	3.95	1.91	1.35
بنغلاديش	13.50	15.57	18.36	21.75	22.21	21.51	22.17	27.12
بنين	0.20	0.20	0.22	0.20	0.23	0.25	0.34	-

(1) تم استبعاد التحويلات الشخصية التي تقل قيمتها عن عشرة ملايين دولار من الجدول.

الدولة/العام	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
بوركينا فاسو	0.42	0.46	0.47	0.52	0.57	0.52	0.58	-
الكاميرون	0.32	0.33	0.36	0.33	0.43	0.56	0.79	-
جزر القمر	0.13	0.17	0.17	0.23	0.29	0.28	0.31	-
كوت ديفوار	0.31	0.33	0.33	0.33	0.44	1.04	1.04	-
جيبوتي	0.04	0.06	0.08	0.06	0.08	0.06	0.06	0.06
مصر	24.74	25.52	26.78	29.60	31.49	28.33	19.53	-
الجابون	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	-
غامبيا	0.16	0.21	0.28	0.42	0.55	0.50	0.51	0.53
غينيا	0.04	0.03	0.16	0.02	0.34	0.53	0.50	-
غينيا بيساو	0.11	0.13	0.15	0.17	0.21	0.19	0.20	-
غيانا	0.32	0.33	0.38	0.44	0.55	0.54	0.55	-
أندونيسيا	8.99	11.22	11.67	9.65	9.40	13.09	14.47	16.04
العراق	1.09	0.74	0.86	0.64	0.84	1.10	1.16	-
الأردن	4.43	4.47	4.56	4.82	5.07	4.91	4.48	-

الدولة/العام	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
كازاخستان	0.56	0.62	0.51	0.37	0.31	0.48	0.30	0.24
الكويت	0.02	0.03	0.03	0.02	0.81	0.02	0.02	0.02
قيرغيزستان	2.49	2.69	2.70	2.63	3.01	3.23	2.85	-
لبنان	7.06	6.98	7.37	6.59	6.35	6.44	6.70	-
ماليزيا	1.65	1.69	1.60	1.43	1.55	1.62	1.70	1.61
جزر المالديف						0.01	0.01	0.01
مالي	0.89	1.02	0.97	1.00	1.13	1.11	1.05	-
موريتانيا	0.08	0.06	0.06	0.17	0.01	0.11	0.17	-
المغرب	6.82	6.92	6.96	7.41	10.91	11.17	11.76	-
موزمبيق	0.26	0.42	0.18	0.16	0.20	0.17	0.25	0.27
النيجر	0.26	0.30	0.31	0.52	0.35	0.73	0.62	-
نيجيريا	22.04	24.31	23.81	17.21	19.48	20.13	19.55	21.29
عُمان	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	-
باكستان	19.86	21.19	22.25	26.09	31.31	30.18	26.56	34.91
قطر	0.67	0.47	0.58	0.65	0.86	1.03	1.44	1.44
السعودية	0.29	0.33	0.33	0.30	0.29	0.29	0.31	0.32

الدولة/العام	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
السنغال	2.15	2.43	2.53	2.61	3.10	2.91	3.27	-
سيراليون	0.06	0.07	0.18	0.18	0.18	0.29	0.29	-
الصومال		1.48	1.58	1.74	1.74	1.74	1.74	-
السودان	0.21	0.43	0.52	0.50	1.12	1.50	1.00	-
سورينام	0.10	0.10	0.10	0.12	0.15	0.15	0.15	0.16
طاجيكستان	2.24	2.18	2.32	2.19	2.92	5.35	4.63	6.80
توغو	0.40	0.45	0.51	0.65	0.65	0.65	0.65	-
تونس	1.89	1.70	1.79	2.28	2.97	2.81	2.87	-
تركيا	1.06	1.15	0.86	0.82	0.73	0.70	1.03	0.98
أوغندا	1.17	1.34	1.42	1.06	1.16	1.25	1.43	-
أوزبكستان	7.13	7.61	8.55	7.08	9.28	15.51	14.17	16.58
فلسطين	2.38	2.83	3.15	2.56	3.76	4.60	3.24	0.74
اليمن	3.77	3.77	3.77	3.77	3.77	3.77	3.77	-

المصدر: https://databank.worldbank.org/

المحور الثاني

جدول التحويلات الشخصية المالية الصادرة من دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة [2017/2024م] -مليار دولار-[1]

الدولة/ العام	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الأردن	0.67	0.64	0.57	0.39	0.53	0.52	0.54	-
البحرين	2.47	3.27	2.89	2.74	2.53	2.71	2.66	2.66
الجزائر	0.21	0.09	0.08	0.15	0.08	0.08	0.18	-
السعودية	36.12	33.88	31.20	34.60	40.73	39.35	38.63	46.56
السنغال	0.41	0.59	0.55	0.53	0.40	0.27	0.34	-
السودان	0.12	0.21	0.14	0.20	0.18	0.25	-	-
العراق	0.40	0.50	0.66	0.58	0.85	0.63	0.87	-
الكاميرون	0.08	0.09	0.09	0.10	0.04	0.03	0.09	-
الكويت	13.76	14.35	18.86	17.36	18.47	17.74	12.68	14.17
المغرب	0.11	0.14	0.14	0.15	0.18	0.16	0.17	-
النيجر	0.17	0.18	0.18	0.40	0.19	0.56	0.46	-
إندونيسيا	5.18	5.15	5.07	4.55	4.34	7.95	9.78	11.13
أذربيجان	0.60	0.58	0.62	0.73	0.81	0.81	0.67	0.66
أفغانستان	0.14	0.23	0.22	0.23	-	-	-	-
ألبانيا	0.11	0.11	0.12	0.12	0.14	0.15	0.18	0.21
أوزبكستان	0.17	0.24	0.27	0.34	0.45	0.63	0.59	0.74
أوغندا	0.34	0.40	0.38	0.20	0.22	0.25	0.22	-
باكستان	0.12	0.13	0.12	0.19	0.23	0.21	0.32	0.35
بنغلاديش	0.05	0.06	0.08	0.09	0.10	0.14	0.15	0.17
بنين	0.07	0.09	0.09	0.09	0.10	0.10	0.11	-

(١) تم استبعاد التحويلات الشخصية التي تقل قيمتها عن عشرة ملايين دولار من الجدول.

الدولة/ العام	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
بوركينا فاسو	0.20	0.21	0.20	0.20	0.20	0.19	0.19	-
تركيا	0.63	0.63	0.68	0.52	0.63	0.73	0.99	1.53
توغو	0.09	0.10	0.10	0.10	-	-	-	-
تونس	0.03	0.03	0.03	0.02	0.03	0.04	0.07	-
جزر المالديف	0.48	0.53	0.60	0.40	0.50	0.57	0.59	0.62
سورينام	0.08	0.08	0.07	0.08	0.11	0.11	0.10	0.09
سيراليون		0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	-
طاجيكستان	0.22	0.25	0.19	0.11	0.17	0.22	0.31	0.59
عُمان	9.82	9.96	9.13	8.77	8.12	9.07	9.43	-
غامبيا	0.02	0.02	0.02	0.02	0.03	0.02	0.03	0.01
غيانا	0.14	0.14	0.15	0.13	0.20	0.17	0.18	-
غينيا	0.03	0.02	0.08	0.02	0.04	0.13	0.09	-
غينيا بيساو	0.05	0.06	0.10	0.08	0.09	0.08	0.08	-
فلسطين	0.03	0.02	0.03	0.02	0.03	0.02	0.01	0.01

الدولة/ العام	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
قطر	12.76	11.56	11.96	10.11	10.97	12.29	11.77	11.51
قيرغيزستان	0.48	0.56	0.57	0.51	0.58	1.22	-	-
كازاخستان	2.69	2.68	2.66	2.18	2.59	2.75	2.81	2.76
كوت ديفوار	0.85	0.92	0.91	0.94	1.01	1.43	-	-
لبنان	4.45	5.01	4.34	2.76	1.93	1.74	1.78	-
ليبيا	0.68	0.74	1.08	0.92	0.90	2.52	4.82	-
مالي	0.16	0.21	0.21	0.21	0.24	0.23	0.27	-
ماليزيا	9.39	10.92	11.40	9.09	8.63	9.09	9.65	10.84
مصر	0.27	0.51	0.47	0.44	0.44	0.40	0.36	-
موريتانيا	0.05	0.03	0.01	0.04	0.02	0.02	0.01	-
موزمبيق	0.22	0.21	0.19	0.21	0.21	0.19	0.20	0.20
نيجيريا	0.28	0.07	0.09	0.09	0.08	0.08	0.08	0.09

المصدر: https://databank.worldbank.org/

المحور الثالث

جدول مصفوفة التحويلات الثنائية الواردة إلى دول مختارة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عام 2022م -مليون دولار-(١)

الدولة المرسلة للتحويلات / الدولة المتلقية للتحويلات	بنغلاديش	مصر	الأردن	الكويت	المغرب	نيجيريا	باكستان	السعودية	تركيا
أفغانستان							369		
الجزائر			11					3	
أندورا					1				
الأرجنتين		2			1				
أستراليا	192	410	54	1	9	188	551	13	9
النمسا	11	136	7		9	109	35	1	33

(١) تم استبعاد التحويلات الشخصية التي تقل قيمتها عن مليون دولار من الجدول.

الدولة المرسلة للتحويلات / الدولة المتلقية للتحويلات	بنغلاديش	مصر	الأردن	الكويت	المغرب	نيجيريا	باكستان	السعودية	تركيا
جزر البهاما						2			
البحرين	358	780	106	1	3	20	543	1	1
بلجيكا	9	48	10		796	92	80	1	21
بنين						696			
برمودا						1			
بوتسوانا						12	2		
البرازيل	14	29	7		2	33	9		
بروناي	5						5		
بلغاريا	1	3	2			4	2		4
بوركينا فاسو						43			
الرأس الأخضر						6			
الكاميرون						1355			
كندا	209	597	90	2	251	585	1209	18	6

الدولة المرسلة للتحويلات / الدولة المتلقية للتحويلات	بنغلاديش	مصر	الأردن	الكويت	المغرب	نيجيريا	باكستان	السعودية	تركيا
جزر كايمان							1		
تشاد						104			
الصين	8						15		
ساحل العاج						367			
كرواتيا		2							
قبرص	5	42	3			4	7		
التشيك	3	12	2		2	12	4		1
الدنمارك	8	18	9		21	25	86		7
الإكوادور		1							
مصر	1		27		3	8	3	7	
غينيا الإستوائية						4			
إستونيا	1	2				9	2		
فيجي	3						7		

الدولة المرسلة للتحويلات / الدولة المتلقية للتحويلات	بنغلاديش	مصر	الأردن	الكويت	المغرب	نيجيريا	باكستان	السعودية	تركيا
فنلندا	12	15	2		10	45	22		2
فرنسا	64	304	10		3416	233	174	2	69
الجابون					2	227			
ألمانيا	61	359	93		441	1043	459	4	379
غانا						662			
اليونان	8	229	5		6	32	43		7
غينيا					1	3			
هونغ كونغ	2						48		
هنغاريا	1	21	7		2	19	7		1
أيسلندا		1			1	3	1		
الهند	5747			1		8		12	
إندونيسيا			64				35	2	
إيران							53		

الدولة المرسلة للتحويلات / الدولة المتلقية للتحويلات	بنغلاديش	مصر	الأردن	الكويت	المغرب	نيجيريا	باكستان	السعودية	تركيا
العراق		102	52		1		3	1	4
أيرلندا	14	6	1		1	372	67		
الأراضي المحتلة		112			420				4
إيطاليا	471	1157	18		1492	1244	727	1	4
اليابان	50	16				38	87		
الأردن	29	716			2		13	4	
كازاخستان									9
كوريا الشمالية							1		
كوريا الجنوبية	39					23	58		
الكويت	1300	3700	352		10	64	1960	2	3
لاتفيا		1					1		
لبنان	6	499	2				3	1	
ليسوتو							2		

الدولة المرسلة للتحويلات / الدولة المتلقية للتحويلات	بنغلاديش	مصر	الأردن	الكويت	المغرب	نيجيريا	باكستان	السعودية	تركيا
ليبيريا						35			
ليبيا	4	171	120	1	15	32	12	31	1
ليتوانيا		1				1			
لوكسمبورغ	1	4			12	6	3		
ماليزيا	1196						405		
جزر المالديف	105						1		
مالي		6			2	34		1	
مالطا		12	1		2	13	3		
موريتانيا		2			1				
موريشيوس	24						1		
المكسيك		2			1	2	1		
المغرب		14							
موزمبيق						43	5		

الدولة المرسلة للتحويلات / الدولة المتلقية للتحويلات	بنغلاديش	مصر	الأردن	الكويت	المغرب	نيجيريا	باكستان	السعودية	تركيا
ميانمار	2						11		
ناميبيا		1				9	1		
نيبال	1						4		
هولندا	8	153	12		609	122	89	3	42
كاليدونيا الجديدة					1				
نيوزيلندا	8	15					32	2	
النيجر						1236			
مقدونيا الشمالية		14							4
جزر مريانا الشمالية	1								
النرويج	7	14	5		24	33	143	1	3
سلطنة عمان	911	692	124				1192	2	
بنما		1	1						
بيرو							1		

الدولة المرسلة للتحويلات / الدولة المتلقية للتحويلات	بنغلاديش	مصر	الأردن	الكويت	المغرب	نيجيريا	باكستان	السعودية	تركيا
الفلبين		1	1			2	2	1	
بولندا		5	1		1	6	1		
البرتغال	5	4	1		7	3	11		
قطر	1027	1771	234	1	6	65	1585	1	1
رومانيا	1	6	2		4	7	3		2
روسيا	1	8	5		3	9	4		2
السعودية	4128	8141	1482				8045		
السنغال					10	7		1	
صربيا		1	1						
سيشيل	1					1			
سيراليون						17			
سنغافورة	325						889		
سلوفاكيا		2				2	1		

الدولة المرسلة للتحويلات / الدولة المتلقية للتحويلات	بنغلاديش	مصر	الأردن	الكويت	المغرب	نيجيريا	باكستان	السعودية	تركيا
سلوفينيا		1				1			
جنوب أفريقيا	40	40			3	340	55	1	
جنوب السودان		37				29			
إسبانيا	46	46	18		2495	347	439	2	1
سيريلانكا	2	1	1				4	1	
سانت لوسيا						1			
السودان		131				164			
السويد	45	91	36		43	102	141	6	11
سويسرا	11	63	7		74	60	35	1	18
تنزانيا							2		
تايلاند	4						10		
تيمور الشرقية							1		
توجو						258			
ترينداد وتوباغو						6			

الدولة المرسلة للتحويلات / الدولة المتلقية للتحويلات	بنغلاديش	مصر	الأردن	الكويت	المغرب	نيجيريا	باكستان	السعودية	تركيا
تونس		9			16	5			
تركيا	4	250	98	1	48	90	45	43	
أوغندا							4		
أوكرانيا			19		5				
الإمارات	3881	8094	1115	7	32	219	5988	6	8
المملكة المتحدة	818	315	37	1	78	2765	2942	30	20
الولايات المتحدة	942	1838	610	3	304	5711	2500	65	27
فنزويلا		1	1		2	1		1	
فيتنام	20						2		
فلسطين		153	295	2				20	
اليمن		55							
زامبيا		1				5			

المصدر: www.knomad.org/

المحور الرابع

جدول مصفوفة التحويلات الثنائية الصادرة من دول مختارة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عام 2022م -مليون دولار-(1)

الدولة المتلقية للتحويلات / الدولة المرسلة لتحويلات	نيجيريا	بنغلاديش	مصر	الكويت	المغرب	باكستان	السعودية	تركيا	الإمارات	الأردن
أفغانستان						56	34	8	1	
ألبانيا								5		
الجزائر			1		10			8		
أرمينيا								7		
أستراليا			1					8		
النمسا			4					150		1
أذربيجان								127		
بنغلاديش			1	1300			4128	4	3881	29
بيلاروسيا								3		
بلجيكا			15		41			801		2
بنين	106									
البوسنة والهرسك								2		
البرازيل		26						2		
بلغاريا								173		
كمبوديا		15								
الكاميرون	25							1		
كندا								2		
الصين		671	3			1		94		88

(1) تم استبعاد التحويلات الشخصية التي تقل قيمتها عن مليون دولار من الجدول.

الدولة المتلقية للتحويلات / الدولة المرسلة لتحويلات	نيجيريا	بنغلاديش	مصر	الكويت	المغرب	باكستان	السعودية	تركيا	الإمارات	الأردن
كولومبيا								2		
جزر القمر			1							
الكونغو الديمقراطية								1		
كرواتيا								1		
قبرص								2		1
التشيك			1					3		
الدنمارك			1					26		
جيبوتي			1					5		
الدومينيكان								1		
مصر				3700	14		8141	250	8094	716
السلفادور			1							
إستونيا								1		
أثيوبيا			5	2			76	1	6	

الدولة المتلقية للتحويلات / الدولة المرسلة لتحويلات	نيجيريا	بنغلاديش	مصر	الكويت	المغرب	باكستان	السعودية	تركيا	الإمارات	الأردن
فنلندا			1					4		
فرنسا			42	77	555			547	271	6
غامبيا								2		
جورجيا								87		
ألمانيا			42		8			1577		4
غانا	809		1					6		
اليونان			1					19		
غينيا					1					
هنغاريا			1					4		3
الهند		126	5	6356			13052	13	19821	24
إندونيسيا		257	5	232		1	3530	12	701	33
العراق			5				2	83		47
الأراضي المحتلة			15					34		33

الدولة المتلقية للتحويلات / الدولة المرسلة لتحويلات	نيجيريا	بنغلاديش	مصر	الكويت	المغرب	باكستان	السعودية	تركيا	الإمارات	الأردن
إيطاليا			13		6			14		1
اليابان		87	7					15		1
الأردن			27	352			1482	98	1115	
كازاخستان								3		
كينيا			1					6		
كوريا			1					11		
كوسوفو								8		
الكويت								1	7	
قيرغيزستان								110		
لاوس		13								
لاتفيا								1		
لبنان			19	95	8		1114	56	326	11
ليبيريا	16									

الدولة المتلقية للتحويلات / الدولة المرسلة لتحويلات	نيجيريا	بنغلاديش	مصر	الكويت	المغرب	باكستان	السعودية	تركيا	الإمارات	الأردن
ليتوانيا								1		
لوكسمبورغ								2		
ماليزيا		151	2					1		
مالي	122							1		
موريتانيا					2			1		
المكسيك								2		
مولدوفا								28		
منغوليا								9		
الجبل الأسود								3		
المغرب			3	10				48	32	2
ميانمار		398				1	185			
نيبال		82		89			1692	6	106	
هولندا			2	3				89	8	

الدولة المتلقية للتحويلات / الدولة المرسلة لتحويلات	نيجيريا	بنغلاديش	مصر	الكويت	المغرب	باكستان	السعودية	تركيا	الإمارات	الأردن
النيجر	161							1		
نيجيريا			8	64				90	219	
مقدونيا الشمالية								34		
النرويج		49						13		
سلطنة عمان			1							1
باكستان			3	1960			8045	45	5988	13
الفلبين			5	1175			3670	24	3469	17
بولندا			1					3		
البرتغال								1		
قطر			11	19				83	74	6
رومانيا								18		1
روسيا			7					50		1
السعودية			7	2				43	6	4

الدولة المتلقية للتحويلات / الدولة المرسلة لتحويلات	نيجيريا	بنغلاديش	مصر	الكويت	المغرب	باكستان	السعودية	تركيا	الإمارات	الأردن
السنغال			1		5			7		
صربيا								10		
سيراليون	3									
سلوفاكيا								2		
سلوفينيا								1		
الصومال			16	5				18	16	1
جنوب أفريقيا								1		
جنوب السودان			24	7					68	
إسبانيا			2		25			9		2
سيريلانكا			1	115		1	1476		356	30
السودان			29	36			327	2	103	3
السويد			3					61		1
سويسرا			6					64		1
طاجيكستان			1					27		

الدولة المتلقية للتحويلات / الدولة المرسلة لتحويلات	نيجيريا	بنغلاديش	مصر	الكويت	المغرب	باكستان	السعودية	تركيا	الإمارات	الأردن
تنزانيا								1		
تايلاند		74	8	34				16	108	1
توجو	171									
تونس			2	5	5			9	15	
تركيا				3					8	
أوغندا								2		
أوكرانيا								87		1
المملكة المتحدة		24	2	8	1			25	22	1
الولايات المتحدة		104	14	12	5			61	36	6
فيتنام		113						1		
فلسطين			114	18				14	68	1868
زيمبابوي								1		

المصدر: www.knomad.org/



الْخَاتِمَةُ

نتائج التقرير:

في ضوء البيانات الإحصائية والتحليل المقارن لمعدلات التحويلات الشخصية المالية التي تناولها التقرير، سواء على النطاق العالمي أو ضمن السياق الإسلامي والإقليمي، تبرز جملة من النتائج الجوهرية التي تعكس الاتجاهات السائدة، وتوضح التباينات الهيكلية في تدفقات التحويلات، وذلك على النحو التالي:

1. تُعد التحويلات الشخصية المالية إحدى القضايا الاقتصادية البارزة على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، لما لها من تأثير مباشر في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدول المستقبِلة. وتبرز هذه الأهمية بشكل خاص من خلال الارتفاع المطّرد في حجم هذه التحويلات، إذ بلغ إجمالي التحويلات الشخصية على مستوى العالم نحو 740 مليار دولار أمريكي في عام 2024م، وهو ما يعكس الدور المتزايد لهذه التدفقات في دعم الاقتصادات النامية وتعويض اختلالات ميزان المدفوعات.

   وعلى مستوى دول منظمة التعاون الإسلامي، فإن حجم التحويلات المسجَّلة خلال العام ذاته قد تجاوزت 207 مليار دولار، وهو ما يعكس اعتماد شريحة واسعة من هذه البلدان على هذه الموارد كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي، وكأداة لتعزيز الاستهلاك المحلي، والحد من الفقر، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

2. تُبرز نتائج الدراسة اتساق وتواصل النمو المطرد في حجم التحويلات المالية الشخصية الواردة خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يُعزّز من مكانتها كمصدر مستقر ومستدام للتمويل الخارجي. ويُعد هذا الاستقرار عاملًا داعمًا لتعزيز متانة الاقتصاد الكلي، ويوفر قاعدة تمويلية مرنة تمُكّن صانعي السياسات من تصميم برامج اقتصادية ذات طابع طويل الأجل ومستوى أعلى من الاستقرار. وتُعد التحويلات الشخصية أكثر ثباتًا نسبيًا مقارنةً بأغلب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى، كالاستثمار الأجنبي المباشر أو الاستثمارات في المحافظ المالية، والتي تُعد بطبيعتها أشد حساسية للتقلبات الدورية والأزمات والصدمات الاقتصادية العالمية.

3. تُشكّل التحويلات الشخصية المالية نسبة ملموسة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من دول منظمة التعاون الإسلامي، وهو ما يُبرز اعتماد



هذه الاقتصادات على تدفقات العاملين في الخارج كمصدر حيوي للدخل القومي. ففي عام 2023م، بلغت التحويلات ما نسبته 48.2% من الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية طاجيكستان، وهو ما يعكس اعتمادًا بالغًا على هذه الموارد في تمويل الاستهلاك المحلي، وسد فجوات ميزان المدفوعات، ودعم الاستقرار المالي.

كما تجاوزت نسبة التحويلات 20% من الناتج المحلي في أربع دول أخرى من دول المنظمة، وهي لبنان، وغامبيا، وجزر القمر، وقيرغيزستان، ما يدل على أن هذه التدفقات تشكل أحد المرتكزات الرئيسة للمرونة الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في الاقتصادات الصغيرة أو تلك التي تعاني من ضعف في تدفقات الاستثمار الأجنبي.

4 تُعد التحويلات الشخصية المالية مصدرًا ذا أهمية إستراتيجية لعدد من دول منظمة التعاون الإسلامي، ليس فقط كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، بل أيضًا بالنظر إلى وزنها النسبي مقارنة بإجمالي واردات السلع والخدمات. ففي عام 2023م، تجاوزت قيمة التحويلات الواردة إلى كلٍّ من جمهورية السودان وجمهورية طاجيكستان إجمالي قيمة وارداتهما من السلع والخدمات، ما يعكس الاعتماد الكبير على هذه التدفقات في تمويل الاحتياجات الاستيرادية وتخفيف الضغط على العملات الأجنبية.

كما شكّلت هذه التحويلات أكثر من ثلث إجمالي الواردات في سبع دول من أعضاء المنظمة، وهي: غامبيا، وجزر القمر، ولبنان، وقيرغيزستان، وأوزبكستان، وغينيا بيساو، واليمن، وهو ما يُبرز دور التحويلات في دعم القدرة الشرائية للأسواق المحلية، والحفاظ على استقرار سعر الصرف، والحد من العجز في الميزان التجاري.

5 تُبرز التحويلات الشخصية المالية أهميتها الاقتصادية الكبرى في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي، وذلك عند قياسها كنسبة من إجمالي صادرات السلع والخدمات. فقد بلغت قيمة التحويلات الواردة إلى جمهورية غامبيا في عام 2023م ما يفوق ستة أضعاف إجمالي صادراتها من السلع والخدمات، وهو ما يعكس درجة عالية من الاعتماد على هذه التدفقات

كرافد أساسي للنقد الأجنبي، ومصدر مكمل ـ بل بديل ـ لعائدات الصادرات التقليدية.

كما تخطّت قيمة التحويلات حجم الصادرات في ست دول أخرى من دول المنظمة، وهي: طاجيكستان، واليمن، وجزر القمر، والسودان، وفلسطين، ولبنان، الأمر الذي يُسلّط الضوء على دور التحويلات في تعويض ضعف الأداء التجاري الخارجي، وتعزيز قدرة هذه الاقتصادات على تلبية احتياجاتها الاستيرادية، والحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار المالي في ظل اختلالات هيكلية في ميزان الحساب الجاري.

6 تشير البيانات إلى أن التحويلات الشخصية المالية الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي قد تدفقت من عدد كبير من الدول المُصدِّرة للتحويلات بلغ 186 دولة، ما يعكس الانتشار الجغرافي الواسع لعمالة دول المنظمة في الخارج، والتنوع الكبير في مصادر هذه التدفقات.

ولقد بلغ إجمالي التحويلات الواردة من أعلى عشر دول مصدِّرة للتحويلات نحو 120 مليار دولار عام 2022، وهو ما يمُثل حوالي 67% من إجمالي التحويلات الوافدة إلى دول المنظمة، ما يدل على تركّز كبير في مصادر هذه التدفقات المالية. وتصدّرت المملكة العربية السعودية قائمة الدول المُصدِّرة، إذ شكلت التحويلات الواردة نسبة 14.9% من إجمالي التحويلات، الأمر الذي يعكس الأهمية الاستراتيجية للتحويلات الصادرة من دول الخليج، وخاصة السعودية، في دعم الاستقرار المالي والاجتماعي لعدد كبير من الدول الإسلامية المستقبِلة.

7 بلغت قيمة التحويلات الشخصية المالية الثنائية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو 87 مليار دولار خلال عام 2022م، ما يمثل 49% من إجمالي التحويلات الواردة إلى دول المنظمة في العام نفسه. ويعكس هذا الرقم حجم التكامل البشري والاقتصادي المتنامي بين دول المنظمة، لا سيما فيما يتعلق بتبادل العمالة والتحركات السكانية العابرة للحدود.

ويُعد هذا المستوى من التحويلات البينية مؤشرًا على عمق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء، كما يبرز أهمية هذه التدفقات في دعم الاقتصادات المستقبِلة ضمن المنظمة دون الاعتماد الكامل على مصادر

تحويلات خارجية. ومن منظور استراتيجي، تمثل هذه النسبة فرصة لتعزيز مبادرات التعاون المالي الإسلامي، وتطوير آليات تحويل آمنة وفعالة تُدار داخل الإطار المؤسسي للمنظمة، بما يسهم في تقليل التكاليف وتعزيز الاستقلالية المالية للدول الأعضاء.

8 تكتسب التحويلات الشخصية المالية البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي أهمية متفاوتة بين الدول المستقبِلة؛ فعلى سبيل المثال، شكّلت التحويلات الواردة من دول المنظمة إلى جمهورية مصر العربية نحو 25 مليار دولار في عام 2022، أي ما يعادل 80% من إجمالي التحويلات الواردة للبلاد، مما يعكس اعتماداً كبيرًا على الفضاء الإسلامي كمصدر رئيسي لهذه التدفقات. في المقابل، لا تمثل التحويلات البينية ذات الأهمية في دول أخرى كالمملكة المغربية، حيث لم تتجاوز نسبتها 1.4% من إجمالي التحويلات الواردة في العام ذاته.

9 تُشكّل التحويلات الشخصية المالية الواردة مصدرًا اقتصاديًا بالغ الأهمية للعديد من الدول العربية، حيث بلغت قيمتها نحو 65.2 مليار دولار، ما يمثل 8% من إجمالي التحويلات العالمية، و 35% من إجمالي التحويلات الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي، وذلك في عام 2023.

10 تعكس البيانات الأهمية الاستراتيجية للتحويلات الشخصية المالية الثنائية بين الدول العربية والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث بلغ إجمالي تلك التحويلات نحو 72 مليار دولار عام 2022، وهو ما يمثل 40% من إجمالي التحويلات الشخصية الواردة إلى دول المنظمة خلال العام ذاته.

وتُشكّل هذه التحويلات الثنائية ما نسبته 83% من إجمالي التحويلات الشخصية البينية بين دول المنظمة، الأمر الذي يُبرز عمق الارتباط الاقتصادي والاجتماعي بين الدول العربية وبقية الدول الأعضاء. ويُعزى ذلك، في جانب منه، إلى ارتفاع كثافة العمالة المهاجرة من دول المنظمة داخل الأسواق العربية، ولا سيّما في دول الخليج، ما يجعل من هذه التحويلات رافدًا ماليًا مستقرًا وأساسيًا للعديد من الاقتصادات المستقبِلة.

وتُعد هذه النسبة المرتفعة مؤشرًا على وجود شبكات تحويل مالية نشطة داخل الفضاء الإسلامي، الأمر الذي يفتح المجال أمام صناع السياسات لتعزيز هذه القنوات من خلال تطوير بنية تحتية مالية إقليمية تعتمد على أدوات التمويل الإسلامي، وتقديم بدائل مستدامة لأنظمة التحويل التقليدية التي غالبًا ما تتسم بارتفاع التكاليف أو التعقيدات التنظيمية، مما يسهم في تعظيم الفائدة الاقتصادية والاجتماعية لهذه التدفقات وتحقيق درجة أعلى من الاكتفاء المالي داخل دول المنظمة.

11 شهدت دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2024م ارتفاعًا ملحوظًا في حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة، حيث تجاوز إجمالي التحويلات الصادرة من دول المنظمة 175 مليار دولار، ما يعكس اتساع قاعدة العمالة الوافدة في العديد من هذه الدول، ودورها كمراكز جذب رئيسية للعمالة من داخل وخارج الفضاء الإسلامي.

وقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى من حيث حجم التحويلات الصادرة، بإجمالي تجاوز 48 مليار دولار، أي ما نسبته 27.4% من إجمالي التحويلات الشخصية الصادرة من دول المنظمة، وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية، بتحويلات تجاوزت 47 مليار دولار، وبنسبة مماثلة تقريبًا بلغت 27%. ويعكس هذا التمركز في حجم التحويلات الصادرة مدى قوة سوق العمل في هاتين الدولتين.

12 بلغت التحويلات الشخصية المالية الصادرة من دول منظمة التعاون الإسلامي إلى أعلى عشر دول مستقبِلة نحو 147 مليار دولار، وهو ما يمثل 82% من إجمالي التحويلات الصادرة، وذلك خلال عام 2022، ولقد تصدّرت الهند القائمة بحصة بلغت 53 مليار دولار (29%)، تلتها مصر بـ25.29 مليار دولار (14%)، مما يعكس عمق الروابط العمالية والاقتصادية بين دول المنظمة وهذه الدول المستقبِلة.

13 يشير ارتفاع حجم التحويلات الشخصية المالية الصادرة من العديد من الدول الإسلامية، خاصة دول الخليج العربية، إلى الدور المحوري الذي تلعبه هذه الدول كمراكز رئيسية لاستقدام العمالة وتحويل الدخل، ولقد

ضمت قائمة أكبر عشر دول مُصدِّرة للتحويلات عالميًّا في عام 2024 ثلاث دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، هي: الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، بإجمالي تحويلات تجاوز 108 مليارات دولار، وهو ما يعادل نحو 21% من إجمالي التحويلات الصادرة على المستوى العالمي.

14 تُظهر البيانات وجود اختلال في التوازن بين حجم التحويلات المالية الصادرة والواردة في الدول العربية، حيث تفوق التحويلات الصادرة نظيرتها الواردة بأكثر من الضعف، مما يعكس فجوة هيكلية في صافي التدفقات الشخصية المالية ويشير إلى اعتماد هذه الدول بدرجة كبيرة على العمالة الأجنبية مقابل محدودية تحويلات جالياتها في الخارج.

15 تعكس تركيبة سوق العمل في بعض الدول الإسلامية، ولا سيما الخليجية منها، ارتفاعًا في نسبة العمالة الوافدة من دول غير أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة، بلغ عدد العاملين المغتربين نحو 8.72 مليون عامل في عام 2021، منهم 4.58 مليون (52%) من دول غير إسلامية، مقابل 4.14 مليون عامل (48%) من دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهو ما يُشير إلى تنوّع مصادر العمالة ووجود فجوة نسبية في التوظيف بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء.

التوصيات:

يوصي التقرير بجملة من الإجراءات الاستراتيجية الهادفة إلى تعظيم الأثر الإيجابي للتحويلات المالية الشخصية في دول منظمة التعاون الإسلامي، وذلك على النحو الآتي:

1 صياغة سياسات شاملة لتعظيم المنافع الاقتصادية للتحويلات الواردة، من خلال دمج هذه التحويلات في رؤى تنموية متكاملة، توازن بين تعظيم الاستفادة الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والحد من التداعيات السلبية المحتملة من جهة أخرى، كتشجيع الاستهلاك غير المنتج أو التبعية الاقتصادية.

2 تعزيز دور المؤسسات المالية الإسلامية في استيعاب التحويلات غير الرسمية وتوجيهها نحو القنوات النظامية، وذلك عبر تطوير أدوات ومنتجات مالية متوافقة مع الشريعة، تتيح توظيف التحويلات في مشروعات إنتاجية واستثمارية تُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، اتساقًا مع المبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي.

3 تفعيل برامج التكامل الاقتصادي بين العربية والإسلامية، بما يشمل تطوير آليات فعالة لتنظيم حركة العمالة وتبادلها، وبناء شراكات استراتيجية تعزّز من تدفق المنافع المتبادلة بين الدول المرسلة والمستقبِلة للعمالة، وبما يُعظّم من الأثر الاقتصادي الكلي للتحويلات على مستوى الإقليم بأكمله.

4 إعادة توجيه المنظومات التعليمية والتدريبية في الدول العربية والإسلامية لتكون أكثر مواءمة مع احتياجات أسواق العمل في دول المنظمة، بما يضمن توفير كفاءات بشرية قادرة على تلبية الطلب الداخلي، وتقليل الاعتماد على عمالة من خارج المنظمة، الأمر الذي يُسهم في رفع حجم التحويلات الثنائية بين الدول الأعضاء، ويحد من تسرب التحويلات إلى خارج المنظومة الإسلامية.

مصادر بيانات التقرير

يُعد اعتماد البيانات من المواقع الدولية الرسمية أحد الأسس الجوهرية لضمان موثوقية ودقة المحتوى في التقارير البحثية، خصوصًا عند تناول قضايا مالية واقتصادية على مستوى متعدد الدول، كما هو الحال في موضوع التحويلات الشخصية المالية في دول منظمة التعاون الإسلامي، وتتميز هذه المواقع بامتلاكها قواعد بيانات محدثة، ومنهجيات قياس معتمدة دوليًا، وتغطية واسعة تشمل العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ولقد استند هذا التقرير إلى بيانات صادرة عن عدد من المؤسسات الدولية، لتقديم رؤية تحليلية قائمة على أساس معلوماتي موثوق، ومن أهم هذا المؤسسات ما يلي:

UNCTAD – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

يُعد UNCTAD من أبرز أذرع الأمم المتحدة المعنية بقضايا التجارة والتنمية والاستثمار، ويوفر قاعدة بيانات ضخمة تتضمن مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتدفقات الاستثمار، والتمويل الدولي، بما في ذلك تحويلات العاملين، ويتميز بتقارير تحليلية تعالج قضايا التنمية المستدامة في الدول النامية، وهو مصدر رئيسي للبيانات ذات العلاقة بالاقتصاد العالمي في سياق العدالة التجارية والتمويل الشامل.

World Bank DataBank – قاعدة بيانات البنك الدولي

يعد موقع البنك الدولي من أكثر المصادر استخدامًا في الأبحاث الاقتصادية، حيث يوفر واجهة تفاعلية للوصول إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية ومالية تغطي كافة دول العالم.

KNOMAD – قاعدة بيانات المعرفة العالمية حول الهجرة والتنمية

KNOMAD هو مبادرة أطلقها البنك الدولي لتكون مركزًا عالميًا للمعرفة حول الهجرة والتحويلات والتنمية، ويقدم تحليلات معمقة حول تدفقات تحويلات العاملين، وسياسات الهجرة، وتأثيراتها على التنمية في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، وموقع World Bank – KNOMAD Data Portal الذي يُستخدم للوصول السريع إلى بيانات تحويلات العاملين.

تحديات عملية جمع البيانات:

رغم أهمية ومكانة المواقع الدولية الرسمية كمصادر موثوقة للبيانات، إلا أن جمع البيانات يواجه عددًا من التحديات الميدانية والمنهجية، من أبرز هذه التحديات ما يلي:

1. تفاوت جودة البيانات بين الدول: تواجه عملية جمع البيانات الاقتصادية تحديًا بارزًا يتمثل في تفاوت جودة البيانات بين الدول، نتيجة لاختلاف القدرات المؤسسية والتقنية للأجهزة الإحصائية، هذا التفاوت يُضعف إمكانية إجراء تحليلات مقارنة دقيقة بين الاقتصادات المختلفة.

2. تضارب البيانات بين المصادر الرسمية: يُلاحظ أحيانًا وجود تضارب بين البيانات الصادرة عن مؤسسات رسمية متعددة، سواء داخل الدولة أو بين الجهات الدولية. يعود ذلك لاختلاف المنهجيات المستخدمة أو توقيت النشر، مما يخلق حالة من عدم الاتساق ويؤثر في دقة التحليل.

3. تأخر تحديث البيانات والفجوات الزمنية: تعاني بعض الدول من تأخر في تحديث بياناتها الاقتصادية أو وجود فجوات زمنية طويلة بين الإصدارات، ما يُضعف من قدرة الباحث على مواكبة التطورات الحالية أو استخدام نماذج تحليل دقيقة.

4. محدودية الشفافية وصعوبة الوصول: في بعض السياقات، تُقيّد الشفافية المؤسسية إمكانية الوصول إلى البيانات، سواء عبر الحجب أو تقييد الإتاحة. كما قد تُنشر البيانات بشكل مجمّع لا يسمح بالتحليل التفصيلي، ما يحدّ من فعالية التفسير الاقتصادي.

5. التحديات في الدول الهشة أو المتأثرة بالنزاعات: تواجه الدول الهشة أو التي تعاني من نزاعات داخلية صعوبات كبيرة في إنتاج بيانات دقيقة ومحدثة، نتيجة لضعف البنية الإحصائية وتعذّر الرصد الميداني، مما يجعل البيانات المتاحة غالبًا غير مكتملة أو معتمدة على تقديرات.





منتدى البركة
للاقتصاد الإسلامي

هو مؤسسة فكرية عالمية مستقلة غير هادفة للربح، متخصصة في الاقتصاد الإسلامي بمفهومه الشامل.

نشأت امتدادًا لتراث عربي من عطاء مؤسس الشيخ

صالح عبد الله كامل – رحمه الله –.

وهو التراث الذي يغطي مختلف مجالات البحث والتطوير في الاقتصاد الإسلامي.

يسعى المنتدى إلى إثراء المفكرون البحثي وخدمة البنية التحتية للاقتصاد الإسلامي، وبناء الشراكات والتحالفات مع الجهات الأكاديمية والدولية لاستقراء التحديات والمستجدات الاقتصادية المعاصرة، ومواءمة الاقتصاد والمالية الإسلامية لهذه المستجدات، بما يعزز مخرجات المنتدى باعتبارها منارة معرفية اقتصادية ومالية عالمية.

www.albaraka.org

albarakaforum

منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي
ALBARAKA FORUM